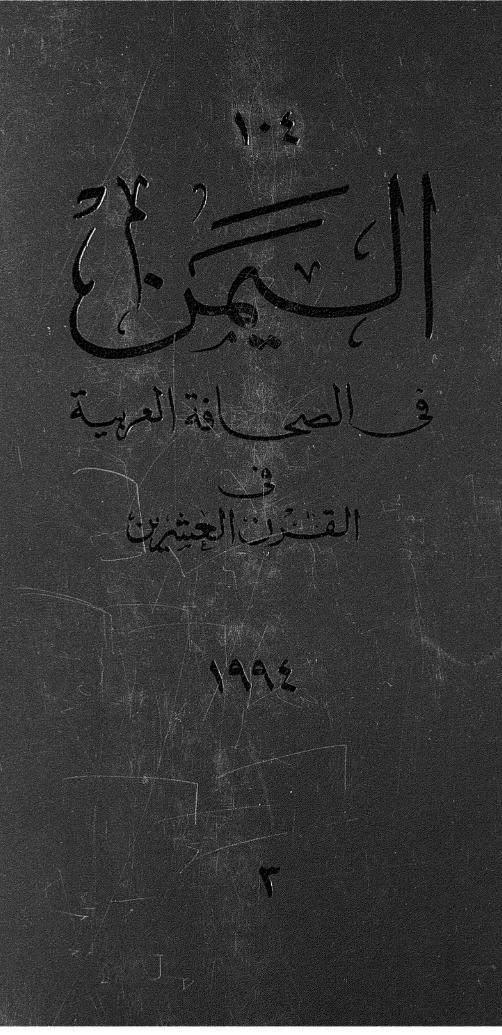


١٠٤

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٤

٣



(١٠٤)

اليمـــن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٤

المجلد الثالث

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1994

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

المؤتمر يحمل الاشتراكى مسئولية حدوث اية مفاجآت
اليمن | العرب | 94-01-29 | 85
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

باسندوه : تنتهى الأزمة اذا عادت الثقة بين صالح والبيض
محمد زين | اليمن | السياسة | 94-01-29 | 87
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

تداول السلطة وازمة اليمن
عبد الله احمد | اليمن | الحقيقة | 94-01-29 | 91
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

عودة البيض والعطاس الى صنعاء شرط لتوقيع وثيقة الاتفاق
كمال جاب الله | اليمن | الاهرام | 94-01-29 | 92
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

لا تنسوا اسرى الكويت ..
اليمن | السياسة | 94-01-29 | 93
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

ميثاق العهد .. هل ينقذ الوحدة اليمنية ؟!
سلوى محى الدين | اليمن | الجمهورية | 94-01-29 | 96
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

وزير الدفاع اليمنى يعترف بصعوبة اخلاء المدن من المعسكرات
اقبال على عبد الله | اليمن | الحياة | 94-01-29 | 99
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

استمرار الجهود لاطلاق سراح الفرنسيين الثلاثة
محمد العريقى | اليمن | الشرق | 94-01-30 | 101
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

الاشتراكى اليمنى يحذر من نتائج استمرار الحملة الاعلامية علية
اقبال على عبد الله | اليمن | الحياة | 94-01-30 | 102
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

الاشتراكى يتهم اعلام المؤتمر والاصلاح
اليمن | العرب | 94-01-30 | 106
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

الوحدة فشلت حتى الان فى تحقيق الاندماج الكامل بين شطرى اليمن
رويتر | اليمن | العالم اليوم | 94-01-30 | 107
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

اليمن : لقاء المصالحة فى عمان اول فبراير
اليمن | السياسة | 94-01-30 | 109
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

اليمن وثيقة العهد والاتفاقدستور جديد لدولة الوحدة
عبد الوهاب المؤيد | اليمن | الوسط | 94-01-30 | 110
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994

لجنة يمنية مشتركة بمساهمة اميركية اوروبية لضبط الوضع			
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	94-01-30	112
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

معركة بين الشركات الامريكية على غاز اليمن			
محمد على الديلمى	اليمن	العالم اليوم	94-01-30	114
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

وثيقة العهد والاتفاق هلى تنقذ الوحدة			
	اليمن	الحياة	94-01-30	116
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

الرئيس اليمنى يهاجم عقلية التآمر و الانقلابات			
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	94-01-31	117
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

المصالح مهددة بالتأجيل واستبعاد استمرار العطاس			
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	94-01-31	119
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

اليمن الوحدة تكشف ازمة الدولة			
كمال جاب الله	اليمن	الاهرام	94-01-31	121
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

حزب يمنى معارض يتحدث عن محاولات لاهمال وثيقة العهد والوفاق وعدم توقيعها			
	اليمن	العرب	94-01-31	123
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

خلافات يمنية تؤخر توقيع الوثيقة : عودة البيض وموقف البرلمان والدعوات			
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	94-01-31	124
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

عدن اتهمت الشماليين بشن هجوم على مركز مراقبة فى "شبوة"			
	اليمن	الرأى العام	94-01-31	127
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

عشاق " ليلى علوى" يخطفون الأجانب فى اليمن			
	اليمن	العرب	94-01-31	128
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

عمان تتفاوض مع الصين واليمن لاقامة مشاريع استثمارية مشتركة			
رويتر	اليمن	الحياة	94-01-31	129
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

كلمة حب			
	اليمن	الوفد	94-01-31	130
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

ندوة تطوير القطاع الصناعى و آفاق الاستثمار فى اليمن			
	اليمن	العرب	94-01-31	131
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث) 1994			

الوثيقة والدستور

■ تضمنت الوثيقة كل نتائج الحوار الذي استمر حوالي ثلاثة اشهر (٢٢ نوفمبر ٩٣ الى ١٨ يناير ٩٤). وتم الانتهاء منه في الموعد الثاني المقرر للانجاز (كان الموعد الأول ١٠ يناير). فشملت الوثيقة القرار الذي اصدرته اللجنة في العاشر من الشهر الجاري في شان القضيتين الامنية والعسكرية وما تضمنه من القبض على الفارين المتهمين في احداث الاغتيالات، ومحاكمة المقبوض عليهم وسحب المعسكرات من المدن والوحدات مما كان يسمى بالاطراف (بين الشطرين سابقاً) وإزالة كل المستحدثات العسكرية. وابرز محتويات الوثيقة في الجوانب والأسس الاخرى الأتي،

اولاً، الحكم المحلي، وشغل جزءاً كبيراً منها، كما مثل المحور الاساسي للتغيير العام الوارد في مضمونها، ويرتكز على اسس، اهمها،

- إجراء تقسيم اداري جديد للجمهورية اليمنية يقوم عليه الحكم المحلي، ويحقق دمج البلاد دمجاً كاملاً تختفي معه كل مظاهر التشطير، ويرتكز على اسس علمية وجغرافية وسكانية وإدارية وخدمية. ويكون التقسيم الاداري بين ٤ و٧ وحدات ادارية في شكل مقاطعات تسمى مخاليف (واحدها مخلاف، وهي تسمية يمنية تاريخية) تتفرع الى مديريات ونواح، ويكون لكل من مدينتي صنعاء وعدن امانة مستقلة.
- يتشكل الحكم المحلي بانتخابات عامة ومباشرة، لمجالس تتمثل فيها كل الوحدات الادارية، وتتمتع المجالس بصلاحيات مالية وإدارية مستقلة، تشمل كل جوانب الخدمات والتنمية العامة ما عدا الوظائف السيادية تظل مركزية.
- وحددت الوثيقة الموارد المالية اللامركزية لمجالس الحكم المحلي، بموارد عدة، بحيث تظل الموارد السيادية ممثلة في عوائد النفط والمعادن وضرائب الشركات التجارية والجمارك وما اليها، موارد مركزية لا تدخل ضمن صلاحيات الحكم المحلي.

ثانياً، الهيئة التشريعية. وتتكون من مجلس النواب ومجلس الشورى الذي يتشكل من عدد متساو لوحدات الحكم المحلي (المخاليف) يتم انتخابهم من مجالس الحكم المحلي. ومن الاختصاصات التي حددتها الوثيقة لمجلس الشورى،



المصــــدر : الوسط
الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٠ / ٨ / ١٩٩٤

– يشـترك مع مـجلس النواب في انـتخـاب اعضـاء مـجلس الرئاسـة الذي يتـشكل من خمـسـة اعضـاء ينتخبون من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس.

– يتولى انتخاب اعـضاء المحكمة العليا، والمجلس الاعلامي ومجلس الخدمـة المدنية. والغت الوثيقة وزارة الاعـلام ووزارة الخـدمـة المدنيـة، ليـحل مـحل كل مـنهمـا مـجلس يتم تشكيله بـالانتـخـاب من قـبل مـجلس الشورى.على أن يجري تعديل قانون الانتخابات بما يضمن اجراءها بالقائمة النسبية.

– تحويل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الى هيئة تابعة ومرتبطة بالبرلمان.

ثالثاً، السلطة التنفيذية، وتتمثل في مجلس الرئاسة والحكومة. وعن مجلس الرئاسة. جاء في الوثيقة،

– تحديد مهمة الرئيس في تمثيل الجمهوريـة في الخارج وتسلم اوراق اعتماد السفراء وإصدار القوانين وقرارات مجلس الرئاسة. وترؤس مجلس الدفاع الوطني، الى جانب المهمات المعروفة.

– تحديد مهمات النائب في انه ينوب عن الرئيس في حـالة الغياب والمرض وفي طلب التقارير من رئيس الحكومة في ما يتعلق بشؤون الحكم المحلي، كما يكون نائباً لرئيس مجلس الدفاع الوطني.

– حرّمت الوثيـقة على الرئيس ونائبـه مزاولة العمل الحـزبي اثناء شغلهـما للمنصبين، وحـددت مدة كل منهما في منصبه بفترتين فقط، (الفترة خمس سنوات).

رابعاً، القـوات المسلحة. تحديد حـجم وتشكيلات القوات المسلحة واماكن تمركزها ليكون (على الحدود) بعيداً عن المدن. وعلى ان يتم تحجيمها عن طريق تطبيق نظام التقاعد والاحـالة الى الأعمال في المؤسسات المدنيـة وتطبـيق قـانون تحـريم الحزبـية في اوسـاط القـوات المسلحـة والامن. اضـافـة الى تحـديد المناصب القيادية فيها بخمس سنوات.

خـامسـاً، انشاء المجلس الاعلى للأمن القـومي. ويتكون من مـختـصين ويتم وضع صلاحـياته في اتجـاه تحقيق الامن القومي وحماية السيادة الوطنية وتجنيب البلاد اية ازمات او اهتزازات في هذا الاطار.

وفي الاخير نصت الوثيقة على ان تـضع الحكومة جداول زمنية خلال شهرين لتنفيذ مـا جاء فيها. و يتم اجراء التعديلات الدستورية اللازمة في ما يحتاج منها الى ذلك خلال فترة لاتتجاوز خمسة اشهر. ■



المصدر : العربي القاهرية

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤

الناصريون في اليمن: مرحبا بالاتفاق.. ومطلوب حكومة وحدة وطنية

صنعاء - خاص:

أعربت الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في اليمن عن ارتياحها الشديد للتوصل إلى وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وتم التوقيع عليها الأسبوع الماضي. وطالب الناصريون بالعمل على إيجاد تعبئة شعبية موسعة للاتفاق الأخير، باعتباره أول وثيقة تقوم على قناعة الوفاق الوطني، بعيدا عن الصفقات غير المعلنة بين أطراف الحكم في الماضي. وانتقد التنظيم الناصري إصرار أطراف الائتلاف الحاكم على الاضطلاع - وحدهم - بوضع بنود الاتفاق في حيز التنفيذ. وأكد الناصريون أنه من الأفضل أن تتولى تنفيذ الاتفاق حكومة وحدة وطنية بدلا من أطراف الحكم الثلاثة وحدهم.



اليمن : بداية الخروج من النفق

■ لا شك ان الذين راهنوا على انفراط الوحدة اليمنية سيصابون باحباط بعد توقيع الاتفاق الاخير بين اطراف النزاع السياسي في اليمن. وسيزداد الشعور بالاحباط لدى هؤلاء ويتبين كم ان حساباتهم غير دقيقة عندما سيجتمع الرئيس علي عبدالله صالح والسيد علي سالم البيض لتوقيع الاتفاق بدورهما مع ما يعنيه ذلك من جهود ستبذل مستقبلاً للخروج من الأزمة السياسية التي تمر فيها البلاد بعدما تبين ان كل طرف بات يعرف حدوده.

الأزمة علّمت اليمنيين الكثير. وفي مقدم ما تعلموه ان الوحدة هي ملجأهم الاول والأخير وانها ليست الشماعة التي في الامكان تعليق مشاكلهم عليها. صحيح ان الوحدة تمت بطريقة لم تاخذ في الحسبان ضرورة التفاوض المسبق حول كل صغيرة وكبيرة لتفادي الازمات مستقبلاً. لكن الوقت لم يتاخر للعودة الى المفاوضات ووضع أسس جديدة للوحدة كي تتعزز. وهذا ما حصل بالفعل. والاهم من ذلك كله ان الحزب الاشتراكي اقتنع بأنه لا يمكن ان يكون صاحب مشروع اخر خارج الوحدة وذلك لسبب في غاية البساطة ان ليس ما يضمن له وحدته في حال تنفيذ مشروع من هذا النوع. اما حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي صالح فكان عليه ان يدرك ان عليه ان ياخذ في الاعتبار ان الاشتراكي لا يزال شريكاً فعلياً في السلطة وانه لا يمكن ان يقبل باقل من ذلك وان الوقت الذي تحكم فيه الاكثرية النيابية البلاد لم يحن بعد وان الديموقراطية اليمنية ما زالت في مرحلة البداية وان اليمنيين انفسهم الذين تصرفوا بشكل حضاري في الانتخابات الاخيرة عندما اقبلوا بالآلاف على صناديق الاقتراع وانتظروا ساعات ليدلوا باصواتهم، انما كانوا يتعلمون الف باء الديموقراطية قبل ان يباشروا ممارستها بالفعل.

ما حصل حتى الآن هو بداية الخروج من نفق الازمة. والبداية تبدو اكثر من جيدة اذ ان الطرفين سيباشران المفاوضات الجدية في شأن طريقة حكم البلاد في المرحلة المقبلة مع الأخذ في الاعتبار قوة كل طرف وقدراته وامكاناته واوراقه خصوصاً ورقة القوات المسلحة التي لم تتوحد بعد. وبكلام اخر سيقوم الطرفان بمشاركة الطرف الثالث في الائتلاف، اي التجمع اليمني للاصلاح، بما كان يجب القيام به قبل الوحدة، علماً بانه يتبين مع مرور الوقت ان قرار الوحدة كان صائباً في حينه وانه لو لم يتخذ هذا القرار وقتذاك لما كانت تمت الوحدة ابداً مع ما يعنيه ذلك من كوارث على الشمال والجنوب في ان.

كما كان متوقعاً توصل اليمنيون الى حلول وسط بما يتفق مع طبيعتهم وطبيعة بلادهم التي لا تتحمل الحسم. وجاء الآن دور البحث الجدي عن حلول، للمشاكل من تفادي الوقوع في حرب المبالغات مرة أخرى. والمهم ان الجميع باتوا متفقين على ان لا بديل من الوحدة، وان اي حلول، بما في ذلك الفيديرالية او اللامركزية الواسعة، لا يمكن ان تطرح الا من خلالها. اما الأهم فهو الاقتناع بان الذي حصل حتى الآن ليس سوى بداية الطريق للخروج من نفق الازمة. ولا شك ان علي صالح وعلي سالم البيض يتذكران الحديث المتبادل بينهما في النفق الذي افتتحاه في عدن قبل ايام من اعلان اتفاق الوحدة وتركيزهما على كيفية الخروج منه!

خيرالله خيرالله



المصدر : المصري القاهرية

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التـوقيــع على وثيقــة «العهــد والاتفــاق»

هــدأت الأزمـة اليمنية.. وبــدأت تحـديات التنفيــذ!

«وثيقة العهد والاتفاق» التي ستوقع خلال الأيام القليلة القادمة في محافظة حضرموت اليمنية.. هل تكون طوق النجاة الأخير لإنقاذ وحدة اليمن الوليدة من مخاطر التشطير؟

وثيقة العهد والاتفاق اعلنت في اليمن عندما وصلت الاوضاع الي منعطف خطير في اليمن بشطريها السابقين وكانها اتت رداً موضوعيا ومسئولا يحول دون الولوج في نفق التشطير المظلم وكانها اتت في لحظة كاشفة تسبق اقدام اطراف الأزمة على احراق اوراقهم الأخيرة وهي القوات المسلحة.

قبل الاعلان عن الوثيقة بدا ان الأحداث قد تعصف بجهود لغة «الحوار الوطني». فقد تلاحقت الاحداث بالاعلان عن قيام طائرة من طراز «ميج» تابعة للجيش الجنوبي بشن غارة على احد مراكز القوات الشمالية «لواء العمالقة» الجنوب، يقول ان الطائرة كانت في مهمة تدريب روتينية والشمال يقول ان عمليات حشد دبابات ومدفعية جنوبية حول حقول البترول في الجنوب قد تبعت ذلك

تقرير: نور الهدى زكى

فضلا عن عمليات نقل دبابات ومدرعات من مناطق الحدود مع عمان والسعودية الى المدن القريبة من الحدود السابقة لقيام الوحدة وتوالت الاتهامات والردود عليها.

من المعروف ان لجنة الحوار الوطني تتشكل من الاحزاب الثلاثة الممثلة في الائتلاف الحكومي وتكتل المعارضة وشخصيات وطنية، وضعت اللجنة نصب اعينها دراسة النقاط الـ ١٨ التي طرحها الحزب الاشتراكي اليمني والنقاط الـ ١٩ التي رد بها حزب المؤتمر والنقاط التي قدمها تكتل قوى المعارضة من اجل الخروج بتصور شامل لإعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة فكانت وثيقة «العهد والاتفاق» التي نصت على اعادة توزيع اختصاصات الرئيس ونائبه واعضاء مجلس الرئاسة، تولى المهام الجماعية للدولة في اطار سلطة المجلس السيادية، الا تزيد فترة الرئاسة على دورتين انتخابيتين والا يمارس اعضاء مجلس الرئاسة اي عمل حزبي خلال هذه الفترة وان يكون مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية العليا للدولة وإقامة نظام حكم محلي يعتمد على اللامركزية الادارية والمالية في ظل دولة واحدة وتقسيم اداري جديد في البلاد وتحديد صلاحيات الحكم المحلي وتحديد امانة للعاصمة صنعاء واخرى لعدن، ونصت الوثيقة على اقامة مجلس للشورى باعضاء يمثلون محافظات اليمن فضلا عن وجود مجلس نواب يمثل اعلى سلطة تشريعية ونصت الوثيقة على اعادة دمج القوات المسلحة واعادة تشكيلها وإلغاء أية مسميات خارج إطارفروعها واعادة تحديد اختصاصاتها بما في ذلك الاختصاصات الامنية والمخابراتية. وفي القوات المسلحة اليمنية تكمن العقدة، فالجيش اليمني مازال جيشين رغم الوحدة.. والانتماء في داخله ليس للوحدة وانما للشطر الشمالي او الجنوبي ويبدو أن عملية اعادة توحيد الجيش وتوحيد انتماءاته سوف تأخذ وقتا طويلا كما سبق وذكر لي وزير يمني سابق ولكن المهم هو البدء في ترتيبات الوحدة وقد وضعت الوثيقة ادوات لحل مشكلة القوات المسلحة فنصت على عدم تسيير اية دوريات عسكرية في المدن والاطراف ومنع توزيع الاسلحة على المواطنين كما اكدت اللجنة ضرورة البدء الفوري في اتخاذ اجراءات القبض على العناصر المتورطة في حوادث الاغتيال ومحاكمتهم علنيا وطالبت بالتحري حول وجود معسكرات لتدريب العناصر المتطرفة وتعقب الفارين منهم. وانهاء الوجود المسلح غير الرسمي وتحديد النقاط التي يتعين فيها وجود مسلح.

علي سالم البيض وصف الوثيقة بأنها تتضمن ما يمكن الجميع من الوقوف على ارضية مشتركة ولكنه مازال يطلب معرفة الترتيبات الأمنية التي ستوفر لتأمين ظروف التوقيع على الوثيقة واكد انه ليس امام اليمن طريق اخر غير هذا الطريق وان الذين يراهنون على التشطير انما يسبحون ضد تيار التاريخ وقال اخيرا: ليس المهم ان نوقع على الوثيقة ولكن المهم ان ننفذ.

«العطاس» يعرب عن تفاؤله بشأن تسوية الأزمة السياسية فى اليمن

صنعاء ـ وكالات الأنباء: اعرب امس حيدر ابو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن عن تفاؤله الحذر إزاء حل الازمة السياسية في البلاد. واشاد العطاس بوثيقة الحوار الوطني الذي تم التوصل لها بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض. في الوقت نفسه اعلن العميد يحيي المتوكل وزير الداخلية اليمني عن وجود برامج لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق وماتضمنته منبنود. واشار الي جهود وزارة الداخلية للحد من حمل السلاح في المدن اليمنية، ومنع المظاهرات المسلحة.

ويقوم حاليا وزير خارجية اندونيسيا علي العطاس بزيارة رسمية لليمن تستمر عدة ايام. واعرب الوزير الاندونيسي عن امله في تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين بلاده واليمن في المجالات الاقتصادية والتجارية.

سياسة خارجية

أزمة ثقة

منذ ايام قليلة توصلت الاحزاب في اليمن إلى ما اسمته وثيقة « العهد والاتفاق» ولأن هذه الوثيقة جاءت تتويجا لجهود مكثفة بذلتها لجنة الحوار لوقف التدهور السياسي في البلاد ولانها احتوت فعلا على تصور شامل لاقامة دولة مركزية حديثة وديمقراطية، فقد نظر البعض إلى هذا الانجاز وكانه الحل السحرى الذى سيعيد الوفاق والوئام المفتقدين، وهو مالم يكن صحيحا تماما وكذبته الاحداث سريعا.

فالوثيقة لم تتحول الى خطوات سياسية في اتجاه الحل. وبات من الوهلة الأولى انها ستواجه طريقا صعبا للغاية في التنفيذ. فالاطراف لم توقع عليها رسميا بعد، فقط خرجت تعليقات رسمية تشيد وتؤيد. وعندما بدا الحديث عن التوقيع ظهر الخلاف حول الزمان والمكان. ثم نحى الفرقاء هذه الأمور الشكلية جانبا وتركوها معلقة، وفتحوا جبهة اخرى للجدل السياسي كاشتراط الا يعود قادة الحزب الاشتراكي الى صنعاء قبل بدء تنفيذ الوثيقة. والمقصود هنا تحديدا تنفيذ الجوانب الأمنية ومعاقبة العناصر التي تسببت في الاعمال الارهابية ضد قيادات من هذا الحزب.

وعاد سالم البيض نائب الرئيس يلعب بنفس الورقة ـ اى ورقة العودة واللقاء مع الرئيس على صالح مشترطا الا يتحقق ذلك قبل ان يلمس على الواقع تطبيقا لوثيقة العهد والاتفاق.

ومن الواضح ان ازمة انعدام الثقة بين القيادات والاحزاب هي العقبة الرئيسية في انهاء الأزمة اليمنية وحلها، وليس التمسك بوثيقة مطولة تحتوى على افكار إصلاحية لايختلف على اهميتها اثنان. واذا ما استسلمت الاطراف لتداعيات ازمة الثقة، فإنه ـ ابتداء لن ترى وثيقة العهد والاتفاق النور، وستذهب ادراج الرياح. ولكن الأخطر من ذلك، أن اليمن يمكن ان تعيش اجواء من المؤامرات والهواجس الامنية ـ سواء كانت حقيقية او وهمية ـ بما يقطع الطريق على اى امل في الاصلاح واستعادة الوحدة!

عبد العاطى محمد



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يونيه ١٩٩٤

تكهنات بتوقيع وثيقة العهد فى حضرموت

الأزمة السياسية فى اليمن على طريق الانفراج

□ سالم البيض يعود إلى صنعاء قريباً لممارسة صلاحياته الجديدة

□ صنعاء - محمد على الديلمى:

تستطيع «العالم اليوم» ان تؤكد ان الأزمة السياسية التى عاشتها اليمن لفترة تزيد على ستة اشهر اصبحت قاب قوسين أو ادنى من الانفراج وتنفس اليمنيون الصعداء بعد سماع نتائج لجنة حوار القوى السياسية التى انهت اعمالها بوثيقة عهد واتفاق كانت «العالم اليوم» قد نشرت فى تقرير سابق لها اهم ما تضمنته تلك الوثيقة والتى بموجبها تتحدد صلاحيات واضحة ومحددة لكل من الرئيس ونائب الرئيس اليمنى وكذلك اختصاصات الحكومة والتى ستحظى بصلاحيات واسعة تشبه الى حد كبير تلك الصلاحيات التى تتمتع بها الحكومات فى الغرب.

وجاءت وثيقة العهد التى من المقرر التوقيع عليها من قبل قادة احزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر ، الاشتراكى ، الاصلاح) وبقية الاحزاب والتنظيمات التى شاركت فى اخراج تلك الوثيقة الى النور لكى تعزز من آمال بسطاء الشعب اليمنى ورغبته فى نحت طريق آخر غير طريق الكارثة التى كادت ان تحل باليمن.

واكد على ذلك التوجه للاحداث فى اليمن على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى والامين العام للحزب الاشتراكى، بقوله إن دولة الوحدة لم تقم حتى الآن وسيظل طموحنا امراً مشروعا واحلامنا مشروعة من أجل اصلاحات جذرية فى البلاد، واشار الى ان الاحزاب والقوى السياسية تقف الآن فى محك حقيقى تجاه تنفيذ ما خرجت به لجنة الحوار فى وثيقة العهد.

والمح البيض كذلك الى ان الحزب الاشتراكى قد تنازل عن أمنه خلال سنوات الوحدة ولكنه لن يسكت عن الامن العام وتدهوره الملحوظ. والواقع ان لجنة الحوار للقوى السياسية فى اليمن قادت معركة حقيقية وفى اجواء مأزومة ظل اطراف الصراع يتبادلون فيها التهم ويستغلون ظروف الأزمة.

ويشكل العمل الأمنى مرتكزا اساسيا فى وثيقة العهد خاصة وان اكثر من ٧٢ من عناصر الاشتراكي قد تعرضوا لعمليات اغتيال قاد بعضها عناصر من تنظيم ما يسمى (الجهاد) والذي تقوم بتمويله عناصر من المساهمين في حرب الأفغان ضد الاتحاد السوفييتى سابقا. وقد كشف وزير الداخلية اليمنى مؤخرا ان ما توصلت اليه اجهزة الأمن اليمنية يفيد ان العناصر التى قدمت من افغانستان وراء الاغتيالات التى شهدتها بعض المدن اليمنية مثل عدن ولحج وحضرموت، وثبت انهم وراء الحوادث الارهابية التى تعرضت لها فنادق وأماكن سياحية من قبل تلك العناصر الاصولية. وكشف العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية اليمنى ان الذين سيقدمون للمحاكمة ٦٩ ارهابيا بينهم ٢٩ داخل السجون فى اليمن والباقون مازلوا هاربين. وتبقى وثيقة العهد غير ذات جدوى اذا لم تجد طريقها الى التنفيذ، لذلك فقد اكد الناطق الرسمي للجنة الحوار الاستاذ احمد جابر عفيفى بان اللجنة قد التقت بالرئيس اليمنى ونائبه اللذين باركا الوثيقة ووافقا عليها واعطيا كامل الصلاحيات فى تحديد الزمان والمكان للتوقيع النهائى عليها. مصادر مطلعة قالت لـ «العالم اليوم» إن مدينة حضرموت فى الجنوب ستشهد توقيع

الاتفاقية من قبل قادة احزاب الائتلاف على صالح عن المؤتمر والبيض عن الاشتراكى وعبد الوهاب الآنسى عن التجمع اليمني للاصلاح.

وبما ان الأزمة السياسية فى اليمن مرتبطة ارتباطا اساسيا بالاوضاع الاقتصادية فقد بدا ذلك واضحا من خلال الهبوط الحاد لسعر الدولار الذى سجل انخفاضا وصل الى ٤٨ ريالا مقابل الدولار وكان قد وصل الى ٧٣ ريالا فى أوج الازمة. ومن المنتظر وفقا لمصادر سياسية مهمة فى اليمن ان يعود نائب الرئيس سالم البيض الى صنعاء لممارسة مهام عمله بعد توقيع الاتفاقية فى مدينة حضرموت التى هى مسقط رأسه. وتقول تلك المصادر ان عودة البيض ستفتح باب الحوار مرة اخرى مع القوى السياسية لتنفيذ اتفاقية العهد والتى تعطى نائب الرئيس صلاحيات فى تنفيذ العديد من المهام الداخلية المتعلقة بالاصلاح الشامل فى كافة مرافق الحياة واذا كانت بوادر الانفراج قد أوشكت على الظهور وان صفحة قديمة فى علاقات الائتلاف الحاكم قد طويت لتبدأ صفحة جديدة ترتكز على تلك الوثيقة التى اعتبرت ثورة جديدة بيضاء ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو هل ستمثل لحظة الانفراج السياسى والارتياح العام الذى اعقب الاعلان عن قرارات لجنة الحوار بداية حقيقية لتطبيق ما جاء فى وثيقة العهد اليمنية التى اجمعت عليها كل القوى السياسية الفاعلة باليمن ام ان تنفيذ تلك الاتفاقية سيجد من الكوابح مايجعلها عرضة لعاصفة سياسية اخرى؟ .. لذلك فالرهان معقود على صدق التنفيذ واخلاص النوايا.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يونيه ١٩٩٤

بعد نقل التباينات داخل الأحزاب اليمنية

الإصلاح يدعم «وثيقة العهد» واستمرار تبادل الاتهامات العسكرية

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

استمر الجدل حول احتمالات انفجار الموقف العسكري في اليمن، بعد ان نفى الحزب الاشتراكي اليمني ما نشرته صحف تابعة للمؤتمر الشعبي العام، بشأن نقل 100 دبابة من سيؤون في حضرموت الى «خطوط التماس» في محافظة شبوة، على حدود التشطير السابقة بين شمال اليمن وجنوبه قبل الوحدة، في الوقت الذي اشارت فيه مصادر عسكرية من الجانبين، الى استمرار عملية التسليح لكل منهما.

وبينما يرى المراقبون ان هذا الجدل يمكن فهمه في اطار حملات المهاترات الاعلامية، التي فشلت «مذكرة الانضباط الاعلامي» في وقفها، قالت مصادر في المعارضة ان «استمرار التسلح يعتبر تحقيقاً لوضع التوازن العسكري بين القوتين الرئيسيتين في شمال اليمن وجنوبه»، واضافت ان ذلك مطلوب في مثل هذه الظروف «لإبعاد اوهام قدرة اي طرف على حسم الأزمة لصالحه باللجوء الى الخيار العسكري».

وفي تشخيص لطبيعة الأزمة السياسية، التي ما زال اليمن يعاني بسببها، قال عبد الوهاب الانسي، الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح (الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم)، انها «كانت تعبيراً عن المتغيرات التي شهدتها الساحة اليمنية، ولم تستطع الاحزاب والقوى الأخرى ان تستوعبها، ومن ثم فرضت الظروف على الجميع الاحتكام الى الحوار الوطني الموسع، الذي تمخض عن وثيقة العهد والاتفاق».

واكد الانسي ان الوثيقة «نقلت الخلافات الى داخل الأحزاب ذاتها، بعد ان كانت ازمة بين الاحزاب»، واشار الى ان «التباينات داخل صفوف الاحزاب حول هذه الوثيقة تعتبر ظاهرة صحية، تساعد على المزيد من الحوار والنقاش، لاثراء عملية تشخيص القضايا»، وجدد دعم التجمع اليمني للإصلاح لهذه الوثيقة، التي اعتبرها «مخرجاً ايجابياً من الأزمة الراهنة».

وعبر الأمين العام للإصلاح عن ترحيبه بالتفويض الذي حصلت عليه لجنة ترتيبات التوقيع من كل من الرئيس اليمني ونائبه، وشدد على ان «صلاحيات اللجنة ليست من حق حزب بعينه»، واكد حريتها الكاملة في اتخاذ قراراتها بشأن تلك الترتيبات.

ومن جانب آخر ناقش مجلس الرئاسة اليمني امس عملية بناء الدولة الحديثة في بلاده، في ضوء ظروف الأزمة السياسية بين المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس علي عبد الله صالح)، والحزب الاشتراكي اليمني، الذي يشغل علي سالم البيض ـ نائب الرئيس ـ منصب أمينه العام. ونقلت وكالة الأنباء الحكومية «سبأ» ان المجلس استعرض الأوضاع الراهنة في البلاد، على ضوء المتغيرات التي شهدتها اخيراً، وانه «وجه الحكومة الى العمل على تنشيط اجهزة ومؤسسات الدولة، لتجاوز حالة الركود التي خلفتها الأزمة السياسية على اداء الأجهزة الحكومية».

وجدير بالذكر ان مجلس الرئاسة اليمني يعقد اجتماعه حالياً بمشاركة 3 اعضاء، هم الرئيس علي عبد الله صالح، وعضوا المجلس عبد العزيز عبد الغني (الأمين العام المساعد لحزب الرئيس نفسه)، وعبد المجيد الزنداني، الذي يمثل التجمع اليمني للإصلاح (الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم) على مستوى القيادة اليمنية، بينما لا يشارك في اجتماعات مجلس الرئاسة كل من علي سالم البيض ـ نائب الرئيس ـ وسالم صالح محمد، وهما العضوان عن الحزب الاشتراكي في المجلس، حتى تحل الأزمة السياسية الحالية، وتضمن الدولة امنهما الشخصي، وامن كافة قيادات الحزب الاشتراكي في العاصمة صنعاء.

وعلى صعيد آخر استقبل كل من محمد سالم باسندوه ـ وزير الخارجية اليمني ـ والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ـ رئيس مجلس النواب ـ علي العطاس، وزير خارجية اندونيسيا، في اجتماعين منفصلين امس، وتطرق الاجتماعان الى بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية، واستعراض التطورات الاقليمية والدولية. وقد وقع وزيرا الخارجية اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي والتجاري، كاطار عام للعلاقات بين البلدين، بينما ركز الأحمر في مباحثاته مع العطاس على التعاون على الصعيد البرلماني.



المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٤

الأزمة السياسية اليمنية.. أبعاد وآفاق

الخروج من الازمة لايتحقق إلا بالحوار بين أطراف الصراع

بدت الوحدة اليمنية في مازق مع ارهاصات العام الجديد، ولم يكن ذلك مفاجأة حيث شهد العام الماضي تراجعا للآمال التي صاحبت احد نماذج الخروج على مدركات العقل العربي وخبرات الفشل المعاصرة لديه. فقد تراكمت عدة دوافع في التربة اليمنية خلال العام على رأسها الاختلال الحادث في التوازن السياسي بين شطري الوحدة اثر انتخابات ابريل الماضي لتدفع نحو اعتكاف السيد علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية في عدن، ثم لتسلسل حلقات الازمة في اطار تصاعدي بلغ ذروته مع مطلع العام الجديد الذي جاء ليؤكد الكثير من ثوابت العقل السياسي العربي في تجربة الوحدة اليمنية التي ظن كثيرون انها قد تمردت عليه وتجاوزته فيما يعد اخطر اشكاليته وهما:

الاولى: النظرة الاحادية للاشياء والتي تكرس منطق الكل لا الجزء سعيا الى المطلق على حساب النسبي الامر الذي يعظم الطموحات وفي ذات الوقت يعجز الارادات التي تتحرك في «عالم سياسي موضوعي وذرائعي» وتؤدي في النهاية الى الفشل.

الثانية: وهي ناجمة عن الاولى ونعني بها فقدان ادب الاختلاف والعجز عن ادارة «صراع الاتفاق» عن طريق حوار كامل خلاق مما يرسخ في الحركة السياسية العربية الطابع الانقلابي فضلا عن السلوك الانفعالي.

وفي هذا الاطار جاءت الوحدة اليمنية الاندماجية تعبيرا عن مطلق التوحد، وصارت مع بداية العام اكثر عرضة لطلق الانفصال.

كانت الوحدة اليمنية قد ولدت بين الشمال والجنوب في ٢٢ مايو سنة ١٩٩٠م رغم ميراث تعيد به من الانفصالية شهد من ناحية نزاعين مسلحين عامي ١٩٧٢، ١٩٧٩م كما شهد من ناحية اخرى عدة اتفاقات للهدنة ثم الوحدة مع تعز سنة ١٩٧٠م ثم في طرابلس الغرب في نوفمبر سنة ١٩٧٢، ثم قطيمة في فبراير ١٩٧٧م ثم اتفاقي تعز وصنعاء في ابريل ومايو ١٩٨٨م واخيرا اتفاق عدن في نوفمبر سنة ١٩٨٩م والذي اقر مشروع الوحدة خلال عام ضمن مناخ متفائل ادى لاعلانها قبل موعدها بستة اشهر مما انعش امالا عربية في النموذج الذي جسدته في ديمقراطية الوحدة الا ان ملامح التعثر قد بدت عليها مع مطلع العام الماضي وخاصة منذ انتخابات ابريل وهو ما يمكن تفسيره بعدة عوامل لعل اهمها:

١ ـ تباين النظام السياسي في شطري الوحدة، واختلاف الفلسفة الحاكمة لكل نظام طوال فترة الافتراق مما ادى لتكريس عوامل التجزئة والخلاف مع محاولة كل طرف ان يصبغ دولة الوحدة بصبغته السياسية والاقتصادية، فضلا عن محاولة كل نظام الهيمنة على النظام السياسي لدولة الوحدة.

٢ ـ غياب مفهوم للممارسة الديمقراطية لدى شطري الوحدة حيث اختفت الحياة النيابية تماما في الشمال بينما وجدت صدى ضعيفاً لها في الجنوب. الامر الذي كرس استبعاد الجماهير من تفاعلات الوحدة وربطها بالنخب السياسية بل بالاشخاص الحاكمين في البلدين وجعلها رهنا باتفاقهم واختلافهم وتقلب اهوائهم.

٣ ـ البناء الاجتماعي اليمني الذي يجسد الي حد بعيد مرحلة ما قبل الحداثة على اكثر من صعيد. وخاصة التركيبة القبلية، وثقافتها السياسية الانشطارية والفردية في مواجهة قيم التكامل والمشاركة الامر الذي يدفع كل طرف في الازمة الراهنة يتحرك وفق وزنه القبلي، وليس تبعا لمقتضيات الحوار السياسي والوطني الخلاق.

٤ ـ افتقاد دولة الوحدة للتكامل المؤسسي حيث لم يسبق دولة الوحدة دمج مؤسسات شطريها ونظر الى الوحدة كحاصل جمع لطرفيها دون عملية المزج البنيوي الخلاق الذي يدفع نحو استمرارية تمايز المؤسسات المدنية والعسكرية واحتفاظ كل طرف بعوامل قوته منفردا.

٥ ـ قصر مدة الفترة الانتقالية بما لم يسمح باستكمال التفاعلات الوحدوية التلقائية والتي كان ابرزها رسميا محاولات دمج الحزبين المؤسسين للوحدة وهي التي تعطلت اثر انتخابات ابريل الماضي. بل انها ايضا اثارت شكوكا عميقة بين الحزبين نتيجة لما احدثته من اختلالات بين شطري الوحدة.

٦ ـ الاختلال السياسي الذي احدثته انتخابات ٢٧ ابريل بين طرفي الوحدة حيث دخل حزب التجمع اليمني للاصلاح وهو ينتمي الى الشطر الشمالي الى لعبة التوازن لتصبح ثلاثية بعد ان كانت محصورة بين المؤتمر الشعبي العام وهو حزب الشمال اليمني وبين الحزب الاشتراكي الذي يمثل الجنوب. حيث حصل الحزب على ستة مقاعد وزارية، ومقعد في مجلس الرئاسة فضلا عن مقاعد برلمانية مماثلة تقريبا لمقاعد الحزب الاشتراكي حتى صار للشمال ٢١ وزيرا مقابل ٩ للجنوب وثلاثة اعضاء بمجلس الرئاسة مقابل اثنين للجنوب فضلا عن اغلبية برلمانية لصالح الشمال.

٧ ـ الازمة الاقتصادية الحادة في البلاد التي ادت الي ارتفاع سعر الدولار فعليا لثلاثة اضعاف سعره الرسمي وتضاعفت اسعار السلع الغذائية الاساسية، ضمن مناخ يدعو للاحباط ازاء ثورة التوقعات التي صاحبت الوحدة وخاصة لدى الجنوب الذين يشعرون بوطأة التمييز ضدهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع عدم تنفيذ اتفاق تحويل عدن الى منطقة حرة او عاصمة تجارية لدولة الوحدة وخاصة ان الجنوب يساهم باكثر من ثلثي ميزانية الوحدة. بما اعطى انطباعا بسلبية تأثيرات الوحدة عليهم.

تطورات الازمة السياسية اليمنية:

من تشابكات العوامل السابقة بدت ملامح التعثر في مسيرة الوحدة اليمنية خلال العام الماضي حيث توقفت عملية التوحيد بين هياكل الحزبين الكبيرين في اليمن مع اقتراب الانتخابات البرلمانية، مع زيادة في حوادث العنف وحالات عدم الاستقرار خاصة خلال شهر مارس، ثم كانت نتائج الانتخابات البرلمانية تعبيرا عن خيبة امل الحزب الاشتراكي الذي وجد نفسه طرفا ضعيفا في لعبة التوازن السياسي باليمن حيث ينافسه حزب التجمع اليمني للاصلاح وهو ينتمي للشمال، بينما يتجاوز ٥ حزب المؤتمر الشعبي العام شريكه في الوحدة، وقد



المصدر : .... القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٢٥ يناير ١٩٩٤

تزايدت المرارة في نفوس قادة الحزب الاشتراكي خاصة بعد مطالبة التجمع اليمني بزيادة مقاعده في الوزارة وهو ما تحقق له بالفعل بزيادتها من ٤ الى ٦ مقاعد خلال شهر يونيو الماضي فضلا عن دخوله الى مجلس الرئاسة بعضو واحد ورئاسة زعيمه الشيخ عبد الله الاحمر لمجلس النواب اليمني.

وكان حصول الحكومة على ثقة البرلمان على التعديلات الدستورية الجديدة في اليمن فرصة لتفجير انتقادات اعضاء الحزب الاشتراكي لقياداته وعلى رأسها الامين العام على سالم البيض نائب الرئيس الامر الذي اوقعه في حرج وربما كان دافعه للاعتكاف في ٢١ اغسطس بعد

صلاح سالم

لقائه بالملك حسين مباشرة، حيث بقي في عدن ورفض العودة الى صنعاء. ثم كان تقديمه للنقاط الـ ١٨ بمثابة شروط لاستمرار حزبه في شركة الوحدة اليمنية.

وكان الموقف التصعيدي لحزب المؤتمر الشعبي الذي رفض النقاط الـ ١٨ وزايد عليها بطرح النقاط الـ ١٩ دافعاً الى حالة شديدة من انعدام الثقة، ربما كانت دافعا للسيد سالم صالح الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي وعضو مجلس الرئاسة لتجاوز طرح اللامركزية الى طرح الفيدرالية باعتبارها الحل الاشمل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وهو الطرح الذي زاد شكوك حزب المؤتمر الشعبي وعمق من خلافات شركاء الوحدة، الامر الذي ادى لتصاعد الازمة السياسية والاقتصادية ودخول البلاد الى حالة من الشلل السياسي والفوضى الاقتصادية والامنية والتي دفعت اطرافا اقليمية للوساطة بين الطرفين على رأسها الملك حسين والسلطان قابوس وياسر عرفات ودولة الكويت، فضلا عن دعوة احزاب المعارضة اليمنية الى حوار وطني، فضلا عن جهود العلماء ورجال الدين في التوفيق بين الطرفين المتنازعين خشية اندلاع الحرب الاهلية في البلاد. وفي هذا الاطار كان تحديد لاجتماع المصالحة بين الرئيس على صالح ونائبه سالم البيض في جامع الجند بمحافظة تعز الجنوبية والذي رفض سالم البيض حضوره رغم حضور العلماء له، الامر الذي احدث استقطابا عنيفا بين رجال الدين الشماليين والجنوبيين، ودعا الرئيس عبد الله صالح لشن انتقادات عنيفة لنائبه ولمواقف الحزب الاشتراكي دعت سالم البيض للرد عليها، كما دعت رئيس الوزراء الجنوبي حيدر ابوبكر العطاس الى مغادرة صنعاء الى عدن للبقاء بجوار قيادات حزبه كما صرح بذلك.

ثم كان التصعيد الاخير هو اللعب بورقة القوة العسكرية. حيث ثارت اتهامات عديدة متبادلة بتحريك قوات عسكرية وحشدها على الحدود بين شطري اليمن، وتواردت انباء عن تطويق لواء العمالقة التابع للشمال مدينة «لودر» التابعة لمحافظة «ابين» الجنوبية بينما اتهم حزب المؤتمر الحزب الاشتراكي بتحريك قوات اللواء ٢٠ على الحدود مع الشمال، ثم كان اجراء الجنوب لمناورات عسكرية علنية بالذخيرة الحية ذروة التصعيد للأزمة السياسية في اليمن وخصوصا مع تعليق حزب المؤتمر الشعبي عليها بقوله «ان هذه التصرفات لن تواجه بالصمت من جانب المؤتمر».

مواقف شركاء الوحدة من الازمة الراهنة.

يمكن تلخيص جوهر الازمة السياسية اليمنية في احساس عام سائد لدى الجنوب بالغبن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الواقع عليهم من الشمال وبالتالي ضرورة تعديل الاوضاع عن طريق الاتفاق على قواعد جديدة للوحدة من قبيل الخيار «اللامركزي» ثم الفيدرالي، حيث يتمحور موقف الحزب الاشتراكي حول اسس اهمها:

١ ـ ان صيغة الوحدة قابلة للنقاش مع امكانية تعديلها. وفي هذا الاطار كان طرحه لخيار اللامركزية ثم الفيدرالية لحل تناقضات الوضع اليمني.

٢ ـ معارضة فكرة الاحتكام للمؤسسات الدستورية وحدها للنظر في طبيعة الوحدة او توزيع السلطات باعتبار هذه المؤسسات منحازة للشمال صاحب الاغلبية بها.

٣ ـ ضرورة تحديد السلطات الخاصة بنائب الرئيس وخاصة حال غياب الرئيس.

وفي هذا الصدد كان طرح الحزب الاشتراكي للنقاط الـ «١٨» والتي كان اهمها:

تعيين مجلس شورى بالتساوي بين محافظات الجمهورية الـ ١٨ تمهيدا لانتخابه في المستقبل ويضمن هذا البند اقامة نوع من التوازن السياسي بين الطرفين.

تطبيق اللامركزية الادارية واعطاء المحافظات صلاحيات اكبر في ادارة شئونها بما يحل من تناقضات الاوضاع الاقتصادية في اليمن بينما يتمحور موقف حزب المؤتمر الشعبي العام حول اسس فكرية اهمها:

١ ـ الاصرار على صيغة الوحدة الحالية باعتبارها المثلى ومعارضة خيار اللامركزية، فضلا عن الخيار الفيدرالي باعتبارهما انتقاصا من صيغة الوحدة الحالية.

٢ ـ الاحتكام للمؤسسات الدستورية والمرجعية الديمقراطية لحل مشكلات الوحدة وتناقضاتها.

٣ ـ من خلال مبادرات عامة وحوارات خلاقة تدعم الوحدة. ولاتنتقص منها.

وفي هذا الاطار كان طرح الحزب للنقاط الـ ١٩ والتي كان ابرزها:

الابتعاد عن المهاترات التي تعرض الوحدة للانشقاق والتصدع.

التقيد بمبدأ التداول السلمي للسلطة.

استكمال دمج القوات المسلحة وتطبيق قانون حظر الحزبية في قوات الجيش والامن.

وهي جميعا نقاط تؤكد وتدعم رؤيته للوحدة في صيغتها الاندماجية كما تتجسد الآن.

آفاق الازمة اليمنية:

رغم ان احد اهم ابعادها يكمن في طبيعة الثقافة السياسية اليمنية الا ان طبيعة الحل لايمكن ان ترتكز الى تغيرات بطيئة في نمط هذه الثقافة في خضم تفاعلات تشرف على الاحتكام الى منطق السلاح، رغم ان تغييرا عميقا متدرجا في نظر تلك الثقافة اليمنية يعد هو الضامن الاهم لاستمرارية هذه الوحدة في المستقبل البعيد، وايضا هو الضامن لأن تؤتي ثمارها لصالح الانسان اليمني.

وفضلا عن هذا فلاسبيل للاطراف المتصارعة في اليمن اذا ما ارادت تجاوز هذه الحرب الاهلية ـ سوى الحوار الخلاق والفعال الذي ينطلق من قاعدة اساسية هي المصلحة الوطنية اليمنية المطلقة في مقابل مصالح نسبية لاطراف الازمة قابلة للتفاوض والمساومة ولابد ان يتمحور الحوار حول ثلاث نقاط اساسية هامة:

الاولى: القبول المبدئي بصورة ما من صور الوحدة رغم اية تسوية. لأن اي مواقف حادة سواء نحو الدمج المطلق او الانفصال المطلق ستؤدي الى المواجهة.

الثانية: القبول بمبدأ الحلول الوسطى التي تراعي مصالح كل الاطراف وليس طرفا على حساب الآخر. وان تتم مناقشة كافة الامور بتغيراتها وثوابتها على حد سواء للاتفاق على حد ادنى مشترك يضمن كيان الوحدة.

الثالثة: الأخذ في الاعتبار للنهج التدريجي الوظيفي لعملية الوحدة، وان كانت الظروف قد ساعدت شخصين قياديين لاعلان وحدة اندماجية فلا يعني هذا ان البنية السياسية، والبنية الاجتماعية والظروف الاقتصادية تتفق وهذا الطرح، وفي هذا الصدد فان قدرا من اللامركزية او حتى الفيدرالية يمكن ان يكون مطلوبا لانجاح الوحدة ولو في فترة محددة حتى يتم انضاج ثقافة سياسية وحدوية تعلي قيم المشاركة والتكامل ابتعادا عن القبلية الثقافية التي يعليها الجميع رغم مزايداتهم على المصلحة الوطنية اليمنية.



المصدر : الأهـــرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٤

اللقاء بين صالح والبيض لتوقيع وثيقة الاتفاق يتحدد خلال ساعات

تجدد التكهنات بالتوقيع فى عمان أو إحدى المدن اليمنية بحضور دولى

صنعاء من كمال جاب الله:

تجددت التكهنات بان ينعقد اللقاء بين الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض خارج اليمن، للتوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» لانهاء الأزمة فى اليمن، وسط تأكيدات بان تحديد ذلك سيتم خلال ساعات.

فقد صرح مسئول فى الرئاسة اليمنية بان الرئيس اليمنى ونائبه قد قبلا الدعوة التى وجهها اليهما عاهل الأردن الملك حسين لاستضافة الأطراف اليمنية المعنية للتوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» فى عمان.

جاء ذلك عقب استقبال الرئيس اليمنى ونائبه - كل على حدة - أمس للدكتور خالد الكركى مستشار الملك حسين الذى قام بتوجيه الدعوة اليهما متضمنة تهيئة الظروف التى من شأنها تحقيق التوقيع على الوثيقة.

وأضاف المصدر اليمنى المسئول انه رغم ترحيب صالح والبيض بدعوة العاهل الأردنى إلا انهما اعادا التذكير بأن اختيار مكان وزمان التوقيع على الوثيقة متروك للجنة المنبثقة المفوضة بتحديد ذلك. وكان عبده البورجى الناطق الصحفى باسم الرئاسة فى صنعاء، قد صرح «للأهرام» بأن التوقيع سيتم فى إحدى المدن اليمنية المرشحة لذلك وهى إما صنعاء أو عدن أو تعز أو حجة مضيفا أن تحديد المكان سيتم حسمه بالتشاور بين الرئيس ونائبه نظرا للظروف الأمنية الخاصة التى تمر بها اليمن حاليا.

واستبعد الناطق باسم الرئاسة اليمنية ان يتم التوقيع على الوثيقة خارج اليمن كما أشيع من قبل ورجح مشاركة الملك حسين عاهل الأردن فى مراسم التوقيع جنبا الى جنب مع ممثلين عن سلطان عمان ومصر وإريتريا والاتحاد الأوروبى وأمريكا.

وقالت أمة العليم السوسوة - الوكيلة المساعدة لوزارة الاعلام اليمنية فى تصريح مماثل للاهرام - ان التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» سيتم قبل نهاية شهر يناير الجارى، أى خلال الأيام القليلة القادمة.

وكانت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى قد إختتمت أعمالها أمس الاول (الاحد) فى عدن برئاسة أمينها العام نائب الرئيس على سالم البيض واكدت تأييدها الكامل لوثيقة «العهد والاتفاق» التى صدرت يوم ١٨ يناير الجارى. بما تحمله من صياغة جديدة لأسس الوحدة بين الشمال والجنوب.

ودعت اللجنة الى صياغة هذا الاتفاق ورعايته والعمل على تنفيذه كاملا فى مختلف الميادين لما يمثله من أهمية فى صيانة الوحدة والديمقراطية باليمن. وطالبت الهيئة العليا للتجمع اليمنى للاصلاح بضرورة الاسراع فى التوقيع على الوثيقة والتئام المؤسسات الدستورية لتتمكن من القيام بمهامها وإعادة بناء جسور الثقة للخروج من الأزمة السياسية الخانقة التى كادت تعصف باليمن وعطلت مؤسسات الدولة طوال الفترة الماضية.

اليمن يقول انه يلتزم اتفاقا للغاز مع اينرون

● عدن – رويتر – قال صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط اليمني ان اليمن يلتزم صفقة قيمتها ٢,٥ بليون دولار مع شركة «اينرون» الاميركية لتصدير الغاز وتسويقه.

وقال بن حسينون في مقابلة مساء اول من أمس ان اليمن يبذل قصارى جهده لإعداد المسودة النهائية للاتفاق مع «اينرون» لتقديمه الى المجلس الأعلى للنفط معرباً عن أمله بالمصادقة على الاتفاق خلال السنة الجارية.

واعرب بن حسينون عن أمله ايضاً ان يبدأ تصدير الغاز الطبيعي المسيّل بحلول السنة ١٩٩٥. وقدّر احتياطات اليمن المؤكدة من الغاز بنحو ١٥ تريليون قدم مكعب. وتنص مذكرة التفاهم الموقعة بين اليمن و«اينرون» في تشرين الثاني (نوفمبر) على ان تصدّر «اينرون» خمسة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسيّل لمدة ٣٠ سنة اذا تم توقيع اتفاق نهائي شرط الانتهاء من دراسة تستمر سنة. وتعد «اينرون» دراسة تفصيلية عن التمويل والمسائل الفنية والتكاليف المتوقعة وابحاثاً عن تسويق الغاز الطبيعي المسيّل. وقالت شركات «هنت» و«ايكسون» الاميركيتان انهما لا توافقان على اشتراك اي شركات اخرى في مشاريع تؤدي الى تصدير الغاز الذي اكتشفته الشركتان في اليمن.

وقال بن حسينون ان اليمن كان يود ان تفوز «هنت» بالعقد، لكن عرضها لم يكن افضل العروض وان ما يقال الآن عن عروض جديدة من «هنت» فات أوانه وان اليمن لن يتراجع ويضيع الوقت من دون استغلال هذه الثروة.

واضاف ان المشروع سيتضمن انشاء خط انابيب رئيسي من مارب الى شبوه الى رأس عمران على بحر العرب بالاضافة الى خط انابيب آخر من صفر في منطقة مارب الى العاصمة صنعاء لتلبية حاجات الطاقة والصناعة. وأفاد ان مصنعاً لتسييل الغاز بطاقة سنوية تبلغ خمسة ملايين طن سيبنى في رأس عمران بالاضافة الى ميناء تصدير.



المصدر : .... ـرق الأوسـ اللندنية

التاريخ : .... ٢٠ يناير ١٩٩٤

إطلاق هليكوبتر وأجنبيين في اليمن

ترتيبات عسكرية بمشاركة خارجية لتأمين توقيع «وثيقة العهد»

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

قالت مصادر في المعارضة اليمنية ان عددا من الضباط في كل من جيشي الاردن وعمان وصلوا الى اليمن، للمشاركة في عملية تنسيق الترتيبات الامنية للتوقيع الرسمي على «وثيقة العهد» لانهاء الازمة اليمنية، التي يشترك فيها ايضا كل من الملحق العسكري الاميركي والفرنسي في صنعاء، لتلافي مخاطر وقوع صدام مسلح بين القوات التابعة لطرفي الازمة، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

وقد أكد الشيخ سنان ابو لحوم، رئيس اتحاد القوى الوطنية ورئيس اللجنة المنبثقة عن لجنة الحوار لوضع ترتيبات التوقيع على «وثيقة العهد» في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ان الجدل حول عملها لا أساس له من الصحة، وانها لا تتلقى توجيهات من اي حزب معين، واشار الى ان العمل يسير في اتجاه انجاز الترتيبات، بينما حذرت مصادر المعارضة من ان الامور تسير في اتجاه تطبيع الانفصال القائم وغير المعلن حاليا، او اللجوء الى نوع من الوصاية الاجنبية لتسيير الامور في البلاد.

ونفى الشيخ سنان ابو لحوم كلام المعارضة، وقال ان لجنة الترتيبات تبحث جميع البدائل الممكنة وتحرص على التوصل الى اتفاق على زمان ومكان لقاء التوقيع، «من منطلق وطني شامل، نظرا لتركيبتها التي تشمل احزاب الائتلاف واحزاب المعارضة والقوى الوطنية المستقلة».

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ٢٠ يناير ١٩٩٤

ترتيبات عسكرية

واشار الى ان الوثيقة «ليست خاصة باحزاب او قوى سياسية معينة، وانما هي ملك للشعب اليمني، الذي باركها وايدها، لأنها تتضمن قضايا شعبية».

وعلى صعيد آخر اكدت مصادر مقربة من الشيخ محمد بن ناجي الغادر ـ رئيس المجلس الاعلى للقبائل اليمنية «سبأ» وشيخ قبائل خولان ـ انه تمكن من اطلاق سراح طائرة هليكوبتر تابعة لشركة «هنت» الاميركية للنفط ـ العاملة في محافظة مارب ـ وكل من قائدها والخبير الهندي الذي كان معه، بعد ان اعطى قبيلة بني جبر (من خولان) سيارتي «تويوتا».

وكانت القبيلة تحتجز الطائرة والرجلين اللذين كانا على متنها منذ يوم الجمعة الماضي، في المنطقة التي تبعد الى الشرق من صنعاء مسافة 120 كيلومترا، بسبب عدم استجابة الحكومة لمطلبهم في تجنيد 60 شخصا من ابناء القبيلة في القوات المسلحة، واستكمال بناء مستوصف صحي ومدرسة في المنطقة.

واضافت المصادر ان الشيخ الغادر اجرى اتصالات مع العميد يحيى المتوكل ـ وزير الداخلية اليمني ـ للتشاور معه حول انباء تجريد حملة عسكرية ضد القبيلة، ثم توجه الى المنطقة، وتحمل مسؤولية اضطلاع الدولة بتنفيذ مطالب ابناء المنطقة.



صنعاء: صالح والبيض قبلا «التوقيع» في الاردن

صنعاء - كونا - اعلن مصدر يمني مسؤول امس ان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض قبلا دعوة الملك حسين عاهل الاردن باستضافة الاطراف المعنية باليمن للتوقيع على «وثيقة العهد» والاتفاق وتهيئة الظروف التى من شانها تحقيق ذلك.

وكان الرئيس اليمني ونائبه قد التقيا «كل على حدة» في صنعاء وعدن امس مع مستشار الملك حسين د. خالد الكركي وبحثا معه الجهود التي يبذلها الاردن لمساعدة الاطراف اليمنية في تجاوز الازمة السياسية الخانقة التي تشهدها.

وذكر المصدر اليمني المسؤول ان صالح والبيض رغم ترحيبهما بدعوة العاهل الاردني قررا ترك امر اختيار مكان التوقيع للجنة (المنبثقة) من لجنة الحوار باعتبارها الجهة المعنية بتحديد الزمان والمكان.

واضاف ان استضافة الاردن لمراسم التوقيع الرسمية من قادة الاحزاب اليمنية لا يعني باي حال من الاحوال «تدويل» الازمة ولكنه سيكون بمثابة تقدير للوساطة الاردنية ولتخطي العقبات الامنية خاصة في ظل العلاقات الخاصة التي تربط حسين مع صالح والبيض.

واوضح ان اللجنة تدرس كافة الخيارات بهدف تذليل كافة العقبات التي تحول دون التوقيع على الوثيقة.

وقالت مصادر يمنية انه في حال اختيار لجنة الحوار لاحدى المدن اليمنية للتوقيع على الوثيقة فان هذا الامر سيجري في حضور الملك حسين والسلطان قابوس سلطان عمان وممثلين عن مصر وارتيريا والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٤

انقسام داخل الحكومة يهدد بتصعيد جديد للأزمة

مجلس الوزراء اليمني يدين العطاس في غياب وزراء الحزب الاشتراكي!

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ دان مجلس الوزراء اليمني الذي انعقد في غياب رئيسه التوجهات التي اصدرها المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي والقاضية بتعليق انشطة التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت «في الوقت الذي كانت عملية التعداد على وشك الانتهاء وبعدما صرفت الدولة ما يصل الى ٤٠٠ مليون ريال يمني عليها». واعرب المجلس عن «اسفه» لمضمون ما جاء في رسالة العطاس المرفوعة الى الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة رداً على رسالة مجلس الرئاسة الموجهة الى الحكومة. واكد ان «رسالة العطاس لا تعبر عن راي مجلس الوزراء الذي دعا رئيسه الى ضرورة الارتقاء الى مستوى روح المصالحة الوطنية التي عبّرت عنها وثيقة العهد والاتفاق».

وصدرت الادانة بعد اجتماع لمجلس الوزراء عقد مساء اول من امس في صنعاء في غياب المهندس العطاس والاعضاء الذين يمثلون الحزب الاشتراكي. وراس الاجتماع النائب الأول لرئيس الوزراء الدكتور حسن مكي عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام. واصدر مجلس الوزراء قراراً بتاجيل التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الى موعد لاحق لا يتجاوز نهاية العام الجاري معللاً ذلك بعدم تراجع رئيس الوزراء عن توجهاته بتعليق عملية التعداد رغم ان الدكتور عبدالكريم الارياني قدم استقالته من منصب وزير التخطيط والتنمية احتجاجاً على هذه التوجيهات.

ويعتقد المراقبون السياسيون في صنعاء ان التطورات الجديدة على صعيد الحكومة الائتلافية تنبئ بازمة ربما تؤدي الى انقسام داخل الحكومة، بخاصة وان عدداً من وزراء المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح يوجهون اتهامات علنية ومباشرة الى العطاس معتبرين انه «يغلب سياسة حزبه (الاشتراكي) على المصالح العليا للوطن كما انه ينفذ سياسة الاشتراكي مستغلاً منصبه الرفيع كرئيس للحكومة الائتلافية». واثارت

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٤

مجلس الوزراء اليمني يدين العطاس

تتمة الصفحة الاولى

ادانة مجلس الوزراء العطاس في اجتماع عقد في غيابه ووزراء الحزب الاشتراكي مخاوف الشارع من تجدد الازمة السياسية بعد الهدنة التي شهدتها اخيراً. وعلم ان شخصيات سياسية واجتماعية يمنية مستقلة تسعى الى تطويق الخلاف القائم على مستوى الحكومة اليمنية والسيطرة عليه قبل ان يتفاقم ويتحول انقساماً حقيقياً يهدد بعودة التوتر السياسي بما يساهم في افشال وثيقة «العهد والاتفاق» التي توصلت اليها لجنة الحوار للقوى السياسية اليمنية.

وعلم في عدن ان لجنة المتابعة المنبثقة من لجنة الحوار للقوى السياسية اصطدمت في اول اجتماع رسمي امس بعقبة قد تؤدي الى تصعيد الازمة بعد تمسك المؤتمر الشعبي والاشتراكي بموقفيهما من البدائل المطروحة لمكان توقيع وثيقة «العهد والاتفاق».

واعلن في صنعاء ان الملك حسين بعث برسالة الى الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه البيض تضمنت دعوة لاستضافة الاطراف التي ستوقع وثيقة «العهد والاتفاق». واوضحت وكالة الانباء اليمنية (سبا) ان مستشار العاهل الاردني الدكتور خالد كركي سلم الرسالة الى الرئيس اليمني ونائبه اللذين اعربا عن تقديرهما للجهود التي بذلها الملك حسين «وحرصه على ان يتغلب اليمن على التحديات التي تواجهه».

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩٤

من دروس وعبر التجارب القومية

وحدة الأوطان قبل وحدة الأشخاص والأحزاب

غسان الإمام

● «لا بد من المصالحة في اليمن بين الرؤية الجنوبية للدولة الحديثة والممارسة الشمالية لفن التسوية»

ضاع الباشا ابراهيم هاشم. اختفى تماما. واخفقت كل الجهود للعثور عليه حيا او ميتا. واغلب الظن ان الجنود اطلقوا عليه الرصاص، ثم جاءت الغوغاء فمزقت جثته إربا إربا كما فعلت برموز واركان العهد العراقي السابق لانقلاب يوليو عام 1958.

ولم يكن الباشا العجوز عراقيا. فقد كان اردنيا. لكن حظه العاثر ساقه الى بغداد على راس دولة «الاتحاد الهاشمي» التي سحلتها «الجماهير الثورية».

والواقع ان الاتحاد الاردني - العراقي لم يكن بحاجة الى كل هذا السحق والمحق. فقد ولد في الشهور السابقة للانقلاب ميتا. وكان اختيار ابراهيم باشا هاشم رئيسا له من سوء التخطيط والتدبير في بغداد وعمان. فقد كان الرجل قد عبر الثمانين متوكئا على عصا ومستعينا بطربوش دلالة على جفاف العروق في جسده الواهي وجسد الاتحاد. ولعل ماضيه هو الذي رجح اختياره لمنصب كان بحاجة الى رجل اكثر شبابا ليملأ التجربة الوحدوية حركة وحياة. وكانت كل مؤهلات الباشا العتيق معاصرته لمؤسس الاردن الامير /الملك عبد الله ورئاسته السابقة للحكومة.

وهكذا، فقد تضافرت الظروف لإحباط التجربة الوحدوية وهي في المهد. فقد كانت ابنة غير شرعية لاسرتين هاشميتين تحكمان في الاردن والعراق دون ان تكون بينهما الفة كبيرة في السياسة وود القرابة. ولم تقدم الوحدة الى الراي العام كتعبير صادق عن رغبة قوية جادة داخل النظامين. وانما كان الغرض الوحيد لها المزايدة بها على الوحدة المصرية - السورية. وحتى هذه المزايدة «القومية» كانت مرفوضة شعبيا. فقد كانت العيون في البلدين ترقب بود وإكبار تجربة دمشق والقاهرة لا تجربة عمان وبغداد، وتتطلع الى جمال عبد الناصر لا الى نوري السعيد وعبد الإله والباشا الرقيق ابراهيم هاشم.

ولا احد اليوم يتذكر الوحدة العراقية - الاردنية. فقد كانت تجربة رسمية بائسة، لكنها، على اية حال، تعتبر اضافة الى التجارب القومية التي جعلت من امنية الوحدة رمزا لإحباط وإخفاق العمل السياسي العربي المشترك.

واذا كانت من عبرة يمكن استخلاصها من التجربة العراقية - الاردنية فهي ان وحدة الاوطان لا تبنى داخل الهياكل الرسمية للانظمة السياسية حتى ولو جمعت بينها علاقة الدم والقربى. كذلك فالوحدة القومية من النبل بحيث تتنزه عن كونها اجراء كيديا لعمل وحدوي اخر. وهي من السمو بحيث لا يجوز ان يستخدمها اصحابها لتهديد دول شقيقة مجاورة قد تختار طريقها المناسب لها للعمل السياسي التعاوني او الوحدوي.

وما يقال عن «الوحدات الرسمية» ينسحب ايضا على «الوحدات الشخصية». فالوحدة القومية ليست نزوة عابرة تجمع فجاة بين رؤساء انظمة اتفقوا اليوم ليختلفوا غدا. فتفرط الوحدة الشخصية بين ليلة وضحاها. والوحدات المستعجلة بين ليبيا ومصر السادات وسورية والسودان وتشاد والمغرب وتونس ومالطا... بقيت مشاريع على ورق الدعاية. وكانت إما إرضاء «للنزوع الوحدوي» عند القذافي، وإما مسايرة لظرف عربي او سياسي عابر. فبقيت وحدة اشخاص، ولم ترق قط الى ممارسة وحدوية شعبية وتنظيمية جادة تصمد للخلافات وتغير الظروف وانطفاء النزوات. وكان ازراء الاشخاص المتكرر والمتواصل بالعمل القومي سببا لهذا الاستخفاف الشعبي الذي يواجه به اليوم أي مشروع وحدوي. وقد وصلت اهانة السياسة للوحدة مثلا الى وضع خصوم وحدة السادات والقذافي في السجون. فقد كانت تهمة رفض الوحدة في مقدمة الاسباب التي سيقت ضد جناح علي صبري، فسجن الرجل ورفاقه سنين طويلة. لكن حكمهم على الوحدة الشخصية المزاجية كان صائبا. فقد تغير المزاج وانقلبت الصداقة الرئاسية الى عداوة تبودل فيها أقذع السباب، ودفعت مصر وليبيا الى حافة حرب شاملة عدة مرات في السبعينات. لكن السادات لم يغفر لخصومه حكمهم الصحيح على الوحدة مع القذافي، فظلوا في السجون حتى بعد انطفائها.

ولعل المرء يدهش لقصر عمر الوحدة المصرية - السورية. وبعد مرور كل هذه السنين يبدو السبب الاساسي للإخفاق انجذاب وإعجاب السوريين بـ«البطل القومي» بحيث بات الظن والاعتقاد بان لا وحدة بلا جمال عبد الناصر. فطغى وهج الزعامة الشعبية والشخصية على مفهوم العمل الوحدوي كممارسة من خلال المؤسسات الدستورية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٤

واستكمل الزعيم الراحل خطا السوريين بخطا اكبر، وهو الغاؤه السياسة من الحياة السورية كشرط للوحدة. كان عبد الناصر عسكريا في السياسة. كان ضابطا سياسيا خلق ليعيش ويتنفس السياسة، لكن ليمارسها وحده دون غيره. وعلى الرغم من سعة افقه بالمقارنة مع الضباط السياسيين، فلم يكن يتقبل وجود مؤسسات سياسية حقيقية من احزاب وهيئات تشريعية وقضاء مستقل الى جانب وجوده. ولم يكن تشكيل معارضة في البرلمان او ازدهار صحافة حرة ليهدد شعبيته الساحقة، حتى ولو كانت هذه المعارضة على علاقة بخصومه في الخارج.

قبلت سورية صاغرة بشروط «البطل». استجاب اليمين واليسار. مهر مجلس النواب في اغلبيته المحافظة (ذات التوجهات الوحدوية اصلا مع العراق) بتوقيعه الرسمي شرعية الوحدة. نعم، كانت مسارعة عبد الناصر الى تحييد الجيش السوري تصرفا سليما. لكن توزير الضباط السياسيين وتحييد وتجميد الطبقة السياسية التي بايعته وهي في ذروة حيويتها ونضجها السياسي خلق فراغا سياسيا موحشا في دولة الوحدة الناصرية لم يألفه السوريون الذين تعودوا الحياة السياسية ونعموا باشكال من الديمقراطية الدستورية منذ الانفصال عن الدولة العثمانية عام 1918.

وسرعان ما ملأت هذا الفراغ مراكز القوى. وما ادهش الضباط السياسيين السوريين ان عبد الناصر نفسه كان مركزا من مراكز القوى في مواجهة صديقه اللدود المشير عامر المتمترس في المؤسسة العسكرية. وعندما حاول عامر مد مركز قوته من مصر الى سورية كان سهلا على الطبقة الجديدة من الضباط السياسيين قيادة انقلاب عسكري ضده بحجة «التسلط العسكري المصري»، فدمروا فورا وحدة فرغت من مضمونها السياسي وفقدت جماهيرها حماسة الدفاع عنها. ولا اظن ان الجراة الانقلابية على الوحدة كانت لتتكامل بهذه السهولة والسرعة لو كانت هناك حياة سياسية في مصر وسورية واحزاب ومؤسسات دستورية وسلطة تشريعية منتخبة بحرية.

الوحدة، اذن، بلا ديمقراطية وحياة سياسية ثرية معرضة للسقوط والاغتيال دون ان يكون «البطل القومي» حاميا وضامنا لها. فالوحدة ليست امتيازا او حكرا للبطل وللوحدويين الذين صنعوها.

الغريب ان الغاء الحياة السياسية كان المأخذ الاساسي للبعث على عبد الناصر. لكن الحزب بعد ذلك حاول ان يبني وحدة سورية - عراقية تقوم على اساس «وحدة الحزب» هنا وهناك، وليس على اساس حياة سياسية. ولا ادري اذا كان من سوء الحظ او حسنه مسارعة صدام حسين دائما لتقويض هذه المشاريع وإعدام «الجناح الوحدوي» في حزبه، قبل ان يقوض الغاء الحياة السياسية التجربة كما قوض الوحدة الناصرية.

والاغرب ان صدام حسين غزا الكويت باسم «الوحدة» و«القومية» دون ان يجد الوحدويين والقوميين الكويتيين في استقباله. وكان إخفاقه درسا وعبرة لكل عمل وحدوي يتم بالقوة المسلحة والضم القسري، وتغيب عنه الموافقة الحرة لعرب ومجتمع الدولة المغزية.

ولعل هذه المراجعة السريعة لاشكال وتجارب العمل القومي والوحدوي ضرورية في ظرف يمر به العمل السياسي والوحدوي في اليمن بمازق حاد. ففي العودة الى الماضي دروس وعبر مجانية للحاضر والمستقبل.

والوحدة اليمنية تكاد تخلو من معوقات الوحدات العربية السابقة. فالجغرافيا والتاريخ الى جانبها. والشعب واحد فلم يستطع الاستعمار القديم والحديث والامتداد الجغرافي الواسع للوطن العربي الكبير ان يرفع سدودا عالية تقسم اليمنين تاريخيا ونفسيا. نعم، الخصوصية المحلية قد تكون موجودة في الشمال والجنوب، لكنها ليست في عمق الخصوصيات والهويات المحلية والحدود الاستعمارية التي احدثت كلها شروخا وتشوهات في صفاء الهوية القومية والشخصية التاريخية للامة العربية، فباتت هذه السلبيات في الظروف الراهنة اقوى من النوازع والاماني القومية الوحدوية.

والامل كبير في ان يتغلب الحوار على عقبات العمل الوحدوي المشترك بين الشماليين والجنوبيين. لكن المشكلة تكمن في ان مواثيق وعهود التعاون باتت من الكثرة بحيث تحول الصياغة العاطفية لها دون تحديد برنامج عملي مفصل قابل للتنفيذ ولتفادي الاحتكاك والمنافسة وتنازع السلطات والصلاحيات خلال العمل اليومي.

صحيح ان الممارسة تبلور الاخطاء والخلاف والثغرات. لكن الاختلاف ليس ظاهرة سلبية، بل هو ضروري شرط ان لا يتحول الى نقطة انطلاق للارتداد عن الوحدة. والواقع ان هناك تصورا خاطئا يحاكي تصور التجارب الوحدوية العربية، ويقوم على اساس ان بناء دولة الوحدة يجب ان يتحكم به صناع الوحدة دون غيرهم. وهم هنا الحزبان الرئيسيان (الاشتراكي في الجنوب والمؤتمر الشعبي في الشمال). نعم، هناك قبول لدى الحزبين بشكل من اشكال الديمقراطية والتعددية السياسية، لكن اقتصار العمل الاداري داخل اطر الدولة عليهما وحدهما فقط هو الذي يضعهما في دوامة المواجهة المستمرة.

ولذلك، فتعريض المشاركة في العمل الرسمي والاداري يخفف من هذا الاستقطاب الحاد والازدواجية الحزبية المرهقة، بحيث تشارك في البناء قوى سياسية اخرى قديمة وحديثة وتقليدية، فتساعد على التوفيق بين طموح الحزب الاشتراكي الى بناء (الدولة الوحدوية الحديثة) وبراغماتية المؤتمر الشعبي في اعتماده التسوية اساسا للعمل الاداري والسياسي في يمن ما زال شديد الاعتزاز بالعرف والتقاليد.

لقد تمكن الحزب الاشتراكي بعد مجزرة عام 1986 وتغير الظرف الدولي بغياب الماركسية السوفييتية التي كانت وصية وحامية للتجربة الجنوبية، من مراجعة مسيرته والتخلص التدريجي من «طقم» زعماء الايديولوجيا، وتكيف بنجاح كبير مع العمل السياسي المشترك والتعديات الحزبية داخل وخارج الائتلاف الحكومي الراهن. لكن الحزب الاشتراكي في اصراره على «خلق» الدولة الحديثة سريعا ينسى انه هو ذاته اخفق في اقامتها خلال حكم استمر نحو ربع قرن والمراقب يصاب بالدهشة حقا عندما يعرف من خلال الازمة ان دمج المؤسسات المدنية والعسكرية لم يتم بعد اكثر من ثلاثة اعوام من عمر الوحدة. وما زال كل من الحزبين قويا في عرينه وبيته، بل يزداد شعبية من خلال رفع الشعارات التي تلقى هوى في نفس شارعه المحلي، سيما ان هذا الشارع يعاني من خيبة متزايدة، لانه لم يقطف بعد «ثمار الوحدة» التي وعد بها.

ومن هنا، فقد بات الحزب الاشتراكي راغبا في تطبيق نظام اللامركزية او الفيدرالية. لكن الاعلان الوحدوي في عام 1990 ينص على «وحدة اندماجية كاملة» وسلطات واحدة. مع ذلك فالدستور المعمول به يحتاج الى تعديل واسع. فهو غامض في عدم تحديده اختصاص السلطة الاتحادية والحكومات المحلية، بل اثبتت التجربة ان مجلس الرئاسة لا يعرف اين تنتهي صلاحياته، واين تبدا صلاحيات وسلطات مجلس الوزراء. ليس هذا كل شيء يقال عن يمن مفروض ان يكون سعيدا بوحدته. لكن لنختصر القول تسهيلا لمهمة الوساطة والحوار.



مؤتمر صنعاء يحذر من الالتفاف على الوثيقة

«الاشتراكي» لا يعتبر التوقيع نهاية للأزمة والبيض يلتقي القيادات العسكرية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطاره
عمان: «الشرق الأوسط»

رد «الحزب الاشتراكي اليمني» الذي يرأسه علي سالم البيض على حزب «المؤتمر الشعبي العام» الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح بتأكيد ان التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق «ليس كافيا لاعتبار الازمة السياسية في اليمن قد حلت» وهذا ما يبرر لقادته البقاء في عدن. وكان «الشعبي» قد جدد الدعوة للبيض ووزراء «الاشتراكي» للمجيء لصنعاء كتعبير عن الالتزام بالوثيقة.

وفي الوقت نفسه التقى البيض القادة العسكريين في عدن امس ودعاهم الى ان يكونوا في مقدمة من يعمل على ما جاء في وثيقة الاتفاق بين الاحزاب.

فقد تركز السجال امس بين احزاب الائتلاف اليمني الحاكم (الشعبي، الاشتراكي، الاصلاح)، حسب ما قالته مصادر مطلعة لـ«الشرق الأوسط» في كل من صنعاء وعدن، على ضرورة عودة البيض ووزراء «الاشتراكي» المعتكفين في عدن الى صنعاء في حين رد «الاشتراكي» بان العودة لا ترتبط بالتوقيع، او قد لا يحل التوقيع الازمة، والعودة الى صنعاء رهن بتنفيذ الوثيقة. كذلك اشارت المصادر الى ان هناك وزراء من «الاشتراكي» لن يعودوا لصنعاء لضرورات امنية، وان كانت اللجنة المركزية للحزب اقرت عودة عدد من قياداته الى صنعاء لحضور جلسات البرلمان.

ورغم ان التوقيع لم يتحدد مكانه ولا زمانه، فان اللجنة التي تتابع ذلك لم تعتبر ذلك مشكلة لان هناك خيارات عدة لمكان التوقيع، وقالت المصادر في صنعاء ان التركيز حاليا يتم حول التوقيع في اليمن، فاذا لم يمكن الاتفاق على ذلك فان العاصمة الاردنية مرجحة حسب ما اكدت اوساط اردنية رسمية وكذلك ما قاله القائم بالاعمال اليمني في عمان سعيد

التتمة .... ص 4
راجع .... ص 2



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

«الاشتراكي»

صالح. ودخلت محافظة صنعاء امس على خط الضغط للاسراع في التوقيع عندما اعلن مؤتمر ابنائها انه يحذر من الالتفاف على الوثيقة لتعطيلها.

وفي عدن قام البيض بزيارة لمقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي حيث التقى بقيادات الوحدات العسكرية والمؤسسات الامنية في عدن حيث اكد اهمية الوثيقة واعتبر ان قيمتها التاريخية تكمن في قدرة الجماهير على نقلها وتجسيدها في الواقع العملي الملموس وترجمتها بافعال حقيقية في مختلف ميادين الحياة. ووصفها بانها وثيقة الاجماع الوطني وبمثابة الصف الاجتماعي الجديد لتصحيح مسار الوحدة. وهي تعبير عن ان الشعب اختار طريق العقل في معالجة ما يواجه مسيرته من عقبات.

ودعا البيض قادة الوحدات العسكرية والامنية لان يكونوا في مقدمة من يعمل على تنفيذ ما جاء في الوثيقة، وان يتنافسوا مع غيرهم لتقديم الانموذج الافضل في ادارة الوحدات وتعزيز مبدأ الانضباط فيها، وتنفيذ البرامج والخطط الماثلة امامهم بهمة ومثابرة.

من جانبه قال وزير الدفاع العميد الركن هيثم قاسم طاهر ان ما يحتمل داخل الوطن اليمني من اصلاحات عسكرية ومدنية يخدم القوى السلمية للشعب ويخدم الامن والاستقرار في المنطقة. واضاف في مقابلة نشرتها صحيفة «الراية» العسكرية في عدن امس ان القوات المسلحة اليمنية ستكون في طليعة الرتل الوطني المتجه صوب تنفيذ ما جاء في الوثيقة.

واكد عزم العسكريين السير قدما بتنفيذ الوثيقة في الجانب العسكري منها، لكي تكون القوات المسلحة كعادتها رمزا للوحدة الوطنية وانتصارا للوطن.

٨,٥ مليار دولار لمنطقة عدن الحرة

□ عدن - رويتر:

أكدت مصادر يمنيه مطلعة وجود مشروع طموح لتحويل ميناء عدن إلى منطقه للتجارة الحرة بتكلفة ٨,٥ مليار دولار. وأضح أنور شمشير عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الحرة فى اليمن ، ان المشروع يتضمن أربع مراحل ويستغرق ٢٥ عاما واكد شمشير أن تمويل المشروع لايواجه مشكلة فى الوقت الحاضر.

ويقوم خبير من برنامج الامم....... «التتمة ص ١٢»



٥,٨ مليار دولار لمنطقة عدن الحرة

المتحدة للتنمية بزيارة لعدن في الوقت الحاضر حيث يجرى دراسة لتقييم ماسيتضمنه برنامج المشروع، خاصة المنشآت الجديدة كالمطارات والموانىء والمناطق الصناعية ومنشآت التخزين والبنية الأساسية وأشار «شمشير» الى إهتمام اليمن بأن يتم تمويل مشروعات البنية الأساسية والخدمات التى يتضمنها المشروع بصورة ذاتية

وقد أعربت الحكومة اليمنية عن استعدادها لتقديم إمتيازات للمستثمرين الذين سيتولون إنعاش المنطقه، طبقا لحجم مشروعاتهم. ويؤكد شمشير ان هذا المشروع الضخم سيمكن ميناء عدن من استعادة مكانته كمحطة للترانزيت وتموين السفن ويرى المسئول اليمنى أن عدن تتمتع بكل المقومات التى تؤهلها لتق... خدمات فائقه ركة السفن وأكد أن بلاده وافقت على مذكرات تفاهم مع عدد من الشركات الأجنبية المهتمة بالاستثمار والمشروعات الرئيسية بالمنطقة الحرة، وأشار إلى أن من بين هذه المذكرات أتفاقية قيمتها ٤٠٠ مليون دولار مع شركة «بريتش هارلوتريدنج» لانشاء ميناء للحاويات بعمق ١٥ مترا كما توصلت الحكومة اليمنية لإتفاق مبادىء مع كوستورنيوم تتقدمه شركة «دوميز» للحصول علي الدعم المالى فى تمويل مشروعات البناء بالمنطقة الحرة.

وكيل الاعلام اليمنى: احتمال توقيع وثيقة العهد والاتفاق فى الأردن

صنعاء ـ من كمال جاب الله:

اكد مظهر محمد تقى وكيل وزارة الاعلام اليمنية مايتردد من ترجيحات لاحتمال قيام القيادات اليمنية الرئيسية بالتوقيع رسميا على وثيقة «العهد والاتفاق» في العاصمة الأردنية عمان فى موعد قد يتجاوز نهاية شهر يناير الحالى

واضاف تقى ـ فى تصريح للأهرام ـ أن اليمن ليست على بركان كما يتردد فى الخارج مبرهنا علي ذلك باستمرار الحوار بين الاطراف المختلفة منذ نشوب الأزمة السياسية فى ١٩ أغسطس الماضى وحتى الآن ويشارك فى هذا الحوار الديمقراطى ٤٠ حزبا و١٨٢ صحيفة تصدر فى اليمن.

واوضح أن الحوار اظهر ما كان «مستورا» من خلافات تحت السطح بين القوى السياسية اليمنية، وأعتبر ذلك ظاهرة صحية لأن الحوار تجاوز «إرث» اليمن التقليدى فى استخدام السلاح بين الفئات المتنازعة على السلطة بالرغم من توافر مخزون هائل من السلاح لدى اليمنيين.

وأكد ان موقف الحزب الاشتراكي تسبب فى حدوث الأزمة الخانقة التى شهدتها اليمن مؤخرا وبلوغها مستوى التهديد المباشر للقطاع الاقتصادى وكان مؤشرها هذا الارتفاع الجنونى فى سعر الدولار أمام الريال اليمنى ـ الدولار ٧٧ ريالا مقابل ٣٥ ريالا فقط قبل الأزمة ـ منوها الى حتمية انخفاض سعر صرف الدولار وتحسن وضع الريال فى حالة التوقيع على الوثيقة بين الاطراف المتنازعة.

الاتفاق اليمني الجديد مرجح توقيعه في عمّان

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ تحدثت الاوساط السياسية في عدن امس عن «قرب تحديد موعد لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق» من قبل زعماء احزاب الائتلاف الحاكم في اليمن أي الفريق علي عبدالله صالح (المؤتمر الشعبي) والسيد علي سالم البيض (الحزب الاشتراكي) والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر (تجمع الاصلاح) الى جانب رؤساء الاحزاب السياسية في اليمن وبمشاركة عربية ودولية».

وقالت هذه الاوساط ان «التوقعات تشير الى اخر كانون الثاني (يناير) الجاري موعداً للتوقيع في العاصمة الاردنية عمان». وعلمت «الحياة» امس من مصادر موثوق بها ان «اللجنة المكلفة من لجنة الحوار للقوى السياسية وضع الترتيبات النهائية لمراسيم توقيع الوثيقة درست في اجتماعها في صنعاء الخيارين المطروحين امامها بالنسبة الى تحديد مكان التوقيع وهما خيار الداخل وخيار الخارج».

واشارت هذه المصادر الى ان «خيار الخارج الذي طرحه الحزب الاشتراكي بات مرجحاً على ان تكون عمان هي المكان الذي سيشهد الحدث اليمني المهم».

وأكد مصدر قريب من علي عبدالله صالح لـ «الحياة» في عدن امس ان «الرئيس اليمني لا يمانع في اي خيار تصل اليه لجنة المتابعة» مشيراً الى ان «الاهم هو التوقيع والتنفيذ الصادق لانهاء الوضع الخطير التي تعيشه البلاد بفعل الازمة السياسية المتفجرة في ١٩ اب (اغسطس) العام الماضي».

وقال السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي ان «وثيقة العهد والاتفاق» هي وثيقة الاجماع الوطني والعقد الاجتماعي الجديد لتصحيح مسار الوحدة وصياغة الاسس الجديدة لبناء الدولة اليمنية الحديثة التي يتحقق فيها الامن والعدل والاستقرار والتنمية».

وتحدث السيد البيض امس في لقاء مع قادة الوحدات العسكرية والمؤسسات الامنية واجهزة الشرطة في عدن عن ان «الوثيقة اظهرت قدرة الشعب اليمني وامكاناته في جعل الحوار الجاد والمسؤول وسيلة لايجاد الحلول والمعالجات لقضايا التطور بعيداً عن العنف والتهديد باستخدام القوة وتاكيداً لاختيار اليمنيين طريقاً ديموقراطياً، طريق الحوار السلمي والديموقراطي وتحكيم العقل في معالجة ما يواجه مسيرة الوحدة والديموقراطية من تحديات وعقبات».

وشدد زعيم الحزب الاشتراكي المعتكف في عدن منذ ١٩ اب الماضي على «اهمية تنفيذ ما جاء في الوثيقة وتجسيدها في الواقع العملي الملموس وترجمة مضامينها بافعال حقيقية في مختلف نواحي الحياة». واشار الى ان «حماية هذا العمل الوطني الكبير وتجسيده في الواقع يتطلبان تضافر جهود كل القوى الوطنية المخلصة الساعية الى وضع الاسس لبناء دولة المؤسسات التي يسودها النظام والقانون ويتعزز فيها خيار الديموقراطية ونهج التحديث والتنمية». وطالب «قادة الوحدات العسكرية والامنية بان يكونوا في المقدمة لتنفيذ ما جاء في الوثيقة».

على صعيد آخر اعلن السيد صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط والثروات المعدنية عن «اكتشاف نفطي جديد في بلوك ٣٢ في محافظة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٦ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتفاق اليمني الجديد

تتمة الصفحة الاولى

حضرموت». وقال ان «الشركة التي توصلت الى الاكتشاف هي «كلايد» البريطانية وهي تحلل المعلومات التي يمكن من خلالها تحرير كمية احتياط البئر الاولى» مشيراً الى ان «التوقعات عن موعد اعلان نتائج التحليل ستكون نهاية الشهر الجاري».



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٤

اليمن

اليمن: الوجه الآخر لوثيقة الوفاق نظام لاوجود له في العالم

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد



الوسط من استقراء سريع لمضامين «وثيقة العهد والاتفاق» الصادرة عن لجنة حوار القوى السياسية في اليمن تبرز مؤشرات تعكس ظروف وضع الوثيقة وتستوعب الكثير من التوجسات والبعيد من الاحتمالات، وتتبلور هذه المؤشرات في اطر عامة ثلاثة:

أولاً: الجهة التي وضعت الوثيقة ووقعت عليها، وهي لجنة حوار القوى السياسية التي تشكلت من حوالي ثلاثين عضواً، يمثلون احزاب الائتلاف الثلاثة (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) ومن ابرز احزاب المعارضة وشخصياتها المستقلة. ومع هذا فان قوة التمثيل في هذه اللجنة لا تنحصر فقط في اعضائها والشخصيات والأحزاب المتمثلة فيها، بل في كل القوى السياسية اليمنية التي اصبحت ممثلة في لجنة الحوار بحكم الوفاق الوطني على اللجنة ومواضيع الحوار فيها. وهذا يؤكد تلقائياً اجماع القوى السياسية على جملة اشياء:

– اتساع ازمة الخلاف بين احزاب الائتلاف الى الحد الذي استنفدت فيه قدرتها على تحقيق القدر الكافي من الوفاق على الحوار.

– انعكاس الخلاف بين احزاب الائتلاف، على هيئات وسلطات الدولة وشل قدرتها، ليس فقط، على مواجهة الأزمة بل وحتى قدرتها على اداء مهامها عبر مؤسساتها الرسمية التي ينظمها الدستور والقوانين النافذة التي لم تعد نافذة.

– تحول الدولة الى موضوع الخلاف السياسي وتمحوره في عنصرين، هما: عدم كفاءة الانظمة وتجاوزها في الممارسات.

– الأزمة السياسية لم تكن سياسية بين احزاب الائتلاف بقدر ما كانت فنية وادارية واقتصادية داخل هيئات ومؤسسات الدولة. وهذا ما اكدته في مجملها، «وثيقة العهد والاتفاق» بتركيزها على بناء الدولة واعادة تشكيلها، من دون أن تعطي اهتماماً مباشراً لمسالة الخلاف السياسي المجرد بين الاحزاب.

دستور وعقد تأسيس

ثانياً، ومن شمولية الوثيقة لمعظم اسس وهياكل الدولة وتشريعاتها واختصاصات هيئاتها يتبين انها استوعبت الأسس الرئيسية لبناء الدولة فجاءت في شكل صيغة شاملة لدستور جديد، وتضمنت نصوصاً لا توجد عادة، الا في مشاريع الدساتير وصيغها. ومن هذا، على سبيل المثال، انها نصت على الأسس والمبادئ العامة للدولة اليمنية، ومنها: «١– الاسلام، عقيدة وشريعة. ٢– الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر...». «٣– الجمهورية اليمنية، دولة عربية اسلامية. واللغة العربية، لغتها الرسمية...». وأنها تضمنت فقرة خاصة بطريقة تعديل الدستور والهيئة التي تضع مشروعات التعديلات. وأقرت العمل بنصوص الدستور حتى يتم تعديله.

تحديد الصلاحيات

وظهرت الوثيقة في شكل وثيقتين: الجزء الأول منها خاص بالاجراءات المتعلقة بمعالجة الأزمة في الجانبين الأمني والعسكري. والجزء الثاني وهو الأكبر (يمثل حوالي ٨٠ في المئة) صيغة لاعادة تشكيل الدولة من جديد. وهذا الجزء يبدو وكأنه الصيغة التي كان يفترض أن تسبق دولة الوحدة لتقوم على اساسها، لكنه من ناحية اخرى يستبعد أن يتم وضعه سلفاً بهذه الصورة، كونه تأثر كثيراً باحداث ما بعد الوحدة، وحتى اعلان الوثيقة. ويظهر هذا في استيعاب الوثيقة العميق لتجربة الماضي وتركيزها الشديد على وضع الضوابط والأسس للمستقبل، في ضوء المحاذير والاحتمالات لتكرر احداث الماضي التي يلاحظ الاحتياط لها في كل مقرات وبنود الوثيقة.

كذلك جاءت الوثيقة اشبه بـ «عقد تأسيس» لبناء الدولة اليمنية، من حيث الوفاق السياسي على اللجنة التي تولت وضعها وأن الاطراف المعنية وقعت عليها بشكل جماعي وتكافؤ متساو بين كل الاطراف من دون أن يظهر فيها الحوار قائماً بين جانبين على رغم أن المعادلة في لجنة الحوار، تمثلت في أحزاب الائتلاف من جهة وأحزاب وشخصيات القوى السياسية من الجهة الأخرى. وبان الجميع التزموا ما جاء في الوثيقة والعمل على تنفيذه، الا انها شرعية سياسية مصدرها الوفاق الوطني بين كل الاطراف، وهي انتقالية تتحول الى شرعية دستورية عبر عملية تنفيذها عندما تصبح نصوصاً في الدستور والقوانين.

ثالثاً: يلاحظ ان الوثيقة جاءت متأثرة بتجربة الحكم خلال الفترة الماضية من دولة الوحدة خصوصاً مع الأخذ في الاعتبار أن أبعاد التأثر،

المصدر : الوسط
اللحديث

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤



تخترق تجارب وسنوات الحكم في دولتي ما قبل الوحدة، الا ان تجربة ما بعد الوحدة كانت اكثر تأثيراً في الوثيقة، نظراً الى ان احداثها لا تزال ماثلة للعيان وممعنة في الواقع بازمتها التي حققت مدى قياسياً لسلبيات الحكم وتداعيات الاوضاع في ظله في مختلف المجالات بلا استثناء. وبصفة عامة فان أثر الماضي في صيغة الوثيقة يظهر من خلال تركيزها على ثلاثة اهداف عامة.

الهدف الأول، تحجيم صلاحيات الهيئات المركزية في الدولة وقادتها، والحد من سلطاتها لصلحة هيئات وقيادات أخرى، مرادفة او مساعدة او مراقبة. افصحت الوثيقة عن هذا الهدف في الفقرة التالية: «تقنين العلاقة وتحديد الصلاحيات. تجسيد الدستور والقوانين واللوائح في الممارسة. وتحديد مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة ورئيس المجلس ونائبه في ممارسة المهام الدستورية. ويعاد النظر في مهام واختصاصات مكتب مجلس الرئاسة، وفقاً لذلك». ويمكن تركيز اهم الجوانب التي تم فيها تجديد وتحجيم الصلاحيات في اربع هيئات هي:

١- مجلس النواب حيث نصت الوثيقة على انشاء مجلس الشورى، وان تتمثل الهيئة التشريعية في كلا المجلسين. وحدت من صلاحيات مجلس النواب بصفة خاصة في الصلاحيات التي خولتها لمجلس الشورى. (بصرف النظر عن تولي مجلس الشورى معظم شؤون الحكم المحلي). وهي: ابداء الراي، في القوانين الأساسية، خصوصاً ما يتعلق منها بشؤون الحكم المحلي، بعد أن يناقشها مجلس النواب، وقبل أن يصدرها مجلس الرئاسة. وابداء الراي، في الموازنات العامة للدولة وفي الخطط التنموية والاقتصادية والمعاهدات الدولية وقضايا الحدود، قبل اقرارها من مجلس النواب واشتراك مجلس النواب مع مجلس الشورى في انتخاب اعضاء مجلس الرئاسة.

٢- مجلس الرئاسة الذي حدت الوثيقة من صلاحياته في جوانب اهمها:

– لا تزيد مدة العضوية لأعضاء مجلس الرئاسة (بمن فيهم الرئيس ونائبه) على فترتين انتخابيتين. (كانت غير محددة في الدستور).

– لا يجوز لأعضاء مجلس الرئاسة (بمن فيهم الرئيس ونائبه) أثناء العضوية ممارسة اي عمل حزبي، ولا ينطبق هذا الحكم على اعضاء مجلس الرئاسة الحالي للدورة الحالية.

– ضمن مهام مجلس الرئاسة في الدستور: «توقيع قرارات التعيين والترقية والعزل، لكبار وقادة القوات المسلحة والأمن» (مادة ٩٤ بند ٩ من الدستور). وهذا النص قيدته الوثيقة في آخره باضافة «... من رتبة عقيد فما فوق، وبعد موافقة مجلس الوزراء».

– «انشاء الرتب العسكرية، او منح النياشين والأوسمة». (مادة ٩٤ بند ١١ من الدستور) واضافت الوثيقة الى بداية هذا النص عبارة، «التصديق على قرارات مجلس الوزراء بانشاء...» الخ.

– «الحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة وجماعية، أمام مجلس النواب». (مادة ١٠٥ من الدستور). حذفت الوثيقة من هذا النص، «ومجلس الرئاسة». لتكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس النواب فقط.

– تشكيل المحكمة العليا بالانتخاب من قبل مجلس الشورى.

لامركزية الادارة

٣- الحكومة، حدت الوثيقة من صلاحياتها عن طريق انشاء نظام الحكم المحلي في المخاليف (القطاعات) ولامركزيتها ماليا واداريا. وقصرت صلاحيات الحكومة على ما يظل مركزياً بشكل عام. اما بشكل خاص فبرز تحديد صلاحيات الحكومة في المسائل الآتية:

– تحويل وزارتي الاعلام والخدمة المدنية (شؤون موظفي الدولة)، الى مجلسين يتم انتخاب اعضاء كل منهما من قبل مجلس الشورى.

– إلحاق الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالهيئة التشريعية الممثلة في كلا من مجلس النواب ومجلس الشورى، بدلا من تبعيته للحكومة.

٤- المؤسسة العسكرية، نصت الوثيقة على انشاء مجلس الأمن القومي الذي «يتكون من مختصين في الشؤون السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية». واكدت الوثيقة بصفة خاصة:

– كل التشكيلات العسكرية الموجودة خارج المؤسسة العسكرية من القوات المسلحة تضم الى وزارة الدفاع، ومن الأمن تضم الى وزارة الداخلية.

– تطبيق تحريم الحزبية في اوساط القوات المسلحة والأمن. (هاتان النقطتان نص عليهما قانون الدفاع الوطني).

– تحديد مدة بقاء القادة العسكريين في مناصبهم بخمس سنوات.

والهدف الثاني من الأهداف الثلاثة العامة، للوثيقة التي يبدو تركيزها الخاص على كل منها، هو توسيع المشاركة الشعبية في سلطات الدولة. وجاء هذا الهدف ممثلا في، هيئات وسلطات الحكم



المصدر : الوسط الاسبوعية

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحلي التي شملت كل هيئات ومؤسسات الدولة تقريباً، باستثناء القليل منها، مثل الدفاع والخارجية.

والهدف الثالث، التخطيط والتنظيم. وظهر تركيز الوثيقة على هذا الهدف بطرق واساليب عدة منها:

– ان تخضع عملية الاصلاح الاداري لدراسات تبدأ من قواعد النظام ومروراً بالاجراءات العملية وصولاً الى قياس الأداء.

– «الوضوح والبساطة في الأنظمة، لتسهيل فهمها وتطبيقها».

– «انشاء محاكم ادارية متخصصة تبت في المخالفات الادارية».

ردود الفعل

عقب اعلان «وثيقة العهد والاتفاق»، أصدرت قيادات احزاب الائتلاف والاحزاب والمنظمات الاخرى بيانات تؤكد فيها تأييدها للوثيقة والاستعداد للتعاون على تنفيذها والتزامها. ودعا الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة، كل القوى الى الدفع بالوثيقة نحو التنفيذ. وكانت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي اصدرت بياناً اكدت فيه التزام المؤتمر الوثيقة. وقال السيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة، أمام الدورة الـ ٢٢ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي: «ان الثورة البيضاء بدات في اليمن، وعلينا خوض غمارها، مع كافة الوطنيين اليمنيين». واكد الاشتراكي التزامه الوثيقة في بيان صدر عن مكتبه السياسي. وجاء في بيان صادر عن اجتماع الهيئة العليا للاصلاح، برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، انها «ترى ضرورة الاسراع في التوقيع على الوثيقة والتزام المؤسسات الدستورية، لتنفيذ ما تضمنه برنامج الحكومة الائتلافية ووثيقة العهد والاتفاق...».

كما احدث اعلان الوثيقة، كثيراً من المناقشات والحوارات، وكثيراً من التساؤلات. خصوصاً في ما يتعلق بمسائل منها: التزام احزاب الائتلاف وقدرتها عملياً على التنفيذ. وما قد تطرحه احزاب الائتلاف وبعضها من تحفظات ومدى موضوعية وكفاية الفترات الزمنية التي حددتها الوثيقة لتنفيذ محتوياتها، وهل سيعود البيض من عدن الى صنعاء، بعد التوقيع النهائي على الوثيقة؟ وغيرها من التساؤلات. وفي هذا الاطار اجرت «الوسط» حوارات سريعة مع قادة من احزاب الائتلاف.

تراجع الدولار

● هل للمؤتمر الشعبي العام ملاحظات على وثيقة العهد والاتفاق؟

طرحت «الوسط» هذا السؤال، على السيد عبدالعزيز عبدالغني، عضو مجلس الرئاسة، الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام فقال:

– نحن في المؤتمر الشعبي العام وافقنا على الوثيقة كما هي. وذلك في أول بيان صدر عن اللجنة العامة عقب اعلان الوثيقة مباشرة. وكانت لنا آراء وملاحظات عليها، طرحناها على اللجنة اثناء الحوار، وقبل التوقيع عليها من الأطراف المشاركة في الحوار. ولكن بعد صدورها، اصبحت ملزمة للجميع.

● وكيف تتصورون أولويات التنفيذ؟

– هناك نصوص، منها ما يحتاج الى تعديلات دستورية، ومنها ما يحتاج الى اصدار قوانين او تعديلات اخرى. وبعد اجرائها، يبدأ التطبيق العملي. أما ما لا يحتاج الى تعديلات، فان التنفيذ يفترض ان يبدأ مباشرة، كما جاء في الوثيقة.

● ظهر أثر الوثيقة الايجابي، مباشراً على وضع العملة المحلية المتدهور بسبب الأزمة، فالى أي مدى ترون أن هذا الاثر سيستمر ويستقر؟

– اكدت الوثيقة تبني النظام الاقتصادي الحر. ومعروف أن ازدهار واستقرار الاقتصاد عموماً يشترط توفر الأمن والاستقرار، وهذا ما لم يكن موجوداً خلال الأزمة. فكان لا بد من انتهائها لتتهيأ الظروف الملائمة، وحتى يطمئن المواطنون وغيرهم الى حاضر ومستقبل العمل والانتاج والاستثمار. من هنا كانت الوثيقة عامل امن واطمئنان. وكان أول رد فعل لاعلانها واضحاً في هذا الجانب. فبمجرد اعلانها ارتفع سعر العملة المحلية في مقابل اسعار العملات الصعبة، ما يعني أن ارتفاع سعر الدولار سببه الأزمة. وانا واثق، انه سيتراجع اكثر بعد التوقيع النهائي على الوثيقة. وبعد أن تتفاعل المؤسسات والأجهزة الحكومية وتعود الى حالتها الطبيعية.

تحفظات الاصلاح

وسألت «الوسط» الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب، رئيس التجمع اليمني للاصلاح، عن مدى وجود تحفظات لحزبه على الوثيقة، فقال: «نحن موافقون على الوثيقة، ووافق ووقع عليها ممثلو التجمع اليمني للاصلاح في لجنة الحوار، ومنهم الأمين العام (السيد عبدالوهاب الآنسي). واضاف «وليس لدي ما اضيفه الى ما جاء في بيان الهيئة العليا، وفيه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢٦ ينه ١٩٩٤

المطالبة بالاسراع في التوقيع النهائي على الوثيقة لتعود مؤسسات الدولة الى مهامها».

ومن جانبه ألح السيد عبدالوهاب أحمد الآنسي، نائب رئيس الوزراء، الى وجود تحفظات لحزبه على الوثيقة، بقوله، «نحن شاركنا في الحوار ووافقنا على الوثيقة ووقعنا عليها. ولا يوجد شيء محدد حتى الآن. والالتزام بالوثيقة قائم ما فيه كلام. وهناك اشياء (طرحها الاصلاح) هي عبارة عن آراء لتؤخذ في الاعتبار مستقبلاً، ولا علاقة لها بالأزمة ولا تمس النصوص العامة للوثيقة. والمفروض ان يلتئم مجلس الرئاسة ومجلس النواب. وهناك حكومة ومعارضة. وهناك قضايا يمكن البدء بها. وعلى الذي يرى انه غير قادر على التنفيذ ان يعلن ذلك بوضوح. ونحن لدينا القدرة على ان نشير الى الخطأ لكن ليس لغرض التشهير بأحد وانما للتعاون على اصلاح الأخطاء والسلبيات».

البيض عائد

وقال السيد جارالله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وزير الثقافة، عضو لجنة الحوار:

– أنا متفائل بالتنفيذ الآن. لأن الكل اصبح يدرك، ان الوثيقة فرصة لاصلاح وبناء دولة الوحدة.

● **لكن هل ترون أن الفترات الزمنية المحددة هي فترات كافية للتنفيذ؟**

– من حيث الزمن يبدو ان بعض المواعيد ضيق وغير كاف خصوصاً ان المهام والقضايا كثيرة وكبيرة ومترابطة. لكن المهم الآن هو التنفيذ والنيات الحسنة للتنفيذ. وليأخذ كل شيء مداه الزمني الكافي. واعتقد ان الوثيقة صارت وثيقة كل الناس، وعليهم ان يتعاونوا لتنفيذها.

● **لوحظ أن عدد المخاليف التي يستهدفها التقسيم الاداري هو في نص الوثيقة من ٤ – ٧. لكن هذا الرقم اختفى من نص الوثيقة الذي نشر في بعض الصحف الرسمية. لماذا؟**

– المخاليف، هي من ٤ – ٧، كما هو في نص الوثيقة الأصلي، ونحن جميعاً متفقون على هذا. وهو في كل النسخ الموجودة لدى اعضاء لجنة الحوار.

● **ومن هي الجهة التي تحدد عدد المخاليف؟**

– اللجنة الفنية التي ستتشكل، وستحدد المخاليف في ضوء الأسس التي يقوم عليها التقسيم الاداري. من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهذه اللجنة ستتخذ بشأنها قرار لاحق لأنها من ضمن عمليات التنفيذ.

● **نصل الى السؤال الصعب وهو: هل سيعود نائب رئيس مجلس الرئاسة من عدن الى صنعاء، عقب التوقيع النهائي على الوثيقة مباشرة؟**

– إن شاء الله أن الأمين العام سيعود بعد التوقيع على الوثيقة، ونحن نريد أن نعمل لتوفير الظروف المناسبة لاستئناف مسيرة الوحدة ودولة الوحدة نحو غاياتها من الاصلاح والبناء والتطوير.

خلط بين نظامين

لكن وجهة النظر القانونية مختلفة اختلافاً واسعاً عن السياسية في تقديم الوثيقة. وتصنفها في الجزء الأكبر منها، وهو الحكم المحلي، بأنها نوع جديد أو غير متطابق مع ما هو معروف من انظمة الحكم المحلي واللامركزية الادارية في العالم.

الدكتور أحمد عبدالرحمن شرف الدين، استاذ القانون في كلية الشريعة والقانون (عميد الكلية سابقاً) الأمين العام المساعد لحزب الحق، يقول عن الوثيقة بأنها خلطت بين مصطلحي الحكم المحلي واللامركزية الادارية، بينما كلاهما يختلف عن الآخر. وأوضح لـ «الوسط»، رؤيته القانونية للوثيقة، في العناصر الآتية:

أولاً: ان نظام الحكم المحلي يقوم على اللامركزية السياسية لا الادارية. وهذا النظام لا يكون عادة الا في النظم المركّبة، كما هو في الدول الاتحادية، بينما تقوم اللامركزية الادارية في النظام البسيط للدولة الواحدة، وفيها يكون الاستقلال المالي والاداري موزعاً بين الأجهزة المحلية والحكومة المركزية التي تظل تدعم الوحدات الادارية وتشرف عليها وتراقبها.

ثانياً: في هذه الوثيقة سلبت الوحدات الادارية الحكومة المركزية معظم صلاحياتها في كل المجالات، ما عدا الدفاع والخارجية والموارد السياسية. وفي هذه الحال لن يبقى للحكومة دور مركزي يبرر عدد الوزارات الموجود فيها، ووجود مكاتب لها في الوحدات الادارية.

ثالثاً: في مجال المشاريع التنموية المختلفة، عندما يتم الأخذ باللامركزية الادارية تكون هذه المشاريع من حيث تمويلها وادارتها، مناصفة بين الحكومة المركزية وبين مجالس الوحدات الادارية، لكن الوثيقة تجعل مشاريع التنمية ضمن مسؤولية الوحدات وهنا لن تقوم الحكومة، بشيء من هذه المشاريع ولن يبقى لها عمل الا اقرار الخطط التي تردها من الوحدات والاشراف على تنفيذها. وهذا نظام لا نستطيع تصنيفه طبقاً لما هو قائم ومعمول به في دول العالم التي تأخذ بأحد النظامين. ونعتقد انه سيسبب كثيراً من المشاكل اثناء التطبيق. ولعل هذا ناتج عن عدم مشاركة المختصين في مختلف الجوانب الفنية في الحوار واعداد صيغة الوثيقة ■



مع استمرار الخلاف في اليمن حول الترتيبات

كفة الترشيحات تميل للأردن كمكان للتوقيع خوفاً من صدامات بين حراس صالح والبيض

صنعاء ـ عمان:
«الشرق الأوسط»

ابدت مصادر سياسية يمنية امس تفاؤلا بقرب موعد عقد لقاء التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» التي توصل اليها حوار القوى السياسية الاسبوع الماضي في عدن. ورجحت مصادر مقربة من قيادة الائتلاف الحاكم ان يتم اللقاء في العاصمة الاردنية عمان.

وفي عمان اكدت مصادر سياسية عربية ان العاهل الاردني الملك حسين عرض على الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، استعداد الاردن وترحيبه باستضافة حفل توقيع وثيقة الاتفاق المنتظر توقيعها قريبا في اطار المصالحة الشاملة بين صالح والبيض.

واشارت المصادر في كل من صنعاء وعمان لـ«الشرق الأوسط» الى ان مستشار العاهل الاردني الدكتور خالد الكركي سلم خلال زيارته لليمن اول من امس رسالتين من الملك حسين الى كل من الرئيس اليمني ونائبه بهذا الخصوص. واكد ذلك لـ«الشرق الأوسط» سعيد صالح، القائم باعمال السفارة اليمنية في عمان، وقال ان اللجنة اليمنية المصغرة المنبثقة عن اللجنة العليا للمصالحة، تواصل جهودها حاليا، ومنذ حوالي اربعة ايام تقريبا، على اساس عقد لقاء المصالحة في اليمن، وفي محافظاته شمالا او جنوبا.

واضاف ان جهود اللجنة منصبة حاليا على العمل على تحديد مكان وزمان عقد لقاء المصالحة وتوقيع الاتفاق، واذا ما كان ذلك ممكنا فان اللقاء سيعقد في اليمن والا فان العاصمة عمان ستكون المكان الاكثر قبولا لعقد اللقاء وتوقيع اتفاق المصالحة، وهذا الامر سيتبلور في غضون فترة وجيزة.

وتضم اللجنة المصغرة والتي يراسها سنان ابو لحوم كلا من مجاهد ابو شوارب، جار الله عمر، عبد الكريم الارياني واحمد جابر.

وقال المسؤول اليمني: ما استطيع ان اؤكده حتى هذا اليوم الثلاثاء (امس)، هو ان اللجنة المصغرة لم تتوصل بعد الى قرار بعدم امكانية عقد لقاء المصالحة في اليمن، وان قرارها سيتبلور قريبا، واذا ما تعذر عقد اللقاء في اليمن فان عمان هي الاكثر قبولا وهي المرشحة لعقده.

وكان العاهل الاردني قد توسط لحل الخلافات بين الرئيس اليمني ونائبه عدة مرات، حيث اوفد رئيس ديوانه الشريف زيد بن شاكر مرتين الى اليمن والتقى كلا من الرئيس اليمني ونائبه كما ان موفده الدكتور الكركي سلم رسالتين من العاهل الاردني الى صالح والبيض عرض فيهما ترحيب الاردن باستضافة لقاء المصالحة، مثلما كان قد استقبل في عمان مجاهد ابو شوارب، عضو اللجنة المصغرة، نائب رئيس وزراء اليمن الذي اطلع العاهل الاردني على تفاصيل اتفاق المصالحة المسمى «وثيقة العهد والاتفاق».

واشارت المصادر الى ان من بين الاعتبارات الاخرى لعقد لقاء التوقيع على الوثيقة في عمان، توفر الضمانات الامنية الكفيلة بتجنب حدوث اي احتكاكات بين حراسات القادة اليمنيين، وبخاصة الحراسة الشخصية لكل من الرئيس ونائبه، وايضا تحقيق الضمانات الخارجية التي يطالب بها الحزب الاشتراكي، وفي الوقت نفسه تقديرا للجهود التي بذلها الملك حسين على مدى الاشهر الماضية لتضييق هوة الخلاف بين الاطراف اليمنية.

واوضحت مصادر في اللجنة انه يجري البحث حاليا في الترتيبات الكاملة، وخاصة ما ينبغي ان يترتب على التوقيع مباشرة من تغييرات في الوضع الراهن تقود الى استعادة الثقة بين اعضاء القيادة اليمنية.

وعلمت «الشرق الأوسط» من مصادر مطلعة بوجود جدل حول الية تنفيذ الاتفاق، فبينما يرى الاشتراكي ان يبدأ التنفيذ في ظل عدم عودة بعض قياداته الى صنعاء، يرى حزبا «المؤتمر الشعبي العام» و«التجمع اليمني للاصلاح» اهمية ان تعود كل القيادات المرتبطة بالآلية المتفق عليها لتنفيذ الاتفاق، وخاصة اعضاء الحكومة، لانها معنية بالتنفيذ كالية تضامنية بين احزاب الائتلاف الثلاثة.

وتشير معلومات شبه مؤكدة الى ان الاشتراكي استثنى ـ ضمن احتياطاته



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٤

الامنية ـ بعض الشخصيات القيادية من العودة الى صنعاء مباشرة، من بينهم وزراء في الحكومة، حيث يعتبر هؤلاء مستهدفين في ظل الظروف الراهنة.

وفي ما يتعلق بالضمانات الدولية ما يزال الاشتراكي محتفظا بموقفه حول ضرورة توفر هذه الضمانات سواء تم لقاء التوقيع في الداخل او في الخارج. ونفى مصدر قيادي في الاشتراكي معلومات حول محاولة تدويل الازمة من قبل حزبه، وقال «ان الاطراف الاخرى في الائتلاف» في اشارة الى الشعبي، هي التي حرصت منذ الوهلة الاولى على اشراك اطراف دولية في الازمة، وطلبت منها مباشرة ابداء مواقف مما يجري بصفة رسمية وعلنية، وتمثل ذلك باتصالات مباشرة مع سفراء عرب وغربيين وتقديم طلبات اليهم بين الحين والآخر».

« الأهالى » تحصل على نص « وثيقة العهد والاتفاق »

مؤتمر وطنى لاعلان صلح عام فى اليمن مجلس أعلى للامن واستكمال مؤسسات الدولة

عدن ـ خاص « للأهالى »

تراجعت حدة الأزمة اليمنية ، واصبح حلها شبه وشيك . ويتحدد اليوم او غدا موعد ومكان لقاء الرئيس على عبد الله صالح ونائبة على سالم البيض .

حصلت « الأهالى » على نص « وثيقة العهد والاتفاق » التى توصلت اليها لجنة الحوار الوطنى . تقع الوثيقة فى احدى عشرة صفحة . وتكاد تقترب من كونها وثيقة دستورية اذ تاخذ بوجهات النظر التى طرحها الحزب الاشتراكى دون ان تتجاهل ملاحظات مؤتمر الشعب العام .

تتضمن الوثيقة عقد مؤتمر وطنى عام لاعلان صلح يمنى عام ، وتنص على استكمال مؤسسات الدولة المركزية واللامركزية ، وتحدد هذه المؤسسات من اعلى قمة هرم السلطة الى ادنى مستوياتها كما تنص على انشاء مجلس اعلى للأمن القومى على ان يتم كل هذا حسب نص الديباجة ـ « من اجل تعزيز الوحدة والديمقراطية واستقرار وترسيخ بناء دولة النظام والقانون والمؤسسات ! » .

وقد وقعت كافة الأطراف هذه الوثيقة واعلنت « التقيد بها ، وبمواصلة كافة الجهود لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ » حسب الأسس والقواعد التى تضمنتها الوثيقة نفسها » .

واكدت وثيقة «العهد والاتفاق » ان انجازها يشكل اساسا قويا لاصلاح الاوضاع السياسية اليمنية واتفقت الأطراف اليمنية جميعها على ان الوثيقة تعتبر وسيلة انقاذ للوضع اليمنى الذى كاد يوشك على الانهيار « والسقوط فى هاوية محققة » ـ حسب نص الوثيقة ـ من جراء الأزمة التى نجمت اساسا عن افتقاد الثقة والأخطاء المتراكمة والتجاوزات الخطيرة والتداخلات فى المهام والصلاحيات وعدم الالتزام بالدستور والقوانين والنظم .

في لقاء ضم ممثليها من جميع الفئات

محافظة صنعاء تحذر من الالتفاف على الوثيقة وترفض ربط مستقبل اليمن بإرادة حزب

صنعاء: من حمود منصر

دعا اللقاء الجماهيري لأبناء محافظة صنعاء احزاب الائتلاف للالتزام بتطبيق «وثيقة العهد والاتفاق» دون اي تباطؤ وحذروا من الالتفاف عليها وتعطيلها. وجاء هذا اللقاء الذي عقد امس في قاعة مركز الدراسات والبحوث في صنعاء، في اطار الضغوط الشعبية والسياسية التي تزايدت على قيادات احزاب الائتلاف الثلاثة، وهي «المؤتمر الشعبي العام» و«الاشتراكي اليمني» و«التجمع اليمني للاصلاح». كما طالب اللقاء بوضع حد سريع لحالات الانفلات التي تسود أجهزة السلطة المختلفة واصلاح القضاء والامن والقاء القبض على الارهابيين ومحترفي الاغتيالات السياسية، ورفض تعليق مستقبل اليمن الموحد بإدارة حزب او فرد أياً كان.

وناشد اللقاء في بيان أصدره في ختام اعماله الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، والشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس النواب، وهم قادة الاحزاب الثلاثة، لسرعة التوقيع على الوثيقة وتنفيذها. كما دعا مجلس النواب الى مباركة قرارات لجنة حوار القوى السياسية، وتاييد مضامين الوثيقة.واكد اللقاء انه لن يقبل «من الآن مطلقاً تعليق مستقبل اليمن الموحد بإرادة حزب او فرد أياً كان»، وطالب لجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة الحوار لسرعة استكمال الترتيبات لعقد لقاء التوقيع على الوثيقة.

وطالب المنظمات والنقابات والاحزاب اعلان تاييدها الكامل للاتفاقات التي تمخضت عن حوار القوى السياسية، واعلن تمسكه الكامل بالوثيقة وبالثوابت الوطنية، واحترام الشرعية الدستورية. كما طالب الدولة بوضع حد سريع لحالات الانفلات التي تعيشها اجهزة السلطة المختلفة، والتعجيل باصلاح القضاء والامن والقاء القبض على الارهابيين ومحترفي الاغتيالات السياسية وتقديمهم للمحاكمة العلنية، وكذلك الح على رفع المعاناة الاقتصادية والمعيشية عن المواطنين، والعمل على تخفيض الاسعار وضبطها، وتوحيدها في كافة مناطق البلاد.

والقيت في لقاء ابناء محافظة صنعاء كلمات عبرت في مجملها عن ترحيب ابناء محافظة صنعاء بالاتفاقات التي توصلت إليها لجنة حوار القوى السياسية، واكدت ان ما تضمنته «وثيقة العهد والاتفاق» بخصوص الحكم المحلي، والاصلاح المالي والاداري، والقضاء على الفساد بشتى صوره والحد من التلاعب باسعار صرف العملة، وبأقوات الناس، واقامة العدل وضبط الأمن وكلها تمثل مطالب شعبية تهم عامة الشعب اليمني.

واكد اللقاء تمسك أبناء صنعاء بهذه الوثيقة والعمل على تطبيقها والوقوف ضد من يحاول تعطيلها او الالتفاف عليها.

ولوحظ حضور شخصيات سياسية واجتماعية من مختلف المنظمات والاحزاب والفعاليات الشعبية بما يؤكد ان لقاء محافظة صنعاء حظي باجماع كل القوى، ويعد ثالث لقاء او مؤتمر يجري التحضير له بنجاح على مستوى المحافظات اليمنية بعد مؤتمري حضرموت وتعز.

واتفق على انشاء مجلس للتنسيق بين فروع الاحزاب على مستوى المحافظة. كما اقر اللقاء استمرار لجنة المتابعة التي تمثله وتحولها لمجلس دائم يضم اعضاء اللجنة التحضيرية، واهل الحل والعقد وكل القوى السياسية في المحافظة للإسهام في حل قضايا المحافظة.





المصدر : الحياة / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٤

واشنطن ترحب بالاتفاق على انهاء الازمة اليمنية

□ واشنطن - من رفيق خليل المعلوف:

■ رحبت إدارة الرئيس بيل كلينتون امس باتفاق ١٨ كانون الثاني (يناير) الحالي الذي وقعه اعضاء لجنة الحوار الوطني اليمني بهدف انهاء الخلاف السياسي في البلاد ودعت الى تنفيذه.

وقالت نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط طوني فيتستاندبغ ان واشنطن تعتبر اتفاق ١٨ كانون الثاني (يناير) «خطوة مهمة أولى لتدعيم الوحدة اليمنية، ولتقوية الاهداف التي دعمتها الولايات المتحدة في بيانها الصادر في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وابرزها المزيد من المشاركة الشعبية في الحكومة واعتماد الديموقراطية وبناء المؤسسات الوطنية وتحقيق الاصلاح الاقتصادي لكي يؤدي الى قيام نظام حرية السوق. واضافت ان الحكومة الاميركية ترحب ايضاً بتنشيط اعمال اللجنة العسكرية المؤلفة من ضباط كانوا ينتمون الى اليمنين الشمالي والجنوبي سابقاً. وقالت ان الادارة تعتقد ان تنشيط اعمال اللجنة سيدعم امكانية التوصل الى حل سلمي للنزاع السياسي اليمني وسيثبت وحدة اليمن وعملية بناء المؤسسات الوطنية واشادت بالجهود لتنفيذ اتفاق ١٨ كانون الثاني وهنأت زعماء اليمن على تمسكهم بالمفاوضات وسعيهم الى إيجاد «حل سياسي للصعوبات السياسية».



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمني يدعو لتعاون جميع القوى السياسية

أحزاب المعارضة تطالب بدور لضمان مصداقية الائتلاف الحاكم

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح القوى السياسية - الديمقراطية والوحدوية - الى الوقوف صفا واحدا من أجل الحفاظ على الوحدة، ومحاربة النزعة الانفصالية اينما وجدت. وقال - امام طلاب كلية الطب في جامعة صنعاء - ان اليمن عاشت ازمة مؤسفة، «حاولنا على مدى الاشهر الخمسة الماضية ان نبذل جهودا كبيرة، ومعنا كل الخيرين وكل القوى السياسية والوطنية من اجل احتوائها، وهي التي ساعدت على انجاز وثيقة العهد والاتفاق بواسطة لجنة الحوار».

وعبر عن امله في ان تتعاون كافة القوى الوحدوية في اليمن، من اجل تنفيذ كل ما تضمنته الوثيقة، واكد ان التوقيع عليها سيتم قريبا «سواء داخل اليمن او خارجها». وطالب حكومة الإئتلاف - المشكلة من المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح - بالانتقال بالوثيقة الى مرحلة التطبيق العملي، مستفيدة من كل السلبيات والازمات التي مرت بها اليمن.

وقال «اتمنى ان تكون هذه اخر الازمات في تاريخ الوطن»، وقدر الجهود التي بذلها العاهل الاردني الملك حسين، والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، و«الاشقاء والاصدقاء» لاحتواء الازمة، ادراكا وحرصا منهم على الوحدة واعادة اللحمة بين الاطراف اليمنية بطرق سلمية وديمقراطية.

ويثير بعض المراقبين من اوساط المعارضة اليمنية تساؤلات حول مصداقية بعض اطراف الائتلاف الحاكم في تنفيذ الوثيقة، ويخشون ان يكون تاكيد نهاية الازمة قبل التوقيع على الوثيقة تمهيدا لمحاولات احباطها مستقبلا، والقاء اللائمة في ذلك على اطراف اخرى.

وتخشى عناصر قيادية في المعارضة ان يكون طرح تحديد دور ومشاركة اطرافها في التوقيع على الوثيقة مقدمة لابعادها عن مهمة الرقابة على التنفيذ في ما بعد. وكان الراي قد اتجه الى تمثيل المعارضة في حفل التوقيع بثلاثة اشخاص فقط، في حين شاركت 5 من احزاب المعارضة في عمل لجنة الحوار. ومن ثم فان هناك مطالبة بمشاركة قادة الاحزاب الخمسة، مساواة بقادة زعماء الائتلاف الحاكم الثلاثة.



الازمة اليمنية تدخل شهرها الخامس:

الشيوعيون القدامى يعرقلون الحل ويرفضون وساطة العلماء المسلمين

الترتيجيا: ليس مسموحا بقيام يمن موحد قوى فى الخليج!



المصدر : الأسبوع العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤

دخلت الازمة اليمنية - في يناير الحالي - شهرها الخامس وسط تطورات خطيرة بحرب ومواجهة عسكرية بين شطري البلاد الشمالي والجنوبي وعودة تقسيم البلاد لسابق عهدها قبل الوحدة اليمنية.

وكانت آخر المبادرات الفاشلة لحل هذه الازمة قد انتهت يوم ١٠ يناير الماضي مثل المبادرات الأخرى دون نتيجة بعد ان رفض الحزب الاشتراكي مبادرة من علماء الدين في اليمن للجمع بين الرئيس علي صالح ونائبه على سالم البيض في مسجد الجند قرب صنعاء ورفض نائب الرئيس حضور هذا اللقاء.

وكانت الاشهر الماضية قد شهدت تصعيدا خطيرا بنقل بعض الوحدات العسكرية التابعة للطرفين الى الحدود القديمة بينهما.

وقتل عدد من مسئولى الطرفين اخرهم اغتيال مستشار الرئيس اليمنى واحد افراد عائلة نائب الرئيس. بل لقد تصاعدت حدة ازمة العودة للتقسيم بين الشمال والجنوب الى حد ان القوات الجنوبية منعت دخول وفود رسمية من الشمال، كما منعت الموارد المالية الجنوبية عن الشمال وبات الوضع اشبه بما كان قبل الوحدة من الناحية الفعلية رغم استمرار الوحدة قانونا.

الدستور والشريعة الاسلامية السبب!

و كانت بدايات الازمة اليمنية قد بدأت فى اعقاب الانتخابات اليمنية التى جرت فى مايو الماضى ١٩٩٣ وأسفرت عن فوز حزب الرئيس على صالح بالمركز الاول يليه الحزب الاسلامى (التجمع الوطنى للاصلاح) ثم الحزب الشيوعى الجنوبى المسمى (الحزب الاشتراكى) اذ كان الجنوبيون يريدون جزءا كبيرا من السلطة والنفوذ كمقابل للوحدة ولذلك ظلوا يضغطون لتحقيق هذا الهدف ولو على حساب الفائز الثانى وهو الحزب الاسلامى ثم تصاعدت الازمة بصورة اخطر بعد الخلافات حول التعديلات التى اقترحت على الدستور اليمنى فقد كان هناك (صراع ديوك) بين الحزب الاشتراكى والحزب الاسلامى بشأن المادة الخاصة بالشريعة الاسلامية وظل الشيوعيون يصرون على رفض عبارة ان الشريعة هى المصدر الوحيد للقوانين فى البلاد ويحاولون استبدالها بعبارة اخرى تتضمن اضافة العرف واعتبار الشريعة مجرد إحدى مصادر التشريع وقد رفض الامين العام للحزب الاشتراكى ونائب الرئيس الحالى الذى هو سبب الازمة - التوقيع على هذه التعديلات الدستورية ورفضها وعندما تصاعدت الازمة بدأت شروط الشيوعيين تتوالى واعلن نائب الرئيس اعتكافه فى الجنوب ورفض تولى مسئولياته.

وكان من الطبيعى ان يساند الحزب الاسلامى - بصورة غير معلنة موقف الرئيس اليمنى ضد غريمه وغريم الاسلاميين (الحزب الشيوعى)، ولذلك لم يتوسط الاسلاميون بقوة لسبب هام هو رفض الاشتراكيين لهم من البداية.

اليمن الموحد مرفوض

وفقا لرؤية استراتيجية غربية صهيونية فى اطار (النصب العالمى الجديد) فإنه لابد من حصار البؤر المتفجرة الملتهبة التى ينشط فيها التيار الاسلامى المتصاعد فى العالمين العربى والاسلامى ولذلك فإن أحد عناصر التحرك ضد هذه البؤر النشطة من جانب الغرب والصهاينة كانت محاولة حصار وقصقصة او تقليم اجنحة واطراف المنطقتين العربية والاسلامية واذا كانت بؤر مثل فلسطين والمغرب العربى والسودان والخليج قد جرى التعامل معها بالفعل بصورة او باخرى فلا تزال هناك - وفقا لهذه الرؤية الاستراتيجية - نقطتان هما ماكان يحرص الغرب على التعامل معهما وفقا لمصلحته وهما اليمن وسوريا. وبالنسبة للاولى فالتفسير بسيط فبعد الوحدة اليمنية التى ستعنى وجود دولة موحدة كبيرة وقوية على الحدود مع المملكة العربية السعودية بدأ القلق يساور الغرب من ان يكون وجود هذه الدولة القوية على حدود (اكبر محطة بنزين تمول الغرب) وهى السعودية يعرض مصالحهم للخطر وهو امر غير مقبول!

والحقيقة ان هذه الرؤية الاستراتيجية كانت سائدة حتى قبل ان تتصاعد حدة الازمة اليمنية وتردد ان الغرب لن يقبل وجود دولة موحدة قوية وانما دولة موحدة ضعيفة لاتمثل اى خطر على دول الخليج فى المستقبل (خاصة بعد حالتى العراق وايران)

الازمة اليمنية لها اذن ابعاد داخلية واخرى خارجية واذا كانت الابعاد الداخلية هى التى تبرز على السطح فليس مستبعدا ابدا ان تكون للابعاد الخارجية انعكاساتها الواضحة داخليا فالدور الذى يلعبه الشيوعيون فى العصر الجديد بعد انهيار الشيوعية - اصبح هو دور العمالة - بدلا من البطالة - للغرب ودورهم (اى الحكام الشيوعيون القدامى) ظاهر فى احداث كل من افغانستان وطاجيكستان واليمن وغيرها!

محمد عرفة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤

الحكومة اليمنية تكلف مجموعة "آسر" اعداد تصاميم مشاريع الموانئ

□ لندن - «الحياة»:

■ كلفت هيئة الموانئ اليمنية قسم الموانئ والملاحة في مجموعة «آسر» البريطانية اعداد التصاميم لمشروعين رئيسيين في اليمن الهدف منهما تحسين عمليات الملاحة في جزيرة سوقطرة وميناء عدن.

وقالت «آسر» انها حازت على تكليف المشروع الاول الذي يعرف باسم «تطوير ميناء سوقطرة» من خلال مناقصة دولية. واضافت ان المشروع يشمل اعداد دراسة الهدف منها التوصل الى قرار في شان اختيار الموقع الاكثر جدوى لبناء المنشآت الرئيسية الجديدة لميناء جزيرة سوقطرة. وتتوقع «آسر» بعد مراجعة الحكومة اليمنية التقرير الاولي عن المشروع والموافقة عليه، الانتهاء من اعداد التصاميم المفصلة ووثائق العطاء للمشروع بحلول نيسان (ابريل) المقبل. ولم تحدد «آسر» قيمة العقد، الا ان مصادر صناعة الموانئ تقدر قيمة المشروع بنحو ٣٠ مليون دولار.

وتقع جزيرة سوقطرة في البحر العربي على مسافة ٢٠٠ كيلومتر شمال شرق الصومال. وتبلغ مساحتها نحو ٣٦٠٠ كيلومتر مربع ويبلغ طول الساحل ٣٠٠ كيلومتر. وبدات الحكومة اليمنية اخيراً برنامج تنمية رئيسياً في الجزيرة بهدف استغلال الموارد والثروات الطبيعية فيها وتحسين مستوى معيشة سكانها البالغ عددهم بحوالي ٧٠ الف نسمة.

ولتحقيق اهداف البرنامج، تنوي الحكومة اليمنية تحسين البنية التحتية للمواصلات والنقل بما في ذلك بناء منصة بحرية جديدة تستوعب سفنا تزيد حمولتها على عشرة الاف طن. وقالت «آسر» ان هيئة الموانئ اليمنية كلفتها اعداد تقرير عن اهم المنشآت التي يمكن بناؤها على جزيرة سوقطرة. ويشمل التكليف الاشراف على اعمال التحقق من جدوى الموقع المختار لتنفيذ المشروع وتحديد نوع المنصة البحرية التي ستستوعب السفن الضخمة والمنشآت التابعة للمنصة، بالاضافة الى اعداد التصاميم الهندسية ووثائق عروض تنفيذ هذه الاعمال.

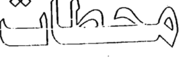
اما المشروع الثاني فيشمل مساعدة هيئة ميناء عدن في اختيار وادارة مشروع تركيب رافعة للحاويات طاقتها ٤٠ طنا في الميناء. وستقدم «آسر» تقريراً الى هيئة ميناء عدن عن العروض التي تلقتها اخيرا لبناء الرافعة. ويشمل التكليف مراجعة تصاميم شركة الانشاء التي ستفوز بتنفيذ المشروع ومراقبة عمليات الانشاء والتوصية على الرافعة وتركيبها.

ونفذت «آسر» مشاريع عدة في اليمن خلال الاعوام الاربعين الماضية، بينها مشاريع مياه ومشاريع الصرف الصحي ومشاريع بحرية. وسيتولى تنفيذ المشاريع الجديدة فرع الموانئ والملاحة التابع للشركة بالتعاون مع مكاتب الشركة في الشرق الاوسط.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١/١٩٩٤



النكد.. عربي الأصل

محمد أحمد عوض

لماذا يتقاتل العرب ولماذا يتنازعون ويطول بينهم زمن الخصام ويقل الوئام وينعدم الود؟ سؤال يمكن ان يسأله أي طفل عربي لوالده وهو يتابع بفضول أي نشرة اخبار في الراديو او التلفزيون والتي ظلت ولشهور طويلة تبدأ باليمن وتمر بالصومال وتنتهي باحداث السودان والجزائر وغيرها من دول الاقتتال الاهلي ولولا البوسنة واحداث جورجيا لاصبحت كل اخبار النكد عربية الأصل والجذور والمنشا؟

ورغم تعدد الاجابات وكثرة التفسيرات والاجتهادات لهذا الواقع العربي المذري الا ان السؤال يظل قائما كيف سمحنا بخلاف اليمن ان يتحول إلى نزاع وكان يمكن إلى حرب خلال طرفة عين لا تبقى ولاتذر تقضي على اخضر ويابس هذا البلد الذي يمشي على «عكازتين» وسط ركام أزمة اقتصادية طاحنة ووضع اجتماعي هش.. ولماذا تركنا حرب الصومال تحطم الدولة وتكاد ان تلغي جغرافية هذا البلد لدرجة ان احدهم يصرخ وبالصوت العالي نريد «حكومة فاسدة»!!... ولماذا ايضا نتعامل مع احداث الجزائر كانها في عالم آخر لا نحس بها ولا ندرك ابعادها ولا إلى أي مدى يمكن ان تصل بهذا البلد الذي يمثل نقطة ارتكاز جوهرية في خارطتنا العربية..

وفي السودان لماذا نترك اهله ينوءون بعظم مصابهم وننظر ببلادة إلى محاولات تشطير هذا البلد وتوزيعه في الاروقة الغربية إلى دويلات وكانتونات ولم يفتح على العرب وفي مختلف مجالاتهم ومستوياتهم بكلمة واحدة حتى ولو تعليقا على هذا التطور الجدي والخطير!.

اننا امام ازمة عربية تاريخية اسمها اللامبالاة والاستهتار وانتظار النهايات وهي ازمة اضاعت عن هذه الامة حقوق في كافة المجالات من السياسة إلى الطب إلى الفن إلى العلوم إلى الارض فالشواهد





المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١/١٩٩٤

كثيرة والوقائع عديدة نجتر الاسماء والمواقع عندما نريد مغالطة الآخرين واثبات حقوق اخذت منا وننسى في غمرة هذا لماذا اخذت وكيف اخذت ونفسر عجزنا بتآمر الآخرين علينا ونجد في بوابة التاريخ متكا وملاذا نخفي ورائهما عجزنا وضعفنا واستهتارنا وضياع حقوقنا.

فالأمة العربية مازالت عاجزة عن استشعار الخطر ومازالت تتعامل مع قضاياها وفق منطق مقلوب ورؤية عرجاء لا تعرف معنى الخطر الا عندما يطرق بابها ولا تحس به الاعندما يصل عظمها ويبدأ النخر فيه فتستفحل النزاعات وتتطور الصراعات إلى حد الاقتتال وتهديد الامن الاجتماعي وتمزيق الكيانات الجغرافية.

ورغم وفرة مشاكلنا واثرها وتاثيرها مازلنا عاجزين عن خلق ترياق مضاد او حتى «نوايا» في ايقاف هذا المد المؤذي بشكل جماعي فلا جماعات ولا هيئات تشكلت للتنبيه ولا قوى اي قوى فكرت في فتح ثقب لوصول بصيص ضوء إلى هذا النفق المظلم. الكل غير قادر على استيعاب التطورات التي تجري في عالمنا العربي والكل ملتهي بقضايا يعتبرها اساسية وهي اقل قدرا ومقداراً من كارثة التفتت والتمزق والتشطير وتناقص خارطة من المحيط إلى الخليج.

اننا في زمن لهث وصراع إلى خلق «اسياد» «وعبيد» زمن تتوحد فيه اوروبا وتقوي فيه امريكا وتتحطم فيه المعوقات لقيام اسواق مشتركة وفتح مجالات التعاون في التقدم العلمي والتكنولوجي ونحن نتعنت ونتمزق وتزداد سمعتنا تمرقا في وحل الصراعات الاهلية غير المبررة باي حال من الاحوال.

زمن جديد بدأ و نحن لا نشعر بوجوده او نتجاهله يريدنا ارضا وثروة وانسانا ولكن بفعل ايدينا وبعوامل ذاتية نشعلها حروبا ومطالبات عرقية ودينية وادعاء احقية سياسية فنزداد ضعفا وتمزقا وتشتتا ويسهل التهامنا.. هذا ليس ادعاء وانما وضع بانت ملامحه وتحددت اطره لكل عاقل يعرف كيف يفكرون ومتى؟

وفي ظل هذا الواقع المرير لا نجد في الساحة اثرا لمشروع استراتيجي عربي يعالج اوضاع «الخلافات الداخلية» من وضع اقليات إلى حقوق سياسة يعتبرها البعض مسلوبة منه ويحكم السلاح لا استردادها.. ولا نجد في الافق احساسا حقيقيا بعظم المأساة ولا بنتائجها التي ستكون ضياعا في عالم يولد ويريد ان ياكل «لحمنا نيا».

اننا مازلنا نحيا على امل ادراك ان بقاء هذه الامة على قيد الحياة يعني مراجعة صادقة والتفاتة جادة لمواضيع الضعف والوجع لمعالجتها وفق مفاهيم جديدة ومصالحة فعلية، فالمهددات باتت من خطورتها لا تعرف منطقة ولا اقليما وانما وطن عربي باكمله يتهدده الحريق والالغاء.

محمد أحمد عوض





المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٢٧/١/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحديات الوحدة في اليمن

عدن : عاصم عبد الرحمن — رويتر

تقول لافتة عند مدخل فندق فاخر في عدن «ممنوع حمل الجنبيات والاسلحة داخل الفندق. الرجاء تسليمها للامن».

ولكن الزائرين من الشطر الشمالي سابقا يتجاهلون التعليمات ويدخلون الى المطاعم والبهو وجنبياتهم تتدلى من وسطهم مما يثير استياء سكان عدن.

وقالت مصادر دبلوماسية وسياسية ان حمل السلاح المسموح به في الشمال والمحظور في الجنوب ليس سوى نموذج واحد على التقدم الضئيل الذي احرزته ثلاث سنوات من الوحدة في التغلب على خلافات مستمرة منذ أجيال بين شطري اليمن.

فعلى مدى مئات السنوات طرأت تطورات تاريخية وسياسية مختلفة على الشطرين. وقال دبلوماسي «من الصعب اقتلاعها في مثل هذا الوقت القصير».

وخضع الشمال لحكم الائمة نحو ألف عام حتى ثورة ١٩٦٢ ومنذ ذلك الوقت خضع لحكم سلسلة من الرؤساء العسكريين مع استثناء واحد.

أما الجنوب فظل تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية مئات السنوات قبل الاحتلال البريطاني في ١٨٣٩ والذي استمر بدوره حتى عام ١٩٦٧ عندما حصل الشطر الجنوبي سابقاً على استقلاله. وظل الجنوب خاضعاً لحكم حزب ماركسي الى ان تمت الوحدة الاندماجية.

علي عبدالله صالح

وقال مصدر سياسي يمني ان الوحدة التي تمت في مايو ايار ١٩٩٠ «سقطت ضحية بسرعة لانعدام الثقة بشكل عميق بين زعماء الشمال والجنوب الذين حققوا الاندماج».

وتطور انعدام الثقة الى نزاع علني منذ يوليو تموز مما اصاب الحياة الاقتصادية والسياسية بالشلل وهدد بانقسام اليمن الموحد مرة اخرى. وتوصلت لجنة من كل الاحزاب يوم الثلاثاء الماضي الى اتفاق وطني لرأب الصدع.

وقال التلفزيون اليمني يوم الاثنين ان العاهل الاردني الملك حسين عرض استضافة اجتماع لتوقيع الاتفاق.

علي سالم البيض

ويتساءل رجل الشارع في عدن عما اذا كان توقيع الاتفاق بين الرئيسين الرئيس علي عبدالله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض سيساعد في تحسين احوال المعيشة التي تدهورت منذ الوحدة.

وقال عبده وهو موظف مدني صغير في عدن مردداً رأي الكثيرين «كنا أفضل حالاً قبل الوحدة. ان قيمة العملة المحلية هبطت ٤٠٠ في المئة منذ الوحدة.»

وكان البيض قال أمام اجتماع اخير لحزبه الاشتراكي اليمني ان الازمة الاقتصادية اجبرت الكثير من الاسر المحترمة في الجنوب على البحث في القمامة عن شيء تأكله.

ويقول الجنوبيون ان حجم بلدهم السابق يشكل ثلثي حجم الدولة الموحدة وموارده الاقتصادية تمثل الثروة القومية فيها.

وقال دبلوماسي جنوبي سابق انه رغم ذلك «فاننا نتعرض للتمييز واصبح مرتبي ثلث زملائي الشماليين الذين على نفس الدرجة في السفارة».

وقالت مصادر شمالية ان نحو ٣٠٠.٠٠٠ وظيفة يحتلها الجنوبيون في اليمن الموحد مقابل ٦٠.٠٠٠ وظيفة للشماليين.

ولم يمكن التاكد من الرقمين بصورة مستقلة.

ويتردد ان عدد سكان الشمال يبلغ ١١ مليون نسمة مقابل مليونين في الجنوب.

ولم يتم دمج القوات المسلحة في شطري اليمن بعد. ولا تزال هناك عملتان محليتان في التداول. كما ان القوانين المدنية والنظم التعليمية مختلفة. وفي حين ترتدي الشماليات النقاب فمن النادر مشاهدته في الجنوب.

وعلق مصدر بالمعارضة على ذلك قائلاً «باستثناء علم موحد ونشيد وطني موحد فان الفوطة — حسب قوله — هي الشيء الوحيد فيما يبدو الذي يوحد بين اليمنيين.» والفوطة هي الرداء التقليدي لليمنيين ويتم لفه حول الجزء الاسفل من الجسم وتثبيته بنطاق يسمى الوزرة.





المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٧/٢/١١/١٩٩٤

تشجيع الاستثمار في اليمن

صنعاء - ا.ش.ا - استقبل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس المشاركين في ندوة تطوير القطاع الصناعي وافاق الاستثمار في الجمهورية اليمنية التي تعقد حاليا في صنعاء وتشارك فيها عدد من المنظمات الاقليمية والدولية ذات الاهتمام

الذين اطلعوا الرئيس اليمني على اعمال هذه الندوة واوراق العمل المقدمة اليها والهادفة الى تنشيط القطاعات الصناعية في اليمن وتشجيع الاستثمارات الصناعية والزراعية..

كما تم خلال اللقاء بحث جذب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية وتشجيعها على الاستثمار في اليمن في ظل ما يوفره قانون الاستثمار اليمني من مناخات ايجابية وضمانات وفرص عديدة للاستثمار في مختلف المجالات..

واكد الرئيس اليمني في اللقاء على اهمية تعزيز التعاون الاقتصادي العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال قيام السوق العربية المشتركة وتبادل للخبرات والمنافع المتبادلة في المجالات الاقتصادية بشكل عام والصناعية بوجه خاص بين اقطار الامة العربية..

المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٢٧/١١/١٩٩٤

حلم الوحدة اليمنية يواجه انعدام الثقة

تحليل إخباري

عدن - رويتر - كانت الوحدة اليمنية منذ ثلاث سنوات بمثابة حلم تحقق للقضاء على عزلة اليمن وتطويره باستغلال مشترك بين الشمال والجنوب لاكتشافات نفطية واعدة..

ولكن مصدرا يمنيا سياسيا قال ان الحلم تبدد بسبب شكوك متاصلة في صفوف الشماليين والجنوبيين من اليمن.

تحظر لافتة على احد ابواب فندق فخم في عدن حمل الخناجر «الجنبيات» داخل الفندق.

ولكن برغم استياء الجنوبيين فان زوار شماليين يتجاهلون اللافتة ويدلفون الى الفندق وقد برزت هذه الخناجر التقليدية من احزمة جلدية يتمنطقونها..

عاش شطرا اليمن في انفصال مئات السنين مما وسع من شقة الاختلاف في مجالات سياسية واقتصادية وثقافية..

قال دبلوماسي «من الصعب اجتثاث مثل هذه التجارب العميقة في هذا الوقت القصير».

وكان يحكم الشمال وعاصمته صنعاء المدينة الجبلية ائمة يتمتعون بنفوذ ديني وسياسي لدى قبائل منعزلة لاكثر من ١,٠٠٠ عام الى ان اطاحت بهم ثورة ١٩٦٢.. ومنذ ذلك الوقت حكم اليمن زعماء عسكريين باستثناء حاكم واحد..

اما الجنوب فكان خاضعا للحكم العثماني لمئات السنين حتى الاحتلال البريطاني عام ١٨٣٩ لميناء عدن الذي استمر موقعا تجاريا وراء البحار لعدة قرون.. ثم تولى حكم الجنوب نظام ماركسي منذ الاستقلال في ١٩٦٧ حتى الوحدة الاندماجية مع الشطر الشمالي في مايو ايار ١٩٩٠..

تفجرت الاختلافات في شكل تنافس علني في يوليو تموز مما ادى الى اصابة الحياة السياسية الاقتصادية بشلل هدد بتمزيق اوصال دولة الوحدة..

ويوم الثلاثاء الماضي تكللت جهود لجنة حوار القوى السياسية التي تضم ممثلين لكل الاحزاب بالتوصل الى اتفاق وطني يهدف الى رأب الصدع ولكن توجد خلافات تتعلق بموعد التوقيع واين.. ولكن زعماء سياسيين يعتقدون بصفة غير معلنة ان فرص النجاح قليلة..

وفي اجتماع عقد في الاونة الاخيرة للحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه البيض قال ان الازمة الاقتصادية الحالية قد اجبرت عد[...]ئلات يمنية محترمة الى التنقيب في القمامة عن [...]ء تاكله..

واظهرت ارقام للبنك [الـ]دولي ان الجنوبيين كانوا احسن حالا من اخوتهم الشماليين الاكثر عددا قبل الوحدة برغم معاناة الفقر بين حين واخر.. كما كانوا قبل الوحدة يتمتعون بخدمات افضل صحية وغيرها..

ويقول جنوبيون الان ان حجم شطرهم السابق وموارده الاقتصادية يمثلان ثلثي حجم دولة الوحدة وثروتها القومية..

وقال دبلوماسي جنوبي سابق ورغم ذلك فاننا نواجه تفرقه.. مرتبي اقل بمقدار الثلث من مرتبات زملائي الشماليين الذين يتولون نفس الوظيفة في السفارة.

وتقول مصادر شمالية ان الجنوبيين يحتلون ٣٠٠,٠٠٠ وظيفة مدنية في الحكومة والقطاع العام في دولة الوحدة بمقابل ٦٠,٠٠٠ شمالي.. وغير متيسر التاكد من هذه الارقام بطريقة مستقلة..

ولكن ارقاما تقول ان عدد سكان الشمال ١١ مليون نسمة مقابل مليوني نسمة في الشطر الجنوبي..

وحتى الان يلزم دمج الجيش وقوات الامن لشطري اليمن دمجا تاما وما زال التعامل يتم بالعملتين الشمالية والجنوبية وان كان لكل منهما سعر صرف محدد..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

مبادرة جديدة تثير مخاوف إحباط «وثيقة العهد»

دعوة لانتقال «الإصلاح» للمعارضة وتمثيل العسكر وتحذير من احتمالات فشل التوفيق في اليمن

المدوسة

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤

لندن: طن عبد الله حموده

طرحت قوى وطنية يمنية - خارج اطار الائتلاف الحاكم - مبادرة جديدة للخروج من الأزمة السياسية الحالية هناك، تقوم على اساس ازالة الخلاف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني - بصفتهما القوتين الاساسيتين اللتين انجزتا الوحدة - وخروج التجمع اليمني للاصلاح من الائتلاف، حتى تكون هناك قوة فعالة على صعيد المعارضة، تحقق نوعا من التوازن في النظام السياسي.

وتضمنت المبادرة - التي حملت تواقيع المنظمة الوطنية للدفاع عن الوحدة والديمقراطية والسلام الاجتماعي، ومؤتمر سبأ للقبائل اليمنية - ان انضمام تجمع الاصلاح الى المؤتمر والاشتراكي في الائتلاف نقل الخلاف بين الاطراف الثلاثة الاساسية الى داخل مؤسسات الدولة، وجعل مواقفها تتراوح بين ممارسة الحكم ولعب دور المعارضة في ان واحد، وهو امر كان مرتبطا بالازمة كل الوقت.

ويقف وراء المبادرة عدد من كبار المثقفين اليمنيين، ردوا على سؤال حول التوقيت غير المناسب لفكرتهم، في اعقاب اعلان «وثيقة العهد والاتفاق» التي تعتبر مخرجا من الازمة الحالية بقولهم انه «ما زال هناك كثير من المخاطر تحدق بعملية تنفيذ الوثيقة، ولا يعتبر التوقيع الرسمي عليها (الذي بدات ملامح ترتيباته تظهر في الايام الاخيرة) ضمانا للتنفيذ، لأن ترحيب بعض الاطراف بها لم يكن سوى استجابة لضغوط التعبئة الشعبية مع مطالب الحزب الاشتراكي، باعتبارها شكلا مشروعا لبناء الدولة، دون توفر قناعات حقيقية بالافكار والمبادئ الواردة فيها، ومن ثم فانهم يرون ان المبادرة الجديدة يجب ان تكون مطروحة امام الجميع، «للاخذ بها او الاسترشاد ببعض افكارها عند الحاجة».

وبينما تدعو المبادرة الى تخلي تجمع الاصلاح عن مواقعه في مجلس الرئاسة (مقعد عبد المجيد الزنداني) لصالح المؤتمر الشعبي، وحقائبه الوزارية لصالح كل من المؤتمر والاشتراكي، تطالب بتشكيل لجنة من 12 مسؤولا كبيرا في كل من الحزبين، تضم لأول مرة العقيد علي محسن الاحمر - قائد الفرقة الاولى والاخ غير الشقيق للرئيس اليمني - عن المؤتمر الشعبي، والعقيد قاسم يحيى المحلاني - عن الحزب الاشتراكي - في تمثيل لشخصيات عسكرية رئيسية لأول مرة على مستوى الحوار بين الشعبي والاشتراكي، باعتبار ان المؤسسة العسكرية للطرفين لعبت دورا مهما في الازمة، سواء من ناحية التهديد بخطر الانفجار، او تامين الردع المتبادل، الذي يحمي من ذلك الانفجار.

وشددت المبادرة - التي حصلت «الشرق الأوسط» على صورة منها - على ضرورة اعتبار يوم 22 مايو (ايار) عام 1990 - تاريخ اعلان الوحدة بين شطري اليمن - نقطة البداية لحل الأزمة، وبدء عملية بناء جهاز دولة حديث يضطلع بتنفيذ السياسات الوحدوية، وبحث طبيعة «العلاقة التحالفية» بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، و«تقويم اسباب وعوامل التوتر والصراع فيها»، للخروج بتصور صحي وسليم لترسيخ مقومات الاستقرار في النظام السياسي.

وطالبت بتشكيل لجنة عسكرية فرعية، تشمل عضويتها مجموعة من اكفأ القيادات، تتولى مهمة «اعادة صياغة العقيدة القتالية للقوات المسلحة، ووضع استراتيجية دفاعية جديدة، وتشرف على عملية سحب القوات المسلحة خارج المدن، وبعيدا عن مناطق الاطراف (وحددتها بمسافة تتراوح بين 100 و150 كيلومترا من الحدود الشطرية السابقة)، وتضع خطة علمية لاعادة بناء القوات المسلحة، في ظل سقف للقوات عددي، وتعيد النظر في الترقيات العشوائية، التي حدثت خلال الاعوام الثلاثة الماضية.

ودعت ايضا الى اعادة النظر في جهاز الخدمة المدنية، وتشكيل مجلس اعلى يشرف على الاصلاح الاداري، يشخص المشكلات الحالية، ويضع مشروع قانون ينظم العمل فيه، ويحقق الاستقرار الوظيفي للعاملين، «بعيدا عن التقلبات الحزبية والسياسية». وكذلك دراسة «الوضع السيئ لجهاز القضاء، والاتفاق على اجراءات محددة وفعالة لتطهيره من الفساد، واعادة بنائه بما يضمن حياديته واستقلاله، وتحريم اي تدخل

في شؤونه، او تاثير على عمله من سلطات الدولة الاخرى».

وتطرقت المبادرة ايضا الى اهمية «اقرار الاوضاع الامنية، وتحليل ظاهرة الارهاب والاغتيالات السياسية» في إطار دراسة امنية صادقة، واحالة المتهمين الى المحاكمة في فترة لا تتجاوز شهرا واحدا من بداية اجتماعات فريق العمل المشترك.

ولم تنس المبادرة ضرورة اصلاح النظام المالي والمحاسبي للدولة، ووضع نظام دقيق في هذا المجال، «يحقق الحفاظ على الاموال العامة» من خلال اجهزة ومؤسسات رقابة فعالة، وسرعة تشكيل النيابة والقضاء المالي والاداري، «مع الاستفادة من النظام الذي كان سائدا في الشطر الجنوبي قبل الوحدة، كاساس يمكن تطويره بما يكفل له المزيد من القدرة والفعالية».

وشملت ايضا اعادة النظر في التحالفات السياسية، ومعالجة قضايا الثار، والاتفاق على مجلس اعلى للشؤون الاقتصادية والمالية من اكفا العناصر والقيادات، لوضع برنامج متكامل للتنمية الاقتصادية على اساس اولويات قطاعية.

وتضمنت في النهاية فقرات تتعلق باليات التنفيذ، وجدولاً زمنياً، وتوزيعاً للمهمات على القوى السياسية ومؤسسات الدولة.

وجدير بالذكر ان جميع المبادرات التي طرحت في الساحة اليمنية تقدم تشخيصا دقيقا وشاملا لجوانب الازمة، ولكن تلك الدقة تثير المخاوف بالنسبة لعملية التنفيذ الفعلي، لانها تؤدي الى مواجهات، على جبهات متعددة، مع قوى ذات مصالح في الاوضاع الحالية، ترفض التغيير، وتعتبره تهديدا لتلك المصالح، كم ان شمول التشخيص والعلاج لجوانب متعددة، يعقد مهمة التنفيذ، ويجعل اللجوء اليه بشكل متوازن في مختلف الجوانب امرا صعبا، لان تعطل التنفيذ على جانب معين لا بد وان يترك اثره في تعطيل الجوانب الاخرى. وفي ضوء الصعوبات التي تكتنف قبول هذه المبادرة الجديدة في المقام الاول، ثم العقبات التي يمكن ان تعترض تنفيذ مبادرة من هذا النوع، حذرت القوى التي تقف وراء المبادرة من انها ستدعو الى «مؤتمر وطني يمثل احزاب المعارضة والقوى الاجتماعية والقبلية والشخصيات العامة والمؤتمرات الجماهيرية للمحافظات والعلماء» ليكون وعاء عاما يحشد الشعب اليمني «لوضع حد نهائي لهذه المهزلة والانهيار الشامل، عن طريق اتباع العصيان المدني الشامل، لاسقاط ومحاسبة المتسببين في الكارثة».



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١/١٩٩٤

وزير الدفاع يدعو لابقاء الجيش بعيداً عن الاحزاب

صالح: توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» قريباً داخل اليمن او خارجه

صنعاء ـ وكالات ـ دعا الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح جميع القوى السياسية في بلاده الى الالتزام والعمل على تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق التي قال انه سيتم قريبا التوقيع عليها سواء داخل اليمن او خارجها..

واعرب الرئيس اليمني عن شكره للدول الشقيقة والصديقة التي عملت على حل الازمة اليمنية وخص بالذكر الملك حسين عاهل الاردن والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان..

وقال ان اليمن ستتجاوز اثار الازمة وستنطلق صوب آفاق جديدة في الخير والنماء داعيا كل اليمنيين الى الحفاظ على وحدة بلادهم والعمل على تحقيق تقدمها ونمائها..

وقال الفريق علي عبدالله صالح اثناء حضوره امس اداء القسم الطبي لخريجي كلية الطب بجامعة صنعاء ان الوحدة اليمنية مكسب لكل ابناء الامة العربية وان اي اضرار بها يشكل نكبة لكل الوحدويين العرب.

واشار الى انه سيدعو الحكومة الى الحاق مستشفى الكويت في صنعاء بكلية الطب والعلوم الصحية ليكون مستشفى جامعيا لتدريب الطلبة..

واعرب بهذا الصدد عن شكره لدولة الكويت التي قال انها اسهمت منذ بداية الثورة اليمنية في انجاز عدد من المشاريع الهامة ولازالت تواصل دعمها لليمن..

ومن جانبه دعا وزير الدفاع اليمني الى تخليص القوات المسلحة اليمنية التي تتاثر بشدة بالانتماءات الحزبية من الولاء للاحزاب..

وقال هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع اليمني في حديث مع صحيفة [الراية] اليمنية الاسبوعية نشر امس ان هذا الامر يعد اجراء حيويا من اجل وحدة القوات المسلحة التي مازال منقسمة الى حد بعيد بعد اكثر من ثلاث سنوات من الوحدة اليمنية وطاهر عضو في الحزب الاشتراكي اليمني الذي يقع مقره في عدن..

وكان تكامل القوات المسلحة من البنود الرئيسية في وثيقة «العهد والاتفاق»



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١/١٩٩٤

صحيفة يمنية تشيد بسمو الأمير المفدى وسمو ولي العهد

صنعاء - ق.ن.أ - اشادت صحيفة (اليمن السعيد) الصادرة هنا أمس بحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع لوقوفهما الى جانب اليمن في ازمته السياسية حتى بدأت الأزمة في الانفراج.

وحيت الصحيفة الصحافة القطرية والقائمين عليها لشعورهم النبيل نحو أهلهم في اليمن وفرحتهم الصادقة بانفراج الأزمة واعلان وثيقة العهد والاتفاق.

كما أعربت الصحيفة اليمنية عن شكرها لكل الاشقاء والاصدقاء الذين وقفوا إلى جانب الشعب اليمني في هذه المحنة.

الرئيس اليمني يوجه شكراً خاصاً الى الكويت

علي صالح يقبل توقيع وثيقة الاتفاق خارج اليمن

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن –
من إقبال علي عبدالله:

■ توقع رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس ان توقع «وثيقة العهد والاتفاق» التي توصلت اليها الاحزاب اليمنية «قريباً سواء داخل الوطن او خارجه». وهذه المرة الاولى، التي يشير علي صالح الى احتمال توقيع الوثيقة في العاصمة الاردنية بعدما دعاه الملك حسين هو والسيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي الى ذلك.

وكان رئيس مجلس الرئاسة اليمني يتحدث في احتفال اقيم في كلية الطب والعلوم الصحية في صنعاء في مناسبة تخرج دفعة جديدة من الطلاب والطالبات منها.

وقال «احضر هذا الإحتفال الكبير في جامعة صنعاء بعد ان عاشت بلادنا الازمة المؤسفة التي حاولنا وعلى مدى الاشهر الخمسة التي مضت ان نبذل جهوداً كبيرة، ومعنا كل الخيريين وكل القوى السياسية والوطنية في الساحة من اجل احتوائها. وساعدنا على انجاز وثيقة العهد والاتفاق من خلال لجنة الحوار للقوى السياسية املين بان نتعاون ويتعاون معنا كل الشرفاء وكل القوى الوحدوية في تنفيذ كل ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق التي ستوقع قريباً سواء داخل الوطن او خارجه. ونامل بان تلتزم حكومة الائتلاف المشكلة من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح الوثيقة وتنتقل بها الى مرحلة التطبيق العملي، وان نستفيد جميعاً من كل تلك السلبيات والازمات التي مر بها الوطن منذ ٩ و١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، وان تكون هذه هي اخر الازمات، مقدرين تقديراً عالياً لكل الاشقاء والاصدقاء الذين اهتموا بما جرى في بلادنا، وحاولوا ان يبذلوا كل الجهود مع كل القوى السياسية في الساحة الوطنية لاحتواء هذه الازمة ادراكاً من تلك القوى السياسية الوطنية والقومية والجهات الصديقة وحرصاً منها على الوحدة اليمنية... ونخص بالشكر والتقدير الملك حسين بن طلال والسلطان قابوس بن سعيد وكل الاشقاء في الوطن العربي وكل الاصدقاء الذين بذلوا جهوداً واظهروا تعاطفاً ايجابياً مع شعبنا من اجل الحفاظ على الانجاز العظيم الذي تحقق يوم ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠».

واشار الى «ان الوحدة اليمنية مكسب قومي لكل ابناء الامة العربية، وان اي ضرر

التتمة في الصفحة (٤)



او مكروه يلحق بها - لا سمح الله - سيمثل نكبة لكل الوحدويين في الوطن العربي ويطيح امال وطموحات الشباب العربي في الوحدة».

واضاف «اعبر عن الشكر والتقدير لدولة الكويت الشقيقة التي ساهمت معنا منذ بداية الثورة في انجاز مثل هذه المشاريع المهمة ولا زالت تواصل دعمها لليمن، ونامل بان يستمر هذا الدعم لبناء المزيد من مثل هذه الصروح العلمية الشامخة التي يعتز بها كل وطني وقومي... ونحن ننظر الى المستقبل بتفاؤل كبير، ونامل من حكومة الائتلاف ومن كل القوى السياسية بان تسخر كل الامكانات والموارد من اجل بناء المزيد من هذه الصروح العلمية، ونحن الآن نتجه الى بناء جامعة تعز وجامعة حضرموت ونخطط لبناء جامعات في كل من إب وذمار وحجة والحديدة وبقية المحافظات... وبدل تبديد الامكانات والاموال ليتناحر اليمنيون في ما بينهم، من الافضل ان تسخر من اجل بناء الانسان اليمني وليس من اجل تدميره، وعلينا ان نترفع فوق الصغائر ونكبر جميعاً مع كبر حدث الثاني والعشرين من ايار ١٩٩٢».

وقال «آمل من الجميع، وفي الطليعة القوى السياسية والوطنية والديموقراطية والوحدوية بان يقفوا صفاً واحداً من اجل الحفاظ على الوحدة ومحاربة النزعة الانفصالية اينما وجدت... واتمنى للجميع التوفيق والنجاح».

واعلن انه سيوجه الحكومة نحو تخصيص مستشفى الكويت ليكون مستشفى تعليمياً تابعاً لكلية الطب والعلوم الصحية في جامعة صنعاء.

وفي عدن علم ان الخلاف الجديد الذي برز في اجتماع لجنة وضع الترتيبات النهائية لتوقيع «وثيقة العهد والاتفاق» ادى الى تاجيل موعد لقاء الرئيس علي صالح والسيد البيض الذي كان مقرراً اليوم في عمان.

وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة» امس في عدن ان «الخلاف الجديد نشا عن رغبة المؤتمر الشعبي العام في الاكتفاء بالمشاركة الاردنية عند التوقيع من دون مشاركة اي طرف عربي او اوروبي الامر الذي رفضه الحزب الاشتراكي مطالباً بمشاركة واسعة ضماناً لعملية التنفيذ لكل ما جاء في الوثيقة». واشارت هذه المصادر الى ان «الخلاف الجديد ارجا موعد التوقيع يومين في ابعد تقدير».

واكدت مصادر قريبة من لجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة الحوار للقوى السياسية ان «الموافقة على اختيار عمان مكاناً للتوقيع تمت من جميع الاطراف وينتظر تحديد موعد لذلك اليوم».

الى ذلك وصل الى عدن امس السيد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء عضو لجنة المتابعة للقاء نائب الرئيس السيد علي سالم البيض لاطلاعه على ما توصلت اليه اللجنة من ترتيبات نهائية في اجراء مراسيم التوقيع في عمان.

وعلمت «الحياة» ان «ابو شوارب قد يتوجه اليوم الى العاصمة الاردنية لوضع اللمسات الاخيرة قبل وصول الرئيس علي صالح والبيض والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم التجمع اليمني للاصلاح ورؤساء الاحزاب السياسية المشاركة في حوار القوى السياسية في شان انهاء الازمة السياسية التي تشهدها اليمن».

واكد مسؤول قيادي في الحزب الاشتراكي ان «الحزب طلب من لجنة المتابعة اطلاعه قبل التوقيع على طبيعة المشاركة العربية والاوروبية كذلك على المراحل التي ستعقب التوقيع خصوصاً الضمانات الامنية اللازمة لقادة الحزب وكوادره عند عودتها الى صنعاء».

وعلم من مصادر مطلعة في مطار عدن الدولي ان «طائرة خاصة تابعة لشركة طيران «اليمداء» الجنوبية اعدت منذ مساء امس لنقل وفد الحزب الاشتراكي برئاسة البيض الى عمان في اي لحظة الامر الذي يؤكد ان اللقاء بين الرئيس علي صالح ونائبه رئيس مجلس الرئاسة قد يحصل في عمان خلال اليومين المقبلين في ابعد تقدير.

من جهة اخرى، صرح مصدر مسؤول في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني بالآتي: «تلقى الحزب الاشتراكي اليمني بسرور بالغ تاييد الولايات المتحدة، ودول السوق الاوروبية المشتركة، وعدد من الدول العربية الشقيقة لوثيقة العهد والاتفاق حول اسس بناء الدولة اليمنية الحديثة، والتي جاءت تتويجاً لحوار القوى السياسية اليمنية، وثمرة للجهود الوطنية التي بذلت في سبيل معالجة الازمة السياسية وصولاً الى تصحيح مسار الوحدة، وبناء دولتها الحديثة، دولة النظام والقانون بمؤسساتها المختلفة.

ويرى الحزب الاشتراكي اليمني ان التاييد العربي والدولي الواسع لهذه الوثيقة يشكل امتداداً للتاييد الوطني الذي حظيت به الوثيقة واجمعت عليه كل القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية والشخصيات الوطنية وجماهير الشعب في كل انحاء البلاد، الامر الذي يكسب الوثيقة اهمية وطنية وعربية ودولية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٢٧/١/١٩٩٤

نقل تحيات سمو الأمير المفدى وسمو ولي العهد للعاهل الأردني

نشاط مكثف لوزير الخارجية بواشنطن

التقى الملك حسين وعريقات وحضر جلسة للكونغرس الأمريكي



العاهل الاردني لدى استقباله سعادة وزير الخارجية (تصوير : الاعلام - ق.ن.ا)

واشنطن - ق.ن.ا - استقبل الملك حسين عاهل الأردن أمس في مقر اقامته بواشنطن سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية الذي يقوم حالياً بزيارة للعاصمة الامريكية.

وقد نقل سعادة الوزير خلال اللقاء تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع للملك حسين وتمنياتهما له بدوام الصحة.

وحضر اللقاء سعادة الشيخ عبد الرحمن بن سعود آل ثاني سفير دولة قطر في الولايات المتحدة الامريكية والسفير عبد الرحمن بن حمد العطية والشيخ جاسم بن ناصر آل ثاني.

وحضره من الجانب الأردني السيد عبد السلام المجالي رئيس الوزراء والشريف زيد بن شاكر وزير البلاط والسيد مروان القاسم مستشار الملك.

وقد دار الحديث حول العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

عدا وحضر سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية

« البقية ص ١٨ »



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/١/٢٧

وسعادة الشيخ عبد الرحمن بن سعود آل ثاني سفير دولة قطر لدى واشنطن جلسة الكونغرس الامريكي أمس التي القى الرئيس الامريكي كلينتون فيها خطابه السنوي الأول.

هذا ومن المقرر أن يكون سعادة وزير الخارجية قد التقى أمس مع وارن كريستوفر وزير الخارجية الامريكي وبعدد من قيادات الكونغرس.

كما استقبل سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية الدكتور صائب عريقات رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام في واشنطن.

وحضر اللقاء سعادة الشيخ عبد الرحمن بن سعود آل ثاني سفير دولة قطر في الولايات المتحدة الامريكية والسفير عبد الرحمن بن حمد العطية والشيخ جاسم بن ناصر آل ثاني.

حضر اللقاء السيد انيس البرغوثي مدير مركز الشؤون الفلسطينية في واشنطن.

ودار الحديث بين سعادة الوزير ورئيس الوفد الفلسطيني حول آخر تطورات مفاوضات السلام.

وصرح الدكتور صائب عريقات لمراسل وكالة الأنباء القطرية بواشنطن.. بان الهدف من اللقاء هو وضع سعادة الوزير في الصورة بالنسبة لما حدث خلال الأيام الماضية في المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي.

وأضاف قائلا أن سعادته ابدى حرصا شديدا على متابعة كل تفاصيل عملية السلام.

وقال انه قدم شرحا كاملا ووافيا لسعادة وزير الخارجية عما دار في المفاوضات.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٤/١/٢٧

علي صالح وسالم البيض مستعدان لتوقيع وثيقة الاتفاق

وزير الدفاع: الجيش اليمني مازال منقسما بين الأحزاب

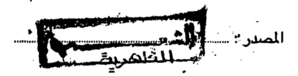
□ القاهرة ـ مكتب الشرق ـ صنعاء ـ وكالات:

اكد السيد عبدالوهاب الانسي الامين العام لحزب التجمع الوطني للاصلاح وعضو اللجنة الخماسية للحوار في اليمن ان الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ابديا استعدادهما للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق التي صاغتها لجنة الحوار الوطني، وقال ان الوثيقة اظهرت الاتجاه الحقيقي لابعاد الازمة، واشار ـ في حديث لاذاعة «صوت العرب» المصرية ـ ان الازمة السياسية ليست قضية خلاف بين علي صالح وسالم البيض وانما هي تعبير عن المتغيرات التي حدثت في الفترة الماضية.

ومن ناحية اخرى دعا هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع اليمني الى تخليص القوات المسلحة في اليمن من الولاء للاحزاب. وقال ـ في تصريحات صحفية في عدن ـ ان هذا الاجراء يعد حيويا لدعم وحدة القوات المسلحة التي مازال منقسمة الى حد بعيد بعد اكثر من ثلاثة سنوات من الوحدة بين شطري اليمن شمالا وجنوبا.

وقالت صحف صنعاء امس ان سالم البيض دعا القوات المسلحة وقادة الامن والشرطة في اجتماع مشترك في عدن الليلة قبل الماضية على التأكيد على الانضباط في الوحدات والعمل على تنفيذ الاتفاق الوطني.



المصدر: 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢٨ يناير ١٩٩٤

وثيقة «العهد والاتفاق» اليمنية:

إجماع على قبولها.. والتنفيذ

هو المحك

تسود حالة من الاضطراب الأوساط اليمنية المختلفة انتظاراً لتوقيع القادة الثلاثة، على عبد الله صالح، وعلى سالم البيض، والشيخ عبد الله الأحمر على وثيقة «العهد والاتفاق» التى توصلت إليها لجنة الحوار وتشبث بها الجميع باعتبارها طوق النجاة الذى سينتشل اليمن من أزمته.

كانت البوادر تشير إلى أن الطريق ممهد أمام توقيع تلك الوثيقة: فقد أعلن عبد الله صالح رضاء المؤتمر الشعبى التام عن الوثيقة، وأنها لا ينقصها إلا التنفيذ الفعلى. واعتبر حيدر أبو بكر العطاس رئيس الحكومة وممثل الحزب الاشتراكى فى لجنة الحوار أنها المخرج الوحيد والحقيقى للأزمة التى أوصلت البلاد إلى منعطف خطير وشلت كل الفعاليات السياسية والاقتصادية فى المجتمع. كما اعتبرها التجمع اليمنى للإصلاح مخرجا ايجابيا للأزمة. بل إن المؤسسة العسكرية اليمنية نفسها كانت من أكثر الأطراف التى أعربت عن ارتياحها لتوقيع الوثيقة التى بددت شبح التصعيد العسكرى للأزمة الذى خيم نتيجة الحركات والاستعدادات العسكرية فى مواقع التشطير السابقة. كما أن أطرافا أوروبية أعلنت ترحيبها بالوثيقة وأبدت استعداد بلادها لمساعدة القيادة اليمنية على تنفيذها وتجاوز الأزمة.

بيد أن هذه البوادر لم تتحول إلى فعل ملموس بعد، وإن كانت اللجنة المخولة بإعداد ترتيبات التوقيع قد حصلت على تفويض من كل من الرئيس اليمنى ونائبه، وأعطيت حرية كاملة فى اتخاذ ما تراه مناسبا بشأن هذه الترتيبات. ومازال الأمل قائما فى أن تنجح هذه اللجنة فى انهاء مهمتها بإقناع الأطراف الثلاثة خاصة الاشتراكى بالتوقيع النهائى على الوثيقة وإدخالها حيز التنفيذ.

اتهامات عسكرية

لكن الملاحظة السلبية هى استمرار تبادل الاتهامات بين المؤتمر والاشتراكى بشأن التصعيدات العسكرية، فرغم تبدد شبح المواجهة العسكرية الناجمة عن مترسة قوات فى منطقة الحدود السابقة على الوحدة، فقد استمرت الاتهامات من جانب المؤتمر بقيام الاشتراكى بطلعات طيران على معسكر العمالقة بمحافظة ابين بصورة استفزازية روعت المواطنين المقيمين فى القرى القريبة من المعسكر ونفت قيادة القاعدة الجوية والدفاع الجوى فى عدن هذا الاتهام، كما نفت اتهاما اخر بتحريك مائة دبابة فى اتجاه مناطق الحدود. وفى الوقت نفسه تظهر تفسيرات لذلك الوضع تشير إلى حقيقة مترسة القوات العسكرية. فعندما يفسر أحد مصادر المعارضة ما يحدث بأنه محاولة لإيجاد توازن فى القوى العسكرية، بين الطرفين الجنوبى والشمالى لكى لا

منى ياسين

يشعر طرف واحد أن بإمكانه حل الأزمة لصالحه باستخدام الخيار العسكرى، فهذا يعنى أن هناك بالفعل عملية حشد للقوة.

ولا يمكن قصر الاتهام على الجنوب وحده، عندما يتعلق الأمر بهذه النقطة. صحيح أن الجنوب أو الحزب الاشتراكى المعبر عنه هو المتهم حتى الان بحشد قواته أو القيام بطلعات طيران (وهو ما لم يتم التأكد منه بشكل حاسم)، إلا أن الملاحظ أن القيادة اليمنية تكثر منذ أسابيع وبشكل لافت للانتباه من اجتماعاتها بالقيادات العسكرية وتجمعات الضباط. هل هو من قبيل المصادفة أم هو إجراء وقائى؟ يصعب الجزم بالإجابة وإن كان لا يصعب تخيل مدى قوة دور المؤسسة العسكرية خاصة عندما تظل أجواء الأزمة مخيمة وآخذة فى التصاعد بحيث لم تعد قاصرة على مجرد الخلاف بين الحزبين الكبيرين بل أصبحت تمس بعصا التخريب كل مناحى الحياة.

لذلك لم يكن غريبا أن ينفث التكتل الوطنى للمعارضة عن غضبه من حالة التوتر المرهق التى أصابت القوى المختلفة فى اليمن وانعكست على حياة المواطن الذى بات يعانى بشدة من التقلب الخطير فى الأوضاع الاقتصادية والمالية. وقد ذهب تكتل المعارضة – الذى شارك فى أعمال لجنة الحوار – إلى أبعد من ذلك متهما الائتلاف الحاكم

بتعمد الإبقاء على حالة التوتر أو القبول بحلها من خلال ضمانات دولية لا يعرف بتفاصيلها إلا الائتلاف نفسه (قد تكون اشارة إلى مطالبة بعض الأطراف بحضور أمريكي أثناء توقيع الوثيقة كنوع من الضمانات المسبقة) وحذر تكتل المعارضة من عدم الالتزام بوثيقة العهد والاتفاق التى تم التوصل إليها بعد «جهد يعلمه الجميع» حسب تعبير بيان صادر عن التكتل.

تفاصيل الوثيقة

ويعكس ذلك مدى الاحتفاء بهذه الوثيقة التي اعتبرها الكثيرون دستوراً أكثر تحديداً من دستور الوحدة وتتضمن إجراءات لم تنص عليها الاتفاقات التى واكبت إعلان الوحدة.

تتضمن الوثيقة تنظيماً للأوضاع الأمنية الداخلية خاصة المتعلقة بالاغتيالات والإرهاب، وللأوضاع العسكرية المتعلقة بسحب القوات من مناطق التشطير السابقة على الوحدة واجراء تقسيم إدارى جديد لليمن يقوم على أساسه الحكم المحلى، بما يحقق دمج البلاد دمجاً كاملاً. ويتوقع أن يكون التقسيم الجديد بين ٤ إلى ٧ وحدات إدارية.

كما تنظم الوثيقة عملية تشكيل الحكم المحلى وتمويله فتنص على أن الانتخاب هو الية التشكيل وان المصدر الاساسى للتمويل هو الموارد اللامركزية لمجالس الحكم المحلى، بينما تظل الموارد المركزية كالبترول والضرائب بعيدة عن صلاحيات الحكم المحلى. تنص الوثيقة ايضا على شكل الهيئة التشريعية اليمنية وتحددها فى مجلسى النواب والشورى، وقد وضعت للأخير صلاحيات منها المشاركة فى انتخاب اعضاء مجلس الرئاسة. كما تنظم الوثيقة السلطة التنفيذية من خلال تحديد مهام رئيس الجمهورية ونائبه وتحريم مزاولتهما للعمل الحزبى ووضع حد أعلى لمناصبهما لا يزيد عن مدتين كل منهما ٥ سنوات. وتناولت الوثيقة القوات المسلحة بتحديد حجمها وتشكيلاتها واماكن تمركزها (على الحدود) وتحريم الحزبية بين أوساطها وتحديد المناصب القيادية فيها بخمس سنوات، إلى جانب تشكيل مجلس للأمن القومى. ومن الواضح أن الوثيقة التى استمر العمل فيها ثلاثة أشهر كاملة لم تترك مجالا للجدل حول أى من النقاط التى تناولتها. لذلك يرى الكثيرون- باختلاف توجهاتهم- ان التنفيذ الحرفى للوثيقة يحمل فى داخله عوامل تخطى الازمة اليمنية. لذلك فإن تطبيق الوثيقة سيكون هو المحك الرئيسى للتعرف على مدى صدق رغبة الأطراف المتنازعة فى الخروج من الأزمة.



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٤

وثيقة الحوار الوطني اليمني بلا «آليات» للتنفيذ

اسرار دور السفير الاميركي في الازمة اليمنية

البيض تخلف عن قمة «مسجد الجند» لاسباب امنية

وسط اجواء مشحونة بالتوتر بدت ملامحها واضحة في صنعاء وتعز وعدن وحضرموت وهي المدن اليمنية الاربع المرشحة كساحات الى صراع يمكن ان يحدث فجأة، تولت لجنة الحوار الوطني التي تضم احزاب الائتلاف الثلاثة الحاكمة، وكتلة احزاب المعارضة الى وثيقة تتضمن مبادىء لحل الازمة، وانهاء الانقسام في رأس السلطة، لكن الوثيقة التي اعتبرتها مصادر يمنية مطلعة خطوة متقدمة في اتجاه الحل، جاءت في وقت تصاعدت فيه درجة الشحن المعنوي في صفوف الجيشين الشمالي، والجنوبي في أعقاب بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العام الذي يترأسه الفريق علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اكد فيه ان سريا من الطائرات المقاتلة الجوية اغار على مواقع شمالية للواء العمالقة الذي يتلقى تعليماته المباشرة من الرئيس اليمني شخصيا، الا ان بيانا معاكسا صدر عن الحزب الاشتراكي في عدن نفى مثل هذا الهجوم، ووصف الحادث بأنه تحرك روتيني لطائرات في حالة تدريب وفق تعليمات صادرة عن وزارة الدفاع ومقرها صنعاء، لكن مصادر في صنعاء قالت ان وزير الدفاع اليمني العميد هيثم قاسم موجود في عدن منذ ايلول (سبتمبر) الماضي، وان قيادة القوات الجوية في صنعاء والتي يقودها العقيد الركن محمد صالح عبدالله الاحمر لم تعط اي تعليمات لاسراب طائرات جنوبية بالتحليق خلال الاسابيع القليلة الماضية.

تحرشات عسكرية

ويبدو ان حالة التحرش بين قوات «لواء العمالقة» الذي يضم ٥ الاف مقاتل مدربين جيدا بخبرات عراقية وروسية، وبين القوات الجنوبية مرشحة للتصعيد، خصوصا وان قوات لواء العمالقة كانت قد حاصرت عدة مناطق جنوبية في لودر والعين والعرقوب وسقرة في الاسبوع الاول من كانون الثاني (يناير) الجاري مما دفع قوات جنوبية الى السيطرة على قمم الجبال المتاخمة لمنطقة ابين واجرت مناورة بالذخيرة الحية على عملية تحرير للجبال من (عدو).

وكان مسؤول في الحزب الاشتراكي في عدن قال لـ«الوطن العربي» ان احد اهم النقاط الاساسية التي طالب بها الحزب الاشتراكي ضمن نقاطه الثماني عشرة هي تقليص عدد قوات لواء العمالقة ووضعها تحت سيطرة وزير الدفاع الجنوبي، ومنعها نهائيا من دخول المدن، مع ترحيلها من نقاط التفتيش التي استحدثتها على الحدود بين الشطرين.

واعتبر احمد طربوش العضو القيادي في





من اصدر التعليمات للطيران الجنوبي التحليق فوق مواقع «العمالقة» ؟

التنظيم الوحدوي الناصري ان وثيقة الحل التي توصلت اليها لجنة الحوار الوطني لانهاء الازمة تفتقد الى الاليات التي تضع نقاط الوثيقة محل التطبيق العملي ، واشار الى ازمة ثقة بين احزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة ادت الى ممارسات استفزازية ارتكبت خلال شهور الازمة الماضية ، وترتبت عليها «مرارات في الحلقوم» ودعا طربوش الى تشكيل حكومة وطنية تشارك فيها جميع الاحزاب والمستقلين والنقابات وتضم شخصيات مستقلة لها مكانة تاريخية مثل المشير عبدالله السلال الذي يعتبر الاب الروحي للثورة اليمنية، وقال طربوش ان مهمة الحكومة الوطنية هي تطبيق وتنفيذ ماتم الاتفاق عليه في لجنة الحوار، باعتبار ان هذه القرارات هي «الفرصة الاخيرة» امام القوى السياسية في اليمن للخروج من المنعطف الخطير، والا فان البديل المخيف سوف يحدق بالبلاد.

ولاحظ المراقبون السياسيون ان ازمة الثقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اتسعت لكي تشمل التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، وكان التجمع اصدر بيانا حصلت «الوطن العربي» على نسخة منه تضمن ١٢ نقطة هي اجمالي تصوراته لحل الازمة ، وبذلك يكون ارتفع عدد النقاط المتدولة بين الاحزاب الى ٦٥ نقطة (١٨ للاشتراكي و١٩ للمؤتمر الشعبي و١٦ للكتل المعارضة و١٢ للتجمع اليمني للاصلاح) . وفي حين وجه الشيخ عبدالله الاحمر رئيس البرلمان اليمني انتقادات حادة للحزب الاشتراكي متهما قيادته بمحاولة «انتزاع صلاحيات جديدة، وفرض تنازلات على الاطراف الاخرى المشاركة في الائتلاف» ونفى الشيخ عبدالله الاحمر ان يكون هناك اي دور للتجمع اليمنى للاصلاح في الازمة وقال لـ«الوطن العربي» : لقد قبلنا ما رفضناه من قبل لحرصنا على الوحدة، لاننا نعتبر الردة عن الوحدة بمثابة كفر واضح لايحتمل اي لبس، وحول تقييمه لما جاء في وثيقة الاتفاق التي انتهت اليها لجنة الحوار الوطني قال: «المهم هو الثقة وليس القرارات ، فما اكثر القرارات التي لم تنفذ لغرض في نفس يعقوب» وتشير مصادر اخرى في التجمع اليمني للاصلاح الى اتساع رقعة الخلاف بين الاصلاح والحزب الاشتراكى في الاونة الاخيرة على رغم ان قادة الاصلاح لعبوا دورا مهما في بداية الازمة لتخفيف حدتها، وقام غير قيادي في الاصلاح بزيارة عدن لاقناع نائب الرئيس علي سالم البيض بانهاء اعتكافه ويميل قياديون في التجمع الى تفسير ازمة اعتكاف البيض بارجاعها الى طبيعة البيض الشخصية ، ويؤكدون انه كان يعتكف كلما مرت ازمة في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي قبل ان تتحقق الوحدة.

حقيقة الدور الاميركي

ورغم توصل لجنة الحوار الى وثيقة اتفاق، الا انه لاتبدو في الافق اية مؤشرات على نهاية اقتناع قيادات عليا في الحزب الاشتراكي بوجود «مناورة» شمالية للالتفاف على مطالب الاشتراكي حتى تستقر الاوضاع، ثم يلجأ الحزبان الشماليان المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح الى استخدام الاغلبية العددية لهما في مجلس النواب لسحب الثقة من حكومة المهندس ابو بكر حيدر عطاس، وحرمان الحزب الاشتراكي من الحقائب الوزارية التي يملكها حاليا، وفي مواجهة ذلك صدر قرار من المكتب السياسي للحزب الاشتراكى يلزم اعضاءه في المناصب الوزارية بالعودة الى عدن ، وفي هذا الاطار عاد رئيس الوزراء ابو بكر حيدر عطاس ومن قبله وزراء الدفاع والنفط والنقل والاسكان والعمل مما تسبب في احداث شلل في مجلس الوزراء الذي يجتمع حاليا برئاسة د. حسن مكي نائب رئيس الوزراء من دون ان يتمكن من اصدار قرارات لغياب اكثر من ثلث اعضاء المجلس الوزاري، ولوحظ ايضا ان عددا كبيرا من نواب الحزب الاشتراكي في البرلمان امتنعوا عن حضور جلسات مجلس النواب، وفسر مسؤول في الحزب الاشتراكي هذا الغياب المكثف بقوله «لقد اكتشفنا خطة اعدها مجهولون لاغتيال قيادات الحزب الاشتراكي المشاركة في البرلمان ومجلس الوزراء»، وعلى الصعيد نفسه قال المسؤول الاشتراكي ان نائب الرئيس علي سالم البيض رفض الذهاب الى لقاء تعز الذي كان محددا له يوم ٢٧ رجب الماضي في مجسد «الجند» التاريخي الذي بناه الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه لاسباب امنية وليست سياسية ، وشرح ذلك مؤكدا ان جهاز الامن الجنوبي تلقى معلومات تفيد وجود خطة لاغتيال نائب الرئيس اذا جاء

الى عدن، لكن مصادر اخرى في المؤتمر الشعبي العام قالت ان نائب الرئيس اليمني اراد ان يضع المؤتمر الشعبي والاصلاح في مأزق على الصعيد العربي والدولي، وقالت المصادر ان البيض اعتكف بعد عودته مباشرة من رحلة علاج الى واشنطن احيطت بسرية بالغة، ويرون في ذلك اشارة «الى اتفاق (ما) تم في واشنطن لجهة ابراز دور نائب الرئيس في مؤسسة الرئاسة،

ويستند انصار هذا الراي على مؤشرين هامين اولهما البيان الصادر عن وزارة الخارجية الاميركية بشان الازمة والذي تجاهل دوافعها ، وتناول قضايا عمومية من نوع استمرار الوحدة والحوار، اما المؤشر الثاني فهو الجولات المكوكية التي قام بها السفير الاميركي في صنعاء ارثر هيوز والتي ردد فيها عبارات اعتبرها المراقبون تميل لصالح الحزب الاشتراكي ومع ان العامل الخارجي مهما كان حجمه لايؤدي دوره الا اذا توفرت له أرضية مناسبة في الداخل، الا ان قيادات الاحزاب المتصارعة تتحدث في الاونة الاخيرة عن الدور الخارجي، وفي هذا الاطار كان الرئيس علي عبدالله صالح اتهم اطرافا عربية بلعب دور في تعقيد الازمة، لكن دولة عربية متهمة سارعت على لسان وزير خارجيتها بنفي اي دور لها، ولـ «الوطن العرب» نفى القيادي اليمني المستقل عبدالله الاصنج وزير الخارجية الاسبق ان تكون اطراف عربية او دولية تلعب في الأزمة، وقال ان الازمة يمنية مئة في المئة ، وبالتالي فان حلها لايخرج عن كونه يمنيا.

فهل تستطيع احزاب الائتلاف الثلاثة ان تتجاوز اخدود ازمة الثقة ، وتعبره في اتجاه وحدة القرار في ضوء مقررات لجنة الحوار الوطني، ام ان هذه القرارات ستظل حبرا على ورق، سؤال مفتوح برسم المستقبل القريب.

صنعاء ، عدن «الوطن العربي»

خلافات حـول موعد العودة النهـائية إلى صنعـاء

الأردن يستضيـف حفـل تـوقيـع إتفـاق المصـالحة اليمنـي

□ صنعاء من مراسل «**العرب**» الخاص عبد الرحمن بجاش و«وكالات» :

قال مسؤولون أردنيون امس انه من المتوقع وصول زعماء اليمن إلى عمان في مطلع الشهر القادم لتوقيع اتفاق ينهي نزاعا مستمرا بينهم منذ ستة أشهر.

واضاف المسئولون ان الملك حسين عاهل الأردن الذي يتوقع استضافته لهذا الاجتماع استخدم علاقاته الشخصية الوثيقة مع الزعماء اليمنيين للمساعدة في المصالحة بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض.

وقال مسؤول أردني لرويتر ـ جميع المؤشرات تشير إلى ان حفل توقيع الاتفاق الذي سيتوج المصالحة اليمنية سيقام في عمان في الاسبوع الاول من فبراير .. ونحن نعكف على وضع الخطة النهائية.

واضاف قوله ان صالح والبيض وشريكهما الثالث في الحكومة الائتلافية الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح سيحضرون حفل التوقيع.

في غضون ذلك أصدرت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة حوار القوى السياسية في اليمن اجتماعاتها لانجاز المهمة التي كلفت بها للتوقيع النهائي على وثيقة «عهد واتفاق».

ويدور النقاش داخل اللجنة المكونة من خمسة أعضاء يمثلون القوى المتحاورة حول تحديد الزمان والمكان للتوقيع ولم يصدر عن اللجنة ما يشير إلى الاتفاق النهائي والشائعات هي المصدر الوحيد فيما يبدو انه تسريبات مقصودة من مختلف الأطراف.

وقال أحمد جابر عفيف مقرر اللجنة الفرعية في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية سبأ : ان اللجنة ستعقد اجتماعا موسعا لشرح ماتم التوصل اليه.

وذكر مصدر مطلع لـ «**العرب**» ان المكان قد اتفق عليه في جلسة اللجنة مساء يوم «الثلاثاء» واتفقت فيه ان تكون عمان العاصمة الأردنية المكان المناسب على أن يتم التوقيع يوم ٦ فبراير القادم».

وقد اكدت صحيفة «الوحدوي» الاسبوعية الناطقة باسم الحزب الوحدوي الشعبي الناصري ماذهب اليه المصدر.

وقالت في عددها الصادر «الثلاثاء» ان «اللجنة الفرعية تتجه الى اختيار عمان بعد التحفظات التي ابدتها أطراف الائتلاف تجاه مدينة يمنية وحسب «الوحدوي» فقد طرح الحزب الاشتراكي اليمني «عمان» في البداية وتحفظ المؤتمر فيما عاد الاشتراكي واختار عدن فطرح المؤتمر «العاصمة الأردنية» وتعزى التحفظات الى الحاجة لترتيبات أمنية خاصة «تطمئن الطرف المنتقل اليها مثل صنعاء» التي يطالب الاشتراكي باعادة ترتيب وضعها الأمني قبل ان يكون

« البقية ص ١٠ »



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨/١/١٩٩٤

المكان صالحا للتوقيع» ولاتزال بعض التحفظات قائمة حول الموقعين فالاصلاح والمؤتمر حسب نفس الصحيفة يرون «اقتصار التوقيع على الرئيس ونائبه مارفضته اللجنة» حيث أن الوثيقة كانت قد حددت التوقيع بالأمناء العامين لكل القوى المشاركة في الحوار . ويطرح الاشتراكي في هذا الصدد ضرورة حضور كل الأطراف العربية والدولية التي أسهمت في البحث عن مخارج للأزمة مراسد التوقيع.

إلى ذلك قال الرئيس علي عبد الله صالح في كلمة له أمام خريجي كلية الطب لعام ٩٣ أن الوثيقة يمكن التوقيع عليها سواء «داخل الوطن أو خارجه» وهي الاشارة التي فسرت على أنها تاكيد لاختيار عمان بخاصة وقد ضمن كلمته «الشكر الخاص للملك حسين وحكومته» ووجه الشكر كذلك إلى حكومة الكويت «التي ساعدتنا على الدوام ولاتزال تواصل» . وعلى صعيد أخر قال السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني أمام قادة الوحدات العسكرية والمؤسسات الأمنية في عدن أن : وثيقة العهد التي توصلت اليها لجنة حوار القوى السياسية هي وثيقة الاجماع الوطني وهي بمثابة العقد الاجتماعي الجديد لتصحيح مسار الوحدة وصياغة الأسس الجديدة لبناء الدولة اليمنية الحديثة.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٤

مصادر يمنية مطلعة لـ «العالم اليوم»

الأسبوع الأول من فبراير موعد مرجح لاجتماع «صالح» و«البيض» فى عمان

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

أصبح فى حكم المؤكد أن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض سيجتمعان بعد قطيعة دامت أكثر من ستة أشهر إثر اعتكاف البيض فى عدن.. وقال أحمد جابر عفيف مقرر لجنة حوار القوى السياسية فى تصريح خاص لـ «العالم اليوم» إنه سيتم الإعلان قريبا عن موعد ومكان اللقاء، والذى يتوقع أن تستضيفه العاصمة الاردنية خلال الاسبوع الاول من شهر فبراير المقبل حيث سيتم التوقيع على «وثيقة العهد» فى حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين أطراف القوى السياسية على تحديد مدينة يمنية يتم فيها التوقيع النهائى.

واشار عفيف إلى أن اللجنة التى شكلت من قبل لجنة الحوار وكلفت بمتابعة إنجاز ما تضمنته الفقرة السابعة من وثيقة العهد والخاصة بالإعداد للترتيبات وتهيئة الظروف الأمنية للتوقيع النهائى على الوثيقة، وتحديد الضمانات لتنفيذها، لاتزال فى طور الانعقاد حتى ساعة حديثه لـ «العالم اليوم».

وعلمت «العالم اليوم» أنه رغم التفويض الذى حصلت عليه اللجنة من الرئيس اليمنى ونائبه عقب الإعلان عن وثيقة العهد، ومنحها كافة الصلاحيات لوضع الترتيبات التى تراها مناسبة لتحديد المكان والزمان، إلا أن ممثلى أحزاب الائتلاف طرحوا للجنة بدائل وخيارات أظهرت استمرار الخلاف والصراع السياسى وعدم توافر الثقة بين أطراف الائتلاف الحاكم حتى الآن.

وعلى الجانب الآخر يرى المؤتمر الشعبى العام أن يتم اللقاء فى أى مدينة يمنية، سواء كانت تلك المدينة صنعاء أو عدن أو حضرموت أو تعز.. وقال عبد السلام العنسى، عضو اللجنة العامة فى تصريح له إن موقف المؤتمر تم إبلاغه لكل الأطراف وأنه من المستبعد اللجوء إلى عقد اللقاء والتوقيع على الوثيقة خارج اليمن «عمان مثلا» إذا تاكدت اللجنة العامة للمؤتمر أن فرص نجاح اللقاء ستكون أكبر فى خارج البلاد. وكان الحزب الاشتراكى اليمنى قد اقترح العاصمة الاردنية مكانا لعقد اللقاء والتوقيع على وثيقة العهد بين قادة أطراف حوار القوى السياسية، فى حين تحفظ المؤتمر الشعبى العام على ذلك طالبا أن يتم التوقيع فى أى مدينة يمنية بما فى ذلك عدن.. وعاد «الاشتراكى» من جديد وقبل بأن يكون اللقاء فى عدن كخيار أساسى، لكن المؤتمر أعلن عن موافقته على أى بديل آخر، بما فى ذلك العاصمة الأردنية عمان. ولم يعترض «التجمع اليمنى للإصلاح»، وهو الشريك الثالث الائتلاف الحاكم على موعد ومكان اللقاء بين الرئيس اليمنى ونائبه،

إلا انه أبدى بعض التحفظات على الوثيقة على لسان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للإصلاح، معتبرا أن الوثيقة قد تخطت صلاحيات مجلس النواب وتجاوزتها وذلك مما يخالف الدستور.

وتواجه اللجنة المتفرعة عن لجنة الحوار للقوى السياسية التى ستعلن عن موعد اللقاء عددا من نقاط الاختلاف بين أطرافها الممثلة فى الائتلاف الحاكم بشكل رئيسى حول بعض التفاصيل المتعلقة بالتوقيع، بما ذلك تحديد من هم الموقعون على الوثيقة.. «فالمؤتمر» و«الإصلاح» لا يقران ضرورة توقيع بقية القوى السياسية وأن يقتصر التوقيع على الرئيس ونائبه، إلا أن لجنة الحوار حسمت ذلك الخلاف وأقرت أن يكون التوقيع من قبل الأمناء العامين للأحزاب وعلى صالح عن «المؤتمر»، وعلى سالم البيض عن «الاشتراكى»، وعبد الوهاب الأنسى عن «الإصلاح».

وترجح مصادر مطلعة أن يتم التوقيع مع بداية الأسبوع الأول من شهر فبراير المقبل فى العاصمة الأردنية عمان، خاصة أن الرئيس صالح أعلن يوم أمس أن التوقيع أصبح أمرا واردا سواء داخل الوطن أو خارجه حسب قوله، معربا عن ثنائه على الجهود التى بذلها كل من الأردن وسلطنة عمان فى احتواء الأزمة اليمنية.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توقع تعديل الحكومة اليمنية برئاسة العطاس

البيض يحذر من اختراقات أمنية ويأمر القوات الجنوبية باحتوائها

صنعاء: من حمود منصر

توقعت مصادر مطلعة في عدن اجراء تعديل وزاري بعد التوقيع على وثيقة العهد اليمنية - في العاصمة الاردنية عمان - يوم 6 فبراير (شباط) المقبل، وافادت انه من المقرر ان يحتفظ المهندس حيدر ابو بكر العطاس بمنصب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة، ولم تتطرق المصادر الى حجم التعديل المتوقع، ولكن ذلك سيكون تمشيا مع طلب تقدم به الحزب الاشتراكي، وطلب مماثل من المعارضة بتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وتذهب حجة المعارضة الى ان الحكومة هي التي ستكون مسؤولة عن تنفيذ «وثيقة العهد» ويتعين تمثيل قيادات المعارضة فيها، بعد ان اسهمت في الحوار الذي تمخض عن انجاز الوثيقة ذاتها، حتى تواصل مهمتها الوطنية، ولكن المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح يتحفظان على مبدأ التعديل الوزاري المقترح.

وبينما تبذل المساعي لرأب الصدع بين احزاب الائتلاف الحاكم تمهيدا لتنفيذ الوثيقة وانهاء الأزمة، ركزت صحف المؤتمر الشعبي العام حملتها هذا الاسبوع على المهندس حيدر العطاس - رئيس الوزراء - وكرست صحيفة «22 مايو» معظم صفحاتها اول من امس لهذا الهدف، ونشرت صورة امر اصدره العطاس بصرف 750 الف دولار لمواجهة نفقات الزيارة التي كان مقررا قيامه بها الى الصين وباكستان في شهر اكتوبر (تشرين الاول) الماضي، ولكنها الغيت بسبب انشغاله في عمل لجنة الحوار.

ونقلت مصادر صحافية امس نبأ تشكيل لجنة امنية فنية برئاسة العميد مجاهد ابو شوارب - نائب رئيس الوزراء - وعضوية العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع، والعميد يحيى المتوكل وزير الداخلية، والعقيد غالب مطهر القمش رئيس جهاز الأمن السياسي (المخابرات العامة)، وقائدي حرس الرئيس وحرس النائب، اضافة الى عدد من القيادات الامنية الاخرى، لوضع ترتيبات لقاء توقيع وثيقة العهد سواء في الداخل او في الخارج.

وبينما تستعد اللجنة لاعلان زمان ومكان لقاء التوقيع رسميا في حدود اليوم، اكد عبد السلام العنسي - رئيس الدائرة العامة في المؤتمر الشعبي العام - ان حزبه يفضل عقد لقاء التوقيع على ارض يمنية، واستبعد اللجوء الى عقده في العاصمة الاردنية عمان، «الا اذا تاكدت اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي من تزايد فرص النجاح في الخارج عنها في الداخل».

واضاف انه «اذا كان التوقيع على الوثيقة لن ينهي الأزمة، ولن يقترن بعودة قيادات الحزب الاشتراكي الى صنعاء لاداء التزامهم بتنفيذ الاتفاق، من خلال الاضطلاع بمهامهم في الهيئات الدستورية، وعلى قاعدة المسؤولية التضامنية، فان هذه الوثيقة لن تجدي، وسيكون وجودها وعدمها متساويين».

ولكن مسؤولا قياديا في الحزب الاشتراكي وصف الطريق الى التوقيع على الوثيقة بانه «مازال طويلا وشاقا»، واعرب عن قلق حزبه من التحفظات التي ابدتها بعض قيادات التجمع اليمني للاصلاح، وقال ان الاشتراكي يحرص على ان يكون التوقيع على الوثيقة «نقلة موضوعية لبدء التنفيذ، وليس مجرد خطوة لمحاولة انهاء الازمة شكليا»، وبالتالي فانه يحرص على التاكد من «التحفظات التي ابداها الآخرون، وطبيعتها، وانعكاساتها المستقبلية على الوثيقة»، ولذلك فان الاشتراكي مازال على موقفه من مطالبة رئاسة مجلس النواب باعلان تاييدها

للوثيقة.

وفي الوقت نفسه اوضح علي سالم البيض ـ نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكي ـ ان حزبه «سيبدأ العمل على تطبيق وثيقة العهد والاتفاق حيث تمتد يده، دون انتظار الاطراف الاخرى». وقال انها تمثل «الاساس والمنطلق العملي لبناء دولة الوحدة، وتقديم النموذج المطلوب».وحذر البيض من اكتشاف عناصر اعدت وارسلت الى مواقع عمل الشركات النفطية في محافظتي شبوه وحضرموت، للقيام بسلسلة اعمال تستهدف زعزعة امن هذه الشركات، واضاف ان «كافة الترتيبات الامنية اتخذت لحماية الشركات من هذه العناصر».

واكد في مقابلة صحافية تنشرها «يمن تايمز» الصادرة باللغة الانجليزية في صنعاء الاحد المقبل اكتشاف «عمليات حثيثة لاختراق اجهزة الامن والجيش الموجودة في المحافظات الجنوبية والشرقية من جانب اجهزة الامن الخاصة في صنعاء».

وذكر انه اصدر اوامره باعادة انتشار وحدات الجيش، وترتيب اوضاع الاجهزة الامنية، بما يتلاءم مع وظيفتها في صد هذه المحاولات، وتوفير الحماية الكاملة. واضاف ان عملية ـ لاعادة تقييم علاقات الحزب الاشتراكي مع انصاره وقوى التحديث في الساحة اليمنية ـ تجري حاليا. بهدف توفير الافضلية لهذه القوى في اي ترتيبات جديدة.

وقال ان «الآلية» الموجودة في صنعاء حاليا لن تستطيع تنفيذ وثيقة العهد، وقال أن «الوثيقة تمثل العد التنازلي لهذه الآلية، ولا بد من ايجاد صيغة جديدة». وعبر عن تفاؤله بشان تنفيذ الوثيقة، وبناء دولة المؤسسات والنظام والقانون، في اطار المشروع الوطني العام لدولة الوحدة.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٤

استقالة ثاني قائد عسكري جنوبي من «الشعبي»

البيض يدعو القيادات اليمنية في الخارج للعودة ودعم الاتفاق

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

واصل الحزب الاشتراكي اليمني جهوده امس لحشد جميع القوى السياسية من اجل ضمان تنفيذ «وثيقة العهد» التي توصلت اليها لجنة حوار القوى الوطنية (الائتلاف الحاكم والمعارضة) لانهاء الازمة بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام. في الوقت نفسه اشارت مصادر برلمانية الى صعوبات في الحصول على اعلان من هيئة رئاسة مجلس النواب بتاييد الوثيقة، بعد ان تجاهلت مذكرة وقعها عدد كبير من النواب بهذا الشان، على الرغم من «تثمين» الهيئة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام - الشريك الاكبر في الائتلاف الحاكم - لانجاز لجنة الحوار.

فقد دعا علي سالم البيض، نائب الرئيس والامين العام للحزب الاشتراكي، القيادات السياسية اليمنية في الخارج الى العودة، والاسهام في تنفيذ الوثيقة، وخص في دعوته كلا من الرئيس السابق علي ناصر محمد، والرائد عبد الله عبد العالم، قائد المظلات الشمالي السابق، وابراهيم بن علي الوزير، رئيس اتحاد القوى الشعبية، وعبد الله الاصنج، وزير الخارجية الشمالي السابق، وعبد القوي مكاوي، زعيم التجمع القومي المعارض للنظام الجنوبي سابقا، والدكتور احمد محمد الاصبحي، امين سر اللجنة الدائمة (المركزية) للمؤتمر الشعبي العام، الذي يرفض العودة من العاصمة الاردنية، بعد ان انتقل اليها اثر محاولة لاغتياله قبل عامين.

ورحب الرائد عبد الله عبد العالم بدعوة البيض، واكد - في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط» من مقر اقامته في دمشق، استعداده للعودة فورا الى الموقع الذي تحدده القيادة، للاسهام في تنفيذ الوثيقة، التي اعتبرها «انجازا كبيرا». وعبر عن تقديره لأطراف

التتمة .... ص 4

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٤

البيض يدعو

الحوار السياسي، وقال «لقد حرصت لجنة الحوار على ان تنتصر فعلا بهذه الوثيقة لجميع قضايا الشعب اليمني، وليس لقوى سياسية بعينها».

وفي تطور آخر قدم العقيد الركن ناصر علي النوبة استقالته من عضوية اللجنة الدائمة (المركزية) للمؤتمر الشعبي العام، وهو ضابط جنوبي شغل منصب اركان حرب اللواء 30 الذي كان يرابط في محافظة المهرة، وانتقل الى الشمال في اعقاب احداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986، بسبب تاييده للرئيس السابق علي ناصر محمد.

وانتقد العقيد النوبة وهو من ابناء محافظة شبوة الجنوبية، الرئيس علي عبد الله صالح بصيغة ضمنية حين قال في استقالته ان اللجنة الدائمة «عجزت عن بناء هيكل تنظيمي حقيقي، يرتكز على البناء الديمقراطي الداخلي». واضاف في رسالة الاستقالة ـ التي حصلت «الشرق الأوسط» على صورة منها ـ ان «غياب الديمقراطية، وعدم تفعيل هيئات المؤتمر الشعبي، نجم عنهما التفرد بالقرار، وسيادة الهيمنة الفردية المطلقة، مما أثر سلبا على علاقة المؤتمر الشعبي ببقية الاطراف الاخرى». واستقال من الشعبي كلية.

وجدير بالذكر ان العقيد النوبة هو ثاني ضابط يمني كبير من اصل جنوبي يستقيل من المؤتمر الشعبي العام، بعد العميد الركن خالد ابو بكر باراس، الذي ترك نفس الحزب قبل اكثر من شهر للاسباب نفسها.

وقد ترددت تكهنات في الآونة الاخيرة عن تعيين محمد علي احمد ـ احد رجال علي ناصر ـ محافظا لابين، في نفس المنصب الذي كان يشغله في عهد الرئيس السابق، وافادت مصادر سياسية ان المسؤول الجنوبي السابق لم يحضر اي اجتماع للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي، رغم انه عضو فيها بالتعيين.

ولاحظ المراقبون ان تلفزيون عدن ـ القناة الثانية ـ عرض فيلما تسجيليا اول من امس عن حياة الفقيد هادي احمد ناصر، ابن شقيق الرئيس علي ناصر، كما صدر كتاب عنه في ذكرى 40 يوما على انتحاره في ظروف غامضة، مما يشير الى رغبة حقيقية لدى الحزب الاشتراكي في المصالحة مع علي ناصر، والاعضاء السابقين الآخرين، في اطار عملية مراجعة شاملة لتصحيح البنية التنظيمية للحزب، واستعادة العناصر التي خرجت منه في منعطفات تاريخية سابقة.



عمّان لم تتلق بعد ردّ زعماء الاحزاب

البيض يدعو الى عودة علي ناصر وتوقع توسيع الحكومة اليمنية

□ عمان – من سلامة نعمات:
□ عدن –
من إقبال علي عبدالله:

■ افادت مصادر مطلعة في عمان امس ان الأردن دعا زعماء الأحزاب اليمنية على راسهم رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح ونائب الرئيس السيد علي سالم البيض الى المجيء الى عمان لتوقيع «وثيقة العهد والاتفاق» التي توصلت اليها هذه الاحزاب يوم ٧ شباط (فبراير) الماضي. لكن هذه المصادر اوضحت ان عمان لم تتلق بعد اي ردود رسمية تؤكد ان التوقيع سيكون في ذلك الموعد.

وفي عدن اتخذ السيد البيض اجراء وصفه السياسيون في عدن بانه «خطوة جريئة للحزب الاشتراكي في هذه الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد». وتتمثل هذه الخطوة بدعوة زعيم الاشتراكي كل الشخصيات والقوى الوطنية والسياسية اليمنية الموجودة خارج اليمن الى العودة للعمل معاً في ظل العقد الجديد الذي يتمثل في وثيقة «العهد والاتفاق» التي توصلت اليها لجنة الحوار للقوى السياسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) الجاري كمخرج صحيح للازمة السياسية الراهنة».

وقال البيض الموجود في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي ان «المشكلة الآن تتمثل في العناصر التي ستنفذ الوثيقة وهي نفسها التي كانت سبباً في ما شهدته البلاد من حال انفلات وخلخلة»، مؤكداً ان «الحزب الاشتراكي سيعمل على تنفيذ الوثيقة في كل مكان تصل اليه أيادي الحزب».

وطالب في تصريح الى صحيفة «صوت العمال» القريبة من الاشتراكي والصادرة امس في عدن «الجانب الاخر (اي المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح) بابداء حسن النية والصدقية في القبض على المجرمين الذين ينعمون بتستر قيادات متنفذة في السلطة».

وكشف ان «افراداً من الامن الخاص دفع بهم الى المحافظات الجنوبية والشرقية للقيام باعمال تخريبية ضد المنشآت النفطية والشركات الاجنبية العاملة فيها». واكد في هذا السياق انه «أعطى توجيهات تقضي تعزيز الحراسة لهذه المنشآت وتوفير الامن والاستقرار للشركات النفطية العاملة في

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٤

البيض يدعو الى عودة علي ناصر

تتمة الصفحة الاولى

المحافظات الجنوبية والشرقية».

وعلم ان دعوة زعيم الاشتراكي الى السياسيين الموجودين في الخارج شملت عدداً كبيراً من الاسماء ابرزها الرئيس علي ناصر محمد والسادة عبدالقوي مكاوي وابراهيم الوزير وعبدالله عبدالمجيد الاصنج وعبدالله عبدالعالم، وشيخان الحبشي ومحمد احمد الشامي وطه احمد مقبل.

وذكرت مصادر سياسية موثوق بها ان «حكومة يمنية جديدة ستشكل برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة الحالية وذلك بعد توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» في عمان، كما ستشكل لجنة من وزيري الدفاع والداخلية لتنفيذ مهمة تحديد الحراسات الخاصة بالقيادات السياسية ومنها الرئيس ونائبه».

واشارت هذه المصادر الى ان «الحكومة الجديدة ستوسع لتتمثل فيها القوى السياسية في البلاد الى جانب احزاب الائتلاف الثلاثة (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح).

من جانب آخر اعلن في عدن امس «استقالة العقيد الركن ناصر علي النوبة من عضوية اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي العام ومن عضوية المؤتمر بشكل عام».

ويذكر ان العقيد النوبة كان قائداً للواء الثلاثين في الجيش الجنوبي قبل احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ التي ادت الى اطاحة الرئيس علي ناصر.



المصدر : الحوادث اللبنانية

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرحلة تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق» اصعب من مرحلة ولادتها

ضغوط الساعة الأخيرة تنقذ اليمن من المواجهة

اخيرا... تصاعد الدخان الابيض من مدينة عدن الساحلية في جنوب اليمن إيذاناً بولادة وثيقة «العهد والاتفاق» التي اعلنتها لجنة الحوار اليمنية ووقع عليها اعضاؤها بالاحرف الاولى، ولكن بعد مخاض طويل وعسير وضع الوحدة اليمنية الفتية على حدّ السيف وهدّد البلاد بالانزلاق الى الفوضى السياسية والامنية والسلطة بالانقسام الى سلطتين والحكم بالتحول الى حكمين.

وفور اعلان الوثيقة التي يراد لها ان تصحيح القواعد الاساسية لبناء دولة الوحدة اليمنية، حدث انفراج واضح وخفت حدة الازمة السياسية التي تحكمت بحياة اليمنيين على امتداد الاشهر الماضية التي تلت اعتكاف نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض في عدن وامتناعه عن التوجه الى العاصمة المركزية صنعاء لمباشرة مسؤولياته وممارسة مهماته كنائب لرئيس مجلس الرئاسة علي عبدالله صالح.

وقد انتشرت رياح الانفراج على مختلف المستويات، فتراجعت مظاهر التعبئة العسكرية والامنية التي لجا اليها طرفا الخلاف السياسي، وبردت حرارة التراشق الاعلامي بالاتهامات المتبادلة بين معسكر الرئيس علي عبدالله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي ومعسكر نائبه علي سالم البيض وحزبه الاشتراكي اليمني.. وقد وصلت آثار هذا الانفراج الى الريال اليمني الذي تحسنت قيمته امام العملات الصعبة بنسبة ملحوظة بعدما كان انحداره قد حقق نسبة قياسية... فاقت نسبة الانزلاق في الازمة السياسية نحو المواجهة الدموية بين المعسكرين.

وقد اسهم الترحيب الشامل الذي صادفته وثيقة «العهد والاتفاق» من قبل الرئيس ونائبه وحزبيهما، فضلاً عن الاحزاب والقوى السياسية والنقابية اليمنية المتعددة، في توسيع مساحة هذا الانفراج، الذي لا بد ان يؤدي التوقيع النهائي على الوثيقة من علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض وسواهما من قادة الاحزاب اليمنية الآخرين، الى تاكيده وتحصينه وتعزيزه.

وقد اطلق بعض الساسة اليمنيين على هذه الوثيقة اسم «الوثيقة الانقلابية» وعقد مجلس الوزراء اليمني جلسة خاصة اعلن في نهايتها ترحيبه بها، وذلك في غياب رئيس الحكومة حيدر ابوبكر العطاس الذي شارك في الترحيب بها ايضا من مقر اقامته الحالي في عدن، بعدما كان اول الموقعين عليها بالاحرف الاولى بصفته عضواً في لجنة الحوار الوطني التي تولت وضعها في صيغتها النهائية.

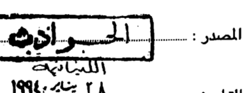
وتلتقي معظم بنود الحل التي تضمنتها الوثيقة مع النقاط الثماني عشرة التي كان قد تقدم بها علي سالم البيض والحزب الاشتراكي اليمني واشترط تنفيذها كمدخل لانهاء اعتكافه في عدن ومعاودة مباشرة مسؤولياته في اطار مجلس الرئاسة الحاكم.

ففي ما يتعلق بقضية القوات المسلحة، استجابت الوثيقة لمطالبة البيض بسحب القوات من المدن وإلغاء مراكزها ومعسكراتها فيها وسحبها من الاطراف قبل ان تتولى دمجها وتصحيح اوضاعها لجنة من الحكومة وبعض الشخصيات العسكرية والسياسية، كذلك استجابت الوثيقة لمطالب الاشتراكي في موضوع «الارهاب» فنصت على مكافحته وابعاد الارهابيين وإلغاء مراكزهم، بعد ما كان الحزب الاشتراكي يتهم شريكه المؤتمر الشعبي، بل يتهم الرئاسة اليمنية، بغض النظر عنهم، بل حمايتهم واستخدامهم في موجة الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي تعرضت لها قيادات كثيرة من الحزب الاشتراكي، منذ اعلان الوحدة قبل اكثر من ثلاث سنوات.

وتنطبق هذه الاستجابة ايضا على إحداث مجلس شورى الى جانب مجلس النواب، وهو مطلب اصر عليه الاشتراكيون، كذلك تنطبق على تبني نظام الحكم المحلي واللامركزية الادارية والمالية الواسعة، التي قضت برسم خريطة جديدة للتقسيم الاداري في اليمن تلغي نظام المحافظات وتبني نظام المخاليف (الاقاليم) الذي نصت الوثيقة على ان تكون بين اربعة وسبعة اقاليم.

في موضوع الدولة تبنت لجنة الحوار في الوثيقة حلا وسطاً بين الدولة «العلمانية» التي كان يطالب بها الاشتراكي وبين «الدولة الاسلامية» التي يعد حزب التجمع اليمني للاصلاح في طليعة المنادين بها، فجاء النص في وثيقة «العهد والاتفاق» على ان بناء دولة الوحدة يرتكز الى الاسلام عقيدة وشريعة، ويكون هناك مجلس للنواب ومجلس للشورى يتوليان معاً انتخاب مجلس رئاسي من خمسة اعضاء، ثم يتولى المجلس انتخاب رئيسه ونائبه من بين الاعضاء الخمسة. اما الحكومة فتقوم على قاعدة اللامركزية وتكون مسؤولة امام مجلس النواب، وقد لحظت الوثيقة امراً مهماً حين حددت صلاحيات الرئيس وصلاحيات نائبه، فضلاً عن صلاحيات بقية اعضاء مجلس الرئاسة.



المصدر : 

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكن ولادة هذه الوثيقة التي وصفتها قيادات يمنية بانها «تاريخية»، لم تكن ممكنة لولا محاولات الساعة الأخيرة التي قام بها «كونسورتيوم» عربي ودولي لدى كل من «علي صنعاء» و«علي عدن» وسواهما القيادات الحزبية الأخرى المعارضة والمشاركة في لجنة الحوار. وقد تمثلت هذه المحاولات في الضغوط التي مارستها على الرئيس اليمني ونائبه وحزبيهما الولايات المتحدة الاميركية، وترويكا المجموعة الأوروبية، اضافة الى الوساطات العربية التي قامت بها سلطنة عمان والمملكة الاردنية، والمساعي الحميدة التي بذلها سفير اليمن لدى الأمم المتحدة عبدالله الأشطل وسفيرها في دمشق محمد عبده وتكثفت في الساعات الاخيرة التي سبقت اعلان الوثيقة.

ومع ان الترحيب بها كان شاملاً، والالتزام ببنودها امر تعهد به علي عبدالله صالح كما تعهد به علي سالم البيض، فان الراي الغالب في اليمن هو ان وثيقة «العهد والاتفاق» لا بد ان تتجاوز عدداً من القطوعات قبل ان تتحول الى حل عملي ينهي الأمة اليمنية الحالية ويقطع الطريق على اي ازمات مستقبلية مشابهة.

والقطوع الاول هو الابرام، الذي يصبح حقيقة ملموسة بعد ان يتفق الطرفان على موعد هذ الابرام ويوقعا على الوثيقة في الاحتفال الخاص بالتوقيع عليها من قبل الرئيس ونائبه. فضلاً عن قادة الأحزاب اليمنية الأخرى. وتحقيق ذلك مهمة انيطت بلجنة المتابعة الخماسية المنبثقة عن لجنة الحوار الوطني. وعلى هذه اللجنة الاتفاق على الترتيبات الأمنية لحراسة احتفال التوقيع وضمان سلامة الجميع.

غير ان الابرام ليس نهاية المطاف بقدر ما هو بدايته، فالتوقيع على الوثيقة من قبل صالح والبيض والاحمر وسواهم لا يعني ان المازق الوحدوي وازمة الحكم والخلاف السياسي قد رست عند محطة النهاية.

فبنود الحل التي تضمنتها الوثيقة يحتاج كل منها الى ترجمة واقعية والى تنفيذ فعلي في الادارات والمؤسسات المدنية والعسكرية معاً. وعملية التنفيذ شاقة وصعبة والطريق فيها محفوف بالمزالق والمخاطر والمطبات وليس مفروشاً بالورود، حسبما هو الراي الغالب في اليمن لدى اهل الراي. وهذا قطوع حساس ومفصلي يجب ان تنجح في تجاوزه عملية تنفيذ الوثيقة، ولا سيما عندما يصل الأمر الى مسالة دمج القوات المسلحة وإلغاء معسكراتها، فضلاً عن القضية الأخرى المتعلقة بمكافحة الارهاب وابعاد الارهابيين وإلغاء مراكزهم.

ومما يزيد في صعوبة التنفيذ عامل الثقة الذي تزعزع خلال الاشهر الماضية بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض بشكل خاص، وبين حزبيهما والأحزاب اليمنية الباقية بشكل عام، فضلاً عن اهتزاز الثقة ايضا بالشريك الثالث في الحكم، وهو التجمع اليمني للاصلاح الذي اتهم بالتنسيق مع المؤتمر الشعبي خلال احتدام الخلاف بين صنعاء وعدن.

والخشية في اليمن الان هي من «الوقت الضائع» الذي يفصل بين التوقيع على الوثيقة بالاحرف الاولى والتوقيع عليها «بالاحرف النهائية» من قبل اهل السلطة، فضلاً عن أرباب الأحزاب وبين التنفيذ. فهذا الوقت كاف لنشوء حالة شبيهة بحادث الطائرة الذي رافق اعلان وثيقة «العهد والاتفاق» وكاد يقضي عليها في المهد. ومثل هذه الحالة لا تعيد الأمور الى منطقة الاصطدام من جديد بين العليين والحزبيين، بل انها كافية لتطيح بما كتب ولتبعثر الاوراق والبنود والتوقيعات في مهب الفوضى.

وهذا احتمال مستبعد، ولاسيما ان الارادة الاميركية والاوروبية التقت مع الارادة اليمنية الداخلية على دعم وثيقة «العهد والاتفاق» وضمانها حتى أخر مراحل التنفيذ.

ولهذا يتفاءل اليمنيون بان عاصفة الازمة بدات بالانحسار ولا بد لها في النهاية ان تزول.

سامى الحاج

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٤

في مواجهة استمرار جهود تهجيرهم لإسرائيل

يهود اليمن يناشدون وزير الداخلية حمايتهم من إغراءات الأجانب وتهديداتهم

لندن: من عبد الله حموده

ناشد يهود اليمن العميد يحيى المتوكل، وزير الداخلية والامن - «كف الأذى من يهود اميركا وبريطانيا» ومساعدتهم على «الاحتفاظ بجنسيتهم اليمنية، والعيش في بلدهم وبلد ابائهم منذ القدم».

جاء ذلك في رسالة باللغة العربية، بعث بها اليهود اليمنيون الى العميد المتوكل، ووقع عليها - باللغة العبرية - 9 اشخاص من كبارهم، احتجوا فيها على الحملة الصهيونية، التي تستغل «سوء الحالة المادية» في اليمن، لتهجيرهم الى اسرائيل «تحت الاغراء بالمال».

وجدير بالذكر ان يهوديا اميركيا - من اصل يمني - اسمه موشي يريمي وصحافيا سويسريا يهوديا اسمه اونجر موجودان حاليا في اليمن، ويرافق اونجر في جولاته بمدينتي صعدة وريدة موظف في وزارة الاعلام اليمنية اسمه محمد الجريدي، مما يساعده في سهولة الحركة، وإثارة مخاوف اليهود اليمنيين بشأن استمرار حياتهم في اليمن، وتشجيعهم على الهجرة الى اسرائيل.

وفي حين يرحب يهود اليمن بجهود الجماعات المتدينة من ابناء عقيدتهم، الذين يزودونهم بالكتب والوسائل التعليمية مثل «ناطوري كارتا» - المعروفة باسم حراس المدينة - مما يساعدهم على البقاء في مجتمعهم، فإنهم يعبرون عن دهشتهم من عدم تجاوب السلطات اليمنية حتى الآن مع مطالبهم في الحماية من «الافساد الأجنبي»، الذي يأخذ صورة الاغراء حينا، والتهديد حينا آخر. وكان كل من جوزيف كابلان ويوسف عمار - وهما يهوديان اميركيان من اعوان شلومو جرافي عميل الوكالة اليهودية، التي تنشط لتهجير اليهود الى اسرائيل - قد زارا اليمن الشهر الماضي، ووزعا مبالغ مالية على اليهود اليمنيين، ونجح كابلان في السفر الى الخارج مع يهودية يمنية تزوجها، في الطريق الى اسرائيل، عبر عواصم اوروبية او نيويورك.

وظل يوسف عمار - بعد ذلك لمدة حوالي اسبوعين - بذل خلالها جهودا لتهجير يهودي يمني اسمه هارون مرجي الى اسرائيل، لكي ينضم الى احدى زوجتيه، التي سبقته الى هناك بالفعل، وذلك دون علم زوجته الاخرى، التي كان يعتزم تركها وراءه في اليمن، حتى تلحق به بعد ذلك.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان موشي يريمي تمكن من التقرب الى احد شيوخ القبائل في منطقة صعدة، وأقنعه بتهديد احد اليهود المعارضين للهجرة الى اسرائيل.

وبلغ الامر بالشيخ ان اشهر مسدسه في وجه اليهودي، وحذره من انه «سيقتله اذا استمر في اثارة الآخرين ضد الاميركيين».

وقد اشارت الرسالة الموجهة لوزير الداخلية اليمني الى ذلك، وقالت «نشعركم اننا نتلقى وعيدا وتهديدات منهم، بدفع اياد فاسدة لإيذائنا، حتى نضطر للخضوع لهم».

ويرى المراقبون ان الجماعات الصهيونية - التي تنسق عملها في اليمن لجنة خاصة تتبع مكتب رئيس وزراء اسرائيل مباشرة - تستخدم اليهود الاميركيين والاوروبيين لتنفيذ مهمتها، وتعتمد على ظروف الانفتاح السياسي السائدة في اليمن حاليا من ناحية، وضعف وجود الدولة في المناطق الشمالية، مما يسهل مهمتها.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/١/١٩٩٤

أرض الجنتين خير مكان لاجتماع زعيمي اليمن

لقد اختتمت لجنة الحوار اليمنية جلساتها في العاصمة الاقتصادية والتجارية لدولة الوحدة «عدن» يوم الاثنين ١٧ من الشهر الحالي واصدرت وثيقة المصالحة بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، اطلق عليها وثيقة «العهد والاتفاق» وقد تضمنت بنودها عدة عناصر هامة لم يسبق ان تطرقت لها وثيقة الوحدة التي وقعت في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م وهي تعتبر في الواقع مكملة للجوانب التي لم تتضمنها الوثيقة الاولى لدولة الوحدة.

وقد ايدت الاحزاب اليمنية بما فيها احزاب الائتلاف الحاكم التي تضم حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وحزبي التجمع والاصلاح وكافة فئات الشعب اليمني في الداخل والخارج ماجاء في هذه الوثيقة الجديدة ولم يبق سوى التوقيع عليها من قبل احزاب الائتلاف الحاكم، والرئيس ونائبه، وبالتوقيع على هذه الوثيقة تكون دولة الوحدة قد استكملت مقوماتها الاساسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وسيكون تنفيذها هو المعيار الحقيقي للمسئولين عن هـ... الدولة التي يتطلع اليها ابناء اليمن ويبنون عليها الآمال الكبار في ان تحقق لهم العزة والكرامة والعيش الهنيء في ظل الامن والسلام والحرية والتقدم في كافة المجالات المختلفة، حيث ان المواطن اليمني قد مل او كاد ان يمل مما سمع وقرا عن الديمقراطية والعدالة والوعود البراقة لتطوير البلاد والعمل على رفع مستوى حياة المواطن المعيشية وغير ذلك من الوعود وذلك من قبل زعمائه ولكنه لم ير او يلمس شيئا منها وانما كانت بمثابة مسكنات لا اكثر لان الوعود بدون افعال لاتحل المشا... والمعاناة لحياة المواطن حتى كاد يفقد هذا الانسان ثقته باي زعيم ياتي الى السلطة.

والان لقد حان الوقت لترجمة تلك الشعارات الجوفاء الى حقيقة ملموسة على ارض الواقع حتى تعود الثقة الى نفس المواطن اليمني بقيادته.

بقلم: د. عبد القادر القحطاني

وقد قرانا وسمعنا ان الرئيس اليمني يرفض الذهاب الى عدن او الى حضرموت للتوقيع على وثيقة المصالحة بدعوى ان هذه المناطق الجنوبية تخضع لسيطرة الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتراسه نائبه «البيض» ومن جهة ثانية يرفض نائبه الذهاب الى صنعاء او تعز بدعو عدم توافر الامن لحمايته وحماية اعضاء حزبه «الاشتراكي» وان العاصمة الاردنية ـ عمان قد اختيرت لتكون المكان الذي سيجتمع على ارضها زعيما اليمن للتوقيع على وثيقة المصالحة وبناء دولة الوحدة، دولة النظام والقانون، وسيكون هذا بحضور بعض الزعماء العرب وفي مقدمتهم جلالة الملك حسين، وجلالة السلطان قابوس بن سعيد، وبعض الوفود الاجنبية. وبهذا الخصوص يرى بعض اليمنيين ومنهم رئيس حزب التجمع اليمني الاستاذ عمر الجاوي، ان افضل مكان مناسب للاجتماع بين الرئيس ونائبه هو اليمن، وانا شخصيا اؤيد دعوة هؤلاء المطالبين زعيمي اليمن ان يكون اجتماعهما على ارض بلادهم وبحضور من يحب المشاركة في حفل التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق لانني لا ارى ان هناك عيبا او نقصا لكرامة اي منهما ان يكون اللقاء في عدن او صنعاء او على اي بقعة من الارض اليمنية، اذا توافرت النوايا الحسنة والايمان الخالص بوحدة الشطرين. اما الاعتذار بعدم توافر الامن او غير ذلك من الاسباب بانها غير مقبولة لانها حجج واهية. لايقبلها اي عقل فاهم بحقيقة الوضع، لانه لايعقل ان يقدم اي منهما على التخلص من الاخر وخاصة في هذه المناسبة ولذلك فانه في رأيي ان اجتماعهما على اي بقعة من بقاع الارض اليمنية لايتطلب ضمانات لسلامة اي منهما.

واذا كنت اؤيد الاصوات الوطنية المنادية بدعوة زعيمي اليمن للاجتماع على ارض بلادهما. فانني في الوقت نفسه لا ارى هناك غضاضة في ان يجتمع الزعيمان في «عمان» او اي مكان من وطننا العربي الكبير طالما ان هذا الاجتماع يهدف الى الوصول الى الحل الامثل الذي يعود بالخير على اليمن وابنائه الذين يتطلعون الى غد افضل ينعمون به ... في ظل نظام يحقق لهم طموحاتهم في العزة والتقدم كغيرهم من الشعوب التي كانت اقل منهم حضارة وتقدما.

وفي الواقع لايستطيع احد ان ينكر الدور الايجابي الذي لعبته القيادة الاردنية ممثلة بجلالة الملك حسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية، من جهود مضنية في سبيل تسوية الازمة السياسية الراهنة في اليمن، والمحاولات التي بذلت ومازالت تبذل للتوفيق بين الرئيس اليمني ونائبه وذلك للحفاظ على وحدة اليمن وتقدمه ومازيارة معالي زيد بن شاكر، وزير البلاط الاردني المتكررة لصنعاء وعدن، بتوجيه من الملك حسين، و زيارة الدكتور خالد كركي، مستشار العاهل الاردني لليمن منذ يومين اي في ٢٤ يناير الحالي وتسليمه رسائل من العاهل الاردني لكل من الرئيس اليمني ونائبه لخير شاهد على هذا الدور الايجابي الذي تلعبه القيادة الاردنية ازاء اليمن.

وقد شكرت الحكومة اليمنية جميع الذين اسهموا بجهودهم المخلصة لحل هذه الازمة التي تمر بها البلاد وفي مقدمة هذه الدول التي شكرتها القيادة اليمنية دولتنا الغالية دولة قطر الممثلة بصاحب السمو امير البلاد المفدى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وولي عهده الامين سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ازاء مواقفهم الثابتة من الازمة اليمنية والقضايا العربية والاسلامية، ومناشدة صاحب السمو امير البلاد المفدى !القيادة اليمنية في افتتاح مجلس الشورى وفي اجتماع مجلس الوزراء العادي برئاسة سموه حفظه الله، يوم الاربعاء ١٢ من هذا الشهر لتسوية خلافاتهما بالطرق السلمية والحفاظ على وحدة اليمن وكانت الزيارة الاخيرة لسعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية لليمن، ترجمة لهذه السياسة الحكيمة برعاية صاحب السمو امير البلاد المفدى وولي عهده الامين حفظهم الله وابقاهم ذخرا لهذا الوطن الغالي وسندا لاشقائهم العرب والمسلمين.

وسوف يسجل التاريخ لكل من اسهم في هذه المحنة التي نمر بها اليمن للخروج منها اقوى مما كانت، بحروف من ذهب، ومعروف عن اليمنيين انهم لاينسون من يحسن اليهم كما انهم لاينسون من يسيء اليهم، وهذه الصفة هي ما استطاع استخلاصها عنهم احد المسئولين الانجليز ويدعى كومندان كروفورد (Comindan Croford) الذي عاش في عدن ايام الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن، وذكرها في احد تقاريره لحكومته.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٤/١/٢٩

وفي الواقع الذي جعلني اؤيد عقد لقاء المصالحة بين زعيمي اليمن على الارض اليمنية، ربما يعود لكوني مؤرخا والمؤرخ له نظرة خاصة للامور وتتجلى هذه النظرة بالنسبة لهذه الازمة ان هذه الارض التي خلقت العظماء من امثال الصحابي الجليل ابي موسى الاشعري الذي كان احد المحكمين للصلح بين خليفة رسول الله ﷺ وعلي بن ابي طالب ومعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنهما. وايضا خلقت الصحابي الجليل معاذ بن جبل وغيرهما من الصحابة، وكذلك خلقت رجال اعضاء لجنة الحوار الوطنية التي استطاعت ان تنجز اهم وثيقة تاريخية لحل اصعب ازمة عرفتها اليمن في تاريخها المعاصر، لهي خير مكان للاجتماع على ارضها بين الرئيس ونائبه. باضافة الى الاعتبارات التالية:

اولا- ان اجتماعهما على ارض بلادهما سوف يزيل الشك والريبة من عقول وقلوب ابناء اليمن في عدم قدرة الرئيس ونائبه على مواصلة العمل معا لقيادة المجتمع اليمني الذي يتطلع الى [illegible] والتقدم.

ثانيا- سوف يظهر اجتماعهما على ارض بلادهما امام الرأي العام العالمي، ان ماكان بينهما [illegible] سحابة صيف سرعان ما انقشعت وان الخلاف بينهما لم يكن خلافا على تولي المناصب والـ[illegible] وانما كان خلافا في الرؤية حول ايجاد السبل والحل لحل مشاكل المواطنين و نهضة وتقدم البلاد.

ثالثا- ان اجتماع الرئيس ونائبه على تربة اليمن سيكون تتويجا لاعضاء لجنة الحوار [illegible] شرف لهم، ازاء مابذلوه من جهد وعناء طيلة شهرين تقريبا لصياغة وثيقة المصالحة التي اعادت للمواطن اليمني الامل والثقة في قيادته وخيبت امال الاعداء، اعداء الوحدة والحرية والتقدم [illegible] اليمني.

رابعا واخيرا- ان اجتماع الزعيمين اليمنيين فوق تربة اليمن الطاهرة يعد مظهرا حضاريا امام الرأي العام العالمي كله وسيكون ترجمة فعلية على وعي وثقافة الانسان اليمني لاجل كل هذا ارى ان ارض الجنتين هي الاصلح والافضل لاجتماع زعيمي اليمن للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق. وبذل الجهود لترجمة ماجاء في هذه الوثيقة الى واقع ملموس حتى تنهض البلاد وتتطور الى الامام كي تتبوأ مكانتها اللائقة بها بين الامم المتحضرة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٩ يناير 1994

القضايا الخلافية في وثيقة العهد اليمنية تعرقل ترتيبات توقيعها

«الشعبي» يطالب عودة فورية لقيادات «الاشتراكي» والحزب يصر على ضمانات تنفيذ الاتفاق

صنعاء: من حمود منصر

اكدت مصادر سياسية في الائتلاف الحاكم باليمن ان هناك صعوبات ما زالت تعرقل ترتيبات التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» لحل الازمة اليمنية، مما ادى الى ارجاء الاجتماع الموسع للجنة حوار القوى السياسية، الذي كان مقررا عقده اليوم في مقر رئاسة الحكومة في صنعاء، برئاسة عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام.

واوضحت المصادر ان اللجنة الفرعية (المنبثقة عن لجنة الحوار) كانت قد اقرت - من حيث المبدأ - التوقيع على الوثيقة في العاصمة الاردنية عمان يوم 6 فبراير (شباط) المقبل، ووضعت بعض الترتيبات الامنية والاجرائية لضمان سلامة القيادات السياسية التي ستوقع الاتفاق ودعت لجنة الحوار للاجتماع صباح اليوم، للمصادقة على تلك الترتيبات، واعلانها رسمياً.

غير ان عدداً من نقاط الخلاف لم يحسم بعد، وتعتبرها اطراف الحوار من القضايا الاساسية، التي ينبغي معالجتها، ولم تتمكن لجنة المتابعة - حتى الآن - من الاتفاق النهائي حولها. وتتعلق ابرز هذه النقاط بالشهود الذين يتعين حضورهم مراسم التوقيع، سواء من الزعماء العرب او من الغربيين.

واشارت مصادر مقربة من الحزب الاشتراكي الى تمسك الحزب بضرورة حضور بعض الشخصيات العربية والاوروبية والاميركية لمراسم التوقيع، غير ان المؤتمر الشعبي مصر على الاكتفاء بمشاركة الملك حسين، طالما قبلت جميع الاطراف ان يكون التوقيع في العاصمة الاردنية عمان. اما نقطة الخلاف الثانية - وهي ايضا بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي - فتتعلق بالتطورات المتوقعة عقب التوقيع مباشرة.

فالمؤتمر يرى ضرورة عودة علي سالم البيض - نائب الرئيس والامين العام للاشتراكي - وكافة اعضاء قيادة الحزب من عمان الى صنعاء، لكن الاشتراكي يرى ان تبدا عملية تنفيذ الوثيقة بعد التوقيع مباشرة، بغض النظر عن عودة قياداته الى العاصمة. ويصر على ان تكون عودة اي من القيادة الى صنعاء حسب معدل عملية تنفيذ الوثيقة.

وبرزت نقطة خلاف جديدة بسبب تواتر المعلومات عن وجود تحفظات على الوثيقة لدى بعض قيادات التجمع اليمني للاصلاح، مما اثار مخاوف الحزب الاشتراكي من تحالف المؤتمر والاصلاح للالتفاف على الوثيقة - بعد التوقيع عليها مباشرة - عبر البرلمان، تحت غطاء الشرعية الدستورية. فازداد اصرار الحزب الاشتراكي على المطالبة بضمانات لعدم الالتفاف على الوثيقة او تعطيلها في البرلمان وطالب مجلس النواب باعلان مباركته للوثيقة، اضافة الى التزام شريكيه في الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح) بدعم الوثيقة، واحترام التعديلات التي تضمنتها، باعتبارها اساس اجماع وطني يستهدف تجاوز الازمة الراهنة، وتصحيح مسار الوحدة وبناء دولتها، بينما يتحفظ المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح على هذا المطلب، على اعتبار انه يؤدي لفرض وصاية على الشرعية الدستورية، في حين يؤكد الجميع ضرورة احترام هذه الشرعية، وتعزيز دورها.

وافادت مصادر وثيقة الاطلاع ان الحزب الاشتراكي يطرح اقتراحا آخر لتجاوز هذه الاشكالية، وذلك بتجنيب الوثيقة مغبة الاحتواء او التعطيل في البرلمان، وطرحها للاستفتاء الشعبي على شرعيتها، ولم تتمكن بعد لجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة الحوار من حسم هذا الجدل حول قضيتي الشرعية الدستورية وشرعية الاجماع الوطني، اضافة الى تزايد الشكوك لدى معظم الاطراف، حول مخاطر قصور آلية التنفيذ - المقررة في الوثيقة عن القيام بمهامها وفقا للجدول الزمني المحدد. وفي هذا الصدد يرى معظم اطراف الحوار اليمني ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية لتنفيذ الاتفاقات الاخيرة، واذا لم يتسن ذلك، فلا بد من اجراء تعديل وزاري بعد التوقيع على الوثيقة مباشرة، لان الحكومة الحالية لن تستطيع تنفيذ بنود الوثيقة، خاصة بعد التصدعات التي اصابت العلاقات بين معظم اعضائها خلال فترة الازمة، وابرزها ما حدث بين المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، والدكتور عبد الكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية، اثر اصدار الاول امراً بايقاف التعداد العام للسكان، الذي كان مقررا يوم 23 يناير (كانون الثاني) الحالي، مما دفع الدكتور الارياني الى تقديم استقالته من الحكومة.

وهناك ايضا الهجوم الذي شنه الدكتور حسن محمد مكي - النائب الاول لرئيس الوزراء - على وزراء الحزب الاشتراكي بصورة صريحة امام البرلمان يوم 17 من الشهر الجاري، وحملهم فيه مسؤولية تعطل اجهزة الدولة والحكومة، ووقف تنفيذ برامج عملها، بسبب تغيب وزراء الاشتراكي المتكرر، وانشغال المهندس العطاس - رئيس الوزراء - بالجوانب السياسية على حساب عمل الحكومة.

ويرى المحللون ان تعديل حكومة العطاس اصبح ضرورة، خاصة في ما يتعلق بابعاد العناصر التي اعتادت عدم الانصياع لأوامر رئيس الوزراء، على اساس انه بدون ذلك لن تستطيع الحكومة تنفيذ الاتفاقات الخاصة بحل الازمة، ولا حتى القيام بعملها اليومي



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

المعتاد. وتفيد المصادر ان تجمع الاصلاح يرفض مبدا التعديل الوزاري بصورة مطلقة، ويؤكد ضرورة اضطلاع الائتلاف الثلاثي الحاكم (الشعبي والاشتراكي والاصلاح) من خلال ممثليه في مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلس النواب، بتنفيذ الاتفاقات كل في مجاله، ومتابعة خطوات التنفيذ التي تقوم بها الحكومة.

ويفسر المراقبون موقف الاصلاح المتصلب بانه ينم عن مخاوف لديه من تاثير اي تعديل وزاري على مستوى تمثيله في الحكومة مستقبلا، بينما يتفاوت موقف المؤتمر الشعبي العام بين رفض تشكيل حكومة وحدة وطنية - كما تطلب المعارضة - وقبول مبدا تعديل في حكومة العطاس، يزيل تصدعات الأشهر الماضية بشرط عودة كافة قيادات الاشتراكي - سواء من اعضاء مجلس الرئاسة او الحكومة او غيرهما من المؤسسات - الى صنعاء، بعد التوقيع على الوثيقة مباشرة، من اجل بدء التنفيذ الفعلي للاتفاقات، وانهاء مظاهر الازمة.

يرى كثير من السياسيين ان الصعوبات - التي تعترض عملية التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق - مرتبطة بقضايا اساسية على طريق حل الازمة، وبالتالي فإن عدم حسم الخلافات حولها قد يؤدي لتاجيل الموعد المتفق عليه مبدئيا للتوقيع، الأمر الذي يزيد من مخاطر فشل الاتفاق. وكان جار الله عمر - وزير الثقافة، وممثل الحزب الاشتراكي في لجنة الحوار - قد اعرب في وقت سابق عن خشيته من حدوث مفاجات امنية او عسكرية تعصف بوثيقة العهد والاتفاق، غير ان عبد السلام العنسي - رئيس الدائرة العامة في المؤتمر الشعبي العام - وصف هذه التصريحات بانها «تصب في خانة التشويه المتعمد، واثارة المخاوف والقلق بين ابناء الشعب اليمني».

وعبر العنسي - في تصريح صحافي وزعه امس في صنعاء، وحصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه - عن خشيته «من ان تكون هذه التصريحات (المنسوبة الى جار الله عمر) مقدمة لتبرير حماقة، ربما تخطط لها بعض القيادات المغامرة في الحزب الاشتراكي، لاجهاض وثيقة العهد والاتفاق، في ضوء ما تشير اليه المعلومات حول خلافات بين اجنحة الحزب».

واشار الى وجود «معارضة متطرفة للبند الخاص بدمج القوات المسلحة (في وثيقة العهد والاتفاق)، ترى في ذلك بداية لضياع ورقة الضغط الوحيدة بيد الحزب الاشتراكي، التي ينال بموجبها ما يريد على حساب الآخرين».

وجدد العنسي اعلان تمسك المؤتمر الشعبي العام والتزامه بوثيقة العهد والاتفاق، والعمل على ترجمتها الى الواقع العملي، وحمل الحزب الاشتراكي كامل المسؤولية في حالة حدوث اية مفاجات امنية او عسكرية، وناشد جميع المواطنين والقيادات العسكرية والأمنية في كل المحافظات اليمنية «التسلح باليقظة والحذر، والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الاخلال بامن البلاد واستقراره».

وجدير بالذكر ان العودة الى تبادل الاتهامات حول التحركات الأمنية والعسكرية من جانب الطرفين، تتزامن مع اقتراب توصل لجنة المتابعة الى اتفاقات بشان زمان ومكان التوقيع، ولم تستبعد بعض الاوساط اليمنية استمرار القوى «التي ترى انها متضررة من تطبيق الوثيقة» في عرقلة عملية التوقيع، ونسف الوثيقة في اية لحظة، وهو خطر يفترض توفر قدر من الضمانات المطلوبة لانجاح الوثيقة، سواء كانت هذه الضمانات في صورة التزامات ذاتية متبادلة، او قبول مشاركة قوى اخرى داخلية وخارجية في مراسم التوقيع، ومراقبة عملية التنفيذ، وما لم تتوفر هذه الضمانات سيظل الطريق نحو حلول نهائية وايجابية للازمة للحفاظ على الوحدة والديمقراطية في اليمن - طويلاً وشاقاً.



ناشد القوى العسكرية ضرب من يهدد الاستقرار

العنسي لـ"الحياة": دعوة البيض مزايدة وخلافات "الاشتراكي" قد تؤدي الى مغامرة

□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ أكد السيد عبدالسلام العنسي عضو اللجنة العامة (مكتب سياسي) رئيس الدائرة العامة للمؤتمر الشعبي العام ان «المؤتمر لا يمانع مطلقاً في عودة اي سياسي يمني في الخارج الى ارض الوطن» مشيراً الى «عدم وجود قرار يمنع هؤلاء من العودة».

وكان السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) العام الماضي دعا اول من امس اليمنيين والقوى السياسية والشخصيات الوطنية في الخارج للعودة الى اليمن، واعتبر العنسي في تصريح لـ «الحياة» هذه الدعوة «نوعاً من المزايدة السياسية وتعتبر تحصيل حاصل».

وعن التصريحات الاخيرة للسيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي التي اكد فيها «خشيته من حدوث مفاجاة امنية او عسكرية تعصف بوثيقة «العهد والاتفاق» التي اعلنتها لجنة حوار القوى السياسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) الجاري» قال العنسي ان: «المؤتمر الشعبي يأسف للتصريحات المريبة التي يطلقها عدد من القيادات البارزة في الحزب الاشتراكي الشريك في الائتلاف الحكومي، ويأسف اكثر ان تأتي من اخوة اعزاء في حجم جارالله عمر» مؤكداً ان تلك «التصريحات تصب في خانة التشويه المتعمد وإثارة المخاوف والقلق بين ابناء الشعب اليمني».

وتخوف العنسي «ان تكون هذه التصريحات مقدمة لتبرير حماقة ربما يخطط لها بعض المغامرين في الحزب الاشتراكي سواء في الجانب العسكري او الامني تجهض الوثيقة» موضحاً ان «المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح «كان العنصر الرئيسي في صياغة الوثيقة واول من باركها واعلن التزامه بها نصاً وروحاً» وقال ان خشيته تزداد «اذا اخذنا بصحة ما تشير اليه المعلومات من حدوث خلافات بين اجنحة الحزب الاشتراكي العسكرية والسياسية والمناطقية حول الوثيقة بين مرحب بها ومعارض لها ومعارض لاستمرار الوحدة اساساً».

واضاف: «ما تؤكده المعلومات هو اعتراض قيادات متطرفة في الحزب الاشتراكي على البند الخاص بدمج القوات المسلحة معتبرة ذلك بداية لضياع ورقة الضغط الوحيدة في يد الحزب التي ينال بموجبها ما يريد على حساب الآخرين وحتى على حساب الوطن باكمله» مشيراً الى ان «المؤتمر الشعبي يلفت نظر جميع ابناء الشعب وقواه وتنظيماته السياسية الى ضرورة مشاركته القلق في ان تلك التصريحات المريبة من بعض قيادات الاشتراكي قد تكون بداية لمغامرة امنية او عسكرية يخطط لها المتطرفون في الحزب تعصف بوثيقة «العهد والاتفاق» المتوقع توقيعها في ٦ شباط (فبراير) المقبل وتنهي بذلك خلاف (الرفاق) في الحزب».

ودعا المسؤول الشعبي في تصريحه «جماهير الشعب اليمني الى الوقوف الى جانب المؤتمر الشعبي في التزامه وتمسكه واصراره على سرعة التوقيع على الوثيقة وعودة جميع القيادات السياسية والتنفيذية المعتكفة في عدن فور التوقيع الى صنعاء لمباشرة مهمات التنفيذ مع شركائهم في الائتلاف الثلاثي» محملاً «الحزب الاشتراكي كامل المسؤولية في حال حدوث اي مغامرة امنية او عسكرية» وقال في ختام تصريحه ان «المؤتمر الشعبي يناشد جميع المواطنين والقيادات العسكرية والامنية في كل المحافظات التسلح باليقظة والحذر والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه اشاعة الفوضى وضرب الاستقرار».



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

«المؤتمر»: الأزمة حبل مشنقة صنعه «الاشتراكي» وظل يتحكم فيه

«الاشتراكى»: انما مهارة فى التفاوض وليست عملية ابتزاز


المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحدات امنية جديدة للحماية في عدن وصنعاء

حتى اللحظات الاخيرة قبل اعلانه نتائج عمل لجنة الحوار الوطني الموسعة لانهاء الازمة اليمنية، استمر الجدل حول عدد من النقاط الاساسية، التي كان البعض يتوقع ان «تنسف» عمل اللجنة تماما، خاصة وان بعض المصادر اشارت الى احتمال ان يطرح المؤتمر الشعبي العام - الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح - مبادرة جديدة في صورة مشروع اتفاق للمناقشة، او يقدم تعديلات تفصيلية بشأن النقاط التي جرى التحفظ عليها، في الوقت الذي يظن فيه البعض ان الاتفاق الكامل قد تحقق.

لكن مصدراً رفيع المستوى في المؤتمر الشعبي العام ابلغ «المجلة» ان تقديم مثل هذه المبادرة ليس امرا مطروحا حاليا، وقال: «نحن على استعداد للقبول بأي شيء من اجل الابقاء على دولة اليمن الواحدة، ولو كانت تحت حكم الحزب الاشتراكي وحده». واضاف الدكتور عبد الكريم الارياني عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر، ورئيس وفده في لجنة الحوار: «اذا كان الهدف من هذه الازمة هو ترسيخ الوحدة فأهلا بها، اما اذا كانت لتكريس التشطير فان هتلر ربما كان اكثر رحمة من اولئك الذين يفرضون ظروف الازمة».

وفي حين اتفق سائق تاكسي في مدينة عدن، مع احد ابناء القبائل في شمال صنعاء على عدالة المطالب التي طرحها الحزب الاشتراكي، واهميتها في تلبية احتياجات الناس، قال مصدر في المؤتمر الشعبي ان «الازمة اليمنية بمثابة حبل مشنقة صنعه الحزب الاشتراكي، واحاط به رقبة كل يمني، وظل يتحكم في شده او ارخائه».

وفي مداخلة من الدكتور الارياني اثناء الحديث، اشار الى ان هناك مسؤولا اول عن الازمة هو الحزب الاشتراكي. وقال انه وراءها منذ البداية وعودة علي سالم البيض - نائب الرئيس والامين العام للحزب - الى عدن مباشرة يوم ١٩ اغسطس (آب) الماضي. واوضح ان المتهم الثاني في «القضية» هو المؤتمر الشعبي لانه اساء ادارة هذه الازمة.

ولكن شرح الدكتور الارياني لأسباب «اساءة ادارة الازمة» جاء كنوع من الدفاع عن المؤتمر، فقد قال ان ذلك كان عائدا الى «عدم تمرس المؤتمر في فن المراوغات السياسية والآليات الحزبية». اما السبب الثاني فكان يتعلق بأن «الذي صنع الازمة ظل يتحكم في مسارها بالتخويف من التشطير».

واكد مصدر قريب من قيادة التجمع اليمني للاصلاح - الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم - ان الحزب الاشتراكي كانت دائما لديه فكرة متكاملة عن الهدف الذي يعمل لتحقيقه من وراء الازمة، بينما اقتصر موقف المؤتمر الشعبي على ردود الفعل، حسب النقاط التي طرحت على جدول الاعمال، ومن ثم لم يكن لديه تصور متكامل وواضح عن مجرى عمل لجنة الحوار في اي من مراحل عملها.

الشرعية او العنف

ورد مصدر في المؤتمر الشعبي على ذلك القول بما يؤكده، وقال: «لو حاربناه بالقوة، واستخدمنا ورقتي الشرعية والعنف العسكري لسحبنا منه (اي الاشتراكي) المبادرة، ولكنهم - في هذه الحالة - كانوا سيحتجون بأننا نستخدم الاغلبية الشمالية، لانهم ضد الاستعداء بالاغلبية العددية».

وجدير بالذكر ان المؤتمر الشعبي ظل يخشى اللجوء الى مثل هذين السلاحين حتى لا يواجه اتهاما تاريخيا بأنه تسبب في «تصفية دولة الوحدة». وقال متحدث باسم المؤتمر ان ذلك ربما كان مبررا لدى الحزب الاشتراكي بان يقول ان «الشمال فرض علينا ذلك حتى لا يفعله هو». بينما قال متحدث باسم الحزب الاشتراكي ان «تحالف الشعبي والاصلاح يضغط علينا لاصدار البيان الاول من



عدن، ولكننا لن نتيح لهم ذلك».

وافاد مصدر آخر في الاشتراكي ان حزبه تحلى بمهارة التكتيك داخل قاعة المفاوضات، للحصول على اقصى درجة من الاستجابة لمطالبه، وبرر ذلك بأنه لمصلحة اليمن، ونفى ان ذلك كان مجرد ابتزاز، من اجل التوصل الى توازن افضل لمصلحة الحزب الاشتراكي على حساب عضوي التحالف الآخرين (المؤتمر الشعبي والاصلاح).

وقد فوجئ وفد المؤتمر الشعبي بطلب من الحزب الاشتراكي بالغاء الحرس الجمهوري، وتشكيل ٦ الوية من المحافظات الجنوبية لحماية النظام الجمهوري وجدير بالذكر ان هذا الطلب ينبع من اعتقاد لدى الحزب الاشتراكي بأن تركيب تشكيلات الوحدات الشمالية يقوم على النظام المعمول به في القوات المسلحة العراقية، بحيث يمثل الحرس الجمهوري حوالي ثلث الجيش، ويعتمد الاهتمام بالأسلحة المتخصصة الاخرى على مدى قدرتها على دعم مهمة الحرس الجمهوري.

تشكيلات جديدة

واكد المؤتمر الشعبي ان «التركيبة البشرية للحرس الجمهوري في الشمال - ما عدا القيادة - تمثل مختلف المحافظات الشمالية». واضاف ان ذلك التشكيل بدأ قبل الوحدة، واشار الى ان اي تشكيلات جديدة قد تتضمن عناصر من المحافظات الجنوبية والشرقية ايضا، واوضح متحدث باسم المؤتمر انه طالب بالغاء اي تشكيل من الوحدات الجنوبية تكون نسبة ٥٠ في المئة - او اكثر - من افراده من ابناء مديرية أو قبيلة واحدة، وذكر ان ذلك سيعني تسريح اكثر من ٩٠ في المائة من الوحدات الجنوبية، لان معظم أفراد التشكيلات ينتمون الى مديريات يافع والضالع وردفان في محافظة لحج فقط.

كذلك واجه المؤتمر الشعبي مطلبا آخر بان لا يتولى اقارب اي قيادة سياسية، بمن فيها رئيس الجمهورية واعضاء مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء، اية مناصب قيادية عسكرية. وقد رد الدكتور عبد الكريم الارياني على ذلك بأنه موجه ضد الرئيس علي عبد الله صالح مباشرة، لان اخوته يتولون قيادة كل من الحرس الجمهوري والقوات الجوية والامن المركزي، كما يقود اقارب وشخصيات موالية له بعض الوحدات الرئيسية الاخرى.

امر واقع

وذكر مصدر في المؤتمر ان هذا الشكل كان مقبولا في ظل تركيب الجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة، وهو الآن امر واقع، ولكنه لن يكون مستمرا الى الابد في ضوء شكل دولة الوحدة. الا ان طرح الامور على النحو الذي يثيره الحزب الاشتراكي - في ظل الازمة - يترك في النفوس مرارة، ويترك صعوبات عملية في وجه تنفيذ هذه المطالب.

ويشعر المراقبون السياسيون في كل من صنعاء وعدن انه حتى بعد التوصل الى اتفاق ينهي الازمة اليمنية، فأن آليات التنفيذ ستعتمد على «حسن النوايا» وضرورة اقتناع الجميع بأنه «حتى هنا وكفى، ودعونا نضع حداً للأزمات». ويرى المؤتمر الشعبي ان «الترتيبات الامنية للحزب الاشتراكي في صنعاء ستكون في المقام الاول من الاهمية سواء بالحق او بالباطل».

وافاد مصدر مقرب من لجنة الحوار ان المؤتمر الشعبي عرض على قيادة الحزب الاشتراكي تشكيل اية وحدات امنية لحماية



اعضاء الحزب في العاصمة، لكنه اشترط في الوقت نفسه ان يشكل الرئيس (والمؤتمر الشعبي) وحدات مماثلة لحمايته تتمركز في عدن.

وعبر الحزب الاشتراكي عن خشيته من احتمالات ومخاطر وقوع اشتباكات او مناوشات بين وحدات حماية قيادته في صنعاء والقوات الشمالية التي تتمركز فيها او حولها، واحتمالات المخاطر ذاتها بصورة او بأخرى في عدن، مما يثير علامات استفهام مهمة حول «حسن النوايا». وآليات تنفيذ اي اتفاق تخرج به لجنة الحوار لانهاء الازمة اليمنية. ومن ثم تظل احتمالات الخطر قائمة، وضرورات ضبط النفس مطلوبة ■

اليمن. عبدالله حموده

المصدر : العرب القطرية
التاريخ : ١٩٩٤/١١/٢٩

خطف ثلاثة سائحين فرنسيين في اليمن

«المؤتمر» يحمّل «الإشتراكي» مسؤولية حدوث أية مفاجآت أمنية أو عسكرية لاجهاض وثيقة عدن تأكيداً لخبر «العرب» المصالحة بعمان في «٦» فبراير القادم

صنعاء — وكالات — اوضح مسئول كبير بحزب المؤتمر الشعبي اليمني العام ان المؤتمر يحمل حليفه في الحكم (الحزب الاشتراكي) كامل المسئولية في حالة حدوث اية مفاجآت امنية او عسكرية لاجهاض وثيقة العهد والاتفاق التي توصلت اليها لجنة الحوار لانهاء الازمة السياسية في البلاد.

وانتقد المسئول وهو عبدالسلام العنسي رئيس الدائرة العامة للمؤتمر تصريحات قادة الحزب الاشتراكي بهذا الخصوص.. وضرب مثالا على ذلك بتصريح جار الله عمر وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الذي أدلى به امس الاول واعرب فيه عن خشيته من حدوث مفاجاة امنية وعسكرية تعصف بوثيقة العهد.

وقال العنسي ان هذه التصريحات تؤدي الى اثارة المخاوف والقلق بين ابناء الشعب.. معربا عن تخوفه من انها قد تكون مقدمة خطيرة لتبرير ما اسماه بحماقة قد تخطط لها بعض القيادات المغامرة في الحزب الاشتراكي سواء في الجانب العسكري او الجانب الامني تجهض وثيقة العهد والاتفاق..

واضاف المسئول بحزب المؤتمر الشعبي في تصريح له امس ان المعلومات تشير الى حدوث خلافات بين أجنحة الحزب الاشتراكي العسكرية والسياسية حول وثيقة العهد بين مرحب بها ومعارض لها وبين معارض لاستمرار الوحدة اليمنية نفسها..

وذكر ان بعض القيادات بالحزب الاشتراكي تعترض على البند الخاص بدمج القوات المسلحة في وثيقة العهد..

ومن جانبه توقع عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة اليمني ان يعقد اجتماع التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق بين الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة في اليمن ونائبه السيد علي سالم البيض في السادس من شهر فبراير القادم.. ويأتي ذلك تاكيداً لما نشرته «العرب» يوم أمس الجمعة.

واوضح عبدالغني في حديث لصحيفة أردنية أمس انه سيتم

الاتفاق على الموعد المحدد في ضوء ظروف الملك حسين عاهل الاردن..

وردا على سؤال بشأن التحقيقات في حوادث الاغتيالات التي حدثت باليمن مؤخرا... قال ان التحقيقات في هذه الاحداث اثبتت ان تنظيم الجهاد وراء هذه الاحداث بهدف افتعال حرب اهلية..

وذكر انه تم القبض على عدد من اعضاء هذا التنظيم اليمني الذي يمول من الخارج بينما فر عدد اخر كما تم القبض على عدد من (العرب الافغان) مؤكدا ان السلطات اليمنية لديها أسماء كاملة لهذا التنظيم داخل وخارج اليمن..

وفي باريس قالت صحيفة [لوموند] امس الجمعة ان ثلاثة سائحين فرنسيين بينهم سيدتان خطفوا في اليمن..

وقال مراسل للصحيفة في تقرير من صنعاء ان السائحين خطفوا يوم ٢٣ يناير الحالي في منطقة مارب على أيدي افراد قبيلة احنون..

//



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ / ١ / ١٩٩٤

داعيا الجميع إلى مغادرة جدران الأحزاب الضيقة.. واستلهام مصالح الوطن والمواطن

باسندوه: تنتهي الأزمة إذا عادت الثقة بين صالح والبيض

■ لم يطرأ جديد على العلاقة مع الكويت... وأهمية خاصة لعلاقاتنا مع السعودية لما لها من مكانة

■ صنعاء. من محمد زين:

وزير خارجية اليمن الاستاذ محمد سالم باسندوه يحظى بالكثير من الاحترام والتقدير، ليس على مستوى اليمن وحسب، وانما على مستوى دول الخليج والعالم العربي فباسندوه من اوائل المناضلين الذين حاربوا الاستعمار الانجليزي في عدن، وله صولات وجولات في المضمار الوطني... ورغم أن اليمن يمر الآن بازمة سياسية، ويشهد صراعات وطنية، الا ان الرجل يبذل كل جهوده كي لا تتاثر العلاقات الخارجية، ويعمل ساعات كثيرة في الليل والنهار لتمكين بلده من اجتياز المحنة.. وباسندوه، الى جانب كونه سياسيا محنكا عصرته التجارب الا أنه أديب، يحفظ الشعر العربي ويواكب الحركة الثقافية في كل اقطار العالم العربي.. وميزته انه شخصية محبوبة من الجميع هنا في اليمن.. ولديه علاقات اخوية طيبة مع الكثير من السياسيين في الجزيرة والخليج العربي.

كان لابد لي من أن التقي بوزير خارجية اليمن لنتعرف منه على الكثير من جوانب الازمة اليمنية، ومدى تاثيرها على العلاقات والسياسة الخارجية...

سألناه:

س ـ دعني بداية أعرف منك كمسؤول عن الدبلوماسية اليمنية ما اذا كانت الازمة السياسية التي عاشتها اليمن منذ الثلث الاخير من شهر اغسطس الماضي قد اثرت على



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/١/٢٩

جهودكم؟

ج ـ لم تؤثر على وتيرة حركتنا. وانما اثرت على النتائج.

س ـ هل لك ان توضح لنا اكثر ما تقصده؟

ج ـ اقصد ان تواصلنا مع الدول الشقيقة والصديقة استمر بنفس المعدل، ان لم يكن قد زاد، بدليل ان بلادنا استقبلت خلال الشهور الخمسة اربعة رؤساء هم السلطان قابوس بن سعيد، والرئيس فرانسوا ميتران، والرئيس الروماني اليسكو، والرئيس الاريتري اسياس افورقي على التوالي اثناء شهر اكتوبر الماضي، كما زارنا العديد من الوزراء من دول شقيقة وصديقة مثل الاخوة/ حمد بن جاسم ـ وزير خارجية دولة قطر، ويوسف بن علوي عبدالله ـ وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان، والسادة وزير داخلية اريتريا، وعلي العطاس ـ وزير خارجية اندونيسيا ـ ووزير الدولة للشؤون الخارجية الهندي ـ ويوم ٣١ من الشهر الجاري يزور بلادنا وزير خارجية هولندا بالاضافة الى كثير من الوفود، كما قمت بزيارة السودان مع وفد ضم وزيري التربية والتعليم، والتامينات والشؤون الاجتماعية والعمل للمشاركة في الاجتماع الدوري للجنة اليمنية ـ السودانية، والجماهيرية العربية الليبية ، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية بعد ان كنت قد زرت كلا من المملكة العربية السعودية، ودولة البحرين من قبل.. واذا كنت لم اشر الى زيارة الرئيس ياسر عرفات لبلادنا فذلك لانه يزورنا من حين الى اخر.

انما ما من شك في ان الازمة قد اثرت سلبا على مردودات جهودنا الدبلوماسية، ناهيك عن انها قد اوقعت كل الدبلوماسيين اليمنيين في الخارج في حرج بسبب تعدد ارتباطاتهم، وحساسية بعض المسؤولين في الدولة من نشاطات واتصالات عدد من ممثلي بلادنا لدى بعض الدول.

ومع ذلك ساعدت اليتنا الدبلوماسية، من خلال مواصلتها لحركتها دون توقف، في التقليل من اضرار الازمة على علاقات بلادنا مع الدول الاخرى، وفي الدفاع عن صورة اليمن خارجيا، رغم ما الحقته بها بعض وسائل الاعلام العربية من تشويهات مقصودة.

س ـ الى أين وصلت العلاقات بين اليمن ودول الخليج العربية؟

ج ـ مع بعضها عادت العلاقات الى طبيعتها وسابق عهدها.. ومازلنا نسعى الى تحسين علاقاتنا مع بعضها الاخر.

س ـ وماذا عن العلاقات مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بالتحديد؟

ج ـ نحن نولي العلاقات مع المملكة العربية السعودية أهمية خاصة بحكم ما لها من مكانة مرموقة، وأهمية كبيرة. وما يربطنا معها من وشائج متميزة وقديمة قدم التاريخ وفي مقدمتها الجوار.. ولذلك يهمنا حل مشكلة الحدود معها.. وقد وجه الاخ/ الفريق علي عبدالله صالح ـ رئيس مجلس الرئاسة ـ الحكومة الى ضرورة العمل على انهاء الخلافات الحدودية حتى لا تظل عائقا دون تطوير العلاقات اليمنية ـ السعودية.. ونامل أن يتحقق تقدم ملموس في المحادثات أو المفاوضات بشان الحدود في القريب.. والتاخر في ذلك مرده الى الازمة اذ رأى احد اطراف الائتلاف الحاكم ان من غير المقبول اتخاذ أي قرار طالما ظلت الازمة قائمة.. والوحدة ـ كما تعلم ـ تجعل حل مشكلة الحدود ممكنا مع سلطنة عمان في ظل الوحدة بينما كان حلها من قبل في ظل التشطير متعذرا.

وبالنسبة لدولة الكويت لم يطرأ بعد أي جديد سوى ما ابداه اخي معالي الشيخ صباح الاحمد ـ النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ في تصريح له مؤخرا من رغبة في زيارة صنعاء، وترحيبي به في اثر ذلك.. ولعلك سمعت ما قاله الاخ/ الرئيس علي عبدالله صالح ـ يوم الاربعاء ٢٦ يناير ـ في الاشادة بدور الكويت في دعم اليمن خلال الكلمة التي القاها في جامعة صنعاء التي اسهمت الكويت في انشائها .. وما يجب ان يعرفه اخوتنا في الكويت ان شعبنا وقيادته يكنان لهم كل الحب والتقدير والعرفان.. فلنعمل معا على راب الصدع ، وتجاوز ما حدث حتى نستعيد ما كان بيننا من ود، وتواصل وتفاهم، وتعاون.

أما عن علاقاتنا مع دولة الامارات فإنها جيدة وآخذة في التطور.. ونحن نقدر لها. مثلما نقدر للمملكة، وللكويت. وكل دول الخليج الاخرى، ما قدمته وتقدمه



لبلادنا. ووقوفها الى جوارنا وبجانبنا.. فدول مجلس التعاون الخليجي العربية ليست دولا شقيقة فقط، وانما ايضا اقرب الدول الشقيقة الينا بحكم انتمائنا الى منطقة واحدة.

س ـ في نظرك ما الذي يتعين على الحكومة اليمنية عمله بعد التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في الايام القليلة القادمة؟

ج ـ ان تستانف عملها جماعيا في العاصمة لتقوم بمعالجة الاضرار المختلفة التي نجمت عن الازمة، اذ ان معاناة المواطنين من جرائها لا يجوز ان تستمر.. كما ان عليها ان تضطلع بمهمتها في التصدي لكل التحديات وانجاز ما التزمت به في بيانها امام مجلس النواب، وهو البيان الذي حصلت بموجبه على الثقة من السلطة التشريعية.. لكن ما لم تتجرد الحكومة الائتلافية بدءا من رئيسها وحتى اخر عضو من اعضائها. عن ولاءاتهم الضيقة لاحزابهم ، ويجعلوا ولاءهم للوطن والشعب، فانها لن تستطيع تحقيق اي شيء يذكر.

س ـ هل صحيح انك مستقل؟

ج ـ نعم.. مستقل بمعنى انني غير منتم لاي حزب، وانما منتم للوطن.

س ـ لكن هناك من يتهمك بانك مع الرئيس؟

ج ـ اولا يجب ان تعرف انني دخلت الحكومة ضمن حصة المؤتمر الشعبي العام.. لكن لم يفرض علي، لا الرئيس ولا قيادة المؤتمر، اية شروط مثل ان اكون معهما على طول الخط.. ولا ادري كيف يسمح البعض لانفسهم باتهامي بالانحياز مع انهم يعرفون قبل غيرهم انني لا اتردد في قول كلمة الحق، واتخاذ الموقف الذي اعتقد انه صحيح.. انما لعلهم يريدونني ان انقد الخطا اذا كان من غيرهم ولا انقده اذا كان صادرا عنهم.. بل انهم يذكرونني برجل المرور الذي لا يتعين عليه ان يشكرك اذا عبرت اشارة المرور وهي خضراء ويعاقبك او يسجل عليك مخالفة اذا مررت منها وهي حمراء.

س ـ كيف تنظر الى المستقبل بعد التوصل الى وثيقة العهد والاتفاق .. هل تعتقد ان هذه الازمة سوف تكون اخر الازمات التي تواجهها الجمهورية اليمنية؟

ج ـ دعنا نامل بان لا تنشا اية ازمة بعد الان.. وانا متفائل بطبعي لانني اتمثل نصيحة الرسول الكريم ـ عليه افضل الصلاة والتسليم ـ :تفاءلوا بالخير تجدوه.. ولو صدقت النوايا، وغلبنا جميعا المصلحة العامة على المصالح الشخصية والحزبية، وسادت الحكمة، والتزمنا بالديمقراطية الحقة ـ روحا ونصا ـ لامكن حل اية مشاكل تعترض طريقنا بسهولة.. اما اذا ظللنا .. او ظل بعضنا يكيل بمكيالين، ويمارس الازدواجية بحيث يعتبر الفاسد اذا كان من طرف اخر فاسدا اما اذا كان محسوبا عليه غير فاسد حتى لوكان فساده واضحا وضوح الشمس، ويريد ديمقراطية لكنه يريدها على طريقته .. يقبل بنتائجها اذا كان الفوز من نصيبه ويرفضها اذا لم يحالفه النجاح او التفوق.. او يريد ان يكون في السلطة وفي المعارضة معا فان الحال سيظل على نفس المنوال او كما يقول المثل :كاننا يا بدر لا رحنا ولا جينا... وعلينا ان نترفع عن استخدام اوراق لا يجوز استخدامها مطلقا في صراعاتنا مثل الشطرية والطائفية والمناطقية والقبلية اذ من غير المقبول ابدا ان نغدو شطريين، او طائفيين، او مناطقيين، او قبليين في ظل الوحدة بعد ان كنا وحدويين في زمن التشطير.

س ـ ما رايك في مسار العلاقات العربية ـ العربية..؟

ج ـ ارى في الافق مؤشرات ايجابية على ان المصالحة سوف تتم عاجلا لا اجلا.. لكن على العرب جميعا الاستفادة من دروس ما حدث حتى لا يتكرر. وان يدركوا انهم ما لم يتجمعوا ويتضامنوا في عالم تسعى دوله وشعوبه الى التجمع مع بعضها والى الانخراط معا في اطر اكبر لحماية مصالحها ووجودها فلن يكون لهم شان يذكر بل سيظلون في حالة ضعف وضياع وشتات.

س ـ اخيرا.. الى من تعزو الفضل في اجتياز اليمن نفق الازمة حتى الان رغم انها كانت قد بلغت ذروتها غير مرة اثناء الفترة الماضية؟

ج ـ الفضل اولا لله الذي وقى ويقي اليمن ـ دائما ـ شر مقاديره، ثم لشعبنا الصبور الذي كابد المعاناة وعانى من الخوف والقلق بروح عالية واناة وللقوات المسلحة التي تجنبت التصعيد وتفادت المواجهة وللاخ / الفريق علي عبدالله صالح الذي تحمل الكثير، وتحلى بالحكمة، ولم يتوان عن تقديم تنازلات حرصا منه على الوحدة، وعلى عدم الزج بالبلاد في شرك حرب اهلية وعدم العودة الى



المصــدر: السياسة الكويتية
التاريــخ: ٢٩/١/١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التشطير .. طبعا لجنة الحوار الوطني الموسع لعبت دورا كبيرا في صياغة الحلول اللازمة للأزمة، وتجشمت المشاق المضنية وسهرت الليالي الطوال وقضت الايام والشهور كي تتوصل الى وثيقة العهد والاتفاق.
ولاشك ان العديد من الدول الشقيقة والصديقة ساعدت في تسوية الخلافات من خلال اتصالاتها ومساعيها الحميدة ومواقفها التي جسدت فيها حرصها على الوحدة والديمقراطية والامن والسلام في بلادنا.. فلها منا جزيل الشكر والامتنان.
س ـ اية تنازلات قدمها الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر..؟
ج ـ ان وثيقة العهد والاتفاق مثلا تخول الاخ/ رئيس الوزراء الكثير من الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس.. ومع ذلك وافق الرئيس على هذا بروح طيبة.
س ـ لكن هذا النقل للصلاحيات لم يتقرر على أساس أن رئيس الوزراء هو من الاشتراكي، وانما بصرف النظر عمن يكون رئيس الوزراء سواء أكان اشتراكيا أو غير اشتراكي..؟
ج ـ هذا صحيح.. انما لو ان هذا النقل للصلاحيات من الرئيس الى رئيس الوزراء كان قد تقرر قبل الانتخابات فربما كان المؤتمر أصر على الاحتفاظ لنفسه بموقع رئيس الوزراء، ولم يتنازل عنه لصالح الحزب الاشتراكي.
س ـ وهل هناك ما يمنع من أن يأخذ المؤتمر رئاسة الحكومة الى جانب رئاسة مجلس الرئاسة؟
ج ـ لا .. ليس هناك ما يمنع من الناحية الدستورية بحكم ان المؤتمر يملك اكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب. وحتى لو أنه لا يملك الاغلبية التي تؤهله للتفرد بتشكيل الحكومة فانه يستطيع ان يتحالف مع آخرين ليضمن الاغلبية المطلوبة.. انما من أجل الحفاظ على الوفاق الوطني باعتباره ضروريا لنجاح التجربة الديمقراطية الوليدة ومراعاة للمصلحة العامة وتجسيدا للوحدة لن يرضى الرئيس والمؤتمر ـ كما أحسب ـ لنفسيهما بالاستئثار برئاستي مجلسي الرئاسة والوزراء .. وهذا شيء يحسب لهما ولابد منه من أجل تفادي العودة الى التشطير..
س ـ متى تعتقد ان الازمة ستنتهي تماما..؟
ج ـ حين تعود الثقة الى العلاقة بين الرئيس ونائبه الاخ/علي سالم البيض.. ويعود كل مسؤول الى مقر عمله لممارسة مهامه..
س ـ الا ترى أن على المسؤولين جميعا ان يقضوا فترات من كل عام في عدن حتى لا تشعر عدن بالاهمال..؟
ج ـ هذا شيء لابد منه.. اذ على كل المجالس ـ الرئاسة، والنواب، والوزراء ـ أن يمضوا فترة موسم الشتاء في عدن .. وبقية السنة في صنعاء.. لنقل ثلاثة أو أربعة أشهر في عدن وتسعة أو ثمانية شهور في صنعاء.. بل يمكن حتى أن يستقروا ستة أشهر في العاصمة صنعاء، وشهرين أو ثلاثة في عدن ـ العاصمة الاقتصادية والتجارية ـ وشهرا أو شهرين في تعز، وشهرا أو شهرين في حضرموت، ونفس الشيء في الحديدة.. مثل هذه الترتيبات يمكن الاتفاق عليها مستقبلا حين تتعزز الثقة، ويسود الوئام والانسجام العلاقات بين الحكام..



المصدر : الجمعة القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

تداول السلطة وازمة اليمن

على الرغم من اجواء التفاؤل الحذرة بانفراج الازمة اليمنية عقب موافقة الاطراف المتنازعة على ماجاء فى وثيقة المصالحة إلا ان التاخير فى التوقيع على الوثيقة يعكس درجة عدم الثقة بين الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض وان الخلاف بينهما سوف يستمر لمدة اخرى قد تطول مالم يتم حسم المصدر الرئيسى للخلاف بينهما وهو قضية تداول السلطة حيث ان النائب على سالم البيض لن يقبل باقل من تولى زمام الامور فى اليمن اسوة بالرئيس على صالح خلال فترات زمنية متساوية وان طموحه الشخصى للسلطة سوف يقوده لاختلاق قضايا خلافية اخرى مع الرئيس على صالح على الرغم من تناول الوثيقة للعلاقة بين الرئيس ونائبه بحيث وسعت من سلطات نائب الرئيس وقلصت سلطات الرئيس على صالح لتحقيق حد ادنى من التوازن بينهما ومازال يرفض العودة لعاصمة الوحدة.

لكن المراقبين اشاروا الى مغزى المناورات العسكرية التى اجراها على سالم البيض لقوات الجيش الجنوبى التى مازال يسيطر عليها بان القصد منها ارسال تهديد للرئيس على صالح بقدرة الجنوب على الانفصال من خلال العمل العسكرى اوتنفيذ شروط البيض وتقاسمه للسلطة.

تبقى نقطة اساسية فى الازمة اليمنية الخلافات الوزارية بين



على عبد الله صالح

اعضاء الحكومة واتهام الرئيس على صالح لرئيس حكومته الجنوبى العطاس بالاهمال والتسيب وانه وراء تدنى المستوى الاقتصادى للبلاد لخلق راى عام مضاد للوحدة حيث ادرك المواطن اليمنى ان الوحدة لم تحقق اى اثار اقتصادية ايجابية لمستوى حياته المعيشية وان ظروف ماقبل الوحدة تعد افضل مما تحقق خلال ثلاث سنوات ونصف هى عمر الوحدة اليمنية هذا ما اكدته دوائر سياسية يمنية ان العنصر الاقتصادى هوعامل الحسم فى الازمة واستمرار التدهور سينعكس سلبيا على الوحدة حتى لوتم التصالح بين رموز القيادة السياسية.

عبد الله احمد

مسئول يمنى للاهرام:

عودة البيض والعطاس الى صنعاء شرط لتوقيع وثيقة الاتفاق

مخاوف من تصعيد الموقف وانشطار اليمن إلى ٣ أجزاء

صنعاء - من كمال جاب الله :

اعلن مسئول حكومى يمنى رفيع المستوى ان حزب المؤتمر الشعبى اشترط عودة على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة ، والامين العام للحزب الاشتراكى ، وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الى صنعاء لممارسة مهامهما فى مقابل التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» خارج اليمن.



على سالم — على صالح

وقال المسئول الذى رفض ذكر اسمه، انه اذا لم توقع الوثيقة قبل شهر رمضان فان ذلك يعنى ان الحزب الاشتراكى يسعى لكسب المزيد من الوقت تمهيدا للانفصال، وتوقع المسئول فى تصريحات «للاهرام» ان تحدث مواجهة عسكرية عنيفة بين الطرفين فى حالة عدم حسم الازمة ، واشار الى ان اعلام الحزب الاشتراكى يمهد الطريق الآن للانفصال.

يأتى ذلك فى الوقت الذى تزايدت فيه التكهنات لدى السياسيين والمراقبين فى صنعاء باتجاه القوى السياسية المتنازعة نحو تهيئة المناخ لعودة انفصال اليمن الى شطرين وربما اكثر من ذلك، حيث يتوقع ان تنفصل حضرموت عن الجنوب، واشارت مصادر يمنية مطلعة ، رفضت الكشف عن هويتها، الى ان المسالة الان اصبحت تتعلق بالوقت وبمن سيتحمل مسئولية الانفصال امام التاريخ والشعب اليمنى.

وقالت المصادر: ان قطبى الحكم (المؤتمر الشعبى العام، والاشتراكى اليمنى) يتهمان بعضهما البعض ليس فقط بتصعيد الازمة ولكن بالاستعداد الفعلى للمواجهة العسكرية اذا ما تاكدت النوايا الانفصالية.

وذكرت المصادر ان الحزب الاشتراكى رفع تكاليف مشروع البترول فى حضرموت بمقدار ٣٠٠ مليون دولار قبل افتتاح المشروع دون علم مجلس الوزراء او مجلس الرئاسة بذلك، واشارت الى ان هذه الزيادات المالية تم استخدامها فى شراء الاسلحة والذخائر استعدادا للمواجهة المحتملة، كما اتهم الحزب الاشتراكى حزب المؤتمر بشراء اسلحة وذخائر من رومانيا بنحو ٢٠ مليون دولار بدون علم رئيس الوزراء «اشتراكى».



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ١ / ١٩٩٤

«السياسة» التقت رئيس اللجنة الشعبية اليمنية لنصرة الكويتيين

لا تنسوا أسرى الكويت.. صرخة تدوي في جنبات صنعاء!

أجرى الحوار: رثعان الذايدي

هذا الصوت القادم من صنعاء يصرخ بكل الأسى والألم ومرارة الفراق والهجر يصرخ منادياً الكويتيين «نحن نفتقدكم». هذا الصوت الذي عاش صاحبه في الكويت وأكمل جميع مراحل التعليم فيها حتى حصوله على ليسانس الآداب من جامعة الكويت، وكان رئيساً للاتحاد العام لطلاب اليمن في الكويت هو يحيي محمد الحدي الذي ينتمي الى اسرة يمنية معروفة لها وضعها الاجتماعي والسياسي في اليمن، ولها علاقاتها الأسرية والأخوية الحميمة في كثير من دول العالم والبلاد العربية وعلى رأسها الكويت. غادر يحيى الحدي الكويت بعد ايام قليلة من الغزو العراقي الغاشم كان شانه في ذلك شأن الالاف المؤلفة التي لم تتحمل تلك الهجمة البربرية على الأرض الطيبة فغادروها الى بلادهم الى حين ميسرة.

وفي اليمن لم ينجرف يحيى الحدي مع التيار الشعبي الذي كان سائداً في ذلك الوقت.. لم تخدعه الخطب الجوفاء والأكاذيب السوداء والدعايات المغرضة والشعارات المزيفة. فما أن وصل الى صنعاء حتى تطوع لخدمة القضية الكويتية التي آمن بها منذ وعي على الحياة وطوال ايام الاحتلال البغيض كان الحدي واحداً من أبرز المدافعين اليمنيين عن هذه القضية العادلة، قضية الشعب الكويتي والشرعية الكويتية قضية الحق الكويتي الذي كان لا بد ان يعود الى اصحابه، وكان يحيى الحدي مؤمناً بتلك الحقيقة كما لا يزال يؤمن الى اليوم بحق الكويت عليه وعلى جميع اليمنيين وهو حق لا يتمسك به الكويتيون فقط. ولكن يصر عليه المخلصون والشرفاء من ابناء اليمن ويحيي الحدي واحد منهم.. يشرف على جماعة اصدقاء الكويت التي تشكلت عقب التحرير.. ويقوم بتفعيل انشطتها شعبيا واعلاميا.. وهاهو - وعلى نحو ما - قد دخل ارض الكويت زائرا، لنلتقي به على صفحات «السياسة» ونستمع الى صوته المدوي الممتزج بالألم والدمع وحرقة الشوق يا أيها الكويتيون.. «نحن حقا نفتقدكم».

وبادىء ذي بدء.. كان لا بد ان نسأله عن شعوره وشعور غيره من اليمنيين هنا، عندما تلقوا خبر الغزو العراقي للكويت.

لقد كان امراً يصعب تصديقه اعتبرناه جميعاً مفاجأة وصدمة لنا في ان واحد، فلم نكن نتوقع باي حال ان ترقى الادعاءات العراقية التي سبقت غزو الكويت الى القيام بهذه الجريمة السافرة وانتهاك حرمة بلد وتشريد اهله وتهديد امن واستقرار المنطقة بأكملها.

في صبيحة الثاني من اغسطس عام تسعين انطلقت اول مظاهرة شعبية في وسط العاصمة صنعاء تندد بمنتهى العفوية بفعل الغزو الشائن وتهاجم النظام العراقي لاقدامه مخالفة مبادىء الاخاء وحسن الجوار وجحوده للدور المساند الذي قامت به الكويت لصالح العراق في حرب الخليج الأولى التي استمرت زهاء ثماني سنوات.

تلك الجماهير اليمنية لم تدفع بإرادة سياسية او توجيه مدروس وانما عبرت عن فطرة حقيقية راسخة ترفض الظلم وتناصر الحق. بالنسبة لي شخصيا.. كنت حينذ في الكويت وقدر لي ان اشارك في مظاهرة ربما كانت الأولى من نوعها انطلقت في الثالث من اغسطس من الدائري الثالث الى ان وصلت الى محافظة حولي حيث طالبنا الموجودين فيها تزويدنا بالسلاح للدفاع

عن الكويت، ورغم انه غاب عنا مقدار ضعفنا بمواجهة جيش غازي الا ان هذا اظهر الحب الكبير للكويت والاستعداد التام لافتدائها بأرواحنا.

*الدور الذي قمتم به لنصرة الحق الكويتي؟

- في الأسابيع الاولى التي تلت الغزو الغاشم سادت حالة من الفوضى والارتباك لا شك بانها واجهت الجميع سواء لدينا في اليمن او في البلدان الاخرى، لذا فقد بدات مسيرة تأييدنا للحق الكويتي عبر جهود فردية مجتهدة ومتفرقة تركزت في بداية الامر على محاولات تبصير الناس بحقيقة القضية التي كانت حينها تتجه نحو ابراز التدخل الأجنبي واغفال ما تعانية الكويت.

وقد تم ذلك عبر اللقاءات والجلسات مع مجاميع الجمهور، واعداد المنشورات التي تسرح واقع الحال في الكويت، اضافة الى توزيع الاصدارات الكويتية التي كانت ترد الينا بشحة من مراكز الكويت الاعلامية في الخارج، وكذلك الحال بالنسبة لأشرطة العرض التي كنا نتداولها بنظام الاستعارة عبر مختلف المدن اليمنية ونقوم بنسخها بسبب قلة الكميات الواردة الينا منها. استمر الامر على هذا الحال الى ان بدأنا بتنظيم الجهود، وتوحيد صفوف العاملين لنصرة الكويت، واتجهت ارادتنا مجتمعة الى تكوين تنظيم مناصر للكويت فكان ان قمنا بتشكيل اللجنة الشعبية اليمنية لمناصرة الكويت التي ضمت في بداية تكوينها شرائح مختلفة من ابناء الشعب اليمني اخذت بالتزايد تدريجيا اشهارها خلال الزيارة التي قام بها الوفد الشعبي الكويتي انذاك، وتم ذلك بحضور افراد الوفد الذي ضم في عضويته كل من الاستاذ احمد السقاف والاستاذ مبارك الدويلة والدكتور احمد الربعي والاستاذ محمد مساعد الصالح والسيد سعود العصيمي.

استطاعت اللجنة فيما بعد ان تطور من اساليب عملها وان تضم الى عضويتها شخصيات مؤثرة سواء على المستوى الرسمي او الشعبي، كما تمكنت من القيام بدور اعلامي مؤثر تميز بالطرح المتزن الذي لاقى تفهما لدى قطاع واسع من ابناء الشعب اليمني حيث طالبت في بياناتها النظام العراقي بسحب قواته من الكويت، وايدت الاجراءات الكويتية لحماية ابنائها وتثبيت شرعيتها.



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٢٩/١/١٩٩٤

استطيع القول الان وبرغم التيار القوي الذي ساد الساحة اليمنية في تلك الفترة وهو برايي لم يكن تأييداً للعراق بقدر ماكان رفضاً واهما لماسمى التدخل الاجنبي بفعل الاشاعات والأكاذيب والشعارات الزائفة الا ان وجود اللجنة الشعبية للمناصرة جعل الكويت حاضرة امام اعين الناس اثناء الازمة وهي التي لم تغب عن وجدانهم من قبل او من بعد.

وبعد أن من الله على الكويت بالتحرير ، وكنوع من تلاقي المسميات التي ظهرت اثناء الازمة والتي اصبحت فيما بعد تثير لدى الناس المرارة لانها تذكرهم بالمأساة وتداعياتها .. فقد رأينا الخروج بصيغة جديدة تكمل دور اللجنة في دعمها للقضايا الكويتية فقمنا بتشكيل جماعة أصدقاء الكويت في اليمن والتي امتازت بطابعها الشبابي والطلابي وانتشرت بشكل جيد بين ابناء اليمن حتى بات لها اليوم فروع في مختلف المدن الرئيسية اليمنية على امتداد اليمن.

اقامت «الجماعة» عدة معارض متنقلة شرحت جوانب الازمة وكان لها تأثيراً فعالاً في تغيير قناعات الناس ، كما قامت بحملات عديدة لجمع التواقيع على نداءات تطالب الجهات المحلية والعربية والدولية المعنية ببذل جهود لاطلاق سراح الاسرى الكويتيين المحتجزين لدى العراق وكذلك انهاء المشاكل العالقة بين الكويت والعراق كمسالة الحدود وغيرها.

عادت اللجنة الشعبية مؤخراً الى الظهور على ساحة العمل الشعبي في اليمن بدعوات تواكب المرحلة التي نرى فيها وجوب عودة الاخاء والترابط بين بلداننا الشقيقة على اسس صحيحة تضمن عدم تكرار ما تعرضنا له.

وفي سبيل ذلك تمضي اللجنة قدماً في عقد الندوات واللقاءات التي تهدف الى بلورة تصورات واضحة للخروج من المأزق الذي نعانية نتيجة للازمة، كما تواصل اللجنة حتى يومنا هذا جهودها لتحريك القضايا العالقة وفي مقدمتها مأساة اخواننا الأسرى.

*ما هو تحليلكم للازمة في الخليج؟

ـ هناك من يذهب بعيداً في تحليلاته للازمة في الخليج ، وتتردد بين حين واخر اقاويل ثورية ذهب زمانها ، وكهرب فقد اعتدنا ان نلقي بجريرة اعمالنا على الغير ، وذلك هروبا من مواجهة الخلل واسبابه ، ومحاولة لاعفاء انفسنا من المواجهة المباشرة للمشاكل مسؤوليتنا فيها .

لا يمكن لي كانسان بسيط ان افهم سببا يدعو الى ان يقوم بلد بمحاولة ابتلاع بلد اخر جار وشقيق ، ولا يمكن كذلك ان اعي معنى قوميا او تضحية تودي بحياة الأبرياء وتلقي بالامنين في غياهب السجون.

ان القول بأن الازمة كانت بفعل تامر خارجي انما هو دفع ساذج وتبرير واه لسيء أعمال البعض.

*كيف تتصورون اعادة العلاقات وتطبيع الوضع العربي؟

ـ لا شك بان غزو العراق للكويت قد اعادنا الى الوراء بعد ان كان العرب قد قطعوا حتى الثاني من اغسطس ٩٠ نوعاً من التوجه الوحدوي يتفق والمقومات الموجودة بين الاطراف العربية ، وكذلك ما يتجه اليه العالم حالياً من محاولات التكتل ، وهي امور تؤدي في النهاية الى صيغة للعمل المشترك الذي يحقق طموحات الشعب العربي ، الا ان ما حدث وجه ضربة قاصمة لامانينا الوحدوية التي نشأنا عليها وأمنا بها.

موضوع المصالحة العربية واعادة العلاقات يطرح على الساحة حالياً بطريقتين ، الأولى لاطراف لم تتأثر مباشرة لضرر العدوان فتنظر الى تطبيع العلاقات كنتيجة يجب تحقيقها دون ان تبذل جهداً في تهيأة الأسباب الملائمة لها.

الطريقة الثانية لبلد تعرض لعدوان بشكل مباشر هو الكويت. يهمه ايجاد نوع من الضمانات التي يطمئن من خلالها الى عدم تكرار ما حدث ، وله الحق الكامل في ذلك.

وبين سطحية الاول وضرورات الثاني لا بد برايي من وضع أسس يتفق عليها الجميع تجعل من مواجهة المخطئ شانا جماعيا يؤدي الى ردعه.

أرى في تفعيل دور الجامعة العربية كجهة تحتكم اليها كافة الاطراف اهمية بالغة وضرورة ملحة . وعندما يتحقق لنا ذلك وننتهي من القضايا العالقة من اثار الازمة كماساة الأسرى وترسيم الحدود وضمان عدم التدخل في شؤون الغير.. فإن عودة العلاقات العربية قدر لا مفر منه.

*هل هناك جهود تبذلونها لدى الحكومة اليمنية لاجل الحقوق الكويتية؟

ـ نقوم في اليمن وكجهة شعبية بتحركات تسعى الى دفع الحكومة لاتخاذ مواقف ايجابية تجاه الحقوق الكويتية ، وهذه التحركات والجهود تحقق نجاحا معقولا يمكن تطويره، وهي في النهاية تتفق ورؤيتنا الهادفة الى انهاء اثار الازمة السيئة . تقوم اللجنة بمكاتبة الحكومة والالتقاء بالمسؤولية لتوضيح هذا الامر وضرورته لاحداث تغيير في مسار العلاقات اليمنية الكويتية ، وقد نجحنا في تشكيل جماعة ضغط داخل البرلمان اليمني لطرح ومساندة هذا التوجه ،ونلقى تفاعلا وتجاوبا كبيرين.

الا ان المؤسف وبمناسبة هذا الحديث ان اذكر بان عملنا هذا يسير بجهود تكاد تكون ذاتية دون ان تتوفر لها اية امكانات تذكر .اننا في اليمن نشعر بعزلة واضحة عن التاثير الاعلامي الكويتي ونفتقد احيانا مجرد توفر المادة العلمية الاعلامية التي تساند جهودنا ، وهذا الامر يتحمل مسؤوليته الطرف الكويتي.

* النفوذ العراقي في اليمن ؟ ماذا تقول عنه؟

لا يمكن الحديث عن الوجود العراقي في اليمن وتصويره على انه نفوذ، الامر باعتقادي يتعلق بجهود يبذلهاهذا الطرف وامكانات كبيرة يضخها لتدعيم وجهة نظره وان كانت كاذبة.

وفي ظل الوضع الراهن في اليمن والمتمثل بالتعددية السياسية وافساح المجال للجميع لإبداء مالديهم فإن الساحة اليمنية مفتوحة للكل ، وكما يعرض العراقي فإن هناك فرصة الان للكويتي وغيرهما للتعبير عن قضاياهم.

نظلم اليمن ان قلنا بأنها رهنا لطرف دون اخر ، واتمنى على الجهات المعنية الكويتية والاعلامية منها على وجه الخصوص ان تبذل جهودا ملموسة لدعم قضاياها بالشكل المناسب، حينها سيكون الحكم على الساحة اليمنية اكثر عدالة بعد ان يكون



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١/١٩٩٤م

الطرف الكويتي قد ادى ما عليه واخلى مسؤوليته بهذا الشان ، اما ان تنتظر من الاخرين فهم ما لا يعرض عليهم فان ذلك يجانب الصواب.

***كيف رايتم الشارع الكويتي؟**

- للإنسان الكويتي الحق في ان يشعر بالاسى والمرارة ، وان مر على انتهاء الأزمة فترة طويلة الا ان امورا كثيرة من افرازاتها لا تزال ماثلة للعين لا يمكن تجاهلها، وفي ظل وجود تغييرات لا تعد و كونها طفيفة في مواقف بعض البلدان السلبية فان الكويتيين يشعرون بأن لا جديد طرا على هذه المواقف نحو العودة الى جادة الصواب.

وبالنسبة الى نظرتهم لليمن وموقفها من الازمة فالمسألة تاخذ منحنى عاطفي تغلب عليه الصدمة تجاه موقف غير متوقع من بلد يعتبرونه قريباً جداً الى نفوسهم .

عموماً لقد وجدت تفهما واضحا لدى اغلبية من التقيت بهم لظروف المرحلة ووعياً تاما لكافة ابعادها، واستعداداً لتجاوزها.

وفي الوقت الذي اطالب فيه الأخرين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه هذا البلد الطيب فإنني لا اشك لحظة بأن الكويت التي اعتدنا منها المبادرة لاصلاح ذات البين والسعي لما فيه صالح هذه الأمة وشعوبها لن تتوانى لخطة في اكمال هذه المسيرة الخيرة رغم ما اصابها.

***هل من كلمة اخيرة تود قولها؟**

- لا يفوتني هنا ان اؤكد على المكانة المتميزة التي تحتلها الكويت في قلوب ابناء اليمن ، وتظل هذه حقيقة واقعة رغم ما اعترى الساحة اليمنية من خلط للأوراق وقلب للحقائق، الا ان الشعب اليمني سيظل وفيا لأشقائه ومتميزا بتلك الصفات التي اكبرها فيه كل من تعامل معه، وهو يتطلع الى اليوم الذي تزول فيه هذه الغمة ويعود الصفاء ، وتعود روح الالفة والاخاء بينه وبين شقيقه الشعب الكويتي. واقول للكويتيين بصوت قادم من صنعاء ،نحن نفتقدكم. كما اكرر الرجاء من الجهات الاعلامية الكويتية لضرورة الاهتمام بتفعيل دور اعلامها في اليمن بعد ازمة اثبتت ان الاعلام لعب دوراً خطيراً فيها سلبا وايجابا.

اتمنى ان تنتهي مأساة اخواننا الاسرى بعودتهم سالمين الى اهلهم ووطنهم ، واطالب العراق بتطبيق القرارات الشرعية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في هذا الجزء الغالي من وطننا العربي.

واشكر في الختام جريدة السياسة على دورها المبادر الى لم الشمل العربي وتحقيق طموحات شعبه.



المصدر : الجمهورية القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

ميثاق العهد .. هل ينقذ الوحدة اليمنية ؟!

الاشتراكى يطلب التغيير .. والمؤتمر يستجيب

كانت الوحدة اليمنية (١٩٩٠) احد المعالم الايجابية البارزة فى العالم العربى . وحظيت بمباركة شعبية عربية واسعة بأعتبارها تقدم أملا بعيدا وامكانيه دفع التضامن والتعاون العربى الى الامام .

ولكن المشاكل التى اسفرت عنها الوحدة والصراعات التى فرضت نفسها ، وتكاد تغرق المجتمع اليمنى فى الشهور الاخيرة اثارت مرة اخرى المخاوف والتوجسات حول المخاطر التى تتعرض لها ثانى تجربة للوحدة فى العالم العربى بعد الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨) .

فإلى أى مدى يمكن ان تصيب هذه الصراعات فكرة الوحدة اليمنية .. وماهو المخرج الحقيقى لدعم هذه الوحدة ..؟!

فالقضية لها ابعادها الداخلية والعربية والعالمية

● التناقضات والازمة

منذ اعلان قيام دولة اليمن الموحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ من الجمهورية العربية اليمنية (الشمال) وجمهورية اليمن الديمقراطية (الجنوب) اعتمدت الدولة الجديدة النظام الجمهورى والديمقراطية البرلمانية كأساس لبناء الوحدة مما ادى الى قيام نحو (٤٠) حزبا وصدور اكثر من ٢٠ صحيفة ومطبوعة ، واطلاق حريات التعبير إلا ان نتائج الانتخابات الاخيرة (ابريل الماضى) ابرزت وجود ثلاث قوى رئيسية فى الشارع اليمنى يمثلون الائتلاف الحاكم فى البلاد (المؤتمر الشعبى الاشتراكى تجمع الاصلاح)

وفى نفس الوقت اظهرت طبيعة المشكلة التى تواجه الوحدة حيث فاز الحزب الاشتراكى بكل مقاعد محافظته (الجنوب) (عدا مقعدين) حصل عليهما نائبان مستقلان ، كما حصل على ٦ مقاعد فى الشمال

فى حين لم يستطع (أى من الحزبين الشمالى) الفوز بمقعد واحد فى الجنوب ، مما اكد مدى سيطره الحزبين الرئيسين كل على الاقليم التابع له (سابقا) وأن النزعة الانفصالية مازالت قائمة ، اضافة الى نجاح (الاشتراكى) فى الحصول على مقاعد فى الشمال والذى تؤكد زيادة شعبيته فى البلاد وتجاهه فى ارساء قواعد تنموية جيدة فى الجنوب

كما ان محافظة (تعز) تقدم وحدها ٥٪ من الكوادر الفنية . بينما لا يوجد خارج (صنعاء) أى تغيير منذ منتصف الستينات

ومما يزيد من التناقضات بين الشمال والجنوب أن ثلثى السكان فى الشمال (١٢ مليونا) يعيشون فى ثلث مساحة الدولة ، بينما يشغل الجنوب (٢ مليون) فقط ثلثى المساحة الباقية

ولوحظ أن قضية اعادة النظر فى مسألة التقسيم الادارى لدولة اليمن الموحدة . وتطبيق نظام اللا مركزية والمجالس المحلية ونقل السلطة الى المحافظات جاءت ضمن القضايا التى طرحها الحزب (الاشتراكى) فى النقاط الـ ١٨ . لانه يرى انها واحدة من مسببات الازمة

ويرجع تاريخ التقسيم الادارى الى العهد العثمانى

٠٥٠٠٠٩٦



المصدر : الجمهورية القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

مركز الابحاث والمعلومات
دار الجمهورية للصحافة
سلوى محيى الدين

وكان ذلك التقسيم قد وضع على اساس الفرقة وابقاء تركيبه المجتمع اليمنى فى (كانتونات) تقليدية رهينة لتركيبات اجتماعية ومذهبية وطائفية . او قبائلية وعشائرية

الا ان المادة « رقم ٦ » من اتفاق الوحدة نصت (على ان يكلف مجلس الرئاسة فى اول اجتماع فريقا فنيا لتقديم تصور حول اعادة النظر فى التقسيم الادارى للجمهورية اليمنية بما يكفى لتعزيز الوحدة الوطنية وازالة آثار التشطير وبالفعل تم اصدار قرار بتشكيل لجنة لاعادة النظر فى التقسيم الادارى برئاسة عبدالله بن حسين الاحمر (الرئيس الحالى لمجلس النواب) ومحمد سعيد عبدالله (عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى) . وعقد عده اجتماعات لكنها اصطدمت بعدد من المعوقات القبلية والاجتماعية اضافة الى العوائق السياسية والتى ادت فى النهاية الى تجميد هذه اللجنة دون اى اعلان رسمى (عن ذلك)

الأمن .. القضية الاساسية

أما القضية الامنية وبناء جهاز للامن السياسى فكانت ايضا من القضايا الجوهرية فى الخلاف القائم منذ بداية الوحدة حيث كان المتفق عليه ان يتم دمج جهاز امن الدولة (الجنوبى) وجهاز الامن الوطنى (الشمالى) . مع اعادة تأهيل الكوادر للمهمات الجديدة

الا انه فى راى الحزب (الاشتراكى) لم يتم سوى تغيير الاسماء القديمة بأسم جديد مع الاحتفاظ بجميع خصائص واجهزة الامن الوطنى (فى الشمال سابقا) . اضافة الى تغييب امن الدولة (الجنوبى) وتهميش عناصره

وطرحت طوال الفترة الانتقالية مقترحات وخطط مختلفة لتوحيد الجيش . غير ان وجهات النظر لم تلتق

وكان أحد الشروط التى وضعها (على سالم البيض) نيابة عن (الاشتراكى) من خلال نقاطه الـ١٨ لانفراج الازمة

ضرورة تخليص الجيوش من الانتماءات والولاءات القبلية والعشائرية والطائفية (اعادة ترتيب القوات المسلحة والامن على اساس وطنى) . وايضا اخراج الجيش من المدن رغم ذلك تجاهل (المؤتمر الشعبى) فى نقاطه الـ١٩ لحل الازمة موضوع (القبلية) فى الجيش وركز فقط على (الالتزام بتطبيق قانون حظر الحزبية فى القوات المسلحة والامن نظرا لاهمية ذلك فى استقرار الوطن

واستمر الخلاف ايضا بين الحزبين حول مسألة القبض على منفذى الاغتيالات والتفجيرات ومرتكبى الاحداث المخلة بالامن خلال السنوات الماضية وتقديمهم للمحاكمة حيث وصل عدد الاغتيالات الى حوالى ١٦٠ شخصا من (الاشتراكى) منذ اعلان الوحدة فى ١٩٩٠ . وكان ضمنها اغتيال ابن شقيق (على سالم البيض) ومحاولة اغتيال (ابنتيه)

ويرجع المراقبون ان هناك ايدى خفية تريد تصعيد الازمة بين الحزبين هى التى وراء هذه الحوادث ولانستطيع اغفال الدور العراقى الواضح فى اليمن والذى يدعم الرئيس على عبدالله صالح وحزبه بارسال خبراء عسكرين واسلحة لمساندته

كما انه من المعروف ان اول خلاف بين الحزبين (المؤتمر الاشتراكى) حين اصدر (الاشتراكى) بيانا ادان فيه الاحتلال ودعا من خلاله الى انسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية الدولية ورغم ذلك كان البيان الرسمى الصادر عن اليمن مخالفا لموقف الاشتراكى مما زاد المشاكل بين الحزبين

اضافه الى الابعاد الجديدة التى ظهرت بعد الانتخابات والوصول الى صيغة اقامة ائتلاف ثلاثى بين (المؤتمر الاشتراكى الاصلاح) بموجب وثيقة وقعت من قادة الاحزاب الثلاثة . ثم ظهور تحالف ضمنى بين (الاصلاح المؤتمر) . مما اشعر (الاشتراكى) بأنه اصبح شريكا ضعيفا فى السلطة لايتمتع بأى قدر من علاقات التحالف والتنسيق مع المؤتمر الشعبى العام

والذى تأكد من خلال عدم استكمال تشكيل كتلة برلمانية واحدة بين الاشتراكى والمؤتمر . بقيت الكتل البرلمانية الثلاث

وكانت نتيجة استمرار التناقضات والخلافات بين الحزبين طوال الفترة الانتقالية (ثلاث سنوات) ان اعتزل (على سالم البيض) الحياة السياسية فى ١٩ اغسطس الماضى . ورفض اداء اليمين الدستورية حتى تتم معالجة جادة للاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد وفق النقاط الـ ١٨

واخيرا سادت اجواء انفراج وتفاؤل فى اليمن ـ بعد اعلان توقيع لجنة الحوار القوى السياسية بالاحرف الاولى على وثيقة (العهد والاتفاق) مما يضع ارضية عملية لانهاء الخلاف بين الاطراف المتنازعة وحل الازمة السياسية فى البلاد

تناول المشروع الذى وقعت عليه جميع القوى السياسية بالاحرف الاولى قضايا الخلاف التى تسببت فى الازمة بين (المؤتمر الاشتراكى) ومن اهم البنود التى نصت عليها الوثيقة

● مكافحة الارهاب وابعاد الارهابيين والغاء مراكزهم مع ضرورة اعلان صلح عام ينهى الصراع القبلى والثأر من خلال (مؤتمر وطنى عام) .

● وضع أليات لحل مشكلة القوات المسلحة . كما طلب « الاشتراكى » بذلك . وسحب القوات من المدن والاطراف والغاء مراكزها اضافة الى دمج تلك القوات وتصحيح اوضاعها

● كما نصت الوثيقة على ان يكون هناك مجلس للنواب ومجلس للشورى (احد نقاط الخلاف)

● اقامة حكم محلى على اساس (اللا

مركزية) مما يترتب عليه ضم بعض المحافظات بحيث يصبح اليمن مقسما الى مابين (٤ ٧) مخاليف (محافظات)

● يتم تعديل الدستور خلال ثلاثة شهور من توقيع الوثيقة ولاتتجاوز خمس اشهر . ويشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء واطراف حوار القوى السياسية وبعض المختصين فى جامعتى عدن وصنعاء .

● رئاسة الدولة تتكون من مجلس الرئاسة الذى يضم خمسة اعضائه ينتخبون من قبل النواب ومجلس الشورى فى اجتماع مشترك ثم ينتخب مجلس الرئاسة رئيسا ونائبا للرئيس من بين اعضاءه

● الحكومة تقوم على قاعدة اللامركزية بحيث تكون مسئوله عن مجلس النواب .

والى ان يتم انهاء الترتيبات اللازمة وانهاء الخلافات التى ظهرت مرة اخرى حول مكان التوقيع والمشاركين فيه حيث يرى المؤتمر الشعبى الاقتصار على دعوة الاردن فقط لحضور التوقيع ، والذى رفضه « الاشتراكى » مع الاصرار على حضور اطراف عربية اخرى . اضافة الى اطراف اوربية ضمانا لعملية التنفيذ لكل ماجاء فى الوثيقة .

كما اصدرت احزاب التكتل الوطنى للمعارضة اليمنية (الاسبوع الماضى) بيانا موجها لاعضاء لجنة الحوار . ابدت فيه مخاوفها من استمرار التوتر المتعمد . وحملت الائتلاف الحكومى (الاشتراكى الشعبى الاصلاح) المسئولية والمضى فى الانفصال غير المعلن (تبادل الاتهامات) والذى قد يؤدى الى الاستعداد لصدام مسلح



المصدر : الحياة المدنية

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطف ٣ سياح فرنسيين في محافظة حجة

وزير الدفاع اليمني يعترف بصعوبة اخلاء المدن من المعسكرات

□ عدن-من إقبال علي عبدالله:

■ قال وزير الدفاع اليمني العميد هيثم قاسم طاهر امس في عدن ان «وثيقة العهد والاتفاق التي خرجت بها لجنة الحوار للقوى السياسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) الجاري لانهاء الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد حددت مهمة رئيس الدولة ونائبه بالنسبة الى مجلس الدفاع الوطني»، واعترف بان «تنفيذ البرنامج الزمني المتعلق باخلاء المدن من المعسكرات يتطلب جهوداً مضنية وامكانات مادية كبيرة».

واضاف ان «الوثيقة انشات هيئة جديدة في المجال العسكري والامني هي المجلس الأعلى للأمن القومي ليكون بمثابة جهة استشارية لمجلس الدفاع الوطني للدولة».

واكد وزير الدفاع وهو من الحزب الاشتراكي ويعتكف في عدن مع قيادة الحزب ان «المجلس الجديد الذي اوصت به الوثيقة سيقدم الدراسات والتوصيات بما من شانه حماية امن الوطن واستقلاله وتجنيب البلاد ماسي الازمات والكوارث»، مشيراً الى انه «اذا قام هذا المجلس الذي جاءت به الوثيقة وضم المختصين في الشؤون السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وجرى العمل وفق دراسات وتوصيات المختصين، فان ذلك سيعني تصرفاً من نوع جديد في الحياة اليمنية ياخذ باراء ذوي الاختصاص».

وتحدث العميد هيثم في عدن امس عن دور القوات المسلحة في حماية شركات النفط الاجنبية العاملة في اليمن موضحاً ان «وثيقة العهد والاتفاق حددت ان الوحدات العسكرية التي ستوضع في عمق البلاد تخضع لقرارات مدروسة تتطلبها مصلحة الدفاع عن الوطن بحسب الحاجة الى ذلك وبما يؤمن الاحتياط المادي والبشري الذي لا مفر منه». وقال ان «مهمة حماية مواقع شركات النفط الاجنبية وعملية تامين سلامتها ضرورة ملحة. وستعمل القوات المسلحة على جعل اليمن في مامن من الأيادي العابثة بامن الوطن وبامن ضيوفه من الأجانب لا سيما وأن هذا الجانب قد شهد اعمالاً غير مسؤولة ولا تنتمي بصلة الى عقيدة وتراث الشعب اليمني».

وعن تقسيم اليمن الى مناطق عسكرية كما جاء في وثيقة العهد

التتمة في الصفحة (٤)



وزير الدفاع اليمني يعترف

تتمة الصفحة الاولى

والاتفاق اكد وزير الدفاع ان «الامر سيخضع لميزات مسرح الاعمال القتالية والطبيعية والجغرافية للبلاد وتمركز القوات والمهمات المسندة اليها».

واعترف الوزير الاشتراكي الذي عرف بانه قاد العمليات العسكرية في احداث كانون الثاني عام ١٩٨٦ لمصلحة جناح السيد علي سالم البيض زعيم الاشتراكي ضد جناح الرئيس السابق علي ناصر محمد ان «تنفيذ البرنامج الزمني الذي حددته الوثيقة بشان اخلاء المدن من المعسكرات يتطلب جهوداً مضنية وامكانات مادية كبيرة». وقال: «نحن قادرون على تسخير كل جهودنا في سبيل خدمة اليمن، الا اننا نطالب القيادة السياسية والحكومية بتقديم الدعم المادي الممكن لتنفيذ ما حدّد لنا في القوات المسلحة تنفيذه».

كذلك اعترف بوجود «خروقات وتمردات شهدتها بعض الوحدات العسكرية اليمنية اثر تصاعد تداعيات الازمة السياسية» مؤكداً ان «اعادة بناء القوات المسلحة اليمنية يتطلب اسساً علمية ووطنية بغية انجاز مسالة دمج القوات في مؤسسة رائدة تجسد عمق الوحدة الوطنية وتحدد وظائفها بالدفاع عن الوطن وحماية سيادته وابعادها عن الخلافات والتباينات الحزبية والقبلية».

الى ذلك افادت معلومات وردت الى عدن من محافظة تعز (٢٠٠ كيلومتر شمال عدن) الى «وجود حال تمرد في معسكر الاحتياط في المحافظة قام بها بعض الجنود وصغار الضباط احتجاجاً على ابعاد مجموعات من جنود المعسكر ينتمون الى المحافظات الجنوبية والشرقية».

وفي صنعاء ذكرت مصادر يمنية مطلعة امس ان ثلاثة سياح فرنسيين بينهم امرأتان محتجزون رهائن منذ الاحد الماضي على يد افراد قبيلة تسعى الى الضغط على الحكومة.

وخطف الفرنسيون الثلاثة نحو الساعة ١١,٠٠ بالتوقيت المحلي على يد افراد من قبيلة بني نواف في منطقة الاهنوم الواقعة في محافظة حجة (٢٠٠ كلم شمال غرب صنعاء). واوضحت وكالة «فرانس برس» ان هنري هسلوت وزوجته وهما استاذان متقاعدان في معهد زراعي فرنسي وصديقتهما طبيبة القلب بريجيت فونتين (٤٢ عاماً) كانوا في رحلة نظمتها مؤسسة «تير دافونتور» السياحية الفرنسية.

وتطلب قبيلة بني نواف التابعة لقبيلة بكيل ان يمر طريق قيد الانشاء حالياً عبر اراضيها التي تشكل جيباً داخل اراضي قبائل حاشد والمحاصرة من القبل افراد هذه القبائل القوية التي حرفت مسار الطريق. وافادت مصادر امنية اتصلت بها «الحياة» ان السياح يعاملون بطريقة جيدة وان المجلس الاعلى لقبائل بكيل يتدخل للافراج عن الثلاثة في اقصى سرعة. وتوقعت الافراج عن السياح في غضون ٤٨ ساعة.

استمرار الجهود لاطلاق سراح الفرنسيين الثلاثة

«المؤتمر» يشترط عودة البيض والعطاس إلى صنعاء قبل توقيع وثيقة العهد والاتفاق

صنعاء ـ محمد العريقى : اشترط حزب المؤتمر الشعبى العام للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق التى تم التوصل اليها اخيرا عودة علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الى صنعاء لممارسة مهامهما. جاء ذلك فى تصريح لمسئول حكومي يمني رفيع المستوى لصحيفة «الاهرام» القاهرية امس وقال انه اذا لم توقع الوثيقة قبل شهر رمضان المقبل فان ذلك يعنى ان الحزب الاشتراكي يسعى لكسب المزيد من الوقت تمهيدا للانفصال. وتوقع المسئول ان تحدث مواجهة عسكرية بين طرفى النزاع فى حالة عدم حسم النزاع المستمر منذ اغسطس الماضي، واتهم المسئول وسائل اعلام الحزب الاشتراكي بانه يمهد الطريق للانفصال. وقد انتقد الحزب الاشتراكى تصريحات المسئول اليمنى وقال فى رسالة وجهها لاعضاء لجنة حوار القوى السياسية ان تلك التصريحات تضمنت تحفظات على وثيقة العهد والاتفاق ودعوات صحفية لتحويلها الى مدخل للنقاش والحوار بدلا من التنفيذ، واتهمت الرسالة اعلام المؤتمر بانه هاجم الوثيقة وقابلها بالسخرية. من ناحية اخرى تحاصر قوة من رجال الشرطة اليمنية بقيادة العقيد احمد المتوكل شقيق وزير الداخلية العميد يحيى المتوكل منطقة جبلية بشمال صنعاء يحتجز فيها ثلاثة سائحين فرنسيين، امراتان ورجل.. قامت باحتجازهم افراد ينتمون الى قبيلة ابو هنوم التى تنتمى الى قبيلة بكيل القوية والمنافسة الى قبيلة «حاشد» بسبب تمويل طريق خاص بالقبيلة، وقد ناشد العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية الشيخ عبد الله الاحمر والشيخ عبد المجيد الزندانى التدخل لاطلاق سراح الفرنسيين الثلاثة، وقالت مصادر دبلوماسية فى صنعاء ان السفارة الفرنسية على اتصال بالسلطات اليمنية للمساعدة فى الافراج عن السياح الثلاثة.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صباح الأحمد يشكر علي صالح ومبعوث لمبارك الى صنعاء وعدن

الاشتراكي اليمني يحذر من نتائج استمرار الحملة الاعلامية عليه

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:
□ الكويت - من حمد الجاسر:
□ القاهرة - من محمد علام:

■ تصاعدت امس حدة تبادل الاتهامات بين احزاب الائتلاف الحاكم في اليمن (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح) في الوقت الذي تجري لجنة الحوار للقوى السياسية الاستعدادات النهائية لمراسيم توقيع قادة احزاب الائتلاف ورؤساء الأحزاب السياسية اليمنية وثيقة «العهد والاتفاق» التي خرجت بها اللجنة في ١٨ كانون الثاني (يناير) الجاري كأساس لانهاء الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد.

وفي اطار هذا التصعيد وجه المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني امس رسالة الى اعضاء لجنة الحوار للقوى السياسية المجتمعين في صنعاء اشار فيها الى «متابعة قيادة الاشتراكي بقلق بالغ التصريحات الصحافية الصادرة عن عدد من كبار الشخصيات القيادية في المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة والتجمع اليمني للاصلاح برئاسة رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر الى بعض وسائل الاعلام العربية المقروءة والمسموعة والمرئية والتي تضمنت تحفظات عن وثيقة «العهد والاتفاق» ودعوات صريحة لتحويلها الى مدخل للنقاش والحوار بدل تنفيذها وتحويلها الى افعال ملموسة مما يدل على وجود خلافات كبيرة بين بعض الاجنحة في الحزبين ازاء الوثيقة وتنفيذها».

وقالت رسالة المكتب السياسي للاشتراكي ان «إعلام المؤتمر الشعبي تحديداً دأب على مهاجمة الوثيقة والسخرية من الجهد الوطني العظيم الذي بذلته لجنة الحوار للقوى السياسية من اجل التوصل اليها كأساس لحماية الوحدة والديموقراطية وتطويرهما واكسابهما مضامين حقيقية وابعاداً عصرية»، مؤكدة انه «منذ الاعلان والتوقيع بالاحرف الاولى على الوثيقة في ١٨ كانون الثاني الجاري حول اسس بناء الدولة اليمنية الحديثة، حرص الحزب الاشتراكي من جانبه على عدم الاكتفاء بتاكيد تأييده التام من دون اي تحفظات للوثيقة وذلك من خلال مختلف هيئاته القيادية ومنظماته وصحفه الحزبية، بل جعل من الوثيقة محوراً رئيسياً لنشاطه خلال الفترة الماضية جنباً الى جنب مع كل القوى السياسية التي اجمعت عليها وسط تأييد وطني

التتمة في الصفحة (٤)



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٣ / ١ / ١٩٩٤

وعربي ودولي كبير».

ودعت قيادة الاشتراكي «لجنة الحوار الى العودة الى صحف المؤتمر الشعبي الصادرة عشية توقيع الوثيقة والايام التي تلت ذلك» مشيرة الى انها «تضمنت هجوماً في غاية الاسفاف على الوثيقة وعلى لجنة الحوار التي كان لها شرف التوصل اليها بعد عمل شاق استهدف انقاذ الوطن من خطر التمزق وتفويت الفرصة على تجار الحروب الذين كانوا يخططون ويعدون العدة لاشعال نار حرب اهلية مدمرة تعصف بوحدة الوطن ونهجه الديموقراطي التعددي».

واضافت انه «ما يثير الدهشة هو ان الخطاب الاعلامي للمؤتمر الشعبي العام اشتد طابعه العدائي للحزب الاشتراكي اليمني. فبعد مضي اسبوع او اكثر على التوقيع بالاحرف الاولى على الوثيقة كرست صحيفة «٢٢ مايو» عدداً خاصاً للقذف والشتم والتشهير بالحزب الاشتراكي وقادته من دون اي مبرر يذكر، الامر الذي شكل ويشكل مخالفة صريحة وخروجاً فضاً عن وثيقة «العهد والاتفاق» والتي وقع عليها ممثلو المؤتمر الشعبي وايدوها كامل التأييد الى جانب مسارعة الاخ رئيس مجلس الرئاسة زعيم المؤتمر الشعبي علي عبدالله صالح في تاييدها والاعلان مجرد الاعلان عن التزامه بجميع نصوصها واحرفها».

وتعليقاً على ما حملته صحف المؤتمر الشعبي قالت رسالة المكتب السياسي للاشتراكي: «الاخبار التي تنشرها وسائل اعلام المؤتمر ليست فقط ذات طبيعة



الترائية تضليلية وانما هي اتهامات مكشوفة ومستترة، وبالتالي فان الامر لم يقف عند هذه الحدود وهذا الواقع الذي يبعث على الاسف لانها اتهامات مردودة على اصحابها. ولكن الحزب الاشتراكي يرى ان ذلك هو تصعيد جديد للهجوم الاعلامي والسياسي ضده كطرف رئيسي في الائتلاف ويترتب عن ذلك تكريس لمناخ التوتر وعدم الثقة بدل السعي الى تنقية الاجواء ورص الصفوف وتهيئة الظروف الملائمة للتوقيع النهائي على وثيقة العهد والاتفاق».

واكدت الرسالة ان «الحزب الاشتراكي اذ يلفت نظر لجنة الحوار للقوى السياسية الى خطورة الخطاب الاعلامي لبعض أطراف الائتلاف وبعض قياداته والذي يستهدف عرقلة الجهود المبذولة للتوقيع النهائي على الوثيقة والشروع في تنفيذها، فانه يجدد التزامه التام ومن دون اي تحفظ الوثيقة نصاً وروحاً واستعداده للمشاركة في تنفيذها دفاعاً عن الوحدة والديموقراطية ومساهمة في بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون بمؤسساتها الحديثة المختلفة».

وفي الكويت، وجه وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد شكره الى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بعد الثناء الذي وجهه الى الكويت اخيراً لدورها في دعم التنمية في اليمن.

ورد الشيخ صباح على صحافيين طلبوا منه التعليق على التصريحات



الأخيرة للرئيس اليمني عن الكويت بقوله: «انا شاكر الرئيس اليمني الثناء على الكويت، ولقد كانت الكويت اول الدول في مساعدة الاخوة في اليمن ويسوءنا الآن هذا الجفاء والخلاف بين القسمين الشمالي والجنوبي».

وكان الشيخ صباح قدم الى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) شرحاً للمستجدات في العلاقات الكويتية - العربية، والعلاقات الكويتية - الدولية وبحث مع النواب في جلسة خاصة امس في اخر التطورات في هذا المجال.

وفي القاهرة، بعث الرئيس حسني مبارك برسالتين الى كل من الرئيس اليمني وزعيم الحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض حملهما السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية كمبعوث خاص من مبارك توجه مساء اول من امس الى صنعاء في زيارة تستغرق اياماً عدة يجري خلالها لقاءات مع عدد من المسؤولين اليمنيين في اطار مساع مصرية لانهاء الازمة اليمنية.

ويأتي ايفاد الرئيس مبارك لمبعوث خاص بعدما اقتصرت الجهود المصرية في الفترة الماضية على الاتصالات الهاتفية بين مبارك وكل من علي صالح والبيض. وعلم ان همام يحمل رسالة ايضاً من وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى الى نظيره اليمني السيد محمد باسندوه.

واشارت مصادر ديبلوماسية مصرية في هذا الصدد الى اهتمام مصر بالازمة اليمنية نظراً الى العلاقات التاريخية والتقليدية بين البلدين والى ان «اي تطور سلبي في اليمن سينعكس سلباً على الأوضاع في المنطقة العربية».

يذكر ان الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد كان ابدى استعداده لزيارة صنعاء وعدن للمساهمة في جهود انهاء الأزمة كما بعث برسائل واجرى اتصالات هاتفية في هذا الشان مع علي صالح والبيض.



صنعـاء تشترط عودة البيض إليهـا لتـوقيع الـوثيقة بـالخارج

الاشتراكي يتهم اعلام «المؤتمر والاصلاح» بـالـدعـوة إلى التشكيك في وثيقـة عـدن

عدن ـ صنعاء من مراسل «**العرب**» عبد الرحمن على

وجـه المكتب السيـاسي للحـزب الاشتراكي اليمني، الليلـة الماضية رسـالة إلى أعضـاء لجنة الحوار للقوى السيـاسية يـرد فيها على الحملـة الاعـلاميـة التي لازالت كما قـال «الاشتراكي» يمارسهـا حزبـا الائتـلاف (المؤتمر ـ الاصلاح) وكـذا التصريحات الصحفيـة لبعض قيـاداتها في بعض الصحف العـربيـة وجـاء في رسـالـة الاشتراكي أن مثل هـذه التصريحات والحمـلات الاعلامية هـي بمثابة دعوات للتشكيك بـالوثيقة (وثيقة العهـد والاتفاق) بل محاولـة ـ لتحـويل الـوثيقـة إلى مـدخـل للنقـاش والحوار بـدلا من التنفيذ.

وأكد الاشتراكي في رسالـة مكتبه (السياسي) نماذج لما تنشره وحتى السـاعـة صحف المؤتمر الشعبي العـام (الميثاق) (٢٢ مـايو) واصفـا ما جاء في هاتين الصحيفتين بمثـابة محاولة لنسف الوثيقة تماما.

ويـؤكد الاشتراكي في رسـالته أن مـا وصلت إليه لجنة الحوار للقـوى السياسية كان بمثـابة انقاذ وطني، بل انقاذ للوطن من تمزق بل على حد قول الـرسالة «كان بمثـابة تفويت الفـرصة على تجار الحروب الذيـن يخططون ويعـدون العدة لاشعـال حـرب أهليـة تعصـف بـالـوحـدة والـديمقراطيـة وقدم الاشتراكي في رسـالته عـدة نماذج لما تنشره صحف واعـلام المؤتمر الشعبي محددا تواريخها ومضامينها.

وينهي الاشتراكي رسـالتـه مطـالبـا لجنـة الحوار للقوى السياسية لفـت نظرها إلى خطورة الخطـاب الاعـلامي لحزبي الائتـلاف (المؤتمر، الاصـلاح) منوهـا إلى أن ذلك «يستهـدف عرقلـة الجهود المبذولة للتوقيع على الوثيقة.

وكـان السيـد عبـد السـلام العنسي عضـو اللجنة العـامة، رئيس الـدائرة العـامـة للمؤتمر الشعبي العـام قـد أدلى بتصريح صحفي يأسف للتصريحات والتي قـال أنها «مـريبـة» وهي التصريحات التي يؤكـد فيها جـاراالله عن خشيته من حـدوث مفـاجاة أمنيـة عسكـريـة تعصف بـالـوثيقـة، واعتبر العنسي أن مثل هـذه التصريحات «بمثـابـة» مقـدمـة خطيرة لتبرير تحديد تعود به بعض المغامرين في قيـادة الاشتراكي سـواء في الجانب العسكري أو الأمني.

ويصف العنسي هذه التصريحات من الاشتراكي بانها تـرجع إلى اختلاف بين أجنحـة الحزب الاشتراكي اليمني حول الوثيقة.

وفي القاهرة صرح مسئول حكومي يمني رفيع المستوى ان حزب «المؤتمر الشعبي العام» قد اشترط للتوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق ـ التي تم التوصل اليها اخيرا خارج اليمن.. ان يعود على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة رئيس الحزب الاشتراكي وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء من عدن إلى صنعاء لممارسة مهامهما.

وقال هذا المسئول الذي رفض الكشف عن اسمه في تصريح لصحيفة (الاهرام) المصرية نشرته امس.. انه إذا لم توقع الوثيقة قبل شهر رمضان المقبل فان ذلك يعنى ان الحزب الاشتراكي يسعى لكسب المزيد من الوقت تمهيدا للانفصال.

وتوقع المسئول ان تحدث مواجهة عسكرية بين طرفي النزاع في حالة عدم حسم الازمة المستمرة منذ اغسطس الماضي. واتهم اعلام الحزب الاشتراكي بانه يمهد الطريق الآن للانفصال.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

رويتر فى تقرير لها من عدن..

الـــوحـــدة فشلت حتى الان فى تحقيق الانـــدمـــاج الكـــامل بين شطـــرى اليمن!

□ عدن - رويتر:

على باب احد الفنادق الفخمة فى عدن لافتة تقول «ممنوع حمل الجنبيات «الخناجر» والأسلحة داخل الفندق ويرجاء تسليمها إلى الأمن».

بيد أن ما يصيب الناس بالفزع فى هذه العاصمة السابقة لليمن الجنوبى، هو أن الزائرين الشماليين يعمدون ببساطة إلى تجاهل اللافتة فتراهم يمشون الهوينى وهم يحملون خناجرهم التقليدية التى تبرز بوضوح وفى زهو من الأحزمة الجلدية التى يلبسونها حول خواصرهم.

المصادر الدبلوماسية والسياسية تقول إن حمل الأسلحة، وهو ما يسمح به القانون فى الشمال ويحظره فى الجنوب، يعد مثالا صارخا يبين كيف أن ثلاث سنوات من الوحدة قد أخفقت فى تقريب شقة الخلافات التى تراكمت طيلة أجيال عدة بين شطرى اليمن سياسيا واقتصاديا وثقافيا، كان شطرا اليمن منفصلين لمئات السنين فى الوقت الذى كانت فيه تجاربهما التاريخية مختلفة كل الاختلاف.

وبالنسبة للشمال، وعاصمته صنعاء، فقد ظل خاضعا لحكم الأئمة الذين فرضوا سيطرتهم الدينية والسياسية على القبائل والعشائر المنعزلة لما يقرب من ألف عام إلى أن أطيح بهم فى ثورة عام ١٩٦٢، ومنذ ذلك الحين، وباستثناء واحد فقط، تعاقب على حكم اليمن الشمالى عدد من القادة العسكريين.

أما الجنوب فكان يخضع لحكم الامبراطورية العثمانية لمئات السنين قبل الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٣٩ لمدينة عدن الساحلية والتى كانت مركزا للمبادلات التجارية مع الخارج على مدى قرون من الزمان، وكان يحكم الجنوب حزب علمانى ماركسى موال لموسكو، وذلك خلال الفترة الواقعة بين حصول عدن على الاستقلال فى عام ١٩٦٧ وحتى الاندماج مع الشمال فى مايو عام ١٩٩٠.

وكان ينظر إلى الاندماج فى ذلك الوقت باعتباره حلما طالما راود اليمنيين لما ينطوى عليه من حل يضع حدا للعزلة السياسية لليمن الذى ازداد فقرا، ومما يساعد الشطرين على المشاركة فى تطوير الاكتشافات البترولية التى تبشر بالخير.

غير أن مصدرا سياسيا يمنيا قال إنه سرعان ما سقط الاندماج ضحية لحالة الثقة المفقودة بين الزعماء المحافظين فى الشمال والجنوبيين العلمانيين اليساريين.

إذ إن تفجر الصراع على هذا النحو العلنى فى يوليو الماضى، والذى أصاب الحياة السياسية والاقتصادية بالشلل، بات يهدد بتقسيم البلاد مرة أخرى، والاتفاق الوطنى الذى يستهدف رأب الصدع توصلت إليه لجنة تضم كافة الأحزاب مؤخرا، إلا أنه مازالت هناك خلافات بشأن التوقيت الذى يتعين فيه توقيع الاتفاق وإن كان مكانه قد تحدد فى عاصمة الأردن فى حين يبدى السياسيون الشكوك فيما بينهم حيال فرص نجاحه.

على أن رجل الشارع فى عدن يتساءل صراحة إن كان التوقيع على الاتفاق من جانب الرئيس على عبد الله صالح، حاكم صنعاء، ومنافسه الجنوبى نائب الرئيس على سالم البيض، سيعمل على تحسين مستوياته المعيشية المتردية.

وقد علق عبده، وهو موظف صغير فى عدن، بقوله «لقد كنا أفضل حالا قبل الوحدة.. فقد انخفضت قيمة العملة المحلية بنسبة ٤٠٠ فى المائة منذ الوحدة».

وكان البيض قد أعلن فى اجتماع عقده مؤخرا مع الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يتزعمه أن الأزمة الاقتصادية قد «أرغمت العديد من الأسر المحترمة فى الجنوب على البحث فى صناديق القمامة للعثور على شىء يأكلونه».

الاحصائيات والأرقام الصادرة عن البنك الدولى أفادت أن الجنوبيين كانوا يحظون بمستويات معيشية أفضل بكثير من أخوانهم فى الشمال قبل الوحدة، وتشير إلى أنهم، وبرغم الفقر، كانوا يتمتعون أيضا بخدمات صحية أفضل وغيرها من الخدمات الأخرى فى ظل النظام الاشتراكى.

وهم يقولون الان إن حجم

٠٢٠١٠٧



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

دولتهم السابقة ومواردها الاقتصادية تمثل ثلثي حجم الدولة الموحدة وثروتها الوطنية.

وقال دبلوماسي جنوبي سابق «مع ذلك فإنه يجرى التمييز والتفرقة فى معاملتنا ماليا، إذ إن راتبى يقل بمعدل الثلث عن ذلك الذى يتقاضاه أحد زملائى الشماليين فى السفارة».

مصادر شمالية تقول إن الجنوبيين يشغلون نحو ثلاثمائة الف وظيفة بالخدمة المدنية والقطاع العام فى اليمن الموحد، وذلك مقابل ستين الف وظيفة يشغلها الشماليون، بيد أن أيا من الرقمين لم يمكن تاكيده بصورة مستقلة.

غير أن سكان الشمال يقدر عددهم باحد عشر مليون نسمة مقابل مليونى نسمة فى الجنوب.

على صعيد الجيوش وقوات الامن فى شطرى اليمن، فإن الاندماج لم يتحقق بينها بصورة كاملة، ومازالت هناك عملتان محليتان قيد التداول، وعلى الرغم من وجود سعر صرف ثابت لكلتيهما.

وثمة اختلاف فى القوانين المدنية والأنظمة التعليمية.. أضف إلى ذلك أن الأغلبية من النساء فى الشمال يرتدين «النقاب» وقلما يمكن رؤية مثل هذا النقاب فى الجنوب حيث النساء هناك أكثر تحررا، بل وتخرج كثيرات منهن وهن يرتدين الملابس الغربية.

مصدر معارض تحدث عن «الفوطة»، تلك التنورة المطرزة التقليدية التى يرتديها معظم الرجال فى اليمن، فقال إنه بغض النظر عن وجود علم موحد، ونشيد وطنى، فإنه يبدو أن «الفوطة» تظل الشيء الوحيد الذى يرمز إلى الوحدة بين اليمنيين.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١/١٩٩٤

جهود مكثفة للافراج عن الفرنسيين المخطوفين

اليمن: لقاء المصالحة في عمان أول فبراير

صنعاء - وكالات ذكرت مصادر امنية ان السلطات اليمنية اجرت مفاوضات مكثفة لاطلاق سراح ثلاثة سياح فرنسيين خطفتهم قبيلة للضغط على الحكومة لكي تنفذ مطالبها.

وافادت المصادر ان الثلاثة وهم رجل وامرأتان قد يفرج عنهم قريبا.

وكان السياح الثلاثة قد اختطفوا الاحد الماضي في منطقة مأرب شرقي العاصمة صنعاء.

وذكر احد المصادر ان الجهود لاتزال جارية لاطلاق سراحهم.

ورفض المصدر الافصاح عن اسم القبيلة التي خطفت الرهائن وامتنعت السفارة الفرنسية في صنعاء عن التعقيب على الحادث.

وافادت مصادر دبلوماسية ان السفارة على اتصال بالسلطات اليمنية للمساعدة في الافراج عن السياح.

واضاف احد المصادر الدبلوماسية نامل ونتوقع ان يفرج عنهم قريبا.

واعلنت مصادر قبلية ان من المعتقد ان بني نواف احدى عشائر قبيلة احنوم هي التي خطفت السياح لتنفيذ مطالبها الخاصة بان يمر طريق جديد مقترح عبر اراضيها.

واصبح خطف الرهائن اسلوبا تقليديا في النزاعات القبلية في اليمن وفي محاولة فرض المطالب على الحكومة او على شركات النفط الاجنبية.

في عمان اكد مصدر اردني مسؤول ان لقاء المصالحة بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض سينعقد في عمان خلال الاسبوع الاول من شهر فبراير القادم بحضور ملك الاردن.

واضاف المصدر في تصريح صحفي ان الاردن ينتظر تحديد الموعد النهائي لاجتماع المصالحة اليمنية الذي من المتوقع ان يكون الاسبوع الاول من فبراير وهو الموعد المتفق عليه بين الزعيمين اليمنيين من حيث المبدأ حتى الان.



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٤

اليمن: «وثيقة العهد والاتفاق»

دستور جديد لدولة الوحدة

■ تضمنت «وثيقة العهد والاتفاق» الصادرة عن لجنة حوار القوى السياسية تغييراً دستورياً واسعاً، شمل اسس بناء وتشكيل الدولة وقواعدها وتقسيماتها الادارية، ما يجعلها دستوراً جديداً بالفعل، بحيث استوعبت النقاط التي كانت موضوعاً للحوار المقدمة من الحزب الاشتراكي (١٨ نقطة)، والمؤتمر الشعبي العام (١٩ نقطة)، والتكتل الوطني للمعارضة (١٦ نقطة). والتغييرات التي تترتب عليها والضمانات اللازمة لتحقيق اهدافها والبرامج العامة الزمنية لتنفيذها، اضافة الى الوسائل الكفيلة بمعالجة الأزمة السياسية وما نتج عنها. كما تناولت كل هيئات وسلطات الدولة واختصاصاتها وعلاقاتها وانظمتها، وارتكزت اساساً على نظام الحكم المحلي واللامركزية المالية والادارية.

وكان اعلان الوثيقة في عدن، مساء يوم الثلثاء الماضي، مصدر فرحة شعبية واسعة، اذ راى فيها اليمنيون الأمل والوسيلة الأولى لتحقيق الأمن والسلام وازاحة اشباح الخوف والصراع المسلح، والانهيار الاقتصادي والرعب من المستقبل. ومثلت بالفعل الميلاد الحقيقي للوحدة. وزاد من هذا ان حزب المؤتمر الشعبي رحب بالوثيقة فور اعلانها واكد التزامه ما جاء فيها. وكان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اعلن الشيء نفسه.

وصدرت الوثيقة التي تلاها السيد احمد جابر عفيف مقرر اللجنة بتوقيع اعضاء لجنة حوار القوى السياسية، واعلنت تشكيل لجنة فرعية من بين اعضائها، مهمتها التوقيع على الوثيقة من قبل قادة احزاب الائتلاف الثلاثة، الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، والسيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب، رئيس التجمع اليمني للاصلاح.

عن هذه النقطة ومستقبل الوثيقة وضماناتها وطرق تنفيذها حاورت «الوسط» الدكتور محمد عبدالملك المتوكل عضو لجنة الحوار المقيم في عدن:

● **ماذا يعني التوقيع على الوثيقة بالأحرف الأولى؟**

- يعني انه لا بد ان تصدر موقعاً عليها بصفة رسمية ومعلنة، تؤكد التزام الاطراف الموقعة بها. وانه لا بد ان يوقع عليها قادة احزاب الائتلاف الثلاثة ومعهم قادة الاحزاب والقوى السياسية المشاركة في الحوار. وتشكلت لجنة فرعية من الشيخ سنان ابو لحوم (مستقل)، العميد مجاهد ابو شوارب (مستقل)، الدكتور عبدالكريم الارياني (المؤتمر)، احمد جابر عفيف (مستقل)، جارالله عمر (الاشتراكي)،



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

عبدالوهاب الآنسي (الإصلاح)، لتتصل بقادة الائتلاف الثلاثة، ضمن مهمتها في ترتيب موعد ومكان التوقيع النهائي على الوثيقة، واعداد المراسم الخاصة بالمناسبة.

● وما أبرز مراسم المناسبة؟

– احتفال يشارك فيه قادة الدولة والاحزاب والشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية. ويحضره وفود من الدول الشقيقة والصديقة، التي تعاطفت مع اليمن اثناء الأزمة، بحيث تؤكد المناسبة لليمنيين بانهم دخلوا مرحلة جديدة بالفعل.

● ومتى سيتم هذا؟

– لم يحدد الموعد بدقة من قبل اللجنة، بل تركت للجنة المصغرة فرصة الاتصال والتحرك والاعداد لكن لجنة الحوار حددت هذه الفرصة مبدئياً بين ١٠ و١٥ يوماً.

● وما هي الآلية الرئيسية التي حددتها اللجنة لتنفيذ الوثيقة؟

– كان لدينا في اللجنة خيارات عدة، منها اسناد التنفيذ الى الوزارات المعنية الرئيسية في الحكومة، بحيث يراس كلاً منها عناصر محايدة من خارج الائتلاف لفترة التنفيذ. ثم توصل الجميع الى ان الآلية هي لجنة الحوار كهيئة مشرفة ومتابعة بصفة مباشرة. وان تترك لاحزاب الائتلاف تشكيل الآلية التي تريدها للتنفيذ، على ان تقوم لجنة الحوار بالاشراف والمتابعة ونشر البيانات عن خطوات التنفيذ.

● وكيف ستمارس لجنة الحوار هذه المهمة وما هي ضماناتها؟

– سيكون لها مكتب تعمل فيه بصفة مستمرة (في صنعاء). ممثلة في مقرر اللجنة (السيد احمد جابر عفيف)، ومعه ٤ او ٥ اعضاء. وتعقد اللجنة بكامل اعضائها اجتماعات دورية ومؤتمرات صحافية. وتظل على اتصال دائم بالاحزاب والنقابات والهيئات والمنظمات الشعبية، كمرجعية لها تُستقى منها المعلومات الكاملة عن حقيقة ما يجري ومدى ما يتم تنفيذه. وتصدر هذه المعلومات في شكل بيانات دورية لتُطلع الناس على مدى الالتزام ببرامج التنفيذ من عدمه وتحديد اية عثرات في طريق التنفيذ ومن يسببها. ومن هنا فإن ضمانات التنفيذ التي تعتمد عليها اللجنة هي الراي العام.

● وكيف تنشر بياناتها؟

– عبر اجهزة الاعلام الرسمي. وحددت لجنة الحوار ما تريده من احزاب الائتلاف، في شيئين، حق النشر في الوسائل الرسمية، وحق الحصول على المعلومات. وستعد اللجنة اللوائح والأنظمة الخاصة بسير العمل خلال فترة التنفيذ.■



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

مع استمرار الحشود والتحركات العسكرية

لجنة يمنية مشتركة بمساهمة أميركية. أوروبية لضبط الوضع

عدن: من لطفي شطارة

تقرر تشكيل لجنة يمنية مشتركة من طرفي النزاع في اليمن امس لتقصي الحقائق وجمع المعلومات بعد ان تزايد القلق من احتمال انفجار الوضع العسكري، رغم الاعداد لعقد مؤتمر لتوقيع «وثيقة العهد والاتفاق» للمصالحة.

ويشارك في اللجنة الملحقان العسكريان في السفارتين الاميركية والفرنسية (باسم المجموعة الاوروبية) في صنعاء.

وحذر الحزب الاشتراكي اليمني امس من المحاولات لعرقلة تنفيذ الاتفاق الذي وضعته لجنة الحوار الوطني. من جانبه نصح الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد بحشد القدرات لتلافي تجدد الأزمة.

وافادت انباء عدن ان القلق من انفجار الوضع في اليمن يساور عددا من السياسيين اليمنيين بسبب استمرار الحشود العسكرية بين الأطراف المتنازعة في شطري اليمن، وعودة صحف الحزبين (المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني) الى المهاترات الاعلامية وتبادل الاتهامات حول مواقف الطرفين من «وثيقة العهد والاتفاق».

وتؤكد مصادر عسكرية ان خطورة الوضع تكمن في الولاءات المتعددة بين العسكريين (الشماليين) بسبب التباين الواضح في الموقف العام من الوثيقة التي ما تزال بعض

التتمة .... ص 4

لجنة يمنية

القيادات خاصة في الشمال ترفض صيغتها وتعتبرها مجرد ارضاء للاشتراكي، وانها قدمت تنازلات قد تضر بمصالح الكثيرين من تلك القيادات.

ويتخوف بعض السياسيين من ان تؤدي رصاصة طائشة او مغامرة عسكرية من جانب اي طرف الى تغيير الموقف واعلان الحرب بين «الاشتراكي» و«الشعبي» وفي هذا الاطار، ونظرا لتواصل عمليات الحشد المسلح من جانب الطرفين خاصة في مناطق الثروات (مارب) في الشمال و(شبوه) في الجنوب، جرى تشكيل لجنة عسكرية من جانب الطرفين برئاسة العقيد علي محمد صلاح لتقصي الحقائق في تلك المناطق.

ويرى المراقبون ان مشاركة الملحق العسكري في السفارة الاميركية، والملحق العسكري في السفارة الفرنسية في صنعاء، باسم المجموعة الاوروبية، ضمن لجنة تقصي الحقائق جاءت لتاكيد حرص الاميركيين والاوروبيين على تغليب لغة الحوار على لغة الحرب. كما ان الاميركيين يستطلعون الموقف عن قرب لمعرفة حقيقة الوضع العسكري لدى الطرفين، وامكانية كل طرف واستعداده للقتال اذا ما افلتت الامور من بين يدي السياسيين.

على صعيد آخر اوضح العميد خالد باراس، رئيس اللجنة الوطنية للقاء الوطني في حضرموت، ان مطالبة المحافظة بنسبة من العائدات الواقعة تحت سيادتها، ومن بينها النفط والمعادن والاسماك، ليست موجهة للشركات الاجنبية العاملة في المحافظة، بل انها مطالب مشروعة لابناء المحافظة، والمطالب موجهة للحكومة لاقتسام نصيبها من العائدات التي تدخل خزانة الدولة. وينفي باراس ان يكون هدف هذه المطالب هو فرض ضرائب اضافية على الشركات، ولكن لاجبار السلطة على توزيع العائدات النفطية والسمكية والثروات بشكل عادل، وبشكل يلبي احتياجات المحافظات المنتجة التي تتعرض لتبعات سلبية نتيجة لوجود مثل هذا النشاط، من بينها زيادة التوافد البشري على المحافظة، ووجود الآليات الضخمة التي تؤثر على الطرقات وتوسيع دائرة الخدمات العامة.

وأكد باراس احترام ابناء حضرموت لجميع الاتفاقيات التجارية مع الشركات، وانه لن يسمح بأن تتعرض هذه الشركات الى اي مخاطر كتلك التي جرت في عدد من محافظات الشمال مثل «مارب» و«ذمار».

وجدد باراس تاكيد ان حضرموت تطالب الدولة بنسبة من الموارد السيادية الاخرى كالضرائب الجمركية للميناء، والمطار، وباي نسبة معقولة. واعتبر ذلك ضمانة لتعزيز النظام والسلطة وحتى لا يشعر المواطن بغبن.

من جهته اعتبر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ما نشرته صحف حزب المؤتمر الشعبي ومن بينها «22 مايو» و«الميثاق» اتهامات مكشوفة وصلت حد «تخوين» عدد من قادة الاشتراكي واتهامهم بالانفصالية. ولكنه رد الاتهامات لاصحابها جملة وتفصيلا وقال المكتب السياسي في رسالة بعث بها الى لجنة الحوار المصغرة في صنعاء امس ان المؤتمر الشعبي يدفع نحو تصعيد جديد للهجوم الاعلامي والسياسي ضد الحزب الاشتراكي كطرف رئيسي للائتلاف، لتكريس مناخ التوتر وعدم الثقة، بدلا من السعي لتنقية الاجواء.

ونبه المكتب السياسي لجنة الحوار الى خطورة الخطاب الاعلامي لبعض اطراف الحوار وبعض قياداته. وقال ان ذلك يستهدف عرقلة الجهود المبذولة للتوقيع النهائي على الوثيقة، والشروع في تنفيذها، مجددا التزامه التام، ودون تحفظات، بالوثيقة واستعداده للمشاركة في تنفيذها.

وانتقد المكتب السياسي التصريحات الاخيرة لبعض قادة «الشعبي» وحزب التجمع اليمني للاصلاح المشاركين في الائتلاف الحاكم واعتبرها دعوات صريحة لتحويل الاتفاق الى مدخل للنقاش والحوار بدلا من تنفيذه وتحويله الى افعال ملموسة.

ونصح الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد من مقره في دمشق كلا من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض بحشد القدرات اليمنية في الداخل لتلافي تكرار الازمة السياسية التي شلت جميع مؤسسات الدولة، وادت الى زيادة عبء الصعوبات المعيشية على كاهل المواطنين.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يونيه ١٩٩٤

معركة بين الشركات الأمريكية على غاز اليمن

□ صنعاء ـ
محمد على الديلمي:

يشهد الاستثمار فى مجال الغاز باليمن معركة شديدة بين الشركات الأمريكية مما دفع شركة «هنت ـ اكسون ــ يوكنغ» إلى الإعلان عبر الصحف المحلية اليمنية بانها تجرى مباحثات مع المسئولين اليمنيين تتعلق بإنشاء مشروع الغاز الطبيعى المسيل فى اليمن.

لكن مصدرا مسئولا بالمؤسسة العامة للغاز اليمنية قال لـ «العالم اليوم» إن ما نشرته الشركة لا يمثل الحقيقة وأن لجوء الشركة إلى أساليب الدعاية يدل على عجزها عن التنافس الشريف ويخل بقواعد السرية والثقة والاتفاق مع الحكومة اليمنية على عدم إفشاء المعلومات.

واضاف المصدر أن العروض المقدمة من شركة «هنت/ اكسون» وغيرها من الشركات الراغبة فى الاستثمار فى هذا المشروع قد تمت دراستها وتحليلها من قبل شركة «أرثردى ليثل» المتخصصة فى هذا المجال.

وكانت «العالم اليوم» أول صحيفة عربية قد انفردت بنشر تفاصيل ذلك المشروع وفوز شركة «انرون» ....

«التتمة ص٦»



معركة بين الشركات الأمريكية

بالعطاء وذلك بتوقيع مذكرة أولية مع الحكومة اليمنية تقوم الشركة بموجبها بالاستثمار في مجال الغاز من خلال مد أنبوب من منطقة صافر في مارب إلى عمران في عدن. كما ستقوم الشركة بمد خطوط وشبكة داخلية كاملة لتغطية احتياجات الطاقة والمصانع حيث من المقرر بناء محطة لإنتاج الكهرباء بطاقة ٣٠٠ ميجاوات خاصة بالعاصمة صنعاء.

وذكر صالح أبو بكر بن حسينون لـ «العالم اليوم» ان مشروع الغاز يعد من المشاريع الكبيرة والمهمة لليمن حيث تصل تكلفته إلى ٢,٥ مليار دولار ويتوقع أن يحقق عائدا اقتصاديا كبيرا لليمن يصل حسب التقديرات الأولية إلى ٣٠ مليار دولار على مدى ثلاثين عاما.

وبما أن المنافسة الأمريكية أصبحت محل تضارب في الأقوال فإنه وحسما لذلك الصراع يتوقع أن يصل إلى صنعاء في الثاني من فبراير القادم «كينث. ل. لاى» رئيس مجلس الإدارة والمسئول التنفيذي لمؤسسة «انرون» مع طاقم كامل من إدارته على متن طائرته الخاصة لوضع حد لتلك المنافسة التي وصلت إلى الذروة مع شركة «هنت/ اكسون».

وقالت مصادر في المؤسسة العامة للغاز اليمنية لـ «العالم اليوم» إنه من المتوقع أن تسفر زيارة كينث عن وضع حل نهائي بشأن الاستثمار في مجال الغاز وأنه سيلتقي خلال زيارته بالرئيس اليمني على صالح.

وطبقا لمذكرة التفاهم بين الحكومة اليمنية والشركة يصبح الاتفاق النهائي نافذا أواخر عام ٩٤ لتشمل عقود الإنتاج والنقل والتصدير إلى الخارج إضافة إلى توفير احتياجات السوق المحلية اليمنية وتشتمل مذكرة التفاهم على قيام شركة «انرون» المتخصصة في الاستثمار بمجال الغاز في عدد من دول العالم، بنقل الغاز من حقول الإنتاج من منطقة مارب إلى الشواطىء اليمنية حيث سيقام مشروع تسييل الغاز. ومن ثم يتم تصديره إلى خارج اليمن عبر ناقلات متخصصة..

وعن طبيعة التنافس بين الشركات الأمريكية أوضح الدكتور عبد الرحمن عبد القادر بافضل وزير التموين والتجارة وعضو المجلس الاقتصادي الأعلى باليمن لـ «العالم اليوم» أن كلا من شركة «انرون» وشركة «هنت» الأمريكية قد تقدمتا بعروض من أجل الاستثمار في موارد الغاز. إلا أن عرض شركة «انرون» كان افضل حيث عرضت ٢٣ مليار دولار بينما «هنت» عرضت ١٧ مليار دولار فقط.

وأضاف الدكتور بافضل لـ «العالم اليوم» أنه خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا عرض الموضوع على وزارة الخارجية التي لم تبد أى اعتراض على رسو العطاء على شركة «انرون» للغاز.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المســاء المصرية

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

وثيقة العهد والاتفاق هل تنقذ الوحدة ؟

اليمن

يسود البلاد جو من التفاؤل الحذر بقرب انفراج الأزمة السياسية التي عاشتها الحياة في اليمن فترة ليست قصيرة نتيجة الخلاف بين قطبي النظام الحاكم .

وتتحدث الأوساط السياسية عن قرب تحديد موعد «وثيقة العهد والاتفاق» من قبل زعماء أحزاب الائتلاف الحاكم وهم الفريق علي عبدالله صالح (المؤتمر الشعبي)وعلي سالم البيض (الاشتراكي) والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر (تجمع الاصلاح) الى جانب رؤساء الأحزاب السياسية ، وبمشاركة عربية ودولية .

وتشير التوقعات الى موعد لتوقيع الاتفاق في العاصمة الأردنية خلال يوم أو يومين اذا لم يحدث تأجيل ، وان كان هناك من يفضل توقيع الاتفاق في داخل اليمن .. وفكرة في توقيع الاتفاق في عمان هي من اختيار الحزب الاشتراكي الذي يرأسه سالم البيض ، وتجمع كل الأطراف على أن الاتفاق وما جاء في الوثيقة من بنود وتعهدات كافية للخروج بالبلاد من الأزمة الخطيرة التي كانت تعيشها وقال علي صالح ان التنفيذ الصادق لما جاء في الوثيقة هو السبيل لانهاء الوضع الخطير بفعل الازمة السياسية المتفجرة منذ ١٩ أغسطس في العام الماضي ، بينما قال سالم البيض ان وثيقة الاجماع الوطني والعقد الاجتماعي الجديد لتصحيح مسار الوحدة وصياغة الأسس الجديدة لبناء الدولة اليمنية الحديثة التي يتحقق فيها الأمن والعدل والاستقرار والتنمية .

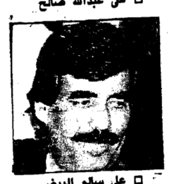
ومن أخبار اليمن التي تدعو الى التفاؤل ما أذاعه وزير البترول والثروات المعدنية عن اكتشاف بترولي جديد في محافظة حضرموت تشير التوقعات قرب الاعلان عنه خلال أيام .

وبالاضافة الى نبأ الاكتشاف البترولي في حضرموت على الصعيد الاقتصادي ، فعلى الصعيد السياسي الدولي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوربية المشتركة وعدد من الدول العربية تأييدها ، لوثيقة العهد والاتفاق» حول أسس بناء الدولة اليمنية الحديثة والتي جاءت تتويجا لحوار القوى السياسية وثمرة للجهود الوطنية التي بذلت في سبيل معالجة الأزمة السياسية وصولا الى تصحيح مسار الوحدة وبناء اليمن الحديث كدولة للنظام والقانون والمؤسسات .

ويعتبر التأكيد الدولي للوثيقة «العهد والاتفاق» امتدادا للتأييد الوطني الذي حظيت به وأجمعت عليه كل القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية والشخصيات الوطنية وجماهير الشعب في كل أنحاء البلاد وهو الأمر الذي يكسب هذه الوثيقة أهمية وطنية وعربية ودولية .



□ علي عبدالله صالح



□ علي سالم البيض



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢١ يونيه ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمني يهاجم عقلية التآمر والانقلابات وحزبه يشير لقرارات حاسمة بشأن الأزمة

صنعاء: من حمود منصر

وصف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الأزمة الراهنة في اليمن بانها تمثل التفافا واضحا على الشرعية الدستورية، وعلى نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في ابريل (نيسان) من العام الماضي.

ودعا للتخلص من عقلية التامر والانقلابات الدموية والارهاب الفكري والسياسي ومخلفات النظام الشمولي، في وقت يستمر فيه التوتر بين حزب «المؤتمر الشعبي العام» الذي يراسه صالح وبين الحزب الاشتراكي اليمني الذي يراسه نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض المعتكف في عدن.

وبينما يصر صالح على عودة البيض وقيادات الاشتراكي لصنعاء، يصر البيض على البقاء حاليا في عدن حتى ولو تم توقيع «وثيقة العهد والاتفاق».

وكان الرئيس اليمني يتحدث في افتتاح اجتماعات الدورة الـ 16 الاستثنائية للجنة الدائمة (المركزية) لحزب المؤتمر والتي بدات امس في صنعاء. وعبر في كلمته عن تطلع الشعب اليمني بكل امل وثقة الى انهاء الازمة التي بدات في 19 اغسطس (اب) الماضي تاريخ اعتكاف البيض في عدن، ورفض العودة الى صنعاء.

وقال صالح «ما كنا نتمنى وجود هذه الازمة التي عصفت بالاخضر واليابس، وتحولت الى كابوس مزعج جثم على صدر الشعب». واكد تطلعه الى ان تكون «وثيقة العهد والاتفاق» المخرج لانهاء الازمة «وقطع الطريق على الذين يريدون الشر للوطن ووحدته ونهجه الديمقراطي».

وحث على البدء بمرحلة جديدة يضطلع فيها الجميع بمسؤولياتهم في تنفيذ الوثيقة، والانتقال بها الى واقع التطبيق الفعلي والتفرغ للبناء والتنمية «بدلا من هذه الازمات المتكررة التي يعرف جميعنا اسبابها، ومن يقفون وراءها».

واشار صالح الى ان «صنعاء هي العاصمة السياسية لدولة الوحدة، وهي التي احتضنت كل ابناء اليمن عبر كل مراحل النضال من اجل التحرر من الاستبداد والاستعمار، وستظل مدينه السلام، والصمود، وحاضنة الوحدة، وهي التي ستضع الجميع في حدقات عيونها، كما وضعت الثورة والنظام الجمهوري وحمتهما من كل التحديات والهجمات المعادية».

وقال «لقد بدانا في 22 مايو (ايار) 1990 عهداً جديداً، وعلينا ان نتخلص من اثار عقلية الماضي، ومخلفات النظام الشمولي، وان لا نسمح ابداً لعقلية التامر



والانقلابات الدموية والارهاب الفكري والسياسي ان تعود من جديد، او تهيمن على حياتنا».

وعبر عن تقديره للجهود التي بذلتها لجنة حوار القوى السياسية، وعن الامل في حشد كل الطاقات لجميع القوى السياسية، وفي طليعتها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للاصلاح، للانتقال بوثيقة العهد الى واقع التطبيق العملي، باعتبار ذلك الاختبار الحقيقي لمصداقية النوايا والتوجهات.

واشار الى ان تنفيذ الاتفاقات الخاصة بحل الازمة يتطلب توحد الارادة السياسية، والتام شمل القيادة اليمنية وهيئات الدولة والمؤسسات الدستورية لتضطلع بمسؤوليتها.

ودعا الرئيس صالح في ختام كلمته كافة قادة القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية في بلاده الى ان يعوا جيدا المخاطر التي تهدد وحدة الوطني اليمني، وان يكونوا يداً واحدة في مواجهة كل من يحاولون شق الصف، وتعريض الوحدة للمخاطر.

وقال «ليس منا من دعا الى عصبية مناطقية او قروية او اسرية او سلالية، فنحن شعب يمني واحد».

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر مطلعة في المؤتمر الشعبي ان اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر ناقشت في اجتماعها امس عدداً من القضايا والتطورات المرتبطة بالازمة السياسية، التي يجري العمل على حلها، وخاصة الجدل في لجنة المتابعة المكلفة الترتيب لعقد لقاء التوقيع على وثيقة «العهد»، والبدائل المطروحة من مختلف الاطراف حول ما سيتم بعد التوقيع على الوثيقة، والمقرر من حيث المبدأ ان يتم في 6 فبراير (شباط) الجاري في العاصمة الاردنية عمان.

واكدت المصادر ان لجنة المتابعة تواجه صعوبات في حسم القضايا الخلافية حتى الآن بين حزبي المؤتمر والاشتراكي بسبب تمسك كل منهما بمواقفه. فبينما يتمسك المؤتمر الشعبي برايه في ضرورة عودة قيادات الاشتراكي بما فيها نائب الرئيس الى صنعاء بعد التوقيع مباشرة لكي تلتئم القيادة اليمنية، وتتمكن الهيئات الرسمية من متابعة عملها، وتنفيذ الاتفاق باعتبار ان تطبيق الاتفاقات مسؤولية تضامنية تتحقق بوجود جميع اطراف الائتلاف، يصر الحزب الاشتراكي على عدم عودة البيض الى صنعاء بعد التوقيع، ويرى ان التوقيع على الوثيقة ليس سوى خطوة على طريق حل الازمة الذي لا يتحقق الا بتنفيذ وثيقة العهد.

لكن المؤتمر يعتبر الوثيقة بحد ذاتها هي المخرج من الازمة، وان التوقيع عليها هو بمثابة انهاء الازمة، والبدء بمرحلة العمل لتطبيقها. ويدعم المؤتمر الشعبي وجهة نظره هذه بالاستناد الى الوثيقة ذاتها، حيث افادت مصادر في المؤتمر بان الوثيقة اكدت ضرورة اجتماع القيادة وهيئات الدولة المختلفة بعد التوقيع مباشرة، باعتبارها الآلية المناط بها مهمة التنفيذ. كما يرى المؤتمر ان عدم التام القيادة، وعدم عودة المسؤولين في عدن الى صنعاء سيبقي على الارادة السياسية غير الموحدة، وبالتالي سيعرقل تنفيذ وثيقة العهد.

وتوقعت مصادر في اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر ان تخرج هذه الدورة بقرارات مهمة وحاسمة حول تطورات الازمة، ولم تستبعد المصادر ان يتخذ حزب المؤتمر العام في ختام اجتماعات لجنته الدائمة اليوم قرارا يقضي بعدم موافقة الحزب على التوقيع على الوثيقة، اذا لم يترتب عليه مباشرة عودة قيادات الاشتراكي من عدن الى صنعاء. وقالت المصادر: اذا لم تتمكن لجنة المتابعة من حسم القضايا الخلافية بحلول غد الثلاثاء فإنه لن يتم التوقيع على الوثيقة في الموعد المحدد بـ 6 فبراير الجاري كما هو متوقع في العاصمة الاردنية عمان.



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٣١ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلاف في اليمن على ربط العودة لصنعاء بالتوقيع

المصالحة مهددة بالتأجيل واستبعاد استمرار العطاس

صنعاء: من حمود منصر

تواجه «لجنة حوار القوى السياسية اليمنية» صعوبات في عقد اجتماع لها لمناقشة ما توصلت اليه لجنة المتابعة المنبثقة عنها بشأن التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» وما يترتب عليه في ما بعد، في وقت اشارت فيه مصادر مطلعة الى احتمال تاجيل موعد اجتماع التوقيع والمصالحة في عمان، المقرر في السادس من فبراير (شباط) المقبل، بسبب الخلاف بين الحزبين «المؤتمر الشعبي العام» و«الاشتراكي» حول عودة قيادات الاشتراكي من عدن الى صنعاء بعد التوقيع مباشرة، الامر الذي يرفضه الاشتراكي وامينه العام المعتكف في عدن علي سالم البيض.

كذلك اثير موضوع التعديل الوزاري من جانب الاشتراكي فرفضه حزب المؤتمر الشعبي العام. واعلن انه اذا حدث فان الافضل تكليف شخصية ثانية غير المهندس حيدر ابو بكر العطاس تشكيل حكومة جديدة.

واكدت مصادر في اللجنة لـ«الشرق الاوسط» ان العطاس تحفظ على دعوة لجنة الحوار للاجتماع في صنعاء اليوم، من قبل لجنة المتابعة المنبثقة عنها، واشارت المصادر الى ان العطاس ابدى انزعاجا من الدعوة الى اطلقها احمد جابر عفيف مقرر لجنة المتابعة مرتين هذا الاسبوع، لعقد اجتماع «لجنة الحوار» في صنعاء لمناقشة واقرار ما توصلت اليه لجنة المتابعة خاصة انه رئيسها ولا يعلم بذلك.

وقالت المصادر ان العطاس يرى ان تجتمع اللجنة في عدن وليس في صنعاء. وتثير هذه القضية جدلا بين اطراف الحوار لم يتم حسمه حتى مساء امس. واستبعدت المصادر انعقاد الاجتماع اليوم حيث ما زال عدد من اعضاء اللجنة في عدن بمن فيهم المهندس العطاس نفسه.

وعلى الصعيد نفسه نفت مصادر مطلعة تقديم العميد مجاهد ابو شوارب استقالته من رئاسة اللجنة الامنية المكلفة وضع الترتيبات لتامين لقاء التوقيع على الوثيقة، وقالت ان تباينا في وجهات النظر حول حضور اعضاء اللجنة قد حدث، حيث كان الحزب الاشتراكي يرفض حضور ممثليه من القادة العسكريين والامنيين الى صنعاء، وكان قد اقترح ان تجتمع اللجنة في مدينة تعز القريبة من عدن، لكن الاشتراكي تراجع بعد ذلك وقبل بان يحضر ممثلوه الى صنعاء باستثناء العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع.

واكد مصدر قيادي في الاشتراكي لـ«الشرق الاوسط» ان باقي القيادات العسكرية والامنية المشاركة في اللجنة من الاشتراكي، وصلوا مساء امس الى صنعاء ومن بينهم قائد حرس نائب الرئيس للمشاركة في اجتماعات اللجنة المقرر ان تبدأ اليوم.

وظل كل من الحزبين «الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي العام» حتى يوم امس متمسكين بمواقفهما ازاء القضايا المتصلة بالتوقيع على الوثيقة، وخاصة موضوع الضمانات التي يصر الحزب الاشتراكي على توفرها اثناء التوقيع، وبعده، وعلى وجه التحديد ضمانات حماية الوثيقة من الالتفاف عليها من خلال مجلس النواب.

وفي هذا المجال طالبت الهيئة البرلمانية كلا من الرئيس اليمني ونائبه بتنفيذ الوثيقة، واعلنت في بيان اصدرته امس تاييدها الكامل للوثيقة. وكانت الهيئة البرلمانية لحزب المؤتمر قد رحبت بالوثيقة ذاتها، ولم تحدد موقفها من تنفيذها، بينما ما زالت الهيئة البرلمانية لتجمع الاصلاح الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم تلزم الصمت.

التتمة .... ص 4

راجع .... ص 4



اليمن

كذلك يرفض الاشتراكي عودة جميع قياداته بمن فيهم نائب الرئيس الى صنعاء عقب التوقيع مباشرة، بينما يصر المؤتمر من جانبه على ضرورة عودة البيض وجميع المسؤولين الموجودين في عدن الى صنعاء بعد التوقيع مباشرة بهدف اجتماع القيادة اليمنية كلها وتحقيق وحدة الارادة السياسية ليتسنى لهيئات الدولة العمل على تنفيذ الوثيقة.

واشارت مصادر في المؤتمر الشعبي الى انه ما لم يتم ذلك فان تنفيذ الوثيقة لن يتحقق. وتوقعت ان تتخذ اللجنة الدائمة (المركزية) لحزب المؤتمر في ختام اجتماعات دورتها اليوم او غدا قرارا حاسما بهذا الخصوص، ربما يتضمن عدم موافقة المؤتمر على التوقيع على الوثيقة الا اذا كان البيض سيعود الى صنعاء بعد التوقيع. ولم تستبعد ان يؤدي استمرار الخلاف حول هذه القضايا الى تاجيل موعد التوقيع.

كما يجري جدل في اطار لجنة المتابعة، وفي الاوساط السياسية حول التعديل الحكومي المقترح بعد التوقيع.

فبينما تعتبر بعض اطراف الحوار ان التعديل الوزاري يسمح بتنشيط الحكومة ويوفر لها القدرة على تنفيذ الوثيقة، ترى دوائر حزبي المؤتمر والتجمع اليمني للاصلاح اللذين يرفضان مقترح التعديل الوزاري، انه يهدف الى تمكين العطاس من التخلص من بعض الوزراء الذين لا يرغب في التعامل معهم في اطار الحكومة، ورجحت مصادر مقربة من قيادة المؤتمر الشعبي العام انه اذا اصبح التعديل الوزاري امرا حتميا فسيتم تكليف شخص آخر غير حيدر العطاس بتشكيل الحكومة.

وبررت هذا بقولها «ان تبادل الرسائل بين مجلس الرئاسة، ورئيس الحكومة بصورة علنية خلال الاسابيع الماضية اوجد شرخا في العلاقة بين العطاس والمجلس وبالتحديد بينه وبين الرئيس اليمني، وهذا بحد ذاته يؤثر على امكانية تكليف العطاس مرة اخرى بتشكيل الحكومة.

ورجحت في حال احتفاظ الاشتراكي برئاسة الحكومة، ان يقع الاختيار على شخص آخر، يكون محل اجماع وموافقة اطراف الائتلاف، ولم تستبعد ان يكون هذا الشخص هو الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، ورئيس مجلس النواب السابق.

وقالت المصادر ان الدكتور نعمان اثبت خلال مرحلة الازمة والسنوات السابقة انه الرجل المؤهل، والقادر على قيادة حكومة اصلاح وطني بحكم ما يتمتع به من اتزان سياسي، وموضوعية في تعامله مع قضايا الوطن.



المصدر : الأهرام القاهرية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

اليمن ... الوحدة تكشف أزمة الدولة

كشفت الأزمة السياسية الخانقة التى ادخلت اليمن فى بؤرة الاهتمامات العالمية منذ ١٩ اغسطس الماضى - وحتى كتابة هذه السطور - عن الكثير من الهموم و المتاعب و«العورات» التى ماكان لها ان تنجلى إلا بفعل الازمة وتداعياتها على كافة الاصعدة محليا وإقليميا ودوليا.

وبالرغم من الحرص المبدئى الذى تبديه كافة القوى السياسية اليمنية بشان أهمية التمسك بوحدة الشعب.. الواحد.. الا ان الواقع المؤسف على ارض اليمن، ومن خلال الحوار المباشر مع فعالياته ومراقبيه، يضع الزائر امام يمنين وربما اكثر، وهنا تكمن الماساة التى لا اول لها ولاأخر، إلا اذا حدثت «معجزة» من السماء تنقذ هذا الشعب العربى الطيب من عثرته.

والعبارة التى يرددها اليمنيون حاليا «رب ضارة نافعة» يفسرها كل طرف من الاطراف المتنازعة على قيادة اليمن الحديث، وفقا لما يدخره من سوء نية ومصالح ذاتية او قبلية أو حزبية، بصرف النظر عن الصالح العام، الذى يأتى فى اخر الأولويات، رغم اظهار العكس تماما، مما يضطر المواطن اليمنى العادى الى وصف الأزمة بانها «اخلاقية» ويجعله يدير ظهره لكل «الزخم» الدعائى المكثف الذى يمطره كل طرف لتحطيم «الأخر» بدلا من «التعايش» معه واحترام خصوصيته وهو ماكانت الوحدة تطمح الى تحقيقه.

وبينما تتطلع انظار المراقبين لما سيسفر عنه لقاء القطبين الرئيسيين فى الصراع - وهما الرئيس على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض - وتوقيعهما على وثيقة «العهد والاتفاق» التى تمخضت عنها لجنة حوار القوى السياسية اليمنية يوم ١٨ يناير الجارى، تتزايد اتهامات كل طرف للأخر، إما بالهيمنة الحزبية او بالهيمنة العشائرية القبلية، والمقصود بالهيمنة هنا دولتان قائمتان بالفعل فى الشمال والجنوب، يتهم فيها «الشماليون» بعجزهم عن تحقيق السيطرة الفعلية على الشطر السابق للوحدة وتخلفهم فى تسيير امورهم وفقا لمفهوم الدولة المدنية الحديثة، وهم بالتالى، وطبقا للمثل القائل بأن «فاقد الشىء لايعطيه» غير مؤهلين لبلوغ الطموحات التى يبتغيها اليمنيون من الوحدة.

وعلى الجانب الأخر تأتى الاتهامات للجنوبيين بأنهم «حزبيون دمويون أرادوا ان ينجوا بأنفسهم من مذابح محتملة عقب انهيار الانظمة الشمولية فى العالم بلجوئهم الى الشقيق الاكبر، وعندما طاب لهم المقام، وظهر «النفط» بكميات هائلة يريدون «الردة» وحرمان الشعب اليمنى «الواحد» من تحقيق حلم الوحدة وتقسيم الثروة!

ولم تتوقف الاتهامات المتبادلة بين اقطاب النزاع فى اليمن عند هذا الحد بل ذهبت الى كشف «المستور» والتجريح الشخصى للزعامات والقيادات، ولم تجد الصحف اليمنية، ولا المجالس الحزبية، اى حرج من تناولها بشكل علنى.

وبتجرد شديد، وحسن النية، بعدم ازكاء الفتنة بين الاشقاء اليمنيين، هذه بعض الاتهامات «المخجلة» التى يروجها كل طرف لتحطيم الآخر - دون الاعتداد بمصداقيتها - التى يترك للشعب اليمنى وحده الحكم عليها وفرز الصالح والطالح منها، ويكفى انه هو نفسه، من خلال قياداته وصحافته ومجالسه، يرددها.

● قضية الارهاب: وهى قضية احتلت البند الاول فى وثيقة «العهد والاتفاق» واكدت ضرورة القبض على المتهمين الفارين فى حوادث الاغتيالات والتخريب التى شهدتها اليمن منذ صدور بيان الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ وتوقيع اقصى العقوبات بشأن المدانين منهم مع «منع استقدام او دخول او ايواء العناصر المتهمة بالارهاب».

هذه القضية يحمل «الشماليون» مسئوليتها لـ «الجنوبيين» لانهم - وفقا لاعتقادهم هم الذين يشهد تاريخ حكمهم بالتصفيات الدموية المتواصلة لكوادرهم ضمن «ولائم الموت والغدر التى نصبها الرفاق فى سلطة الاشتراكى لعشرات المواطنين الشرفاء فى ابين وشبوه وعدن ولحج وحضرموت» وهذا هو نص ماجاء فى صحيفة «٢٢ مايو» الصادرة حديثا، التى كالت من التجريح لزعيم الحزب الاشتراكى على سالم البيض ما نأسف على نقله حرفيا.

على الجانب الآخر، وفى ظل ماتحظى به هذه القضية من اهتمام القوى السياسية المتنازعة فى اليمن، يقول «الجنوبيون» ان «الشماليين» هم المسئولون عن تصاعد حدة الارهاب فى الداخل، وقد راح ضحيته مايزيد على مائة كادر حزبى اشتراكى ويؤكدون ان صراعاتهم الدموية على السلطة - قبل الوحدة - كانت علنية ومحدودة بين القيادات نفسها دون ان تطال الكوادر، وتصل اتهامات «الجنوبيين» لـ «الشماليين» الى حد اتهامهم بايواء ارهابيين قادمين من افغانستان بما يسىء لعلاقات اليمن الخارجية مع اشقائها، بل ومع العالم الخارجى وكان اخرها هذا التحذير الذى تلقته الجهات اليمنية المسئولة مؤخرا من امريكا بعدم «تلويث» سمعتها الخارجية والاضطرار إلى وضعها فى القائمة السوداء كايران والسودان.

هذا الاتهام يتوجه به «الجنوبيون» ليس فقط الى اندادهم التقليديين فى الشمال، بل خصوا به جبهة الاصلاح

رسالة صنعاء يكتبها:

كمال جاب الله

الاصولية التى جلبت عناصر من ارهابيى حركة «الجهاد» الى اليمن تحت عباءة التدريس او غيرها من المهن.

● قضية الجيش: احتلت المركز الثانى ضمن الأولويات التى وردت فى وثيقة «العهد والاتفاق»، مؤكدة سحب القوات المسلحة من المدن والغاء مراكزها ودمجها، وهو مالم يحدث قبل صدور الوثيقة مما دعا احد القياديين الى التنبيه بان دولة الوحدة لم تقم بعد!

ويرى «الشماليون» انه منذ الاعلان عن الوحدة وتشكيل الحكومة الائتلافية الحالية برئاسة حيدر ابوبكر العطاس «جنوبى» ووزير الدفاع من الجنوب ايضا - وبالتالى - فهو يمثل اعلى سلطة عسكرية تمكنه من اتخاذ القرار المناسب وفقا لما نصت عليه اتفاقيتا طرابلس والقاهرة بين الجانبين بالاستعانة بخبراء عسكريين عرب فى هذا المجال.

أما «الجنوبيون» فهم يرون ان السلطات الممنوحة لوزير الدفاع شكلية فى مواجهة الكوادر العسكرية التقليدية القائمة فى الشمال والتى تحظى بمكانة وواجهة يصعب التفريط فيها ببساطة وهى مدعومة بأعلى المستويات فى الدولة (..)، وقد بلغ حد سطوتها الى الدخول فى «بيزنس» مابعد الوحدة، بل والتعامل المباشر مع النزاعات الفردية والدنية المحدودة.

● قضية الحكم المحلى: ووفقا لما جاء فى الوثيقة فان الحكم المحلى فى دولة الوحدة لابد ان يكون لامركزيا واعطاء الصلاحيات الكاملة للسلطات المحلية فى تسيير أمورها وبحيث يصبح اليمن ٤ أو ٧ مخاليف

٠٥٤٠١٣١



المصدر : الأهـــــرام
القاهرية

التاريخ : ٢١ يـنه [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(محافظات):

يرى «الشماليون» انه يجب اتباع النظم والتقاليد والعائدات السائدة لديهم فى الجنوب، وفقا لمفهوم الدولة الواحدة، وخاصة فيما يتعلق بالحكم المحلى بادماج النظامين القائمين فى نظام واحد.

بينما يرى «الجنوبيون» اهمية الابتعاد عن «المركزية» وسيادة النظام والقانون على جميع اليمنيين دون تمييز مذهبى او طائفى او عشائرى وهو ـ مايعتقدون ـ انهم تمكنوا من احداثه فى شطرهم قبل الوحدة ويتهمون «الآخر» بعدم بلوغه.

وهناك قضايا خلافية عديدة أخرى لايسمح المقام هنا الى تعدادها ولعلنا نتطرق اليها فى رسالة قادمة ومن ابرزها الجوانب الاقتصادية المتردية التى يكتوى المواطن اليمنى العادى بنارها، ناهيك من التلويح بـ «تدويل» الازمة، والزج بها فى أتون «الطائفية»، وما يتردد عن «تدخلات اجنبية»، «والعربية» منها على وجه الخصوص، وهى قضايا تصفها وثيقة «العهد والاتفاق» بأنها «كادت تعصف بالوطن الواحد والشعب وتودى بوحدتهما الى الحد الذى بدا فيه اليمن وكأنه على وشك السقوط».



حزب يمني معارض يتحدث عن محاولات لاهمال وثيقة العهد والوفاق وعدم توقيعها

□ عدن: من مراسل **العرب** عبد الرحمن علي

«هناك محاولات للتحايل والالتفاف على وثيقة العهد والوفاق بقصد اهمالها وعدم التوقيع عليها». هذا ما استلهمت الهيئة العليا لحزب التجمع الوحدوي اليمني ـ المعارض ـ بلاغها الصحفي الصادر عنها الليلة الماضية في عدن غير أن الهيئة العليا تذكر أو تتهم حزبا أكان في الائتلاف الحكومي. أو المعارضة وراء محاولة عرقلة التوقيع على الاتفاقية.

وشخصت الهيئة العليا لحزب التجمع في دورتها الاولى والتي انتهت أمس الوضع السياسي القائم في اليمن بأنه يتسد بطرق محفوفة بالمخاطر في كل مناحي الحياة مشيرة إلى الإخلال بالامن وبرفع ثمن السلع وزرع الخوف في كل بيت على حد البلاغ الصحفي للتجمع.

واوصت الهيئة العليا للتجمع ببلاغها الصحفي «الامانة العامة لحزب التجمع ومندوبيه في لجنة حوار القوى السياسية إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ الوثيقة بعد التوقيع مؤكدة على ترجمتها بصورة كاملة وبما يتطور الاسس الجديدة لبناء دولة الوحدة ويحميها من هزات قادمة.

وانهت الهيئة العليا للتجمع بلاغها الصحفي. مناشدة أعضاء الحزب وكل

حزب يمني معارض يتحدث عن محاولات لاهمال وثيقة العهد والوفاق وعدم توقيعها

فئات الشعب وشرائحه الاجتماعية بالوقوف مع الوثيقة والدفاع عنها، وحمايتها من اية محاولات لاجهاضها.

ومن جانبه أكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أن اليمن يتطلع إلى أن تكون وثيقة العهد والاتفاق التي توصلت إليها لجنة حوار القوى السياسية هي المخرج لانهاء الازمة الراهنة وقطع الطريق أمام الذين يريدون النيل من اليمن ووحدته.

وقال الرئيس اليمني في كلمة له خلال افتتاح الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام أمس علينا أن نبدأ مرحلة جديدة يضطلع فيها الجميع بمسئولياتهم في الانتقال بوثيقة العهد والاتفاق إلى حيز التطبيق العملي من أجل البناء والتنمية بدلا من هذه الازمات التي يعرف جميعنا اسبابها ومن يقفون وراءها.

وأضاف عبدالله صالح أن عهدا جديدا بدأ في ٢٢ مايو ١٩٩٠ وعلينا ان نتخلص من مخلفات النظام الشمولي والا نسمح لعقلية التآمر والانقلابات الدموية والارهاب الفكري والسياسي بان تعود من جديد أو تهيمن على حياتنا الجديدة.

وأعرب عن أمله في أن تحشد كافة القوى السياسية طاقاتها لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق مؤكدا أن ذلك هو الاختبار الحقيقي لصدق النوايا.



المصدر : الحيـــاة اللندنية

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ستوقع في عمان في ٧ شباط

خلافات يمنية تؤخر توقيع الوثيقة: عودة البيض وموقف البرلمان والدعوات

☐ دمشق – من ابراهيم حميدي:
☐ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:
☐ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ توقعت مصادر يمنية رفيعة المستوى في دمشق ان يتم التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» في السابع من شباط (فبراير) المقبل في العاصمة الاردنية عمان، في حضور الاطراف اليمنية المعنية وعدد من الشخصيات العربية والدولية.

في غضون ذلك اعرب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن امله في «ان تكون وثيقة العهد والاتفاق هي المخرج لانهاء الازمة وقطع الطريق على الذين يريدون شراً بالوطن ووحدته ونهجه الديموقراطي». وقال خلال جلسة استثنائية عقدها حزبه، المؤتمر الشعبي العام، امس في صنعاء: «علينا ان نبدأ مرحلة جديدة يضطلع فيها الجميع بمسؤولياتهم في التنفيذ والانتقال بالوثيقة الى واقع التطبيق الفعلي».

وفي السياق نفسه، تواصل لجنة المتابعة لوضع الترتيبات النهائية بشان التوقيع على الوثيقة، اجتماعاتها للتوصل الى «صيغة نهائية يرضى بها الجميع لتحديد طبيعة المشاركة العربية والدولية في مراسم التوقيع».

واكدت معلومات موثوق بها وجود خلافات في هذا المجال، ما يعزز القلق لدى الاوساط السياسية المراقبة من فشل لجنة المتابعة في مهماتها وبالتالي من تصعيد جديد للأزمة السياسية الراهنة.

وعلم ان قيادة الاشتراكي الموجودة حالياً في عدن سترسل، في حال فشل مهمة اللجنة، وفداً الى بعض الدول العربية والاوروبية التي شاركت في الوساطة لانهاء الازمة لشرح الخطوات التي سيتخذها الحزب «للحفاظ على الوحدة والمسيرة الديموقراطية».

وفي دمشق كشفت المصادر اليمنية ان الخلافات الراهنة تتركز على ثلاث مسائل هي: الدول التي ستدعى الى حضور التوقيع، وموعد عودة نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض الى صنعاء، وموقف مجلس النواب من الاتفاق قبل توقيعه.

واوضحت المصادر ان الاشتراكي يطالب

التتمة في الصفحة (٤)

خلافات يمنية تؤخر توقيع الوثيقة

تتمة الصفحة الاولى

بحضور ممثلين عن مصر وسورية وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين والامين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد، بينما يرى حزب المؤتمر الشعبي ان يقتصر الحضور على الجهات والدول التي بذلت جهوداً لحل الأزمة السياسية في اليمن.

وعلمت «الحياة» ان القيادة اليمنية ستوجه دعوة الى عدد من الشخصيات اليمنية كالرئيس السابق علي ناصر محمد والرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني لحضور حفلة التوقيع في عمان.

واضافت المصادر ان المؤتمر الشعبي يشترط قبل التوقيع ان يعود البيض الى صنعاء لممارسة مهماته بعد التوقيع مباشرة من عمان الى صنعاء، فيما لا يبدي البيض حماساً لهذا الترتيب.

وفي ما يتعلق بالمسالة الثالثة، قبل الاعلان رسمياً عن موعد التوقيع ومكانه، قالت المصادر ان الاشتراكي يطالب البرلمان بان يصدر بياناً يعلن فيه الموافقة الكاملة غير المشروطة على الاتفاق.

كلمة علي صالح

وخلال الجلسة الاستثنائية للمؤتمر الشعبي قال علي صالح: «اتفقنا عند تحقيق الوحدة على الاخذ بالافضل في تجربة الشطرين سابقاً لبناء اليمن الجديد والأخذ بالايجابيات، والأزمات ليست إحدى تلك الايجابيات. كان هناك الكثير من الآليات الجيدة التي يمكن الاخذ بها، سواء في مجال التنمية او الادارة وبناء الانسان، وهناك الكثير من الايجابيات سواء في مجال شق الطرق او بناء الهياكل السياسية للتنمية وتشييد المعاهد والكليات واستغلال الموارد. وما يبعث على الاعتزاز ان المؤتمر الشعبي العام قد انتصر دوماً لتلك الآليات، وكان له دوره المشهود والبارز في تحقيق الكثير من تلك الايجابيات التي يلمسها كل مواطن يمني... وكانت آلية المؤتمر هي آلية البناء والتعمير واعلاء قيمة الانسان وصيانة دمه وعرضه واحترام حقوقه».

واضاف: «لقد امتلك المؤتمر الشعبي العام سجلاً نظيفاً زاخراً بمعاني الخير والعطاء للوطن والتسامح والمحبة بين اعضائه ومع الآخرين، كما جسد الالتزام القوي بالديموقراطية في صفوفه ومع الآخرين، وكان سباقاً الى تجسيد التعددية السياسية في اطاره، وكان مظلة وطنية للجميع للعمل من اجل وطن آمن موحد ومزدهر».

واشار الى «ان صنعاء العاصمة السياسية لدولة الوحدة التي احتضنت كل ابناء الوطن اليمني في كل مراحل النضال الوطني من اجل التحرر من الاستبداد والاستعمار البريطاني، ستظل مدينة السلام والصمود وحاضنة الوحدة، وهي التي ستضع الجميع في حدقات عيونها كما وضعت الثورة والنظام الجمهوري وحمتهما من كل التحديات والهجمات المعادية من جانب اعداء الثورة في الستينات والسبعينات».

وقال الفريق صالح «لقد بدانا في الثاني والعشرين من ايار (مايو) ١٩٩٠ عهداً جديداً وعلينا ان نتخلص من آثار عقلية الماضي ومخلفات النظام الشمولي، وان لا نسمح ابداً لعقلية التآمر والانقلابات الدموية والارهاب الفكري والسياسي بان تعود من جديد او تهيمن على حياتنا الجديدة».

وقالت مصادر قريبة من المؤتمر الشعبي العام ان الدورة الحالية للجنة الدائمة ستتخذ قرارات مهمة من تطورات الأزمة السياسية الراهنة في البلاد خصوصاً على ضوء «وثيقة العهد والاتفاق» التي انجزتها لجنة الحوار بين القوى السياسية.

علي ناصر

وفي دمشق، قال الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد لـ «الحياة»، ان دعوة البيض، الأطراف والشخصيات السياسية الموجودة في الخارج للعودة الى اليمن «مبادرة طيبة، ونامل بان تحظى بدعم وتاييد الائتلاف للمساهمة في تعزيز الوحدة الوطنية والوحدة ولمّ الشمل»، مؤكداً انه لم يتسلم «اية دعوة رسمية او اتصالاً في هذا الخصوص، وقراتها في الصحف فقط».

واضاف علي ناصر انه على اتصال دائم مع الرئيس اليمني ونائبه ورئيس حزب الاصلاح الشيخ عبدالله الاحمر «لتدارس الأزمة الحالية في اليمن والتشاور مع القيادة للمساعدة في تجاوز العقبات». وعن رايه في وثيقة «العهد والاتفاق» التي توصلت اليها لجنة الحوار في الـ ١٨ من الشهر الجاري، قال علي ناصر: «باركت هذا الاتفاق في برقية بعثت بها الى القيادة (في اليمن)»، واضاف: «المهم هو التوقيع سريعاً عليها والبدء في التنفيذ». وابدى انزعاجه من معاودة الحملات الاعلامية بين اطراف القيادة بعد التوقيع على الاتفاق.

واعتبرت الهيئة التنفيذية للتجمع القومي الوطني، في بيان لها، ان الدعوة التى وجهتها للقوى الوطنية المعارضة الموجودة في الخارج للعودة الى اليمن والاسهام في تنفيذ الوثيقة «دعوة جادة نحو حل الأزمة اليمنية المستعصية التي تقلق الشعب اليمني وتهدد كيانه بفعل ابنائه».

ورحب رئيس التجمع السيد عبدالقوي مكاوي بدعوة البيض مؤكداً «ان التجمع اليمني بكل فصائله وعناصره على استعداد للعودة طالما ذلك يخدم مصلحة اليمن والشعب اليمني في طريق حل الازمة».

وفي عدن قالت مصادر قريبة من السيد علي سالم البيض ان السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية المصري ابلغ اليه قلق الحكومة المصرية من تاخر التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق».

واضافت المصادر ان المسؤول المصري الذي استقبله البيض امس في عدن مقر اعتكافه السياسي منذ ١٩ آب (اغسطس) العام الماضي حمل الى نائب رئيس مجلس الرئاسة رسالة من الرئيس حسني مبارك اكدت تاييد مصر للوثيقة اليمنية التي اجمعت عليها كل القوى الوطنية والسياسية في البلاد.



المصدر : الرأي العام الأردنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١/١/١٩٩٤

صنعاء: الاشتباك بين عناصر قبلية

عدن اتهمت الشماليين بشن هجوم على مركز مراقبة في «شبوة»

صنعاء - أ ف ب

اتهمت عدن القوات الشمالية بشن هجوم على مركز مراقبة في شبوة وقالت ان الهجوم اسفر عن سقوط خمسة قتلى في هذه المنطقة الواقعة جنوبي اليمن.

وذكرت صحيفة «صوت العمال» لسان حال الحزب الاشتراكي في عدن ان القوات الشمالية شنت هجوما على مركز مراقبة يقع في منطقة ريحان «شبوة» على الحدود بين اليمنين قديما مما اسفر عن وقوع خمسة قتلى وثلاثة جرحى. وفيما افادت اسبوعية «اليمن تايمز» المستقلة الصادرة بالانكليزية في صنعاء ان الاشتباكات في منطقة شبوة وقعت بين قوات المؤتمر الشعبي العام بزعامة احمد حسين عضو اللجنة اليمنية العامة وقوات الحزب الاشتراكي اليمني. أكد مصدر شمالي في صنعاء ان هذه الاشتباكات وقعت بين قبيلة في محافظة شبوة وقبيلة اخرى تنتمي الى اسرة السلاطين القديمة التي حكمت اليمن منذ استقلاله عام ١٩٦٧.

واوضح المصدر انه لاتوجد قوة عسكرية شمالية في محافظة شبوة.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣١ / ١ / ١٩٩٤

عشاق «ليلى علوي» يخطفون الأجانب في اليمن

تحليل إخباري

صنعاء — رويتر — قالت مصادر قبلية وسياسية ان موجة من خطف الاجانب في الأونة الاخيرة من بين دوافعها تعزيز المطالبة بتوفير خدمات يحتاجها اهل المناطق الوعرة بشدة والرغبة في اقتناء مركبات الطرق الوعرة استغلت الازمة السياسية العميقة هناك.

وكان ضحية اخر عملية خطف ثلاثة سائحين فرنسيين منهم امرأتان شمال غربي العاصمة صنعاء يوم الاحد الماضي. وقالت مصادر امنية ودبلوماسية ان هناك جهودا تبذل للأفراج عنهم.

ويقال ان خاطفي السياح الفرنسيين يؤيدون مطلب قبيلتهم بان يمر طريق جديد مقرر انشاؤه باراضيهم وكذلك كان الدافع وراء عمليات الخطف التى تمت في الاونة الاخيرة هو الحصول على خدمات اساسية يحتاج اليها الناس بصورة ملحة.

وقالت مصادر سياسية ان انتهاكات متزايدة للقانون اجتاحت اليمن منذ تفجر الازمة السياسية بين الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض في يوليو تموز الماضي مما اصاب جهاز الحكومة بالشلل.

وتتمتع القبائل في اليمن منذ وقت طويل بنفوذ سياسي وعسكري واسع وكثيرا ما يعتمد عليهم السياسيون في كسب التاييد.

وقالت المصادر ان السلطات سعت حتى الان الى استرضاء زعماء القبائل الذين يتمتعون بنفوذ كبير من اجل التدخل للافراج عن الرهائن بدلا من اللجوء للقوة ضد القبائل الذي ينطوي على مخاطرة سياسية وعسكرية.

ولم تعلن الحكومة اتخاذها لأي اجراء ضد الخاطفين في عمليات الخطف التى توالت في الاونة الاخيرة والتي شملت الدبلوماسي الامريكي هينز ماهوني الذي احتجز اسبوعا قبل الافراج عنه في نوفمبر تشرين الثاني.

ومن بين المطالب التى تقدم بها خاطفوه بناء طرق ومدارس وتوفير مياه صالحة للشرب.

وقالت مصادر قبلية انه في بعض الاحيان كانت التسوية التي يتم التوصل اليها بين زعماء القبائل والخاطفين للافراج عن الرهائن تشمل الحصول على سيارات من طراز لاند كروز للمناطق الوعرة والتي تعد من ضرورات الوجاهه الاجتماعية.

ولم تعترف الحكومة ابدا بالاذعان لمطالب الخاطفين. وقالت مصادر سياسية انه يمكن دائما ايجاد وسائل تتجنب تدخل الحكومة بشكل مباشر في العلاقات الاجتماعية السياسية المعقدة في اليمن.

ويطلق على اللاند كروزر اسم «ليلى علوي» نظرا لكثرة المعجبين بالممثلة المصرية ممتلئة القوام في اليمن.

وقالت المصادر ان شروط الافراج عن عاملين بريطاني وهندي في شركة هانت الامريكية للنفط في منطقة مارب تضمنت الحصول على سيارتين لاند كروزر.

ويتراوح ثمن هذه السيارة في السوق المحلية بين ١.٥ مليون ومليوني ريال يمني «١٢٥.٠٠٠ دولار و١٦٦.٠٠٠ دولار بسعر التحويل الرسمي».

وخطف الرهائن اسلوب تقليدي في الخلافات القبلية في اليمن وقالت مصادر قبلية ان التقاليد تحض على عدم ايذاء الرهائن ومعاملتهم معاملة حسنة. وقالت المصادر ان هذا المبدأ كان موضع احترام في كل وقائع الخطف التي حدثت في الاونة الاخيرة.

وقالت مصادر سياسية ان المناطق الجبلية ولا سيما في الشمال تفتقر إلى كثير من الخدمات الاساسية ومنها المياه الصالحة للشرب والطرق الممهدة والمدارس.

وقالت مصادر قبلية ان الاولوية في تقديم الخدمات للمناطق النائية «يخضع احيانا للثقل السياسي للقبائل التي تعيش هناك».

وقال احد المصادر ان «القبائل الصغيرة او فروع القبائل الكبيرة التي تفتقر مناطقها إلى الخدمات اوشكت من نكوث الحكومة بوعودها لجات إلى خطف الاجانب لتعزيز مطالبها».

وقال المصدر ان الخطف «يدمر سمعة اليمن في الخارج ولكن يبدو انه لا يوجد خيار اخر امام القبائل إلى ان تطبق بنود تسوية الازمة السياسية».



عُمان تتفاوض مع الصين واليمن لاقامة مشاريع استثمارية مشتركة

■ المنامة - رويتر - قال وزير النفط العماني سعيد بن احمد الشنفري ان سلطنة عمان تتفاوض مع الصين واليمن ودول اخرى لاقامة مشاريع استثمارية مشتركة في مجال انتاج النفط والتكرير. وذكر الشنفري في مقابلة صحافية انه «تجري حالياً المفاوضات مع جمهورية الصين الشعبية واليمن وبعض الدول الاخرى للدخول في مشاريع استثمارية مشتركة في عمليات الانتاج والتكرير». ولم يعط ايضاحات عن المفاوضات مع الصين واليمن، لكنه اشار الى استثمارات السلطنة في كازاخستان وتايلاند والهند.

وافاد الشنفري ان الطاقة التصديرية لمشروع الغاز المسيل في عُمان تبلغ ستة ملايين طن متري من الغاز سنوياً. ويكلف المشروع تسعة بلايين دولار وتملك الحكومة العمانية ٥١ في المئة فيه. وكانت تقديرات سابقة قدرت ان الطاقة التصديرية للمشروع تبلغ خمسة ملايين طن.

وتملك شركة «شل» الهولندية ٣٤ في المئة من المشروع و«توتال» ستة في المئة و«بارتكس» اثنين في المئة، بينما تملك شركتا «ميتسوبيشي» و«ميتسوي» ثلاثة في المئة لكل منهما و«ايتوشو» واحداً في المئة. وذكرت مجلة «المركزي» التي تصدر عن المصرف المركزي العماني ان مخزون النفط في السلطنة يبلغ ٤,٧ بليون برميل. وتحاول عمان جاهدة تغيير مصادر دخلها لتقليل الاعتماد على النفط الخام علماً بانها تنتج نحو ٧٦٥ الف برميل يومياً.



المصدر : الو[illegible] القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

كلمة حب

●● في اليمن حالة من الانقسام الفعلي بين الشمال والجنوب تنذر بالانفصال او الحرب الاهلية .. ووصل الامر الى حد تبادل التهم التي تمس الذمة المالية للمسئولين الكبار .. في الشمال والجنوب .. فقد ارسل رئيس الوزراء رسالة الى الصحف في الجنوب .. يتهم رئيس الجمهورية وهو من الشمال بانه يبدد اموال الدولة .. كما يقوم نائب الرئيس وهو من الجنوب ايضا باتهام الرئيس بذلك .. في كل خطبه الرسمية .. ويسخر من تاشيراته بسرعة صرف مبالغ مالية لبعض الجهات بدون مستندات .. وتنشر صحف الجنوب هذه الاتهامات بشكل بارز .. وفي المقابل قام رئيس الجمهورية باعطاء صحف الشمال وثائق بان رئيس الوزراء بدد اموال الدولة .. وانفق ٣٢٠ مليون ريال يمني على اصلاح بيوت اعضاء الحزب الاشتراكي وقصور الرئاسة في الجنوب .. بل وصل الامر الى حد ان تليفزيون الشمال يقطع الارسال اذا كان نائب رئيس الجمهورية يتحدث .. وتليفزيون الجنوب يقطع الارسال اذا كان رئيس الجمهورية يتحدث للشعب ..

●● والازمة تكبر وتتعقد .. ومحاولات الوساطة بين الرئيس ونائبه فشلت واحدة بعد الاخرى .. والموقف في اليمن حاليا يقود الى انفصال الشمال عن الجنوب .. او حرب اهلية بين الطرفين .. والقبائل مسلحة .. وعمليات خطف الاجانب مستمرة .. واخرها ٣ سواح من فرنسا .. ولكن اخطر ما في الموضوع ان الحكم يفقد هيبته بتبادل الاتهامات .. وان النظام يتساقط عندما يطعن قادة البلد بعضهم في البعض الاخر .. قد تكون الاتهامات غير صحيحة .. ولكن مجرد عرضها من الكبار يجعل الشعب يفقد ثقته في الجميع .. وماكان مجرد اشاعة اصبح واقعة رسمية اعلنها رئيس الوزراء ضد رئيس الجمهورية او رئيس الجمهورية ضد قيادات الحزب الاشتراكي في الجنوب .. ان سرقات الوزراء تكون اشاعة .. فاذا قالها مسئول صدق الشعب كل الاشاعات ..

●● الازمة في اليمن خرجت من الغرف المغلقة الى صفحات الصحف .. واصبح واضحا ان «الخناقة» على موارد الدولة .. كل واحد يريد نصيبا من التركة .. واذا اختلف اللصوص ظهرت المسروقات .. وكانت السرقة تتم قبل ذلك بين المسئولين وباتفاقهم .. ودن ان يعرف الشعب شيئا .. ولكن ظهورها علنا ومن مسئولين كبار يجعل الامر مثيرا للسخرية من الحكم .. لان اتهامات الكبار بعضهم لبعض تثير الشبهات حول الجميع .. ولم يعد اى طرف يصلح لموقعه القيادى .. ولابد ان ينتهى الامر بسقوط الجميع .. وسقوط النظام .. والقضية تزداد تعقيدا .. والشعب يسخط على الجميع .. والسرقات اصبحت معلنة بعد ان كانت سرية .. وظهر اللصوص على مستويات عالية .. والاتهامات من فوق .. وليس من مصلحة اى نظام ان يتهم القائمون عليه بعضهم البعض بانهم لصوص ..

محمد الحيوان

٠٤٠١٣٠



ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار في اليمن توصي بتشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية والمنزلية

صنعاء ـ من مراسل **العرب** ـ عبد الرحمن بجاش

انتهت ندوة خاصة بتطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار اعمالها في صنعاء ورفعت برقية للاخوين رئيس مجلس الرئاسة ونائبه اشارت الى ما تم انجازه في الندوة على صعيد الدراسات والاوراق التي تعرضت بصورة موسعة لاوضاع الصناعة ووقفت امام الدور الفاعل والمتناسب لها في اطار الحياة الاقتصادية اليمنية وصدرت عن الندوة مجموعة من التوصيات التي نامل ان يكون لها اثرا طيبا وفعالا في دعم الصناعة والاستثمار الصناعي في الجمهورية اليمنية..

على مدى ثلاثة ايام

وكانت الندوة قد ناقشت بحضور ممثلين عن المؤسسات اليمنية ذات العلاقة ومنظمات دولية «الاسكوا اليونيدو»٦ اوراق عمل رئيسية و١٢ ورقة عن مساعدة.

وصدر عن الندوة قرارات وتوصيات طلبت العمل على اعداد استراتيجية صناعية شاملة وتشجيع الصناعات المحلية الصغيرة والحرفية والمنزلية واكدت على ضرورة ايجاد ظروف مناسبة للاستثمارات وجذبها وحثت على مشاركة القطاع الخاص في تصوير الصناعة وركزت التوصيات على تبني سياسة حمائية وفعاله تضمن توازن مصلحة المنتج وحماية المستهلك ودعت الى التوفيق بين متطلبات التنمية الصناعية وعدم الاضرار بالبيئة وضرورة ازالة المعوقات الواردة في التشريعات القانونية امام نمو وتطوير القطاع الصناعي واستكمال انشاء جهاز المواصفات وتطوير التعليم الجامعي التقني واستكشاف فرص التكامل الصناعي العربي عبر قيام مشروعات مشتركة واجراء مسح صناعي شامل للجمهورية اليمنية واعداد دراسات للفروع الصناعية وحثت التوصيات المنظمات الدولية والاقليمية لبذل مزيد من التعاون مع وزارة الصناعة وتقديم الدعم الكافي لها.



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ١-٢-١٩٩٤

المعارضة تدعو لجنة الحوار للاجتماع في صنعاء غدا

«الاشتراكي» يضع شروطا جديدة لتوقيع «وثيقة العهد»

أثار احد اعضاء لجنة الحوار اليمنية امس شكوكا حول موعد توقيع «وثيقة العهد والاتفاق». وقال بعد ان طلب عدم ذكر اسمه ان الامين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض وضع شروطا جديدة للتوقيع.

وقال «ان الحزب الاشتراكي يطالب بعد توقيع الوثيقة بالاحرف الاولى بالبدء بتطبيق بنودها الرئيسية قبل تسوية نهائية للازمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ خمسة اشهر».

واوضح هذا العضو ان مسؤولي الحزب الاشتراكي ومعظمهم في عدن على غرار البيض لا يعتبرون انفسهم مجبرين على العودة الى صنعاء بعد توقيع الاتفاق حتى ولو كان ينص على ذلك.

واشار الى ان ممثل الحزب الاشتراكي وزير الثقافة جار الله عمر ابلغ اللجنة ان البيض لن يعود الى صنعاء قبل تطبيق هذه البنود.

ويطالب البيض المعتكف في عدن منذ اغسطس (آب) الماضي بضمانات امنية قبل ان يعلن موافقته على توقيع الوثيقة التي كانت ثمرة مداولات مضنية استمرت قرابة شهرين، وتستجيب لمعظم مطالب الحزب الاشتراكي خصوصا فيما يتعلق بتحقيق لامركزية ادارية واسعة وترتيبات امنية.

واشار الى ان ممثلي المؤتمر الشعبي العام (بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح) والتجمع اليمني للاصلاح (بقيادة عبدالله الاحمر) رفضوا هذا المطلب معتبرين ان الاتفاق ملزم، وان تطبيقه يتطلب مساهمة سائر قادة التحالف (الحكومي الثلاثي).

واضاف: ان الحزب الاشتراكي يطالب بأن يتم حفل التوقيع بحضور ممثلين عن الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا والصين وكندا وسوريا والسعودية. اضافة الى امين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشيخ فاهم القاسمي من اجل مزيد من الضمانات.

لكن مصدرا قريبا من حزب المؤتمر اعتبر ان هذا المطلب يندرج في اطار «المزايدة السياسية والسعي لتدويل الازمة اليمنية».

الى ذلك، دعا التكتل الوطني للمعارضة اليمنية اعضاء لجنة الحوار الى الاجتماع في صنعاء غدا (الاربعاء) بمقر رئاسة الوزراء لمناقشة نتائج عمل اللجنة الفرعية المكلفة باعداد الترتيبات اللازمة للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق. وتحديد مكان وزمان انعقاد اللقاء الذي سيتم خلاله التوقيع على الاتفاقية.

واوضح بيان للتكتل المعارض امس انه تم تشكيل لجنة فرعية مهمتها اعداد الترتيبات اللازمة للتوقيع على الوثيقة وضمان مباشرة التنفيذ لتلك الترتيبات، ولكن مضى اكثر من ١٢ يوما دون ان تنجز هذه اللجنة مهامها بسبب خلافات احزاب الائتلاف المشكلة منها اللجنة.

واكد البيان «ان الذين يعجزون عن ترتيب لقاء لتوقيع الوثيقة هم



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ١ - ٢ - ١٩٩٤

اعجز عن تنفيذ أسس بناء الدولة التي جاءت في الوثيقة نتيجة لانعدام الثقة بينهم ولدوامة المساومات التي يقودون فيها البلاد.. ولذا جاءت الدعوة الى عقد هذا الاجتماع».

واعلن في عدن امس، ان البيض استقبل تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وبحثا في العلاقات الثنائية والتطورات على الساحة اليمنية.

كما اجتمع وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه امس الى مساعد وزير الخارجية المصري بدر همام، وذلك في اطار الاجتماعات التي يعقدها المسؤول المصري مع المسؤولين اليمنيين في كل من صنعاء وعدن.

المخطوفون

من جهة اخرى قالت مصادر قبلية ان العداء بين قبيلتين رئيسيتين في اليمن بشان مسار طريق، وراء خطف ثلاثة سياح فرنسيين امضوا تاسع يوم في الأسر امس.

وقالت المصادر ان من المعتقد ان بني نواف، احدى عشائر قبيلة احنوم هي التي خطفت السياح لتنفيذ مطالبها الخاصة بان يمر طريق جديد مقترح عبر اراضيها، وقالت ان الخاطفين فعلوا ذلك لانهم يعتقدون ان تصرف الحكومة ينطوي على تمييز ضد قبيلتهم لصالح قبيلة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس البرلمان وزعيم حزب الاصلاح (وهو حزب اسلامي يشارك في الائتلاف الحكومي المكون من ثلاثة احزاب).

وقالت المصادر ان الرهائن وهم رجل وامرأتان محتجزون في بلدة المدان بمنطقة حجة شمال غربي العاصمة صنعاء بواسطة افراد من قبيلة احنوم للاحتجاج على تغيير مسار الطريق الذي كان سيمر اصلا عبر اراضيهم.

وفي حين لم يكشف عن اسماء الرهائن، فقد ذكرت صحيفة «الشورى» الاسبوعية انهم استاذ في جامعة باريس وزوجته وصديقة لهما.

ونقلت الصحيفة عن الرهائن قولهم انهم يلقون معاملة طيبة من خاطفيهم، لكنهم وجهوا نداء من اجل سرعة الافراج عنهم.

وقالت الصحيفة نقلا عن الرهائن ان مسلحين اوقفوا سيارتهم وهم في طريقهم من صعدا في الشمال الى صنعاء وساروا بهم مسافة استغرقت سبع ساعات حتى وصلوا الى المكان الذي احتجزوا فيه.

ولم تذكر الصحيفة متى اجري هذا الحديث.

واعلن وزير الداخلية اليمني يحيى المتوكل ان قوات الامن بدأت محاصرة المنطقة التي يحتجز فيها الرهائن لكن الحكومة مترددة في استخدام القوة لانقاذهم.

واتهم المتوكل الخاطفين بانهم يقومون باعمال استفزازية دون ان يذكر تفصيلات في هذا الشأن.

وقال ان تحرير الرهائن قد يتم اما بالقوة.. او بالتفاهم لكن التفاهم لم يؤد حتى الآن الى نتائج، وقال انه لا يريد استخدام القوة التي تعد خيارا سهلا.

(وكالات)



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١-٢-١٩٩٤

ارتفاع اسعار نفوط اوبك

«ميس»: اليمن لم يخفض انتاجه

قالت نشرة اقتصادية متخصصة ان مسؤولين يمنيين ذكروا ان بلادهم لم تخفض انتاجها النفطي رغم اعلان رسمي قال انها خفضته.

وقد ابلغ وزير النفط اليمني صالح ابو بكر بن حسينون رويتر في ٢٣ من يناير (كانون الثاني) ان بلاده خفضت انتاجها خمسة في المائة من اول يناير (كانون الثاني) وذلك بعد ثلاثة اسابيع كانت فيها سلطنة عمان هي الدولة الوحيدة خارج اوبك التي خفضت انتاجها لدعم الاسعار الضعيفة.

لكن نشرة ميدل ايست ايكونوميك سيرفي «ميس» قالت ان مسؤولين يمنيين آخرين ذكروا ان اليمن لم يخفض الانتاج حتى الآن وان اي خفض سيكون مرهونا بجدية دول اخرى في خفض انتاجها.

ونقلت «ميس» عن مسؤولين نفطيين يمنيين قولهم ان اليمن مستعد من حيث المبدأ لخفض الانتاج خمسة في المائة اذا اظهرت دول منتجة اخرى جديتها لخفض الانتاج لكن لم يجر حتى الآن اي تغيير في الانتاج.

واعلنت دول مجلس التعاون الخليجي الست في ديسمبر (كانون الاول) انها مستعدة لخفض الانتاج لكن بشرط ان تحذو حذوها الدول المنتجة خارج اوبك.

وقام وزير النفط العماني سعيد بن احمد الشنفري بجولة في دول من خارج اوبك لكنه لم ينجح في اقناع عدد كاف منها بالالتزام بخفض الانتاج لتشجيع السعوديين على الموافقة على الخفض.

وقد قال الشنفري بعد عودته من جولته الاخيرة في ١٨ من يناير (كانون الثاني) انه سيقوم بجولات اخرى خلال ايام لكن لا توجد الآن علامات على ان هذه الزيارات وشيكة.

واعطت «ميس» رقما عن الانتاج اليمني في يناير يبلغ ٣٢٥ الف برميل يوميا في المتوسط وهو نفس الرقم الذي اعطاه الوزير.

من ناحيتها ذكرت وكالة انباء اوبك (اوبكنا) امس ان سعر سلة من سبعة خامات تستخدمها المنظمة بلغ ١٤,٠٧ دولار للبرميل في الاسبوع الماضي المنتهي يوم الجمعة بالمقارنة مع ١٣.٧٥ دولار في الاسبوع السابق.

ونقلت اوبكنا عن امانة المنظمة قولها ان متوسط السعر بلغ في يناير (كانون الثاني) ١٢.٦٧ دولار للبرميل وفي ديسمبر (كانون الاول) ١٢,٨٧ دولار وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٤,٤٧.

وبلغ متوسط السعر لعام ١٩٩٣ كله ١٦.٣٣ دولار هبوطا من ١٨.٤٤ دولار عام ١٩٩٢. وحتى الآن هذا العام بلغ المتوسط ١٣,٦٧ دولار. وتستخدم اوبك سلة من سبعة خامات خفيفة لمقارنتها بسعر القياس المستهدف ٢١ دولارا للبرميل. [رويتر]



«الاشتراكي» يحاور المكاوي والاصنج

التكتل الوطني للمعارضة اليمنية يدعو لاجتماع فوري للجنة الحوار لتحديد مكان وزمان توقيع وثيقة عدن

عدن - «العرب» — من عبدالرحمن علي

اصدر التكتل الوطني للمعارضة والممثل في لجنة حوار القوى السياسية بثلاثة قيادين من «حزب التجمع الوحدوي . رابطة ابناء اليمن، حزب الحق» امس بيانا يطالبون فيه باجتماع فوري للجنة حوار القوى السياسية، من اجل اعادة النظر في اللجنة الفرعية التي انتخبوها وكلها من احزاب الائتلاف نظرا لعجزها وتدخلها في قضايا ليست من مهامها وطالب التكتل لجنة حوار القوى السياسيه الاجتماع فورا وتحديدا في ٢ فبراير الحالي لتنفيذ الشروط التالية:

١ — اعادة النظر في تشكيل اللجنة الفرعية المكلفة باعداد الترتيبات اللازمة للتوقيع على اتفاقية العهد والاتفاق وهذا هو المطلب الرئيسي للتكتل كما يطالبون ان يتم الاتفاق في اجتماع لجنة الحوار للقوى السياسية بتحديد مكان وزمان انعقاد اللقاء الذي يتم فيه التوقيع على الوثيقة وتحديد اسماء من يحضرون مراسيم التوقيع، وتحديد الترتيبات اللازمة للتوقيع والاتفاق على خطوات ما بعد التوقيع وتهيئة الاجواء لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق..

وعلى صعيد اخر وجه «١٢» قياديا من جبهة التحرير يمثلون كافة مناطق اليمن رسالة الليلة الى علي سالم البيض، الامين العام نائب رئيس مجلس الرئاسة والمعتكف حتى الان في عدن وجاءت الرسالة باسم قيادات جبهة التحرير والتنظيم الشعبي في الجمهورية اليمنية تتقدم اليكم بالشكر للموقف الشجاع في الدعوة لعودة قيادات حزبيه وسياسية في الخارج وكما جاء في الرسالة منهم عبدالقوى



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١/٢/١٩٩٤

مكاوي وعبداله الاصنج والرئيس السابق علي ناصر محمد (الموجود حاليا في دمشق) وعبداله عبدالعالم (دمشق) والدكتور الاصبحي من قيادة المؤتمر الشعبي الموجود حاليا في عمان (الاردن) وابراهيم الوزير القائد الروحي لاتحاد القوى الشعبية (امريكا).

واكدت الرسالة علي ان هذه الوقفة الجليلة تعكس الشجاعة والمقدرة على اتخاذ القرار الصائب وتذكر الرسالة ان كل ذلك يصب في تعزيز الوحدة الوطنية الحقة، ومساهمة كل قيادات الاحزاب في الحكم والمعارضة وقوى الشعب الخيرة بابناء اليمن الجديد يمن المستقبل والحداثة والعصرية..

هذا واعلن مصدر مسؤول في اللجنة التحضيرية العليا «لجبهة التحرير» والتنظيم الشعبي الموحد عن ترحيبه بقرار اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في اجتماعها الاخير القاضي بفتح حوار جاد ومسؤول مع كافة القيادة الوطنية «لجبهة التحرير» وبالذات مع المكاوي والاصنج..

وذكرت صحيفة «التجمع» لسان حال حزب التجمع الوحدوي اليمني والصادرة امس في عدن «ان اللجنة التحضيرية تعتبر هذا القرار مدخلا .. للحوار مع الحزب الاشتراكي وكافة القوى الوطنية في الساحة..

ومن هنا تطالب اللجنة التحضيرية — ومقرها عدن بعودة الاصنج والمكاوي والمعروف ان عبدالقوى مكاوي امين عام الجبهة موجود حاليا في القاهرة ومنذ عام ٦٧ كما ان

«البقية ص ١٨»

عبداله الاصنج وزير الخارجية السابق في الجمهورية العربية اليمنية (سابقا) موجود في القاهرة ومنذ بداية الثمانينات..

الى ذلك تقول مصادر مطلعة في لجنة الحوار الوطني ان التاريخ الذي تردد وهو السادس من فبراير الشهر الحالي للتوقيع على وثيقة (العهد والاتفاق) غير مناسب لاسباب كثيرة منها عدم توقع عودة الملك حسين بن طلال عاهل الاردن قبل هذا التاريخ الى عمان ومنها ما يرتبط بعلاقات اطراف الائتلاف الثلاثة (المؤتمر — الاشتراكي — الاصلاح) وتقول صحيفة [المستقبل] لسان حال الاشتراكي والصادرة امس ان السيد عبدالكريم الارياني (وزير الخارجية السابق — وجه رسالة الى لجنة الحوار يطلب فيها الاستفسار من الحزب الاشتراكي حول موقف الحزب في عودة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الى صنعاء بعد توقيع الاتفاقية في عمان وهي اشارة واضحة تكرر ذكرها كما تقول الصحيفة اكثر من مرة في احاديث

قيادة (المؤتمر) وبالذات على لسان السيد رئيس مجلس الرئاسة علي عبداله صالح..

ومن ناحية اخرى قالت صحيفة [التجمع] الصادرة امس في عدن ان دعوة اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة حوار القوي السياسية اطراف لجنة الحوار الى الاجتماع في صنعاء يعتبر ذلك تجاوزا لمهماتها المتمثلة بالبحث مع اطراف الازمة عن زمان ومكان انعقاد المؤتمر والضمانات الامنية للتوقيع على الاتفاق في الوقت نفسه كما تقول الصحيفة «تجاهلت اللجنة الفرعية رئيس لجنة الحوار السيد حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء الذي كان يجب ان تقدم له اللجنة تقريرا عما انجزته وبالتالي يقوم العطاس بدعوة لجنة الحوار لاقرار ما تقدمت به اللجنة..

المطلعون على سير الامور يؤكدون ان لجنة الحوار قادرة على ايصال الاطراف للتوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» دون الالتفات الى المماحكات ولن تنظر في الذهاب من صنعاء الى عدن خاصة وهي تعرف موقف «الاشتراكي في الطلوع الى صنعاء قبل التوقيع بل قبل التنفيذ»..

وفي دبي ذكرت انباء صحفية امس انه قد تم الاتفاق بين جميع اطراف الازمة السياسية في اليمن على توقيع وثيقة الاتفاق في العاصمة الاردنية يوم ٧ فبراير المقبل..

ونقلت صحيفة البيان الصادرة هنا امس عن مصادر مطلعة في صنعاء تاكيدها ان التوقيع سيتم بحضور عدد من رؤساء الدول وكبار المسئولين في الدول العربية والاجنبية..

ومن جهة اخرى نقلت صحيفة ظبيانية عن مصادر لجنة الحوار الوطني في صنعاء قولها ان كلا من العاهل الاردني الملك حسين والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان سيشاركان بالتوقيع كشاهدين على اتفاقية العهد والاتفاق في العاصمة الاردنية..



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة تشكيل لجنة عسكرية برئاسة أردنية

المعارضة اليمنية ترفض محاولات الالتفاف وتطالب «مناقشة جدية» لترتيبات إنهاء الأزمة



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٤

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اصدرت المعارضة اليمنية امس بياناً، دعت فيه إلى عقد اجتماع كامل للجنة الحوار غداً في صنعاء، وقال احد زعماء التكتل الوطني للمعارضة إن اقتراح عقد الاجتماع معروض حالياً على المهندس حيدر ابو بكر العطاس ـ رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ـ لكي يوجه الدعوة إلى الاجتماع. واضاف «بما ان العطاس يرفض العودة إلى صنعاء في الظروف الراهنة، فإنه يستطيع توجيه الدعوة لعقد الاجتماع في صنعاء، ثم يعتذر عن عدم الحضور، ويمثله عضو اخر في الحزب الاشتراكي».

واقترح بيان المعارضة تخصيص الاجتماع لمعالجة 5 نقاط اساسية، هي:

1 ـ إعادة النظر في تشكيل اللجنة الفرعية المكلفة إعداد الترتيبات اللازمة للتوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق».

2 ـ تحديد مكان وزمان انعقاد اللقاء الذي يتم فيه التوقيع على الوثيقة من رؤساء وامناء الاحزاب والشخصيات الوطنية.

3 ـ تحديد اسماء الذين سيحضرون مراسيم التوقيع، ومن يشاركون في التوقيع على الوثيقة.

4 ـ تحديد الترتيبات الامنية والتنظيمية والبروتوكولية اللازمة للتوقيع.

5 ـ الاتفاق على خطوات ما بعد التوقيع، وتهيئة الاجواء لتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق» وإعادة النظر في الية التنفيذ، في ضوء عجز اللجنة الفرعية المشكلة من احزاب الائتلاف حتى عن الاتفاق على ترتيبات التوقيع.

واستبعدت مصادر سياسية رفيعة من مختلف الأحزاب اليمنية عقد لقاء التوقيع في الموعد المتفق عليه من حيث المبدأ، في 6 فبراير (شباط) الجاري في عمان. وقال قيادي في الاشتراكي ـ في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» ـ إن موعد التوقيع يحكمه الاتفاق داخل لجنة الحوار على مجمل القضايا والشروط المطروحة.

واكد موقف حزبه من اهمية اتخاذ بعض الخطوات الأساسية، التي تؤدي إلى تنفيذ مضمون الوثيقة، وخاصة ما يتعلق بالضمانات المطلوبة.

وقال: «إن هناك فهماً وإدراكاً غير عميق، في حين الوضع يتطلب توفير جميع الشروط الأخرى، وخاصة الشروط الامنية، وضمانات عدم الالتفاف على الوثيقة، او عرقلة تنفيذها».

واضاف ان «موضوع الامن هو احد ابرز مظاهر الأزمة، وبالتالي فإن التوقيع ـ إذا كان البعض يريد منه ان ينهي مشكل الأزمة ومظهرها، من خلال الإصرار على عودة نائب الرئيس وباقي قيادات الحزب إلى صنعاء ـ لن ينهي الأزمة، بل يظل الجوهر الأساسي لها قائماً، وبالتالي فلا بد من معالجته بصورة متزامنة مع التوقيع».

وعلى الرغم من استمرار الخلافات حول القضايا التي تعد من ابرز معوقات التوقيع على الوثيقة في 6 فبراير الجاري، اشارت تكهنات في صنعاء إلى وجود ضغوط خارجية قوية على القيادات اليمنية، للمضي نحو التوقيع في الموعد المحدد في العاصمة الأردنية عمان.

وقال سياسيون وثيقو الاطلاع ـ لـ«الشرق الأوسط» ـ إن الولايات المتحدة الاميركية ودول المجموعة الاوروبية، وعمان والاردن ومصر تمارس ضغوطاً على مختلف الأطراف السياسية اليمنية، للإسراع بالتوقيع على الوثيقة. وقالت المصادر إن مساعد وزير الخارجية المصري السفير بدر همام ابلغ كبار المسؤولين اليمنيين في زيارته الأخيرة قلق مصر من تاخر التوقيع على الوثيقة، وحثهم على الإسراع بذلك لتجاوز الظروف الراهنة.

كما توقع سياسيون في صنعاء وصول مبعوثين من عمان وهولندا ودول اوروبية وغربية اخرى خلال اليومين المقبلين لنفس الغرض، وإبلاغ المسؤولين اليمنيين قلق بلدانهم من تاخر التوقيع على الوثيقة.

وعن ارجحيته تاثير اي من العاملين الداخلي او الخارجي حتى الآن على التوقيع، قال مسؤول في لجنة المتابعة لـ«الشرق الأوسط»، إنه حتى الآن يبدو ان ثمة تعادلاً بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية المؤثرة على الموقف. واشار إلى أن الضغوط الخارجية تتزايد يوماً بعد يوم. غير أن أطراف الحوار على الصعيد الداخلي يحاولون استثمار هذه الظروف كل لمصلحته، وهذا ما ادى إلى خلق



مزيد من الإصرار لدى كل طرف على مواقفه، واصبح هذا الإصرار معيقاً لأي تقدم في حسم القضايا الخلافية، والتهيئة الكاملة لعقد اللقاء في الموعد المحدد حتى الآن.

واعتبر عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة ابناء اليمن وعضو الكتل الوطني للمعارضة المشارك في الحوار السياسي - الدعوة إلى طرح وثيقة العهد والاتفاق على البرلمان، بانه «إما يقع في دائرة عدم المعرفة بمهام السلطة التشريعية، أو عملية لتاخير وخلق الأعذار للتوقيع على الاتفاق، لأن مهام مجلس النواب تشريعية ورقابية، وهذا اتفاق بين قوى سياسية لا يدخل في اختصاصات البرلمان، وإنما القوانين والتعديلات الدستورية التي تتطلبها الوثيقة بعد التوقيع عليها، لأن البرلمان مكون من الأحزاب المشاركة في لجنة الحوار».

وكشفت مصادر حزبية ان لجنة المتابعة - التي فشلت في ترتيب اللقاء للتوقيع على الاتفاق - ناقشت مبادرة اردنية لحل المشكلة العسكرية، تتضمن رئاسة الشريف زين بن شاكر للجنة الأمنية المشتركة، ومعه عدد من الضباط العسكريين الأردنيين (يمثلون القوات الثلاث البرية والجوية والبحرية)، إلى جانب عسكريين يمنيين، لتنفيذ ما جاء في الوثيقة في الجانب العسكري.

وقالت المصادر إن هذا الأمر لم يتفق عليه، ولم يطرح على لجنة الحوار، وهذا أمر ليس من صلاحية اللجنة المصغرة.

ونبهت المصادر إلى انه إذا تم التوقيع على الاتفاق في عمان، فيجب أن يعلموا انه سيكون عقداً بين قوى سياسية، وليس بين ممثلي السلطة والقوى المعارضة، بمعنى ان الذين سيصلون للأردن للتوقيع سيكونون على قدم المساواة مع احزاب السلطة، إما امناء او رؤساء احزاب، وسيوقعون على الوثيقة كممثلين للقوى السياسية اليمنية.

وعبرت المصادر عن استغرابها لعدم اطلاع لجنة الحوار على قضية خطيرة كتشكيل لجنة عسكرية برئاسة اردنية، وقالت مصادر المعارضة إنه لم يتقرر رسمياً مكان التوقيع على الاتفاق، ونفت علم المعارضة باي اتفاق رسمي على تحديد الأردن مكاناً للتوقيع على الاتفاق، وقالت «اية اتفاقات جانبية حول قضايا الحوار - دون علم لجنة الحوار - مرفوضة، مع اية دولة كانت، مع احترامنا للجميع».

ومن جانب آخر عبر عدد من اعضاء وقواعد جبهة التحرير والتنظيم الشعبي في اليمن عن تقديرهم للدعوة التي وجهها نائب الرئيس علي سالم البيض بعودة كل السياسيين في الخارج إلى اليمن ومن بينهم الرئيس السابق علي ناصر محمد وعبد القوي مكاوي وعبد الله الأصنج، وعبد الله عبد العالم والدكتور الاصبحي، وإبراهيم الوزير وغيرهم من السياسيين الموجودين خارج اليمن، بسبب خلافات سياسية سواء مع النظامين السابقين قبل الوحدة، أو الذين على خلاف مع النظام القائم بعد الوحدة



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٢/١٩٩٤

اليمن لم تخفض إنتاجها النفطي

نيقوسيا — رويتر — قالت نشرة اقتصادية متخصصة ان مسؤولين يمنيين ذكروا ان بلادهم لم تخفض انتاجها النفطي رغم اعلان رسمي قال انها خفضته.

وقد ابلغ وزير النفط اليمني صالح ابو بكر بن حسينون رويتر في ٢٣ من يناير كانون الثاني ان بلاده خفضت انتاجها خمسة في المئة من اول يناير كانون الثاني وذلك بعد ثلاثة اسابيع كانت فيها سلطنة عمان هي الدولة الوحيدة خارج اوبك التي خفضت انتاجها لدعم الاسعار الضعيفة.

لكن نشرة ميدل ايست ايكونوميك سيرفي «ميس» قالت ان مسؤولين يمنيين اخرين ذكروا ان اليمن لم يخفض الانتاج حتى الان وان اي خفض سيكون مرهونا بجدية دول اخرى في خفض انتاجها.

ونقلت ميس عن مسؤولين نفطيين يمنيين قولهم ان اليمن مستعد من حيث المبدأ لخفض الانتاج خمسة في المئة اذا اظهرت دول منتجة اخرى جديتها لخفض الانتاج لكن لم يجر حتى الان اي تغيير في الانتاج.



صالح أبو بكر

وقد قالت دول مجلس التعاون الخليجي الست في ديسمبر كانون الاول انها مستعدة لخفض الانتاج لكن بشرط ان تحذو حذوها الدول المنتجة خارج اوبك.

ويضم المجلس المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية وقطر والبحرين وعمان.

وقام وزير النفط العماني سعيد بن احمد الشنفري بجولة في دول من خارج اوبك لكنه لم ينجح في اقناع عدد كاف منها بالالتزام بخفض الانتاج لتشجيع السعوديين على الموافقة على الخفض.

وقد قال الشنفري بعد عودته من جولته الاخيرة في ١٨ من يناير كانون الثاني انه سيقوم بجولات اخرى خلال ايام لكن لا توجد الان علامات على ان هذه الزيارات وشيكة.

واعطت ميس رقما عن الانتاج اليمني في يناير يبلغ ٣٣٥.٠٠٠ برميل يوميا في المتوسط وهو نفس الرقم الذي اعطاه الوزير.



المصدر : الأنباء الكويتية
التاريخ : ٥ شباط ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: شكوك تحيط بموعد توقيع الاتفاق

شروط جديدة للبيض قبل العودة الى صنعاء

■ الحكومة مترددة باستخدام القوة ضد خاطفي الرهائن

صنعاء - ا ف ب - رويتر - لاتزال الشكوك تحيط بموعد توقيع الاتفاق بين الاحزاب اليمنية الذي ابرم قبل اسبوعين بسبب استمرار الخلافات بين طرفي الازمة السياسية في اليمن.

ويقول عضو في اللجنة المكلفة تحديد موعد ومكان حفل توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» طلب عدم ذكر اسمه «ان الامين العام للحزب الاشتراكي (جنوبي) علي سالم البيض وضع شروطا جديدة للتوقيع».

وابلغ عضو اللجنة وكالة «فرانس برس» قوله ان «الحزب الاشتراكي يطالب، بعد توقيع الاتفاق بالاحرف الاولى، البدء بتطبيق بنوده الرئيسية قبل تسوية نهائية للازمة السياسية» التي تعصف بالبلاد منذ اكثر من خمسة اشهر.

واوضح المصدر نفسه ان «مسؤولي الحزب الاشتراكي ومعظمهم في عدن على غرار البيض لا يعتبرون انفسهم مجبرين على العودة الى صنعاء بعد توقيع الاتفاق حتى ولو كان ينص على ذلك».

واشار الى ان «ممثل الاشتراكي، وزير الثقافة جار الله عمر، ابلغ اللجنة ان البيض لن يعود الى صنعاء قبل تطبيق هذه البنود».

واشار المصدر الى ان «ممثلي المؤتمر الشعبي العام (شمالي بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح) والتجمع اليمني للاصلاح (اسلامي بقيادة عبد الله الاحمر) رفضوا هذا المطلب معتبرين ان الاتفاق ملزم وان تطبيقه يتطلب مساهمة سائر قادة التحالف الحكومي الثلاثي».

واضاف المصدر ان «الحزب الاشتراكي يطالب ايضا بان يتم حفل التوقيع بحضور ممثلين عن الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا والصين وكندا وسوريا والسعودية اضافة الى الامين العام لمجلس التعاون الخليجي فاهم القاسمي من اجل مزيد من الضمانات».

لكن مصدرا قريبا من الحزب الرئاسي اعتبر ان هذا المطلب يندرج في اطار «المزايدة السياسية والسعي لتدويل الازمة اليمنية».

وفي مجال اخر، ذكرت مصادر قبلية ان العداء بين قبيلتين رئيسيتين في اليمن بشان مسار طريق وراء خطف ثلاثة سياح فرنسيين يمضون تاسع يوم في الاسر امس.

وقالت مصادر امنية انه تبذل جهود لتحقيق الافراج عن الرهائن الذين خطفوا يوم ٢٣ يناير.

ونقلت صحيفة يمنية عن الرهائن الثلاثة وهم رجل وامرأتان قولهم في حديث انهم يلقون معاملة طيبة من خاطفيهم لكنهم وجهوا نداء من اجل سرعة الافراج عنهم.

ونقل ايضا عن وزير الداخلية يحيى المتوكل قوله «ان قوات الامن بدأت محاصرة المنطقة التي يحتجز الرهائن فيها لكن الحكومة مترددة في استخدام القوة لانقاذهم».

وقالت مصادر قبلية ان من المعتقد ان بني نواف احدى عشائر قبيلة احنوم هي التي خطفت السياح وفعلوا ذلك لانهم يعتقدون ان تصرف الحكومة ينطوي على تمييز ضد قبيلتهم لصالح قبيلة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر.

وقالت المصادر انه يجري احتجاز السياح الثلاثة في بلدة المدان بمنطقة الحاجة شمال غربي العاصمة صنعاء بواسطة افراد من قبيلة احنوم للاحتجاج على تغيير مسار الطريق.

وامتنعت السفارة الفرنسية في صنعاء عن التعقيب.

ولم يكشف عن اسماء الرهائن لكن صحيفة «الشورى» الاسبوعية قالت ان الرهائن استاذ بجامعة باريس وزوجته وصديقة لهما.

ونقلت الصحيفة عن الشيخ مروان محمد مروان من قبيلة احنوم قوله «ان الشيخ الاحمر وراء تغيير مسار الطريق».

وقال انه رغم ان ذلك خطا فان احتجاز رهائن هو السبيل الوحيد لاسماع صوتهم.

وقال المتوكل للصحيفة انه لم يتم التوصل الى تفاهم مع الخاطفين الذين يقومون باعمال استفزازية.

ومضى الوزير يقول انه قد يتم تحرير الرهائن اما بالقوة او عن طريق التفاهم وان التفاهم لم يؤد حتى الان الى نتائج. وقال انه لا يريد استخدام القوة التي تعد خيارا سهلا.



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ١١/٢/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء مستعدة لبحث مطالب خاطفي السياح الفرنسيين الثلاثة

صنعاء ـ أ.ف.ب ـ وجهت السلطات اليمنية امس رسالة الى خاطفي السياح الفرنسيين الثلاثة المحتجزين منذ ٢٣ يناير الحالي في شمال اليمن دعتهم فيها الى الافراج «فورا» عن رهائنهم مقابل ضمانات باخذ مطالبهم في الاعتبار.

وحسب مصادر يمنية موثوقة فان نائبي رئيس الوزراء الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح عبدالوهاب الانسي ومجاهد ابوشوارب، وقعا الرسالة. وينتمي ابوشوارب الذي يرأس مجلس قبائل بكيل الى محافظة الحجة نفسها (٣٠٠ كلم شمال غرب صنعاء) التي يحتجز الفرنسيون الثلاثة في احدى قراها..

وتقرر ان يتولى الشيخ احمد قرحش احدى الشخصيات اليمنية نقل الرسالة الى قرية المدن التي ينتمي اليها الخاطفون من قبيلة الاهنوم احدى قبائل بكيل..

وتأتي مبادرة السلطات اليمنية بعدما قررت امس الاول قبائل حاشد التي يحاصر مقاتلوها قرية المدن منذ خطف الفرنسيين منع تزويد القرية بالمؤن لتسريع استسلام الخاطفين..

وكان هؤلاء قد اعلنوا عن اختطاف كل من هنري اسلو وزوجته وهما استاذان متقاعدان في معهد زراعي فرنسي في العقد السابع من العمر وطبيبة القلب بريجيت فونتين (٤٢ عاما) لاجبار السلطات على تمرير طريق قيد الانشاء في اراضي قبيلتهم التي تشكل جيبا داخل مناطق قبائل حاشد..

ويقول لهؤلاء ان مشروع الطريق الاصلي ينص على مرورها في اراضي القبيلة لكن قبائل حاشد النافذة (ينتمي اليها الرئيس علي عبدالله صالح ورئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله الاحمر) تمكنت من تغييره لمصلحتها..

وتؤكد رسالة القيادة اليمنية حسب المصادر نفسها ان «مسار الطريق سيعادة النظر فيه اذا ما تم الافراج عن الفرنسيين الثلاثة»..

وفي باريس صرحت مساعدة المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا امس ان السياح الثلاثة الذين خطفوا في اليمن في ٢٣ يناير الماضي «هم في خير ويعاملون معاملة حسنة»..

واضافت ان «المفاوضات بين السلطات المركزية والسلطات المحلية المعنية تتواصل بقوة من اجل تسوية سريعة لهذه القضية» مع اخذ امن المخطوفين في الاعتبار»..

من جهة اخرى نشرت صحيفة «يمن تايمز» الصادرة بالانكليزية امس تحقيقا لصحافي يمني تمكن من زيارة قرية المدن ولقاء الرهائن ورافقت التحقيق بصورة للفرنسيين الثلاثة بدوا فيها مبتسمين وبصحة جيدة..

٠٤٠١٤٢



عودة الجدل بسبب عرقلة توقيع «وثيقة العهد»

ضغوط أميركية وعربية لإنهاء الأزمة اليمنية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة
عمان: «الشرق الاوسط»

يحتدم الجدل حاليا في العاصمة اليمنية صنعاء، بشأن امكانية عقد اجتماع جديد للجنة حوار القوى السياسية بكامل اعضائها غدا، لتفادي الفشل الذي منيت به اللجنة الفرعية المكلفة بوضع الترتيبات اللازمة للتوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» لانهاء الازمة السياسية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، التي ما زالت تهدد الوحدة بين شطري اليمن بالخطر.

واكدت مصادر في اللجنة ان ممثلي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح حضروا اجتماع امس، بينما لم يشارك ممثلو الحزب الاشتراكي (ومن بينهم جار الله عمر وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي)، وممثلو احزاب المعارضة اليمنية. وقال بعض زعماء المعارضة ان عدم حضورهم يرجع الى تجاوز لجنة المتابعة للصلاحيات والمهمات المحددة لها، كما ان دعوة اجتماع اللجنة بكامل اعضائها يجب ان تاتي من المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بصفته رئيس آخر اجتماع للجنة الحوار الذي عقد في عدن يوم 18 يناير (كانون الثاني) الماضي، وشهد التوقيع على الوثيقة.

وفي الوقت الذي تشهد فيه صنعاء هذا الجدل، استمرت الضغوط الخارجية للاسراع بتوقيع الوثيقة في موعد لا يتعدى يوم الاحد 6 فبراير (شباط) الحالي. وقالت مصادر دبلوماسية ان الولايات المتحدة الاميركية تشارك في هذه الضغوط لان «مصالحها لا تحتمل عدمَ الاستقرار في اليمن»، كما اكد مسؤول في وزارة الخارجية الاردنية في تصريح خاص لـ«الشرق الاوسط» من عمان ان سلطات بلاده تستعد لاستضافة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، اللذين سيصلان يوم الاحد المقبل للتوقيع على الوثيقة.

واضاف المسؤول الاردني ان مراسم التوقيع ستكون يوم الاثنين 7 فبراير - اي في اليوم التالي لوصول المسؤولين اليمنيين - في القصر الملكي في حضور الملك حسين ملك الاردن، والامير حسن بن طلال ولي عهده والدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء وعدد من ممثلي الدول العربية والاجنبية.

وذكرت مصادر سياسية عربية في العاصمة الاردنية ان السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان لن يحضر توقيع وثيقة العهد اليمنية، لانه مشغول حاليا بجولاته التفقدية السنوية للقاء المواطنين العمانيين ومعالجة مشكلاتهم على الطبيعة في مناطق اقامتهم، ومن المقرر ان تستمر تلك الجولات حتى بداية شهر رمضان بعد حوالي 10 ايام.

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٤

اليمن

ويخشى الشارع اليمني من مفاجأت سياسية خلال الايام المقبلة اذا لم توقع الوثيقة في موعدها. وقالت مصادر مسؤولة في عدن انه «في حالة عدم التوقيع عليها في موعد اقصاه 6 فبراير المقبل، سيبدأ الحزب الاشتراكي تنفيذها على الواقع العملي» طبقا لما اعلنه علي سالم البيض في نهاية الاسبوع الماضي، عندما اكد ان «الحزب الاشتراكي سينفذ الاتفاق في اي موقع تصل اليه يده».

ويسود الاعتقاد باحتمال عرقلة جهود ترتيبات التوقيع، بسبب «مماحكات سياسية» من بينها اشتراط المؤتمر الشعبي العام عودة البيض وسالم صالح والعطاس الى صنعاء لمباشرة مهامهم، وطرح الوثيقة امام مجلس النواب للمصادقة عليها. في الوقت الذي لم تعلن رئاسة البرلمان تأييدها لانجاز لجنة الحوار من حيث المبدأ.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ - ٢ - ١٩٩٤

عبدالمجيد يرحب باستضافة الأطراف اليمنية في الجامعة العربية

عـــدن ـ أ.ش.أ: تلقى علي ســـالم البيض نـــائب الـــرئيس اليمني امس مكالمة هـاتفيـة من الـدكتـور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الـدول العـربيـة اعـرب فيهـــا عن تـــرحيب الجامعة بوثيقة العهد والاتفـاق التى تـوصلت اليهـا لجنـة حـوار القـوى السياسية.

ورحب الـــدكتـــور عبـــدالمجيـــد باستضافـة كـافـة الاطـراف المعنيـة بالتوقيع على الاتفاقية في مقر الجامعة العربية بالقاهرة.

كما رحب بكافة الاطراف الشقيقة والصديقة التي ترى الاطراف المعنيـة بـــالتـــوقيع على الـــوثيقـــة ضرورة مشاركتها بهذه المناسبة.

وقـد وجهت السلطـات اليمنيـة امس رسـالـة الى خـــاطفي السيـــاح الفـرنسيين الثـلاثـة دعتهم فيهـــا الى الافـراج «فـورا» عن رهـائنهم مقـابل ضمانات باخذ مطالبهم في الاعتبار.

وحسب مصادر يمنية مـوثـوقـة فان نائبي رئيس الوزراء الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح عبدالوهـاب الانسي ومجاهـد ابـوشـوارب وقعـا الرسالـة وينتمي ابـوشـوارب الـذى يرأس مجلس قبائل بكيل الى محافظة حجة التى يحتجز الفرنسيون الثلاثة في احـدى قـراهـا وتـولى الشيخ احمد قرحش، احدى الشخصيـات اليمنيـة، نقل الرسالـة مساء امس الى القـريـة التى ينتمي اليها الخاطفون.



المصدر : الحياة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 1 شباط 1994

مصادر في عدن تتحدث عن «مفاجأة»

عمان تؤكد استعداد علي صالح لتوقيع وثيقة الاتفاق اليمني

□ عمان – من سلامة نعمات:
□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ افادت مصادر اردنية مطلعة امس انه على رغم الاتفاق المبدئي بين قطبي الخلاف اليمني على توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» في العاصمة الاردنية في السابع من الشهر الجاري، فان بعض العقبات ما زالت تعترض سبيل حسم الموضوع نهائياً.

وقالت هذه المصادر ان السيد علي سالم البيض «ليس مطمئناً بعد» على الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بالاحرف الاولى في ١٨ الشهر الماضي لحل الازمة السياسية في البلاد. واضافت هذه المصادر ان «الوضع غير مستقر، والعمل جار على قدم وساق لتمكين الطرفين من التوقيع في السابع» من الشهر الجاري. وافادت هذه المصادر انه في حين ابدى الرئيس علي عبدالله صالح استعداده للتوقيع في الموعد المقترح، فان البيض «ما زال يسعى الى اضافة بعض الشروط الى الوثيقة».

واشارت الى ان البيض اجرى اتصالاً هاتفياً مع الملك حسين الموجود حالياً في زيارة الى النمسا لتقديم التعزية

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : المستقلة / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ - ٢ - ١٩٩٤

عمان تؤكد استعداد علي صالح

تتمة الصفحة الاولى

بوفاة الدبيلوماسي الاردني نائب المعايطة الذي اغتاله مسلحان في العاصمة اللبنانية.

ومن المقرر ان يعود الملك الى عمان الخميس المقبل بعد زيارة قصيرة للقوات الاردنية الموجودة في كرواتيا في اطار قوات الامم المتحدة الموجودة هناك.

وفي عدن توقعت مصادر سياسية رفيعة المستوى امس «حدوث مفاجئة تحدد مستقبل البلاد التي تعيش ازمة خطيرة». ولم تشر هذه المصادر الى طبيعة المفاجأة وهل ستكون عسكرية ام سياسية.

الى ذلك ذكر مصدر في الحزب الاشتراكي اليمني في عدن ان الحزب «لا يتوقع ان يوقع» المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة وثيقة «العهد والاتفاق» التي خرجت بها لجنة الحوار للقوى السياسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) الماضي عند اجتماعاتها في عدن.

واشار المصدر الى ان «اشتراط المؤتمر الشعبي في لجنة الحوار انتقال السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للاشتراكي الى صنعاء من عدن لممارسة مهماتهما الدستورية والتنفيذية قبل توقيع الوثيقة يكشف نيات المؤتمر الشعبي الهادفة الى عدم التوقيع وتنفيذ ما جاء في الوثيقة من اسس لبناء الدولة اليمنية الحديثة».

واصدر التكتل الوطني للمعارضة امس بياناً قال فيه: «لقد دعا التكتل الوطني للمعارضة احزاب الائتلاف (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) الى حوار مع القوى السياسية بهدف وضع اسس لبناء الدولة والنظام المستقر قبل الازمة وخلالها ادراكاً منه لحقيقة الاوضاع التي ستقود اليها احزاب الائتلاف البلاد وإنقاذاً لشعبنا من حال القلق والخوف والتوتر نتيجة الحال المعيشية والامنية المتردية».

واضاف ان: «الحوار بدأ وبذل الجميع جهوداً مضنية للوصول الى الحد الادنى الذي تمثل في وثيقة «العهد والاتفاق» والتي عم بعد اعلانها الفرح والاستبشار بقرب نهاية المحنة التي تعيشها البلاد رغم ما للمعارضة من تحفظات عن اسقاط كثير من المقترحات المقدمة منها وعن الية التنفيذ المتمثلة في حكومة الائتلاف التي يراسها المهندس حيدر العطاس والتي يعلم الجميع عجزها الكامن في تركيبتها عن وضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ».

واوضح بيان المعارضة انه «تم تشكيل لجنة فرعية مهمتها اعداد الترتيبات اللازمة للتوقيع النهائي على الوثيقة وضمان مباشرة التنفيذ لتلك الترتيبات» مؤكداً انه «مضى اكثر من ١٢ يوماً دون ان تنجز هذه اللجنة مهمتها، بل دخلت في دوامة مماحكات احزاب الائتلاف المشكلة منها هذه اللجنة التي تضم ايضاً الشيخ سنان ابو لحوم والعميد مجاهد ابو شوارب والسيد احمد جابر عفيف مقرراً. ولم تقدم هذه اللجنة الفرعية اي تقرير لا الى رئيس اخر اجتماع للجنة الحوار في عدن (المهندس العطاس)، ولا الى اعضاء اللجنة ولم يدع رئيس لجنة الحوار الى الاجتماع مما اكد صواب تحفظ تكتل المعارضة عن الية التنفيذ لما جاء في الوثيقة».

ودعت احزاب المعارضة لجنة الحوار بكامل اعضائها الى اجتماع في صنعاء غداً الأربعاء لمناقشة النقاط الست الآتية:

١ - إعادة النظر في تشكيل اللجنة الفرعية المكلفة اعداد الترتيبات اللازمة لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق».

٢ - تحديد مكان انعقاد اللقاء الذي سيتم فيه توقيع الوثيقة من رؤساء وامناء الاحزاب والشخصيات وموعده.

٣ - تحديد اسماء من يحضرون مراسيم التوقيع ومن يشاركون في توقيع الوثيقة.

٤ - تحديد الترتيبات اللازمة للتوقيع- امنياً وبروتوكولياً وتنظيمياً.

٥ - الاتفاق على خطوات ما بعد التوقيع وتهيئة الأجواء لتنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق» وإعادة النظر في الية التنفيذ في ضوء عجز اللجنة الفرعية المشكلة من احزاب الائتلاف حتى عن الاتفاق على ترتيبات التوقيع.

٦ - اي مستجدات اخرى.

وعلم ان المهندس العطاس رئيس جانب الاشتراكي في لجنة الحوار لن يحضر اجتماع اللجنة في صنعاء غداً وسيكتفي الاشتراكي بثلاثة ممثلين عنه بدل خمسة.



العطاس لـ «الأهرام»:

أجهزة الدولة اليمنية تواطأت مع عناصر إرهابية محلية وأجنبية لتصفية الحسابات

كشف السيد حيدر ابوبكر العطاس رئيس وزراء اليمن عن تواطؤ بعض اجهزة الدولة فى بلاده مع عناصر إرهابية محلية وخارجية لكسب تأييدهم فى مواجهة قوى سياسية معارضة فى الداخل.

واكد العطاس - فى مقابلة أجرتها معه الاهرام فى مقر اقامته بعدن - ان هناك «تقاطعا» ومصالح بين العناصر الارهابية وبين بعض أجهزة الدولة لم يتم التوصل الى أبعادها حتى الآن، خاصة فى ظل عدم تنفيذ التوجيهات السيادية بابعاد العناصر الأجنبية من الارهابيين الى خارج اليمن. واضاف العطاس ان هناك تحركات عسكرية مستمرة ومتبادلة بين كافة الأطراف المتنازعة فى اليمن، خاصة بعد فشل كل المحاولات لاعادة تنظيم وبناء وتوحيد القوات المسلحة، مؤكدا رفضه الانضمام الى حزب المؤتمر - الذى يتزعمه الرئيس على عبدالله صالح - لأن العرض جاء بنية احداث الانشقاق داخل الحزب الاشتراكى. [



الاتحاد الاوروبي يحض على الاسراع في توقيع الاتفاق والبيض

الاشتراكي يؤكد التعزيزات الى شبوة ولكن لحماية حقول النفط والاجانب

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:
□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ استبعدت مصادر قريبة في لجنة الحوار للقوى السياسية اليمنية امس قبول اللجنة في اجتماعها الطارئ اليوم في صنعاء دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد الى توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» في مبنى الجامعة في القاهرة.

في غضون ذلك نقلت وكالة «رويتر» عن مسافرين وصلوا الى دبي من اليمن قولهم ان الحزب الاشتراكي يرسل مزيدا من الدبابات الى محافظة شبوة الغنية بالنفط. واضاف المسافرون الذين زاروا بلدة عتق عاصمة محافظة شبوة على بعد ١٦٠ كليومتراً شمال شرقي عدن قولهم ان ما بين ٨٠ و١٠٠ مركبة ثقيلة تنقل نحو ٥٠ دبابة سوفياتية الصنع ومدافع وصواريخ وصلت الى هناك قبل يومين.

وقال المسافرون ان الاسلحة التي وصلت الى عتق هي تعزيزات لعتاد مماثل نقل الى بلدة اقرب الى حقول النفط عشية التوصل الى وثيقة «العهد والاتفاق». واوضح هؤلاء ان العتاد نقل في المرتين في سيارات مملوكة من الشيخ احمد فريد العولقي وهو رجل اعمال يتخذ من سلطنة عمان مقراً له.

وكانت اسرة العولقي تحكم حضرموت في جنوب اليمن حتى الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٦٧ ومنذ ذلك الوقت يعيش العولقي في المنفى في عمان.

ورغم ان حقل شبوة بدأ الانتاج بشكل جدي العام الماضي فقط بمعدل مبدئي يبلغ ٥ آلاف برميل يومياً، الا انه يشكل معظم احتياطات اليمن من النفط التي تقدر باربعة بلايين برميل، وتشغل الحقل شركة «النمر» النفطية.

وقالت مصادر نفطية ان النفط المستخرج من شبوة وهي منطقة نائية قريبة من الحدود مع ما كان يسمى اليمن الشمالي سابقاً يصعب الدفاع عنها من عدن التي تبعد عنها بنحو ٢٠٠ كيلومتر.

ولم تنف مصادر في الحزب الاشتراكي ارسال تعزيزات عسكرية الى مناطق نفطية لكنها أوضحت انه سبق للسيد علي سالم البيض الأمين العام للحزب ونائب رئيس مجلس الرئاسة ان اعلن ان قوات نقلت الى المناطق النفطية لتوفير الحماية للمنشآت الصناعية في تلك المناطق وللعاملين فيها من يمنيين واجانب خصوصاً ان مسؤولية ذلك تقع على عاتق الدولة اليمنية. وذكر ان هذه الخطوات اتخذت في ضوء ما تشهده محافظات اخرى من قطع طرق وخطف

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة / المشرق
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٤

الاشتراكي يؤكد التعزيزات الى شبوة

تتمة الصفحة الاولى

اجانب ويمنيين بما يسيء الى سمعة اليمن. واكد ان الاجراءات اتخذت كي تتمكن الشركات الاجنبية من مواصلة نشاطها متجاوزة اي اخلال بالامن واي تهديد من اي نوع كان لأن مثل هذه الاعمال تضر بالبلد اولاً واخيراً.

من جهة اخرى اقر مجلس التنسيق بين الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والمهنية والابداعية والشخصيات الاجتماعية امس «عقد مؤتمر جماهيري لمحافظة عدن في الفترة بين ٦ و١٠ شباط (فبراير) الجاري».

وجدد السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني تأكيد ان وثيقة «العهد والاتفاق» تعتبر خلاصة للاجماع الوطني وتشكل القاسم المشترك لكل الاحزاب والقوى الوطنية في اتجاه الحفاظ على الوحدة والديموقراطية وبناء دولة العدل والنظام والقانون.

وكشف زعيم الاشتراكي في لقاء عقد امس في عدن مع ممثلي الملتقى الوطني لقبائل بكيل عن «ظهور بوادر ومحاولات تحاول الالتفاف على نتائج الاجماع الوطني لضرب الوثيقة ووضع مصاعب امام التنفيذ الفوري لها» مؤكداً «خطورة هذه المحاولات على مستقبل الشعب الوطني». وقال البيض ان «قيم الوثيقة تكمن في تنفيذها بنداً بنداً وضمن برنامج زمني محدد ومعلن للناس على ارض الواقع». واضاف: «اننا في حاجة الى بناء دولة موحدة ديموقراطية لامركزية في ربوع الوطن وان عهد التشطير قد انتهى الى الابد، وليس امام الشعب سوى طريق واحد هو طريق الوحدة والديموقراطية وبناء الدولة الحديثة التي تؤمن لأبناء الوطن حقوقهم وتؤمن بمسؤولية تنفيذ الوثيقة والحفاظ على مسيرة الوحدة والديموقراطية». واعتبر ان «اي تردد في تنفيذ الوثيقة واي التفاف عليها سيحمل مخاطر جديدة على الوطن» مشيراً الى ان «التنفيذ هو طريق الخلاص من الازمة وبناء اليمن الجديد والمسؤولية تقع على الجميع». ودعا البيض ابناء بكيل الى «التلاحم ورص الصفوف مع كل القوى الوطنية في اتجاه مكافحة الارهاب وانهاء مشاكل الثأر وتنفيذ كل نقاط وثيقة الاجماع الوطني».

واكد ممثلو بكيل ان «الجميع يدعون الى ضرورة الحفاظ على الوحدة والديموقراطية وبناء الدولة الحديثة دولة النظام والقانون واهمية مكافحة الارهاب وانهاء مشاكل الثأر واعادة بناء القوات المسلحة واجهزة الامن والدفاع بصورة وطنية بما يخدم الامن وسيادة البلاد الوطنية واخراج القوات المسلحة من المدن». وطالبوا «بالاسراع في توقيع وثيقة العهد والاتفاق والبدء الفوري في تنفيذها».

الى ذلك وصف الدكتور عبدالرحمن البيضاني اول نائب للرئيس في ما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة وثيقة «العهد والاتفاق» بانها «الباب الاول لانطلاقة اليمن نحو الحضارة والعدالة والمساواة واقامة دولة النظام والقانون». ويذكر ان الدكتور البيضاني الذي قدم الى عدن مساء اول من امس بعد ثلاثين عاماً امضاها في القاهرة عاد الى صنعاء في كانون الثاني الماضي.

وناشد البيضاني في تصريح الى وسائل الاعلام «جميع ابناء اليمن بالتمسك بالوثيقة والتزام تنفيذها والتصدي لكل من يقف عقبة امام تنفيذ اي حرف من حروفها» مؤكداً انه «لا يمكن تصور قيام دولة النظام والقانون في الجمهورية اليمنية الموحدة دون تنفيذ هذه الوثيقة».

وفي الرياض («الحياة») استقبل الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي في قصره بعد ظهر امس السيد غالب علي جميل سفير اليمن لدى السعودية.

ومعروف ان لجنة الخبراء السعودية - اليمنية المشتركة للحدود ستعقد اجتماعات جولتها الثامنة يوم ٢٥ نيسان (ابريل) المقبل في الرياض لاستئناف مداولاتها في شأن مهماتها في ما يتعلق بالحدود بين البلدين.

الاتحاد الاوروبي

وفي بروكسيل اعرب الاتحاد الاوروبي عن امله بان يوقع المسؤولون في اليمن الاتفاق الذي كانت توصلت اليه لجنة الحوار الوطني. ودعا في بيان وزع في بروكسيل المسؤولين السياسيين الى توقيع الاتفاق وتنفيذه في وقت قريب حتى يوفر «الحل السلمي للمشاكل السياسية ويعزز الوحدة والديموقراطية لمصلحة جميع اليمنيين».

سالم البيض للأهرام:

اليمن لن تكون محطة للارهاب

اكد السيد علي سالم البيض امين عام الحزب الاشتراكي ونائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني انه لايرضى لبلاده ان تكون محطة للارهاب الداخلي او الخارجي وانه لايقبل «العودة الى بيت الطاعة» فور التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» بين الأطراف المتنازعة فى اليمن.

وأضاف البيض - فى حوار أجراه معه «الأهرام» فى مقر اقامته بعدن - ان مصر هى الدولة العربية «الأولى» باجراء الوساطة بين الأطراف المتنازعة فى بلاده بحكم ماقدمته من تضحيات ومساندة للشعب اليمني وقضاياه المعاصرة.

وأشار البيض الى أن الازمة اليمنية الراهنة ليست أزمة شخصية بينه وبين الرئيس على عبدالله صالح ولكنها تشمل كافة المنظمات والهيئات والأحزاب اليمنية الحاكمة والمشاركة فى الحوار على حد سواء.



المصدر : الأهرام القاهرية

التاريخ : ٣ ... ١٩٩٤

■ علي عبد الله صالح:

توقيع وثيقة المصالحة بعد غد في عمان

صنعاء - باريس - وكالات الانباء - اعلن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ان أحزاب الائتلاف الحاكم فى اليمن ستوقع على وثيقة العهد والاتفاق بعد غد السبت فى عمان بالاردن حتى لو وضع الحزب الاشتراكى شروطا جديدة للتوقيع عليها. جاء ذلك فى تصريحات للرئيس اليمنى لصحيفة لوموند الفرنسية.

وفى الوقت نفسه اكدت وكالة رويتر للانباء أنه لم يعلن بعد تحديد موعد لتوقيع الوثيقة.

وعلى صعيد أخر استقبل عبد ا لوهاب الآنسى نائب رئيس الوزراء اليمنى امس السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية للشئون العربية وتم بحث العلاقات بين البلدين واستعراض القضايا ذات الاهتمام المشترك.

العطاس يكشف لـ«الأهرام» أسرار التواطؤ بين بعض أجهزة الدولة اليمنية والإرهابيين

رفضت الانضمام إلى حزب الرئيس فور إيقاف موكبي من جانب الشرطة العسكرية

كشف السيد حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمني عن «تباينات» كبيرة في وجهات نظر كافة الأطراف المتنازعة على إدارة الحكم في بلاده، واتهم القوى السياسية المشاركة في الحكم بممارسة «مركزية شديدة ومتخلفة» في إدارة شئون الدولة، بما يؤكد عدم الرغبة في بناء دولة الوحدة والمؤسسات وإبقاء الامور على ما هي عليه.

وأضاف العطاس - في مقابلة اجرتها معه «الأهرام» في مقر إقامته بعدن - انه رفض العرض الذي تقدم به الرئيس علي عبدالله صالح له بالانضمام إلى حزب المؤتمر منعا لإحداث المزيد من الانشقاق داخل الحزب الاشتراكي، مؤكدا وجود تحركات عسكرية بين شطري اليمن - سابقا - خاصة بعد تعطيل مشروعات إعادة بناء وتنظيم وتوحيد القوات المسلحة منذ قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو الماضي.

وتحدث العطاس عن وجود العناصر الإرهابية في بلاده واستخدامها إما في عمليات داخلية او خارجية متهما بعض اجهزة الدولة اليمنية بوجود مصالح لها مع هذه العناصر لضرب قوى سياسية مضادة لها في الداخل. وردا على سؤال حول موعد عودة رئيس حكومة اليمن إلى صنعاء قال العطاس: «قريبا.. وعندما نصل إلى اتفاق كامل حول الترتيبات الأمنية والضمانات الدستورية والقانونية والتي تستهدف جميعا إعادة ترتيب الأمور لاستتباب الأمن والاستقرار في عموم اليمن وبما يشكل قاعدة للتأكد من أن الضمانات التي يتفق عليها لتنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق» ستكون فعلا عاملا مساعدا وقويا لتأمين تنفيذ الوثيقة».

تباينات كثيرة في الآراء

واضاف العطاس: «إن مهام التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق كبيرة، ولاتزال هناك «تباينات» كبيرة أمام لجنة حوار القوى السياسية اليمنية لمعالجة هذه «التباينات» في الآراء، وهناك ملاحظة هامة وهي اننا كنا نرى عدم نقل هذه المسألة من لجنة الحوار إلى لجنة فرعية، وكنا نرى ان يتم حسم هذه الترتيبات والضمانات من خلال الوثيقة، ولكن الآخرين اصروا على حلها من خلال اللجنة الفرعية».

وتطرق رئيس الحكومة اليمنية إلى الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل إصلاح النظام وتامين مسيرة الوحدة والديمقراطية من خلال بناء مؤسسة دولة النظام والقانون، وقال: «إن كل هذه الجهود قوبلت بممارسات عكسية تماما تؤكد عدم الرغبة في بناء الدولة وبناء المؤسسات، وبحيث تستمر الأمور على ما كانت عليه ما قبل الوحدة، وتجربة برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري التي تبنتها الحكومة عام ٩١، وتم إقرارها من جانب مجلس النواب وشروع الحكومة في التنفيذ، قوبلت بحرب من جانب بعض القوى السياسية، وهذا مؤشر كاف للتدليل على الممارسات العكسية».

وأضاف انه عاد إلى عدن مع انتقال اعمال لجنة الحوار إلى هذه المدينة، وعندما رات اللجنة ان الوقت الذي استهلك في الحوار منذ ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ حتى نهاية ديسمبر لم يسفر عن تقدم كبير في صنعاء، وخلال فترة وجيزة بدات في ٢ يناير وانتهت اللجنة من اعمالها في ١٨ يناير وانجزت عملا كبيرا لم تتمكن من إنجازه طوال الفترة السابقة.

شروط «تعجيزية» للوحدة!

وحول ما يتردد من انقسامات داخل الحزب الاشتراكي بشان استمرار مسيرة

أجرى الحوار في عدن:
كمال جاب الله



حيدرأبوبكر العطاس

كل القوى السياسية تواصل استعداداتها لتصعيد الأزمة واحتمالات استخدام القوة

الوحدة، مقابل مايزعم من شبه إجماع على الطرف الآخر، قال رئيس الحكومة اليمنية: «إن أحد الأخطاء التى وقع فيها حزب المؤتمر - حقيقة - هى عمله الدؤوب لإيجاد الشقاق داخل الحزب الاشتراكى وتفتيت الحركة الوطنية، وهذا عمل ضد الديمقراطية، وبالتالى يصنف الناس، ويتمنى وجود هذه الخلافات فى داخل الحزب الاشتراكى اليمنى».

عرض الإنضمام للمؤتمر

وكشف العطاس - لأول مرة - عن سر العرض الذى تقدم به الرئيس اليمنى على عبدالله صالح لانضمام رئيس الحكومة إلى حزب المؤتمر الشعبى العام بدلا من عضويته فى الحزب الاشتراكى، باعتبار ذلك مؤشرا آخر للرغبة والفعل فى إحداث الإنشقاق داخل الحزب الاشتراكى.

وقال: «بعد حادثة أعتراضى من جانب الشرطة العسكرية فى نوفمبر الماضى فى طريقى إلى صنعاء، جرت مكالمة هاتفية بينى وبين الاخ الرئيس، وطلب الرئيس منى أن أستقيل من الحزب الاشتراكى اليمنى، وانضم إلى حزب المؤتمر للتمكن من الاستمرار فى موقعى كرئيس للحكومة، وهذا دليل على استمرار الجهود من جانبهم لشق وحدة الحزب الاشتراكى».

واضاف العطاس ان إجابته على العرض الذى تقدم به الرئيس هو أنه إذا تخلى عن عضويته فى الحزب الاشتراكى فلن يكون مفيدا لا للمؤتمر ولا للحزب الاشتراكى ولا للوطن اليمنى ككل.

الاستعدادات العسكرية للمواجهة

وحول ما يشاع من استعدادات عسكرية للمواجهة بين الطرفين بتخصيص مبالغ محددة لشراء معدات وذخائر دون علم الآخر سواء فيما يتعلق بمبلغ المليار ريال التى امر بصرفها الرئيس إضافة لميزانية الدولة، أو اتهام الاشتراكى - فى المقابل - بزيادة ٣٠٠ مليون دولار على تكلفة مشروع النفط فى حضرموت دون علم الرئيس ولا الحكومة لنفس السبب قال العطاس: «هذا الكلام اسمع به لأول مرة، وربما سمعنا بذلك من قبل بأن نفس المبلغ المشار إليه تقدمت به الكويت والسعودية!»

وأضاف العطاس: «أولا مافيش مشروع يمنى تم زيادة التكلفة عليه ولم يفتتح بعد.. وكل المشاريع اليمنية فى مجال النفط تم استكمالها، وميزانية هذه المشاريع يتم إقرارها من جانب المجلس الأعلى للشئون الاقتصادية والنفطية، ولذلك.. فإن هذا الكلام غريب فى حقيقته والطرف الآخر يبحث عن أى اتهام - مهما كان عدم صدقه - لإلصاقه بالحزب الاشتراكى اليمنى».

اما فيما يتعلق بالتحركات العسكرية فقد قال العطاس: «نحن لا ننكر أن هناك تحركات عسكرية متبادلة بين الطرفين، ونحن نبهنا لذلك كثيرا، سواء فى خطاب تم توجيهه إلى مجلس النواب فى أكتوبر الماضى، بضرورة السيطرة على الجيش والأمن من حيث الاعتمادات والإنفاق والدمج، وهذا لم يتم، لكن ما يؤكد حرصنا على عدم استخدام القوات المسلحة فى النزاع، فإن أحد الضمانات المطلوبة لتنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق» هى اتخاذ كل السبل والوسائل بعدم استخدام القوات المسلحة كذريعة لإبطال الوثيقة أو للسير بها فى اتجاه معاكس».

نظامان ودولتان فعليتان

وفيما يتعلق بالاتهام الموجه إلى الحزب الاشتراكى بـ «تدويل الأزمة» قال رئيس الحكومة اليمنية: «نحن فى الحزب الاشتراكى لم نقل هذا الكلام.. ولكن هم الذين يقولونه، وفى آخر زيارة قام بها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب إلى عدن فى إطار لجنة الوساطة وقابل على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة قال ان هناك نظامين ودولتين. وهذا واقع، ويسعى الحزب الاشتراكى خلال الفترة الماضية - الانتقالية - إلى استكمال توحيد كل المؤسسات بما فيها المؤسسة العسكرية، ولكن مع تتبع الخطوات ستتضح الصورة لمن كان يعرقل هذا التوحيد بهدف إعاقة بناء الدولة الواحدة وإقامة جيش موحد».

واضاف: «إن الآخرين ينشرون الاتهامات يمينا وشمالا - على كل الناس والدول، بما فيها مصر، ولكننى أرى أن القضية يمنية، ومشكلات التطبيق يمنية، وهى ليست وليدة أغسطس ١٩٩٣ كما يقولون، ولكنها بدأت منذ سبتمبر ١٩٩٠، مباشرة بعد اجتياح العراق لدولة الكويت، وبدأت تتعمق فى عام ١٩٩٢، والعقدة تكمن فى عدم الاعتراف بأن هناك مشكلة جدية تواجه دولة واحدة، وأن هناك أزمة تواجه دولة الوحدة بسبب هذه العقدة».

ونفى العطاس نفيا قاطعا ما ردده حزب المؤتمر من اتهامات للاشتراكى بشأن تسلم مساعدات عسكرية قادمة من بلغاريا مؤخرا وبتمويل كويتى وقال: «هذا غير صحيح تماما، فهم يتهمون الكثير من الدول الشقيقة، وإن كانت الاستعدادات العكسرية من جانب كافة الأطراف المتنازعة تظهر بشكل واضح فى هذه الأيام، ونريد أن نمنع مثل هذه الاستعدادات».

التوجهات الوحدوية للاشتراكى

وفيما يتعلق بالتهديدات الانفصالية التى تواجه المحافظات الجنوبية من اليمن - بالذات - فى حالة حدوث انفصال - لا قدر الله - قال رئيس الوزراء اليمنى: «إن هذه التهديدات ليست جديدة من جانبهم، وهم يعرفون جيدا أن الحزب الاشتراكى اليمنى وحدوى، وكل ممارساته وحدوية، ولا يسعى للانفصال، فهم يتحدثون دائما بما تعكسه حقيقة عقولهم الباطنية، وبما يفكرون فيه، وعندما بدأ الحوار فى إطار الائتلاف الثلاثى أولا ثم انتقل إلى الإطار الوطنى ككل.. من كان يقدم المقترحات الجادة والمسئولة للخروج من الأزمة؟ هل الحزب الاشتراكى؟ أم حزب المؤتمر؟!

وحول طموحات الحزب الاشتراكى فى الحكم، وهى الطموحات التى تتجاوز نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة فى اليمن، مما يساهم فى تعقيد الأزمة، قال العطاس: «إن هذه الاتهامات غير صحيحة بالنسبة للحزب الاشتراكى، وتشهد على ذلك حوارات اللجنة الرباعية التى بدأت فى نوفمبر عام ١٩٩١، واستمرت فى عامى ٩٢ و١٩٩٣، هذه الحوارات تشهد - بالفعل - بأن الحزب الاشتراكى لم يفكر فى القفز على الحكم، وإنما كان يفكر فى ضرورة مشاركة جميع القوى السياسية اليمنية، وبالنسبة لوجود الحزب الاشتراكى فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة فقد تجلت تماما مكانته، حيث استطاع أن يحتفظ بكل المقاعد فى المحافظات الجنوبية - باستثناء مقعدين منحهما لحزب المؤتمر، وفى الوقت نفسه تمكن الحزب الاشتراكى من انتزاع عدد من المقاعد من قاعدة حزب المؤتمر فى الشمال، وكان هذا بمثابة نصر كبير للحزب الاشتراكى على حزبى المؤتمر والإصلاح».

واضاف رئيس الحكومة اليمنية: «إن الانتخابات على هذا النحو لم تكن مخيبة لآمال الاشتراكى، بل أظهرت مكانته لدى اليمنيين، ولولا بعض الممارسات الإرهابية التى اتبعتها الأطراف الأخرى لتمكن الحزب الاشتراكى من بلوغ نتائج أفضل فى الساحة وخاصة فى المحافظات الشمالية».

الإرهاب الداخلى والخارجى

وردا على الاتهامات التى توجه إلى الحزب الاشتراكى بالممارسات الإرهابية والدموية - طبقا للرصيد التاريخى قبل الوحدة ومحاولة إلصاقها إلى حزب المؤتمر والأحزاب الأخرى خاصة فيما يتعلق بالاغتيالات الأخيرة لكوادره - قال العطاس: «عندما بدأت الممارسات الإرهابية داخل اليمن كانوا يقولون انها تصفية حسابات بين أعضاء الحزب الاشتراكى، أو هى ثأر، وكان الحزب الاشتراكى يمسك المتهمين ويقدمهم للجهات القضائية المختصة، وكانت التحقيقات معهم تتنافى مع الاتهامات للحزب الاشتراكى تماما، وما حدث بعد الوحدة هو تصفية متعمدة لـ ١٥١ كادرا من الحزب الاشتراكى بالإضافة إلى التهديدات المباشرة الأخرى».

واضاف: «إن نتائج التحقيقات كانت تعلق على «مشاجب» خارجية دائما، وإن كان المنفذون من اليمن وبالتالى فقد طالبت - بحكم موقعى كرئيس للحكومة -



المصدر : الأهـــرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٤

بوقف الاغتيالات واتخاذ الإجراءات بشان عدد من الأسماء المتهمين الذين قاموا بمثل هذه الاغتيالات، وعند التنفيذ الفعلى للإجراءات الأمنية تم الاعتقال الفعلى لاحد الأسماء الواردة فى المحافظات الجنوبية، لكن الآخرين فشلوا فى اعتقال المتهمين لديهم، بالرغم من معرفة اماكنهم ومن يقفون وراءهم!!» وضرب العطاس مثالا على ذلك بقوله: «حتى التفجير الذى وقع بجوار منزلى فى يوليو عام ١٩٩٢ تم إلقاء القبض على احد الأشخاص المتلبسين فيه ويده ملوثة بمادة الـ «تى. إن. تى» وفى اليوم الثانى تغيرت التقارير الأمنية، بادعاء أن رائحة هذه المادة بقايا «قات»!

«مراضاة» لبعض الأطراف

وانتقل رئيس الوزراء اليمنى إلى الحديث عن البعد الخارجى للإرهاب إلى الحد الذى تاثرت به مصر وقال: «إن الإرهاب يحمل اشكالا مختلفة.. والإرهاب يتناقض تماما مع النهج الديمقراطى الذى تتبعه اليمن، وكل الأفعال الإرهابية فى الداخل تندرج تحت وصف الإرهاب، وقد نبهنا إليها كثيرا، خاصة ان الدولة كانت تتبع بعض وسائل «المراضاة» لبعض الأطراف لكسب تاييدهم فى مواجهة قوى داخلية أخرى، وهناك عناصر يمنية وغير يمنية عادت من افغانستان إلى اليمن أخيرا، وفى تقديرنا ان وجود هذه العناصر فى اليمن ضار اولا باليمن وضار ثانيا بعلاقة اليمن مع دول العالم، واتضح ان هناك «تقاطعا» بين العناصر الإرهابية وبين أجهزة الدولة، وغير معروف حتى الآن مدى هذا «التقاطع»، وبحكم موقعى - كرئيس للحكومة - طالبت فى اجتماع حضره رئيس مجلس الرئاسة فى عام ١٩٩٢، بإلقاء القبض على العناصر الإرهابية غير اليمنية او طردها من البلاد، وقد أصدر الرئيس على عبدالله صالح قرارا بهذا الخصوص فى ذلك الوقت، لكن القرار لم ينفذ، بينما تم اعتقال بعض العناصر اليمنية من المحافظات الجنوبية لإلصاق التهم بهم خاصة «بتقويلهم» ان اوامر الاغتيالات تاتى من جانب الحزب الاشتراكى اليمنى، وهم تابعون لحزب الجهاد(!!) والهدف واضح - بالطبع - لإحداث المزيد من الخلافات داخل المحافظات الجنوبية.

واتهم رئيس الحكومة اليمنية حزب المؤتمر بممارسة نيات انفصاله من خلال «التعميم» الذى أصدرته لجنته الدائمة على البعثات الدبلوماسية اليمنية فى الخارج وقال: «إن اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر هى الجهة المخولة بإصدار التوجيهات للبعثات الدبلوماسية فى الخارج!»

المصالح الخاصة للقيادات

وردا على سؤال بشان عدم تأهل النظام الحاكم فى اليمن لقيادة دولة الوحدة بحكم رصيده الشمولى فى كلتا الدولتين قبل الوحدة واقتناع اليمنيين بذلك للدرجة التى تدفعهم إلى البحث عن نظام ديمقراطى آخر، قال العطاس: «اعتقد ان الوحدة حدث كبير شهدته اليمن، وقد تزامنت هذه الوحدة مع النهج الديمقراطى، ولابد لهذين الحدثين إذا تركا ان يتفاعلا مع الحياة والواقع، فإنهما سيفرزان - بكل تاكيد - قيادات عديدة، والمشكلة ان غياب الديمقراطية - فى السابق - لم يتح الفرصة لفرز القيادات، لكن الديمقراطية هى الكفيلة بذلك على كافة المستويات فى المستقبل».

٣ مراحل لدمج الجيش

وأنهى رئيس الوزراء اليمنى لقاءه «بالأهرام» بشرح تفاصيل المهام الخاصة بإعادة بناء وتنظيم وتوحيد القوات المسلحة اليمنية، وقال: «إن وزير الدفاع اليمنى تقدم بعدد من المشروعات فى هذا المجال، وتم التصديق على بعضها، ثم يتم التراجع، وفى شهر مارس عام ١٩٩٢ قرر مجلس الرئاسة اليمنى إحالة الموضوع إلى رئيس الوزراء بحثا عن الحل، وبعد الاجتماع مع قيادات وزارة الدفاع، تم وضع الأسس العامة لذلك، ورفعها إلى الرئاسة وفجأة تم تعطيل المشروع من جديد، وجاءت المرحلة الثالثة تزامنا مع تشكيل الحكومة الائتلافية حيث تم وضع اتجاهات لإعادة تنظيم القوات المسلحة من جانب وزير الدفاع ورفاقه، وصدق عليها الرئيس مع بعض التعديلات، مع وضع جدول زمنى للتنفيذ الفعلى، وفجأة.. تم تعيين رئيس هيئة اركان جديد، وطلب بدوره تاجيل مناقشة هذا الموضوع.. حتى انتهى الأمر إلى ماهو عليه.

وتحدث عن ارتباط اليمن بأحداث الإرهاب الداخلية والخارجية قائلا: ان الدولة كانت ولاتزال تتبع بعض «المراضاة» لقوى سياسية أخرى لكسب تاييدهم فى مواجهة قوى داخلة.

وقال ان وجود عناصر إرهابية فى اليمن ضار باليمن داخليا وخارجيا، وكشف عن «تقاطع» أو مصالح غير معروفة حتى الآن بين هذه العناصر وبين بعض اجهزة الدولة اليمنية، وعدم طرد الاجانب منهم من اليمن.





مصر تشدد على وحدة اليمن

■ القاهرة - «الحياة» - عقد وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى ومساعده للشؤون العربية والشرق الأوسط بدر همام مبعوث الرئيس حسني مبارك لليمن، اجتماعاً ناقش نتائج زيارة همام لصنعاء وعدن ولقاءاته مع الرئيس علي عبدالله صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض ورئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ورئيس الوزراء المهندس حيدر أبوبكر العطاس، ونائب رئيس الوزراء السيد عبدالوهاب الانسي، وعدد من الوزراء.

وكان همام عاد الى القاهرة بعد زيارة استغرقت ستة ايام، حاملاً رسالة من علي صالح لمبارك. ووصفت مصادر ديبلوماسية نتائج الزيارة بانها «ايجابية» في ما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين مصر واليمن.

وصرح همام بأن مصر «تتابع باهتمام بالغ تطورات الأوضاع الداخلية في اليمن، وتثق في قياداته وشعبه المصممين على المضي قدماً في طريق الوحدة» واعرب عن ارتياح القاهرة لتاكيد كل القيادات اليمنية انها لن تتحمل مسؤولية انشطار اليمن. وكان مبعوث الرئيس المصري نقل الى علي صالح والبيض دعوة لزيارة مصر لاجراء مشاورات تتعلق بالتطورات العربية. وقالت مصادر ديبلوماسية مصرية لـ «الحياة» ان مصر استعجلت الاطراف اليمنية التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» لحل الأزمة في اليمن، وترى اهمية توقيعها داخل البلاد ول، لكنها اشارت الى أن التوقيع في اي عاصمة عربية هو «شان يمني».



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٢/١٩٩٤

اللجـــان الفنيـــة المنبثقـــة عن نـــدوة تطوير القطـاع الصناعي باليمن تنتهي مـن اعمالها ١٠ فبرايـــــــر الجاري

«العرب» ـ عبدالرحمن علي

تتابـع اللجان المنبثقة عـن ندوة تطويـر القطـــاع الصنـــاعي لافــاق الاستثمار الان تلك الندوة التي انهت اعمالها يــوم ٢٧ ينــايــر الماضي في صنعـاء وقـد حـــددت هــذه اللجــان الفنيـة المختصة الانتهـاء من اعمالها يــوم ١٠ فبرايـر الحالي.. وحتى تضع مقترحـاتها وتصــوراتها في تقـريـــر متكامل تقدمه الوزارة والهيئة العامة لــلاستثمار لمجلـس الــوزراء لاتخاذ القـرارات الــلازمـــة للتنفيــذ.. ورغم قتامة الوضع الاقتصادي في اليمن الا ان هناك مخارج عمليـة — في حالـة التزام الـدولة بـالترشيد فمـع زيادة الانفـاق العشـوائي غير المشروع قـد ادى الى عجز في الموازنة العامة يصل الى (٥) بليون دولار وقـد ادى ذلك الى التضخم الـذي وصل في نهاية ينـاير عام ٩٤ الى ٧٥٪ ومما في الانتاج ركودا في القطـــاعـــات غير النفطيـــة والتي تــراوحت بين ٤٪ الى ٥٪ سنـــويـــا وازدادت نسبـة الـديـون الخارجيـة بالمقارنة مع الناتج المحلي ٢٠٠٪ كما ازدادت البطالة بنسبة ١٠٪ وخاصة بعـد ازمـــة الخليج وعــودة مليـون مغترب.. وتـــرى اللجـان الفنيـــة ان العجـز المستمـر في موازنـة الـدولـة وميـزان المدفـوعـات وغيـاب القطـاع المصرفي السليم كل ذلك يؤثر على قيمة العملـة المحليـة الامـر الـذي يـزيـد اسعار الـواردات واسعار المواد الخام المستـوردة وبـالتالي ارتفـاع اسعـار المواد المحليـة لـذلك تـزداد تكـاليف الانتـاج.. ورغم مـا قـدمتـه الهيئـة العـامـــة لــلاستثمار في النــدوة من تقـــاريـــر تتعلق بـــالمشـــاريع الاستثماريـــة والتي وصلت الى (٢٢٠ مشروعــا استثماريـــا) وتكلفـــة هــذه المشـاريع تصل الى ١٤ مليار ريـال.. رغم ذلك الا انـــه والحقيقيـة ان كثيرا من هذه المشاريع لم تر النور لاسباب كثيرة تتعلق بغيـــاب الاستقـــرار السياسي وباسباب اخـرى اقتصادية وقـانـونيـة.. والمعـروف ان القطـاع الخاص مـوارده محدودة، وهو يـرى انـــه مـــالم يتحسن الـــوضع الحالي للحكومـة وكذا اعادة النظر في قـانون رقم (٧٠) لسنـة ٩١ بشان الضرائب ومنهـــا الضرائب على الانتـــاج والاستهلاك فالحديث عن المشاركة في عمليـة التنميـة وبالـذات في تطـويـر الصناعة لامعنى له.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العرب القطرية
التاريخ : ٣/٢/١٩٩٤

مؤتمرات وملتقيات شعبية في أنحاء اليمن تأييداً لوثيقة عدن

المصالحة اليمنية في عمان الأحد القادم

«الاشتراكي» يوضح موقفه من مسألة تحديد مكان توقيع الوثيقة

عدن من مراسل «العرب» عبدالرحمن علي — عواصم — وكالات

ذكر مصدر دبلوماسي عربي في عمان امس ان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض سيلتقيان الاحد القادم في عمان للتوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» بحضور العاهل الاردني الملك حسين الذي تلقى اتصالين هاتفيين امس الاول من صالح والبيض تناولا موضوع المصالحة ودعم الاردن للوحدة اليمنية..

في غضون ذلك نسبت صحيفة اللوموند الفرنسية الى الرئيس اليمني قوله ان التوقيع على الوثيقة سيتم في عمان السبت القادم اذا لم يضع الحزب الاشتراكي اليمني شروطاً جديدة..

وقالت مصادر دبلوماسية في عمان للصحفيين انه ينتظر وصول العميد مجاهد ابوشوارب رئيس لجنة المصالحة اليمنية الى عمان اليوم الخميس للتحضير للقاء المصالحة بين الرئيس اليمني ونائبه.

ومن جانب اخر اوضح مصدر مسؤول في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في بيان مكتوب حصلت «العرب» على نسخة منه موقفه بشان دعوة عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية لاستضافة توقيع الاتفاق في مقر الجامعة بالقاهرة بدلا من العاصمة الاردنية عمان مؤكدا ان دعوة العاهل الاردني الملك حسين التي سبقت دعوة عبدالمجيد قد لقيت ترحيب وقبول جميع الاطراف التي شرعت باتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك..

وقال المصدر ان وسائل الاعلام الرسمية والخارجية تناقلت خبرا نشرته وكالة الانباء اليمنية [تسا] على لسان السيد/ محمد سالم باسندوه وزير الخارجية في اتصال هاتفي مع الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية المح فيه الى ان الحزب الاشتراكي اليمني اعترض من خلال ممثليه في لجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة حوار القوى السياسية على ان يتم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق حول اسس بناء الدولة اليمنية الحديثة في مقر الجامعة العربية بالقاهرة بدلاً من العاصمة الاردنية عمان..

واضاف المصدر ان اللجنة المركزية تود التاكيد على ان ما جاء في

«البقية ص ١٨»



العطاس يكشف عن تباينات كبيرة في المواقف:

صالح والبيض والأحمر يوقعون اتفاق اليمن في عمان السبت

صنعاء ـ باريس ـ وكالات: قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان الاحزاب السياسية في بلاده ستوقع وثيقة الاتفاق يوم السبت المقبل لانهاء ازمة هددت البلاد بالانشقاق. واضاف في تصريح لصحيفة «لوموند» الفرنسية المسائية ان حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وحزب التجمع للاصلاح ستوقع الاتفاق في الاردن اذا لم يضع الحزب الاشتراكي شروطا جديدة واعترف الرئيس اليمني بان الخلافات باقية. من جانبه كشف السيد حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمني واحد اقطاب الحزب الاشتراكي عن تباينات كبيرة في وجهات نظر كافة الاطراف المتنازعة على ادارة الحكم في بلاده. واتهم العطاس في حديث لصحيفة الاهرام القاهرية القوى السياسية المشاركة في الحكم بممارسة مركزية شديدة ومتخلفة في ادارة شئون الدولة مما يؤكد عدم الرغبة في بناء دولة الوحدة والمؤسسات وابقاء الامور على ماهي عليه. وقال العطاس انه رفض العرض الذي تقدم به الرئيس اليمني له بالانضمام الى حزب المؤتمر منعا لحدوث المزيد من الانشقاق داخل الحزب الاشتراكي.. واكد وجود تحركات عسكرية بين شطري اليمن خاصة بعد تعطيل مشروعات اعادة بناء وتنظيم وتوحيد القوات المسلحة منذ قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو الماضي. وعلى صلة بالتحركات العسكرية نسبت وكالة رويتر للانباء الى مسافرين عائدين الى دبي من اليمن القول ان الحزب الاشتراكي يرسل مزيدا من الدبابات الى اقليم شبوه الحيوي الغني بالنفط .. واضاف المسافرون الذين زاروا بلدة عتق عاصمة مديرية شبوه التي تقع على بعد ١٦٠ كيلو مترا شمال شرق عدن ان مابين ٨٠ و١٠٠ مركبة ثقيلة تنقل نحو ٥٠ دبابة سوفييتية الصنع ومدافع وصواريخ وصلت الى هناك قبل يومين .. وقالوا ان الاسلحة التي وصلت الى عتق هي تعزيزات لعتاد مماثل نقل الى بلدة اقرب الى حقول النفط عشية التوصل الى الاتفاق في ١٨ يناير الماضي.

من جهة اخرى ارسلت السلطات اليمنية امس وفدا كبيرا الى خاطفي السياح الفرنسيين الثلاثة المحتجزين منذ ٢٣ يناير في شمال البلاد. وقال مصدر يمني في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية ان الوفد الذي غادر على متن مروحيتين عسكريتين يضم في عداده ممثلين عن وزارة الداخلية ورئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله حسين الاحمر اضافة الى عدد من زعماء القبائل.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ - ٢ - ١٩٩٤

الأزمـة اليمنيـة ما زالـت تـراوح

صالح يعلن والاشتراكي يشكك توقيع الاتفاق السبت المقبل

اعلن الرئيس اليمنى علي عبدالله صالح ان الاحزاب السياسية المتنافسة في بلاده ستوقع «وثيقة العهد والاتفاق» يوم السبت المقبل في الاردن، فيما شككت اوساط الحزب الاشتراكى بزعامة نائبه علي سالم البيض في ذلك.

ونسبت صحيفة «لوموند» الفرنسية الصادرة امس الى الرئيس اليمنى قوله ان حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمنى للاصلاح ستوقع الاتفاق في الموعد المذكور اذا لم يضع الاشتراكي شروطاً جديدة.

واعترف صالح بان الخلافات ما الت باقية.

وقالت «لوموند» ان التوصل الى حل وسط يمكن ان يسهل عودة بعض زعماء الحزب الاشتراكي الى صنعاء كما يطالب حزب المؤتمر الشعبي.

وكانت لجنة الحوار الوطني قد اعدت مشروع «وثيقة العهد والاتفاق» قبل ا... يوعين لانهاء الازمة السياسية التي ... بانشقاق البلاد من خلال اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية وادارية.

وذكرت وكالة الانباء الاردنية (بترا) امس ان حسين اتصل هاتفيا يوم امس الاول مع علي صالح ونائبه علي سالم البيض مكررا لهما دعم الاردن لوحدة اليمن.

وفي عمان ذكر مصدر دبلوماسي عربي ان توقيع الاتفاق سيتم في عمان يوم الاحد المقبل بحضور الملك حسين الذي سبق ان اوفد رئيس الديوان الملكي زيد بن شاكر ثلاث مرات الى صنعاء للمساهمة في تسوية الازمة.

ولكن عبدالله الجفري عضو لجنة قوى الحوار السياسية ورئيس حزب تحالف أبناء اليمن المعارض استبعد ذلك وقال ان اللجنة المكلفة بتنظيم لقاء صالح والبيض «لم تنته بعد من الترتيبات التي تلي عملية التوقيع النهائي».

واشار الجفري الى ان التوقيع على الاتفاقية قد يتم ...في العاشر من فبراير (شباط) قبل حلول شهر رمضان».

ورفض مسؤولون في حزب المؤتمر الشعبي العام (برئاسة صالح) التعليق واشاروا الى ان الحزب سيعقد مؤتمرا صحافيا اليوم الخميس في صنعاء.

وفي عدن اعربت اوساط الحزب الاشتراكي برئاسة علي سالم



البيض عن «شكوكها» بشان امكانية توقيع الاتفاق في عمان الاحد، واشارت الى ان استئناف «المهاترات الاعلامية يشكل مؤشرا سيئا» بالنسبة للمصالحة بين الرجلين.

من جانب آخر أعلن مصدر يمني رسمي ان الولايات المتحدة «باركت» اتفاق اليمنيين، وقال ان السفير الامريكي في صنعاء آرثر هيوز نقل هذا الموقف خلال محادثات اجراها مساء امس الاول مع الرئيس صالح.

وقال ان صالح اشاد بموقف واشنطن تجاه الازمة. ودعا الاتحاد الاوروبي امس الرئيس اليمني ونائبه الى التوقيع النهائي على وثيقة العهد والاتفاق.

واعربت دول الاتحاد الاوروبي الاثنتا عشرة في بيان سياسي لها في بروكسل امس عن رغبتها الملحة في توقيع الاتفاقية وادخالها الى حيز التنفيذ في اقرب وقت صيانة للوحدة والمسيرة الديمقراطية في اليمن.

يذكر ان وزير الخارجية الهولندي بيتر كويمانس اختتم امس زيارة لليمن وقد التقى الليلة قبل الماضية نظيره اليمني محمد سالم باسندوه وبحثا الوضع المحلي والتعاون الثنائي.

وقد اشاد الوزير الهولندي بوثيقة العهد والاتفاق من اجل تسوية الازمة السياسية في اليمن مؤكدا ان مثل هذه التسوية تشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

من جانب آخر اتهم رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس بعض اجهزة الدولة بالتواطؤ مع عناصر ارهابية محلية وخارجية لكسب تاييدهم في مواجهة قوى سياسية معارضة في الداخل.

وقال العطاس في حديث لصحيفة «الاهرام» المصرية نشرته امس ان هناك مصالح بين العناصر الارهابية وبين بعض اجهزة الدولة لم يتم التوصل الى ابعادها حتى الآن خاصة في ظل عدم تنفيذ التوجيهات السيادية بابعاد العناصر الاجنبية من الارهابيين خارج اليمن.

واضاف العطاس ان هناك تحركات عسكرية مستمرة ومتبادلة بين كافة الاطراف المتنازعة في اليمن خاصة بعد فشل كل المحاولات لاعادة تنظيم وبناء وتوحيد القوات المسلحة.

وذكر العطاس انه يرفض الانضمام الى حزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس صالح لان العرض جاء بنية احداث الانشقاق داخل الحزب الاشتراكي على حد قوله.

الى ذلك توجه وفد حكومي يمني كبير امس الى خاطفي السياح الفرنسيين الثلاثة المحتجزين منذ ٢٣ (كانون الثاني) يناير الماضي في شمال البلاد.

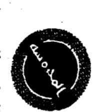
وقال مصدر يمني ان الوفد الذي غادر صنعاء على متن مروحيتين عسكريتين يضم ممثلين عن وزارة الداخلية ورئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله الاحمر اضافة الى عدد من زعماء القبائل.

وياتي ارسال هذا الوفد في اعقاب رسالة وجهها نائبا رئيس الوزراء عبدالوهاب الانسي ومجاهد ابو شوارب يوم الاثنين الماضي الى الخاطفين للافراج عن الرهائن مقابل وعد بالنظر في مطالبهم.

ولم يعلن رسميا عن تلقي رد على هذه الرسالة.

(وكالات)

٠٤٠١٦١



المصدر : العرب القطرية
التاريخ : ١٣/٢/١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طالبوا مباركة القيادة اليمنية مجتمعة

علي ناصر والاصنج يرحبان بالعودة والمشاركة في تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق»

عدن — من مراسل «العرب»
عبدالرحمن علي

قال علي ناصر محمد الرئيس السابق للشطر الجنوبي الموجود حاليا في دمشق ان الدعوة التي وجهها نائب رئيس مجلس الرئاسة وامين عام الحزب الاشتراكي اليمني بالعودة الى اليمن يجب ان تبارك من قبل القيادة السياسية مجتمعة ومن قبل الائتلاف الحاكم لانها تجسد الوحدة الوطنية كما تجسد روح الاتفاق الجديد وهي تاكيد ان تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق وبناء الدولة الوحدوية الجديدة يحتاج الى جهود وامكانات القوى والتيارات والرؤى المختلفة..

وقال عبدالله عبدالمجيد الاصبح الموجود حاليا في القاهرة وزير الخارجية السابق للجمهورية العربية اليمنية لقد تلقيت بالتقدير والارتياح دعوة علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للحزب الاشتراكي بالعودة الى ارض الوطن للمشاركة في وضع اسس تنفيذ وثيقة العهد و الاتفاق بكامل بنودها وموادها..

واضاف الاصبح «لقد اتخذت قراري بان اضع يدي مع العديد من ابناء اليمن المدركين لخطورة الموقف وتبعاته وسوف اواصل البحث عن خبايا وخفايا وثيقة العهد والاتفاق للتاكد من صدق الرغبة والعزم لدى الاطراف المعنية لاجتياز الازمة بسلام»..

وقال ابراهيم الوزير الموجود حاليا في الولايات المتحدة الامريكية في رده على الاستبيان الذي اجرته صحيفة الايام مع الزعماء السياسيين اليمنيين في الخارج ونشرته بعددها الصادر امس في عدن..

«انني وكل الشرفاء المناضلين المجاهدين لتحقيق الشورى في الامر، والعدل والمال.. والخير في الارض نرحب بهذه المبادرة الرائعة لامين عام الحزب الاشتراكي علي سالم البيض واري في الاتفاقية (اتفاقية العهد والاتفاق) اذ وجدت سبيلها الى التطبيق انها ستحل المشاكل والمعوقات امام مسيرة الشعب نحو حكمه نفسه بنفسه لنفسه..

واننا على استعداد للحضور الى اي مكان علما بان اتحاد القوى الشعبية شارك في الحوار وعلى جميع المستويات بعمل دون هوادة لتصحيح المسيرة ودرء اي خطر»..

وقال شيخان الحبيشي (زعيم رابطة ابناء الجنوب) والموجود حاليا في السعودية يسعدنا جدا ان نرى وبعد سنوات من الكبوات والنكبات مرت بها بلادنا وزخرت بالفتن والقلاقل والاضطرابات يسعدنا ان نرى هذه الصحوة تطل برأسها وان نشهد هذه الخطوة التي تمت مؤخرا بابرام وثيقة العهد لتكون بديلا عن الاحتكام الى السلاح في حسم المنازعات..

واضاف شيخان الحبيشي «وهذه الخطوة تكون وبحق منعطفا مهما في مسيرة البناء لدولة المؤسسات وسيادة القانون ويسعدنا اكثر ان يكون السيد النائب قد اكد ان الحزب الاشتراكي اليمني سيعمل على تنفيذ الوثيقة في كل مكان تصل اليه يديه»..

وقال عبدالقوى مكاوي امين عام التجمع اليمني بالخارج ومكاوي موجود حاليا في القاهرة «ان الدعوة التي وجهها علي سالم البيض للقوى المعارضة المقيمة في الخارج بالعودة الى اليمن والاسهام في تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق تعتبر دعوة جادة نحو حل الازمة اليمنية المستعصية التي تقلق الشعب اليمني وتهدد كيانه بفعل بنائه»..

وقال الدكتور عبدالرحمن البيضاني والموجود حاليا في عدن «ان دعوة علي سالم البيض لكافة القوى السياسية الوطنية للتعاون والتضامن لتنفيذ هذه الوثيقة تدل دلالة قاطعة على رغبته الصادقة واصراره المطلق على تنفيذ هذه الوثيقة التاريخية»..

ذلك الخبر عار من الصحة فلم يسبق للحزب الاشتراكي ان اعترض على ان يتم توقيع وثيقة العهد والاتفاق في خارج اليمن على نحو ماعبرت عنه اطراف اخرى معروفة حين اعترضت بكل صراحة وعلانية على تمسك الحزب الاشتراكي بان يتم التوقيع على هذه الوثيقة في بلد عربي شقيق وبحضور ممثلين عن الدول العربية والاجنبية التي ابدت اهتمامها بالاوضاع الداخلية في اليمن .

وأستطرد المصدر يقول انه بالنظر الى ان الملك حسين بن طلال وجه دعوة لاستضافة حفل التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في العاصمة الاردنية حيث تم قبول هذه الدعوة من قبل كافة الاطراف والشروع باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لذلك فان دعوة الامين العام لجامعة الدول العربية في مكالمته الهاتفية مع السيدين رئيس مجلس ا لرئاسة الفريق علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة قد جاءت بعد ان تمت الموافقة من حيث المبدأ على دعوة الملك حسين عاهل المملكة الاردنية الهاشمية..

وقال المصدر ان الحزب الاشتراكي اليمني ياسف لهذا الافترا ء الذي يضاف الى مسلسل المكايدات السياسية غير المسؤولة ويود ان يعبر عن احترامه وتقديره البالغين لاهتمام جامعة الدول العربية وامينها العام الدكتور عصمت عبدالمجيد بالاوضاع في اليمن، وفي الوقت نفسه يهيب الاشتراكي بمختلف الاطراف للتوقف عن المكايدات السياسية التي لاتساعد على تهيئة الاجواء الملائمة للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في المكان الذي تم الاتفاق عليه بالاجماع والكف عن كل ما من شانه تكريس حالة عدم الثقة بين الاطراف المعنية بالتوقيع على هذه الوثيقة .

وجدد المصدر التزام الحزب التام بوثيقة العهد والاتفاق التي اجتمعت عليها كافة القوى السياسية والوطنية وسط ترحيب عربي ودولي واستعداده لتنفيذ هذه الوثيقة بدون اي شروط او تحفظات مؤكدا على ان الحياة كفيلة باظهار الحقائق وكشف الزيف..

في غضون ذلك ينظم اليمنيون مؤتمرات وملتقيات شعبية تاييدا للوثيقة وتاكيدا على دعمها للخروج بالبلاد من ازمتها ومواصلة طريق البناء..وبهذا الصدد قال محسن محمد ابوبكر بن فريد امين عام حزب رابطة ابناء اليمن عضو اللجنة التحضيرية للملتقي الوطني بمحافظة شبوه ان

قوام الملتقي الوطني (١٠٠٠ مندوب) على اعتبار ان (٦٠) مندوبا للمديريات ذات الكثافة السكانية الكبيرة و ٤٠ مندوبا للاقل..

واضاف في تصريح لـ «العرب» انه تقرر ان يعقد الملتقي الشعبي يوم السبت القادم في احد ميادين العاصمة «عتق» عاصمة محافظة شبوه.. وقال ان المهمة الاساسية للملتقى تاييد الوثيقة وكذلك تنفيذها كاملة غير منقوصة.. وبدون تسويف او تطويل او التفاف..

كما كشف العطاس رئيس وزراء اليمن عما اسماه تواطوء بعض اجهزة الدولة في بلاده مع عناصر ا رهابية محلية وخارجية لكسب تاييدهم في مواجهة قوى سياسية معارضة في الداخل..

وقال العطاس في حديث لصحيفة [الاهرام] نشرته امس ان هناك مصالح بين العناصر الارهابية وبين بعض اجهزة الدولة لم يتم التوصل الى ابعادها حتى الان خاصة في ظل عدم تنفيذ التوجيهات السيادية بابعاد العناصر الاجنبية من الارهابيين خارج اليمن..

واضاف العطاس ان هناك تحركات عسكرية مستمرة ومتبادلة بين كافة الاطراف المتنازعة في اليمن خاصة بعد فشل كل المحاولات لاعادة تنظيم وبناء وتوحيد القوات المسلحة.

وذكر العطاس انه يرفض الانضمام الى حزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح لان العرض جاء بنية احداث الانشقاق داخل الحزب الاشتراكي على حد قوله..





المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٤

علي سالم البيض لـ «الأهرام»: مصر هي «الأولى» بالوساطة

نطالب بعقد اجتماعي جديد «وليس العودة إلى بيت الطاعة»

أعرب السيد علي سالم البيض أمين عام الحزب الاشتراكي ونائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني عن ترحيبه لقيام مصر بدور الوساطة الحاسم والمسئول لحل الأزمة السياسية الطاحنة التي تشهدها بلاده حاليا بحكم التضحيات والمساعدات الهائلة التي قدمتها لنصرة الثورة ومساندتها الدائمة للقضايا اليمنية المعاصرة.

وأكد البيض - في حوار اجراه معه «الاهرام» في مقر إقامته «الحصين» بعدن - ان اليمن لايمكن أن ترضي لنفسها ان تكون محطة للارهاب الداخلي أو الخارجي وللدرجة التي يكتوي بناره الشعب المصري «موضحا انه إذا لم تقف جميع الدول العربية صفا واحدا أمام الارهاب فإنها ستجد نفسها في موقف صعب.

إجري الحوار فى عدن
كمال جاب الله

وأضاف ان قيادات الحزب الاشتراكي ذهبت طوعا إلي العاصمة «صنعاء» ومؤيدة من كافة الدوائر الانتخابية، وقدمت التضحيات من أجل دولة النظام والقانون التي تستوعب التفاوت في التطور بحكم التشطير والعزلة، دولة تدلف بالوطن اليمني الموحد إلي القرن الحادى والعشرين وليس بإعادته إلي القرن التاسع عشر، دولة تعتمد عقدا إجتماعيا يمنيا جديدا لا ترتبط بمجرد التوقيع علي وثيقة للعهد والاتفاق «والعودة إلي بيت الطاعة» بعد الالتفاف علي تلك الوثيقة وإفراغها من محتواها والتخلي عن الضمانات والبرامج التنفيذية والزمنية للتطبيق الفعلي علي أرض الواقع.

وأوضح أمين الحزب الاشتراكي اليمني أن الأزمة الراهنة جعلت بلاده امام إختبار حقيقي وبرجة تمكنه من إقامة دولة المؤسسات والحداثة والاستقرار دون الاستجابة إلي مؤثرات التصابم، وقال ان دولة الوحدة لم تتوحد حولها الرؤية الواضحة في الممارسة، ولم تمهل القوي المضادة للاشتراكي الوقت الكافي له مما جعله في وضع لايحسد عليه من خلال الاغتيالات للشخصيات القيادية ورجال الدولة وصولا إلي حرمات المنازل.

واعتبر البيض «وثيقة العهد والاتفاق» انها مجرد «محطة» لتصحيح مسار الوحدة في دولة الوحدة وعلي أيدي ابناء اليمن مشيرا إلي ان الأزمة ليست شخصية بينه وبين الرئيس علي عبدالله صالح ولكنها أزمة بين كافة المنظمات والهيئات والأحزاب اليمنية الحاكمة والمشاركة في الحوار القائم الآن.

وقال ان كل الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال السنوات الأربع الماضية علي الوحدة تم تركها جانبا وسارت الممارسة في إتجاه معاكس، مؤكدا ان الديمقراطية والائتلاف ودولة النظام والقانون كلها كفيلة برعاية مشروع الوحدة والانطلاق بها إلي الأمام.

وبدأ البيض حديثه «للاهرام» بقوله: «كانت لحظة تاريخية يوم توجهنا إلي عاصمتنا صنعاء لكي نسكن هناك، ولكي نؤسس مشروعنا الذي ناضلت الحركة الوطنية اليمنية فترة طويلة من أجل تحقيقه. وخلال فترة إقامتنا بصنعاء بذلنا كل الجهود ولكن للأسف اكتشفنا أننا لم نحمل جميعا مشروعا برؤية واضحة في الممارسة. بمعني أن الممارسة برهنت على أن رؤيتنا وقناعتنا بالمشروع لم تكن متوائمة، ومع هذا كله نحن نفهم أن عملا تاريخيا مثل هذا ليس من السهل تحقيقه بدون معاناة وبدون تضحيات وطول نفس وصبر كاف، ولم تمهلنا القوي المعادية - في الأصل - لهذا المشروع أن نأخذ الوقت الكافي وأن نفكر في هدوء، فعملت علي وضع الحزب الاشتراكي في موقف لايحسد عليه من خلال الاغتيالات والاستهدافات المتعددة للشخصيات القيادية ورجالات الدولة من أمثال رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ووزير العدل وأعضاء المكتب السياسي للحزب، كلهم استهدفوا مباشرة، وآخر شيء وصلوا إلي منازلنا.

ممارسات عكس الاتجاه

وأضاف نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني: «ومع هذا.. فقد بذلنا كل الجهود من أجل الوحدة، ولسنا نادمين علي مابذلناه لقضيتنا، وكذلك عملنا من أجل ان نختار طريق الديمقراطية، وطرحنا مقترح الائتلاف لرعاية مشروع الوحدة لاسيما ونحن نري تيارات تتصارع في الوطن العربي، وقلنا لعل وعسي أن تشكل مبادرة اليمن مخرجا وتضع الجميع أمام مسئولياتهم في بناء وطن في ضوء هذا المنحني الصعب».

وأكد البيض: «أن كل الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، تم تركها جانبا، وسارت الممارسة - وفقا لقناعات الآخرين - بعيدا عن الجهود المؤسسة للمشروع

نواجه «عقليات» حاكمة ليست على درجة كافية من الوعى بالقضية

الوحدوي الديمقراطي لليمن».

تصحيح مسار الوحدة

واوضح: «لقد وصلنا الآن إلي إتفاق - في إطار وثيقة «العهد والاتفاق»، وهي وثيقة للاجماع الوطني، ونحن اشتركنا فيها، ولنا رؤيتنا، ولكن قبلنا بان تكون هذه هي الأرضية المشتركة لنا لكي نصحح مسار الوحدة، والحديث عن الوحدة، ومن يرغب فيها، لابد أن يدافع عنها من خلال دولتها المناسبة لها. دولة الوحدة التي كنت أكثر الناس حماسا لها، وبعد أن كان لدينا - في اليمن - «فرحة» ٢٢ مايو التي خلقت شحنة عواطف هائلة، اعتبر أن «فرحة» ١٨ يناير مزودة بترشيد الوعي الوطني، وبالتالي دعونا نقف في هذه «المحطة» وننطلق - مع بعضنا البعض - لنصحح مسار الوحدة في دولتها وعلي ايدي ابنائها، وفي إعتقادي ان دولة الوحدة الصحيحة التي تستوعب متطلبات البناء واقامة هذا المشروع الديمقراطي هي دولة في الأساس «مركبة». وخلاصة الوثيقة تؤدي إلي هذا المضمون، لكن نحن العرب - دائما - للأسف نسير وفقا للعواطف، ولا نسير وفقا للعقل، ولو كنا نعتمد العقل لانتجنا المعرفة».

مهاجرون طوعا إلي صنعاء

واستطرد الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني قائلا: «لقد مر الآن علي إقامة الوحدة قرابة ٤ سنوات، ويبقي السؤال: ما هو الوضع الآن في اليمن؟

وأجاب: «يقولون أن الحزب الاشتراكي يسعي إلي الانفصال، ونحن ذهبنا مع أولادنا إلي صنعاء، وكنا في وضع «المهاجرين» وليس «الأنصار» ذهبنا من أجل ماذا؟ ومن الذي فرض علينا الذهاب إلي هناك؟.. ذهبنا طوعا من أنفسنا.. وحظينا بتأييد كل الدوائر الانتخابية في المحافظات الجنوبية والشرقية ومن مواطنينا، هذا الحزب الذي قدم ما يجب أن يقدمه للوحدة وكان حاملا للواء الديمقراطية والائتلاف، ومطالبا بدولة النظام والقانون، ومقدما التضحيات نيابة عن الشعب كله، اكثر من ١٥٠ كادرا وقياديا من أعضائنا، ولم نتوقف عند النقطة التي تريدها العصابات ومن يقف وراءها».

وأكد: «ان الحزب الاشتراكي يفكر في الغد، ولا يرتبط بشخص، وعندما دخلنا إلي الوحدة كنا ندرك اننا نبحث عن حلم، والبعض منا كان يداهمه الاحساس بالمثل القائل «من مشنقة إلي مشنقة فرج»، وبالرغم من ذلك كنا جميعا نشعر باننا أصحاب قضية، وأصحاب مشروع وحدوي ديمقراطي، اخذا في الاعتبار الآليات التنظيمية التي تحكمه من ناحية والواقع السائد على الأرض اليمنية من ناحية أخري».

طموحات الحد الأدني

ونبه البيض إلي ان الحزب الاشتراكي قدم ١٨ نقطة والتفت حولها الجماهير اليمنية: «وتنازلنا عن هذه النقاط في مقابل وثيقة «العهد والاتفاق»، وثيقة الاجماع الوطني، والآن.. نحن نريد تنفيذ ماجاء في هذه الوثيقة..»

واضاف: «الوثيقة ليست مثالية - ولا تعجيزية - كما يري البعض ولكنها تتضمن طموحات الحد الأدني، وعلينا ان نتعامل معها بمسئولية وليس بمجرد التوقيع والعودة إلي «بيت الطاعة»، وعلاقتنا في قيادة اليمن لاتعني العودة إلي «بيت الطاعة»، نحن نبحث عن إقامة «عقد إجتماعي جديد»، عبرت عنه وثيقة «العهد والاتفاق»، وعلينا أن ننطلق الآن من «محطة» أخري، والأرضية اليمنية تمكنها من تجاوز كل «التباينات».

وأكد الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني انه لا يمكن فصل الأمن الخاص عن الأمن العام في الدولة، ولايمكن قصر الأمن علي الحكام دون التفكير في أمن الدولة ككل: «لقد أكدت الوثيقة أهمية إقامة دولة النظام والقانون، دولة تستوعب التفاوت في التطور بحكم «التشطير» والعزلة التي حدثت في الماضي، دولة تدخل القرن الحادى والعشرين دون إعادتها إلي القرن التاسع عشر، وعندما تم التوقيع علي الوحدة لم يكن بذهني العودة باليمن إلي القرن التاسع عشر».

شائعات من النوع الرخيص!

وإنتقل البيض إلي الرد علي ما نشر من تلاعب في ميزانية مشروع النفط بحضرموت بهدف توجيه الأموال إلي شراء أسلحة وذخائر إستعدادا للمواجهة العسكرية بين الجانبين وقال: «هذه اتفاقيات تمضي عبر مجلس النواب ومجلس الوزراء وتوقعها شركات اجنبية، وما يشاع وتم نشرة غير معقول أبدا، كيف يتم سحب أو إضافة أموال علي إتفاقية من جانب حزب، والمفروض أن يوضح مروجو هذه الشائعات إثباتاتهم في ذلك وإلا ستصبح الإتهامات من النوع «الرخيص» وغير المعقول، خاصة وانه يتعلق بفلوس.. وعيب!

الخلافات ليست شخصية

ورداً على سؤال حول مدى التفاهم بين رئيس مجلس الرئاسة السيد على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض.. وهل وصلت العلاقة فيما بينهما إلى طريق مسدود قال البيض «أولاً.. القضية ليست شخصية، ودائما يتردد أن الخلاف بين الرئيس ونائبه، نحن - صحيح - مسئولون نقود هذا البلد، ولكن من خلال منظمات وهيئات وأحزاب وقد خرج الموضوع من يد أحزاب الإئتلاف إلى الأحزاب المشاركة - الآن فالحوار الوطنى والصادق مع نفسه يأخذ موقفاً إيجابياً من خلال هذه الوثيقة، بتوفير الضمانات، والبدء فى تنفيذ الإجراءات للوثيقة محددة بفترات زمنية»

وأكد أن لجنة حوار القوى السياسية اليمنية مكلفة بحسم الموضوع برمته، أى شئ ستصل إليه، نحن معه. فى هذه الأزمة..

أنا أعتبر أن هناك إختباراً حقيقياً لإيماننا بقضيتنا، وهى قضية بناء الوطن اليمنى الموحد الديمقراطى وتشكل موقفاً واسعاً وراء هذه القضية، للبرهنة على أن اليمنيين يستطيعون حل



المصدر : الأهرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات .. التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٤

خلافاتهم فى إطار اسس وثيقة العهد والاتفاق وبالمنهج الديمقراطى. كما برز إسطفاف واسع فى عموم اليمن بأن اليمنيين يريدون دولة المؤسسات والحياة المدنية والإستقرار لهم وللآخرين من حولهم، وبالتالى فإننا لن نتأثر بكل المؤثرات التى تريد ان تقود اليمن إلى صدام .

رفض الارهاب والعنف

واضاف البيض «ان الأزمة اظهرت رفض اليمنيين للارهاب والعنف باعتبارهما يتعارضان مع المنهج الديمقراطى ، ورغبتهم فى العدالة الإجتماعية، وفى وطن موحد فى دولة «مركبة» يمكنها إستيعاب التفاوت فى التطور والتنافس والرأى والرأى الآخر والتنوع»

اوضح قائلاً : إذا كان ٢٢ مايو ١٩٩٠ هو يوم إعلان الوحدة فإن يوم ١٨ يناير هو يوم تصحيح مسار الوحدة ، ودائما التصحيح يجد صعوبة ، خاصة وأنه يتعارض مع العادة فى الممارسة، وقوة العادة تخرج الناس دائما عن إرادتها ، كما يقول المثل اليمنى «قطع العادة عداوة»

وبالرغم من ذلك فإن الأزمة ليست خاتمة المطاف، ونخشى ما نخشاه ان تكون الوثيقة مبررا للإلتفاف على الأزمة. وإفراغها من محتواها، لذلك فإن الوثيقة تحتاج إلى برنامج تنفيذى زمنى وفقا للأولويات ، ومن الأولويات هو إلقاء القبض على الخارجين عن القانون ، الذين قاموا بالتفجيرات والاغتيالات ..

واكد البيض قائلاً : لا نريد ان تكون اليمن محطة للارهاب سواء فى الوطن العربى او فى العالم كله، لانه لا يعقل ان تتبع اليمن نهجاً ديمقراطياً، وتكون محطة للإرهاب ولكن تجدر الإشارة إلى أن إشتراك الكثيرين فى قضية الأفغان العرب بمساعدة قوى دولية خارجية، ولكنها عادت إلى أرض العرب ، بدأت المحنة تكتوى بنارها شعوب عربية كانت تحظى بالأمن والأمان مثل مصر والجزائر واليمن .. وكل هذه إشارات للمشروع الآخرالرا غب فى الحكم، وهو مشروع إرهابى معاكس للتطور ويهدد الامة العربية ونحن نعتقد أن مشروع الوحدة اليمنية هو نواة لمشروع قومى عربى ديمقراطى وحدوى ونتحمس لذلك، ولا بأس من الإستمرار رغم الصعوبات التى تواجهنا فى التنفيذ، مع التسلح بالعقل والتعامل مع المواقع بوعى ■

الأزمة داخلية بحتة

وحول حجم التدخل الأجنبى فى تصعيد الأزمة اليمنية قال البيض «نحن لدينا أزمة، مطروحة للنقاش، والحوار الوطنى، لا يجب أن نحيلها إلى آخرين، وقد جرت عادة العرب أن يحيلوا ازماتهم فى الماضى والحاضر على السواء - على - التدخلات الأجنبية للهروب من الأزمة الداخلية وإذا فتشنا فى الماضى القريب عن الذين كانوا يرتبطون بعلاقات خارجية سيصبح السؤال : من هم ؟ ومن الذين تربوا ورضعوا اللبن ؟ إذن لا داعى لفتح هذه الملفات الآن .. نحن نواجه عقليات حاكمة ليست على نفس الدرجة من الوعى بحجم القضية، ولكن «رب ضارة نافعة» لتصحيح مسار الوحدة. واشار إلى ان غالبية الانظمة بالدول العربية لا تفكر فى الإستقرار والتنمية بقدر تفكيرها فى كيفية إستمرارها فى الحكم، ونحن نعتقد أن الديمقراطية هى المدخل الصحيح لتحقيق الأستقرار والتنمية.

وإذا لم تقف الدول العربية امام المد الارهابى الزاحف فإنها ستجد نفسها فى وضع صعب



المصدر : الأهرام المسائي القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٦

آفاق جديدة للاستثمارات الصناعية فى اليمن

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

ناقش ٢٩٠ مشاركا فى ندوة تطوير القطاع الصناعى وآفاق الاستثمار فى الجمهورية اليمنية تسع أوراق عمل رئيسية ناقشت مجتمعة المواضيع المتعلقة بقضايا ومشكلات الصناعة والاستثمار باليمن. ومن ابرز المشاركين فى هذه الندوة الدكتور حسن ابراهيم امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والدكتور صباح بقجه جى الامين المساعد لمنظمة الاسكواد والدكتور محمد كريبفى امين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والدكتور جيراد لاتختوا مدير عام دائرة الاستراتيجيات وتنمية البرامج بمنظمة اليونيدو والاستاذ صلاح جبر امين عام الاتحاد العربى للصناعات الغذائية والدكتور مهدى الحافظ وحسن الشريف مدير عام الصناعة بالاسكوا. وقد نظمت اعمال الندوة وزارة الصناعة اليمنية بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار واتحاد الغرف التجارية والصناعية اليمنية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى «آسيا «اسكو» وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى.

وتم خلال اعمال الندوة التناول بالبحث والمناقشة والحوار الجاد والعلمى لثلاثة محاور رئيسية تتصل بتقييم الوضع الراهن للقطاع الصناعى وآفاق تطوره والمناخ الاستثمارى بالاضافة الى الاستراتيجية والسياسات الصناعية فى اليمن».

التطور الصناعى اليمنى

العالم اليوم رصدت وقائع الندوة على مدى الايام الثلاثة التى عقدت خلالها جلسات عمل صباحية ومسائية وكانت الورقة الاولى مقدمة من الدكتور عبد الرحيم عبد الصادق وكيل وزارة الصناعة بعنوان «الوضع الراهن للقطاع الصناعى باليمن» تناولت الورقة اهمية الصناعة وارتباطها فى عملية النهوض الاقتصادى الشامل مع اعطاء نبذة تاريخية عن تطور الصناعة فى اليمن منذ بداية نشأتها الحقيقية فى بداية السبعينات.

فيما اكد وكيل وزارة الصناعة اليمنى على أن قطاع الصناعة شهد زيادة فى عدد المنشآت الصناعية حيث ارتفع من «١٥١» منشأة فى عام ١٩٨٠ الى «١٧٢» منشأة فى عام ١٩٨٥ ثم الى ٢١١ منشأة مع نهاية ١٩٩٢ أى بنسبة زيادة تقدر بـ ٣٩,٧٪ مقارنة بما كانت عليه عام ٨٠م تركزت تلك الزيادة فى مجال الصناعات التحويلية وارتفع عدد المنشآت من ١٤٤ منشأة عام ٨٠ الى ٢٠٣ عام ٩٢ لتشكل بذلك ٩٦٪ من اجمالى عدد المنشآت فى نفس العام.

وقد تناول المسئول اليمنى اهم المعوقات امام الاستثمار مع زيادة حجم الانتاج الصناعى وتوسيع مجالاته ومنها ضعف قاعدة البيانات

والمعلومات عن الاقتصاد الوطني اليمني والقطاع الصناعي على وجه الخصوص إتسام اداء بعض منشآت القطاع الصناعي بتدني كفاءتها الانتاجية نتيجة العديد من المشكلات المرتبطة بضآلة العرض للمهارات الموجودة فى مختلف الفروع التخصصية وصعوبة التكيف مع نظام العمل الصناعي أو الاعداد الضعيف للمشاريع وضعف الادارة الاقتصادية وانعدام فهم حسابات التكاليف والنقص فى مراقبة الشئون المالية والاستخدام غير الاقتصادي لمدخلات الانتاج فضلا عن اعتماد المنشآت الصناعية القائمة على المواد الاولية المستوردة. كما تشكل مشكلة التسويق واحدة من ابرز المعلومات أمام الصناعة اليمنية الى جانب تعدد الجهات المسئولة والاشراف على القطاع الصناعي.

محدودية الصناعة التحويلية

والورقة الثانية التى قدمها لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا وقرأها الدكتور فرهنك جلال وتحمل عنوان «القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار فى اليمن» فقد اوضحت بأن مساهمة القطاع الصناعي فى الاقتصاد الوطني اليمني تعد نسبة متواضعة للغاية حيث بلغت مساهمات القطاعات الاولى ـ الزراعة وصيد الاسماك فى عام ١٩٩٠ نحو ٢١٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتوظيف مانسبته ٦٠٪ من قوة العمل الاجمالية.

وأكدت ورقة الاسكوا ان القطاع الصناعي فى اليمن بفرعيه الاستخراجي والتحويلي بما يشمل ايضا النفط والغاز استخراجا وتكريرا يسهم بنسبة ١٧,٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتوظيف نحو ٤٪ من قوة العمل اى ان ...بيه من الناتج ينخفض الى ٧,٩٪ فقط مع استبعاد مايخص استخراج ...ط وتكريره بما يشير الى ارتفاع الوزن النسبي للصناعات النفطية وان تلك المؤشرات تدل دلالة واضحة ان القطاع الصناعي غير النفطي من ...هة والنشاط الاقتصادي يسهم مساهمة متواضعة فى القطاع الصناعي.

وتعول ورقة الاسكوا على ان هناك عددا من المؤشرات والدلائل الايجابية التى يمكن ان تدعو الى التفاؤل فى مستقبل الصناعة اليمنية والى احتمال نهضة صناعية من خلال النتائج التى اسفرت عنها اعمال التنقيب عن النفط «تصدر اليمن فى شهر ديسمبر الماضي ٢٠٠ الف برميل فقط» والغاز «١٨ تريليون قدم مكعب احتياطي اليمن من الغاز» والتى اثبتت وجود احتياطات كبيرة.

كما تعول الورقة على اتساع السوق المحلية بعد قيام الوحدة اليمنية وعودة المغتربين بعد حرب الخليج مما يوسع فرص الاستثمار فى مشاريع صناعية اكبر مما هي عليه الآن مع احتمال توافر فرص للتصدير.

وانخفاض قيمة الريال اليمني ليقترب من قيمته الحقيقية وليتعزز بذلك الموقف التنافسي للمنتجات اليمنية فى الاسواق الخارجية وتوجه الحكومة نحو تنفيذ تدريجي لبرنامج الاصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد الوطني اليمني وهذه المؤشرات الايجابية وغيرها ستساهم فى مجالات واعده وكبيرة ومنها تطوير بعض الصناعات القائمة لاغراض التصدير وخاصة التى اثبتت جودة انتاجها وخبرة فى الادارة ومعرفة بالاسواق الخارجية اضافة الى التوسع فى مجالات الصناعات كثيفة العمالة وذلك للرخص النسبي ليد العاملة اليمنية وخاصة فى عملية الصناعات المرشحة فى اليمن كصناعة الملابس والاحذية.

تطوير القوانين.. ضرورة

كما قدمت الهيئة العامة للاستثمار ورقة عمل بعنوان «آفاق الاستثمار فى اليمن» قدمها ناصر القطيمي والتى ركزت على ابراز العديد من المزايا التى يوفرها قانون الاستثمار اليمني رقم ٢٢ لسنة ٩٠ ومن اهم تلك المزايا حق المشاريع الاستثمارية فى استيراد ماتحتاج اليه فى اقامتها وتوسيعها او تطويرها من موجودات ثابتة ووسائل نقل ومستلزمات دون القيد فى



سجل المستوردين الى جانب ان قانون الاستثمار اليمنى للمستثمرين تحويل صافى الارباح الناتجة عن الاستثمارات للاموال الاجنبية فى المشاريع الاستثمارية الى الخارج فى حدود الرصيد الزائد لحساباتها بالنقد الاجنبى وساوى القانون اليمنى بين رأسمال اليمنى والعربى دون تمييز ولكن تلك القوانين ترتطم امام عدد من المعوقات امام المستثمرين اليمنيين والعرب والاجانب كما تؤكد عليه الورقة المقدمة من الهيئة العامة للاستثمار واقترحت الورقة عددا من الحلول منها ضرورة اعادة النظر فى القوانين والاجراءات الضريبية خاصة ضريبة الانتاج وقانون ضريبة الدخل وتقليص الانفاق الاستهلاكى والتوجه نحو الانفاق الاستثمارى من قبل الحكومة اليمنية والعمل على تنمية المناطق الريفية وتحسين الاجراءات القضائية وتطوير النظام المصرفى ليلبى احتياجات التمويل الكافى للمشروعات الاستثمارية واعادة النظر فى السياسة التعليمية.

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» هى الاخرى تقدمت بورقة عمل حول سياسة ونشاط المنظمة فى مجال الاستثمار الصناعى تناولت الاهداف الرئيسية للمنطقة الحرة فى عدن وفرص التطور الصناعى حيث اشارت الورقة الى ان البرنامج القطرى الخاص باليمن حظى بموافقة مجلس ادارة «اليونيدو» فى مارس عام ١٩٩٢ وتضمن موارد من ارقام التخطيط الارشاد بقيمة «٣٩,٦» مليون دولار مشيرا الى ان اجمالى المبالغ التى تم توريدها حتى الان وصلت الى ٢,٥ مليون دولار وذلك من مرفق البيئة العالمية والموارد المخصصة وتتمثل المساعدة المقترحة من اليونيدو فى مجال التخطيط الاستراتيجى والتنمية البشرينة وادارة الموارد الطبيعية وتغطى مشاريع اليونيدو الى تنتظر التنفيذ لعديد من المجالات اهمها خصخصة ١٤ مؤسسة صناعية وانشاء المنطقة الحرة فى عدن المساعدة على ترويج الاستثمار.

الدكتور صباح بقجه جى الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا اكد هو الاخر بان قيام اجهزة الجمهورية اليمنية بالاصلاح الصناعى وبالتركيز على الاولويات الخمس، تنمية الموار البشرية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها والاصلاح الادارى فى مجال الصناعة وتنمية الاستثمار فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنية الصناعية. وان الاصلاح والتحديث فى الميدان الصناعى هو الاكثر الحاحا فى بعض البلدان النامية والاقل نموا وعلى الاخص الجمهورية اليمنية ولاسيما بعد انجاز الوحدة واكد على ان الاصلاح يعد واحدا من أهم المتطلبات التى تشغل بال الحكومة الجديدة والقطاع الخاص على حد سواء خاصة بعد تعرض مؤسسات صناعية عديدة لخطر كبير يهدد قدرتها الاقتصادية على البقاء وعلى التصدى للتحديات الداخلية والعالمية واشار الى تلك المخاطر المتمثلة فى الافتقار الى سياسات مواتية والى قدرات ادارية وتقنية والنقص الكبير فى المؤسسات الداعمة للبنية التحتية المادية.

واوضح الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا «الاسكوا» ان العديد من اقتصاديات العالم الثالث تمر بمرحلة انتقالية ومنها اليمن تؤدى الى هبوط كبير فى مستويات الاستثمار العام منوها الى ان الاستثمار الاجنبى لم يصبح مهما بعد فى المنطقة لهذا فإن دفع الاستثمار الاجمالى الى مستويات مقبولة يتطلب وضع وتنفيذ سياسات واضحة لزيادة مستوى المدخرات المحلية. وقد يحتاج ذلك الى وقت طويل وخلال هذه الفترة الوسيطة يتطلب الاصلاح الصناعى استخداما افضل للطاقات الانتاجية الجاهزة الموجودة وزيادة الانتاج كوسيلة اقتصادية فاعلة لاستعادة الديناميكية والمقدرة على المنافسة والربحية فى القطاع الصناعى وبالتالى لمتابعة النمو الاقتصادى الشامل.

ثلاث مجموعات من المستثمرين

كما قدمت خلال اعمال الندوة العديد من المداخلات التى تناولت استراتيجية وسياسة التصنيع والتنمية الصناعية اضافة الى استراتيجية وطنية للصناعات وضع العلوم والتكنولوجيا فى خدمة الصناعة اليمنية.

العالم اليوم بدورها التقت السيد جيرار لاتختو المدير التنفيذي لاستراتيجيات وتنمية البرامج بمنظمة اليونيدو وهو احد الكوادر النشطة بالمنظمة وهو وزير خارجية سابق فى هاييتي عن أهمية انعقاد مثل تلك الندوات فى القطاع الصناعى أجاب بقوله الحقيقة اننا اثناء انعقاد الندوة قد تعرفنا على اهم المشاكل التي تواجه الصناعة اليمنية وذلك من خلال تعرفنا على مجموعة من القطاعات التى ستتمكن اليونيدو.

والحكومة اليمنية معا مع المنظمات الدولية الاسكوا على سبيل المثال ان تتمكن من المساهمة فى تسهيل اداء الحكومة لايجاد توازن صناعى بما يوجد فرص الاستثمار وكيف يمكن جذب الاستثمار عبر ثلاث مجموعات هى «اليمنيون داخل وخارج اليمن والمستثمرون العرب والمستثمرون الاجانب.

واضاف في تصريحه للعالم اليوم وسنستخدم احد المؤشرات لايجاد تنمية صناعية متوازنة وبالتعاون مع حكومة اليمن ذلك هو مؤشر التجارة وبالذات فى المناطق الحرة لايجاد وتعزيز صناعات متوسطة وصغيرة.

وقال هناك مجال آخر للتعاون مع الحكومة اليمنية ومنظمة اليونيدو وذلك عن طريق مساعدتها فى مسالة الخصخصة حيث الخبرة فى بلدان عدة لم تكن ناجحة فى هذا المجال.

ولمراعاة موضوع الخصخصة ستساعد الحكومة اليمنية فى تقييم المشروعات التى ستخصص للتتأكد المنظمة من ان الحكومة باليمن ستستفيد من استثماراتها التي وضعتها فى المشروعات العامة.

والجانب الاخر لمساعدة الحكومة اليمنية هو تعريف المستثمرين المحتملين الذين سيقومون بشراء تلك المشروعات بحيث يجلعونها ناجحة ومفيدة لهم ومجزية كذلك للحكومة.

واضاف الخبير الدولى فى تصريحه للعالم اليوم ان المجال الرابع للتعاون مع الحكومة اليمنية سيستهدف جذب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لن يتم الابعد انجاز عملية المسح الصناعى والذى عبره سيتم التعريف بتلك المشروعات للمستثمرين فى تلك المجالات.

أما المجال الخامس للتعاون فسيكون فى مسالة حماية البيئة والتلوث البيئي بحيث نقدم النصح للحكومة اليمنية باختيار التكنولوجيا الاكثر نظافة والاقل ضررا بالصحة العامة والتي لاتعمل على تلويث البيئة.

والنقطة الاخيرة والتى قد تكون اكثر اهمية هى اعادة تأهيل القدرة والطاقة البشرية فى اليمن وذلك عبر تدريب اليمنيين الذين سيعملون فى قطاع الصناعة سواء فى المجال الحكومي أوالقطاع الخاص حتى تستطيع انجاز كل تلك المهام سيكون الامر متطلبا مصادر تمويل كبيرة وبهذا الخصوص سنتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائى والاسكوا ومجموعة الدول المانحة ومع منظمات دولية اخرى وضمن افق العلاقات الثنائية بما يكفل انجاز هذه المهام.

الأزمة اليمنية عادت الى نقطة الصفر بعد تأجيل التوقيع

المؤتمر ينفي مصادرة صواريخ ويتهم الاشتراكي بالتراجع عن الاتفاق

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ عادت امس الأزمة السياسية في اليمن الى نقطة الصفر بعدما تأكد ان توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» الذي كان متوقعاً الاثنين المقبل في عمان تأجل الى موعد غير محدد في ضوء تصاعد الحملة الاعلامية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

ونفى مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام امس لـ «الحياة» تحريك اي صواريخ مضادة للطائرات لأي وحدة عسكرية من الوحدات المرابطة في المناطق الشمالية، ووصف تلك الانباء التي وزعها الحزب الاشتراكي بان لا أساس لها من الصحة، وتهدف الى تغطية التحركات العسكرية التي قام بها الحزب الاشتراكي خلال اليومين الماضيين الى منطقة شبوة التي نقل اليها حسب ما أورده شهود عيان عشرات الدبابات وناقلات الجنود والصواريخ.

واعتبر المصدر ان «نشر هذه الانباء يستهدف تضليل الراي العام وصرف الانتباه عما يقوم به الحزب من رفض لتوقيع وثيقة العهد والاتفاق». واكد المؤتمر أن «الحزب الاشتراكي قدم شروطاً جديدة تعجيزية تعكس رغبته في التراجع عن الاتفاقية وعدم التزامها».

وكان الحزب الاشتراكي اعلن امس ان قوات جنوبية صادرت ٤٠ صاروخاً مضاداً للطائرات من طراز «ستريلا - ٢» مرسلة من الشمال مرابطة في الجنوب.

وعقد الدكتور عبدالكريم الارياني وزير التنمية والتخطيط وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي مؤتمراً صحافياً في صنعاء امس أعلن فيه ان وثيقة العهد والاتفاق لن توقع في عمان الاحد او الاثنين المقبل كما كان متوقعاً. وعزا ذلك الى تقديم الحزب الاشتراكي «شروطاً جديدة» الى الجانب المضيف. واكد ان المؤتمر الشعبي لم يتراجع عن خيار توقيع الوثيقة في اليمن ولم يتنازل عن ذلك. لكننا في المؤتمر كنا امام خيارين: اما الاسراع في التوقيع بغض النظر عن الزمان والمكان او

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ أيار ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤتمر ينفي مصادرة صواريخ

تتمة الصفحة الاولى

تاجيل التوقيع عليها في الداخل بسبب العراقيل والشروط الجديدة. فرأينا في النهاية الاسراع في التوقيع في اي مكان وزمان واجزم بان الراي العام اليمني لا يحبّذ توقيع الوثيقة خارج اليمن. ولكن لاسباب سياسية وتقديراً لجهود الاردن في الوساطة لانهاء الازمة وافق المؤتمر على التوقيع في عمان». واضاف الدكتور الارياني «على العموم المؤتمر الشعبي العام ملتزم الوثيقة ومستعد لتوقيعها حتى على ظهر بارجة في عرض البحر» موضحاً ان «اي شروط او طروحات جديدة لم تنص عليها وثيقة العهد والاتفاق لا تعني سوى الالتفاف عليها وليس تنفيذها».

ورداً على سؤال عن موقف المؤتمر الشعبي العام من تصريحات المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للاشتراكي اقترح فيها تشكيل حكومة وفاق وطني لتنفيذ الوثيقة واجراء استفتاء عليها في حال عدم ايجاد الضمانات المطلوبة، قال الدكتور الارياني: «اذا كان المطلوب الالتفاف على نتائج الانتخابات التي جرت يوم السابع والعشرين من نيسان (ابريل) الماضي وأن يكون المفهوم الجديد اشراك احزاب لم تحصل على عضو واحد في البرلمان، فلا بد من العودة الى وثيقة العهد والاتفاق وما اذا كانت الوثيقة نصت على مثل هذا الاجراء. اما الاستفتاء العام على الوثيقة حتى قبل التوقيع فهو علم احمر يرفعه الحزب الاشتراكي ضد هذه الوثيقة لأن الاستفتاء يحتاج الاعداد له شهوراً عدة، وهذا يعكس حقيقة النيات لا اكثر».

واكد «كمواطن يمني انه لن يطمئن الى انهاء الازمة الا بتطبيق ما جاء في وثيقة الحوار وفي الفقرة الرابعة من الجانب العسكري والامني والتي تنص على نقل الوحدات العسكرية في ما كان يسمى بالاطراف في بعض مناطق محافظات تعز ولحج وإب وشبوة والبيضاء ومارب واعادة تمركزها في مناطق يتفق عليها من قبل لجنة فنية من القوات المسلحة. واذا لم ينفذ هذا البند فانا اعتبر الوجود العسكري في مناطق ما كان يسمى بالاطراف سيفاً مسلطاً على رقبة الوحدة».

موقف الاشتراكي

وفي عدن اكد مصدر مسؤول في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني انه «منذ اللحظة الاولى للبحث في وثيقة «العهد والاتفاق» التي خرجت بها لجنة الحوار للقوى السياسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) الماضي في مدينة عدن، حاول بعض قادة المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح اعاقة صياغتها والبدء بتنفيذها عبر سلسلة من المواقف التي تشكل في مضمونها عدم توفر الارادة والجدية والصدقية في البحث في طبيعة الازمة القائمة ومعالجة مشاكل المجتمع وبناء دولة الوحدة والتخلي عن سياسات المواجهة والاحتواء والالغاء التي ظلت تتحكم في الكثير من ممارساتهم العملية، وشكلت بيئة خصبة لتكوين الازمة وتفاقمها والحيلولة دون معالجتها».

وقال المصدر في تصريح الى «الحياة» امس في عدن ان: «بين تلك الممارسات:

١ - توزيع ملاحظات التحفظ عن الوثيقة عند توقيعها، لاستخدامها عند مناقشة تنفيذها، الامر الذي شكل تناقضاً واضحاً بين قبول الوثيقة والتحفظ



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عنها.

٢ – مواصلة شن حملة اعلامية عدائية ضد الحزب الاشتراكي اليمني منذ اليوم الأول لاعلان الوثيقة عبّرت عنه صحف المؤتمر الشعبي العام والترويج الداخلي بأنِ قبولها ليس سوى مجاراة للاجماع الوطني.

٣ – الردّ من طرف واحد على طلب الأمين العام للجامعة العربية باستضافة التوقيع على الوثيقة في مقر الجامعة العربية في القاهرة والذي اعتبر دعماً للمبادرة الاردنية واحاطتها بإجماع عربي ودولي مساعد لتنفيذها.

٤ – تنصل ممثلي شركاء الائتلاف في اللجنة الفرعية واللجنة العسكرية والأمنية التي شكلتها لجنة الحوار والمكلفة متابعة تنفيذ البند السابع في الوثيقة من مسؤولياتهم في البحث في ضمانات مباشرة التنفيذ والخاصة بتحديد الاجراءات الامنية لذلك وتنفيذها، ودعوة ممثلي الدول الشقيقة والصديقة التي تابعت الازمة وساهمت في الوصول الى نتائج طيبة للحوار الوطني الى المشاركة في مراسيم توقيع الوثيقة بما يؤكد استمرار تلك النيّات التي حالت دون المشاركة العربية والدولية في افراح واحتفالات اعلان الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ والتي كانت تخفي خطط الانقضاض على قيادة دولة الوحدة.

٥ – الحؤول دون تاييد مجلس النواب ومباركته لوثيقة «العهد والاتفاق»

٦ – تجاوزت تلك المساعي الحدود الوطنية في العمل السياسي والاعلامي الدؤوب لتقديم صورة مشوّهة لطبيعة الازمة واسبابها في الخارج ولدى الدول الاجنبية وتشويه حقيقة مواقف الحزب الاشتراكي وسياساته الخارجية نحوها والتي تتصف بالمسؤولية والتوازن .



كلمة العرب

اليمن .. غموض الموقف

الموقف تجاه وثيقة العهد والاتفاق في اليمن اكتنفه الغموض خلال الساعات الماضية وبات من غير المعروف ما إذا كان سيتم التوقيع على هذه الوثيقة أم لا ..

الواقع أن هنالك ثمة عقبات جديدة ظهرت فجأة في طريق الاتفاق تمثلت في ضمانات طلبها الحزب الاشتراكي الذي يترأسه علي سالم البيض على تنفيذ الاتفاق قبل العودة الكاملة لمسؤوليه إلى صنعاء ونحن بالطبع لسنا في الموقع الملائم للحكم على هذه الشروط والجزم بمعقوليتها أو عدم معقوليتها ولكن حتما نرى أن الوثيقة ينبغي أن تطبق بحذافيرها إذا أراد اليمنيون انهاء الصراع والدخول في مرحلة جديدة من الوحدة والديمقراطية وأما مسألة التوقيت فينبغي أن يضع حل وفاقي لها حتى يجيء التطبيق كاملا وغير متعجل ولكن ينبغي أن لايشكل أي عائق أمام التوقيع وانهاء هذه الأزمة التي طال أمدها وطالت مختلف أوجه الحياة في اليمن.

اننا ندرك حجم الخلاف اليمني وندرك أكثر عدم الثقة التي راكمتها أحداث وتطورات استمرت لسنوات ولكن كل هذا لايعني مطلقا الا ايماننا بوحدة اليمن وحتمية بقاء هذا الكيان متماسكا مهما كان حجم الخلاف ومهما كان حجم التآمر ، فاليمن أرض موحدة وستظل كذلك وهو أمر يجب أن ينتبه اليه جميع وكل القوى السياسية اليمنية.

ان الاشارات التي خرجت خلال الساعات الماضية لاتطمئن وتبعث على الاشفاق على مصير الاتفاق اليمني ونحسب بجد أن الجميع مطالب بالاسهام بقدر مايمكن في توفير أجواء الانفراج وصنعها أيضا وأن الجميع مطالب بالتعامل بجدية مع مسألتي الوحدة والديمقراطية وتفعيل وثيقة العهد والاتفاق بشيء من العزم وقدر من التفاؤل في أيام اليمن القادمة والتي لن تحقق بأي حال من الأحوال دون تنفيذ ماجاء في وثيقة العهد والاتفاق.

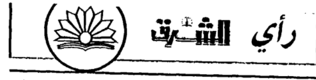
إن اليمنيين الذين اجتازوا المرحلة السابقة بكل خطورتها مطالبون بالوصول إلى اتفاقهم التاريخي والسير فيه بارادة لاتقهر وعزيمة لاتلين إلى بر التوقيع والتنفيذ الذي يجب أن لايحول دونه حائل.

«العرب»



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٢/١٩٩٤



اليمن إلى أين ؟

بعد ان اقتربت الازمة السياسية باليمن من دائرة الانفراج وتخطى كافة الصعوبات لجمع الكلمة والذهاب الى عمان كما هو مقرر لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق» اندلعت فجاة التصريحات في صنعاء وعدن التي تعبر عن تباينات كبيرة في مواقف القوى السياسية المؤثرة على الساحة اليمنية وهو الامر الذي يجعل الامل بعيدا في توقيع هذه الوثيقة في موعدها المقرر غدا.

والواقع ان كل الانباء التي تخرج من اليمن تعكس مدى الهوة التي ماتزال تفرق بين اطراف اللعبة في اليمن خاصة بعد الشروط التي اعلنها الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه نائب الرئيس علي سالم البيض، ويعتبرها ضمانات جديدة لتحقيق المصالحة مع صنعاء وتصاعد الاتهامات التي توجهها عدن للمسئولين في صنعاء وفي مقدمتها محاولة عرقلة التوقيع على الوثيقة ومنع تنفيذها.

ومما يزيد من صعوبة الوضع الراهن في اليمن ما اذيع عن وجود تعزيزات عسكرية كبيرة في المواقع التي كانت تفصل في الماضي بين شطري اليمن وهو الامر الذي لو ثبتت صحته لاصبح رهانا خطيرا على تصعيد الازمة والاتجاه الى تدخل الجيش اليمني والاحتكام للقوة العسكرية خاصة بعد الفشل المتكرر لتجارب توحيد القوات المسلحة اليمنية.

ومن هنا فان الانظار تتجه في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها اليمن الشقيق الان الى قادة صنعاء وعدن لتغليب الحكمة والصالح الوطني على الخلافات الضيقة والنظر الى هدف اسمى وارحب هو مستقبل اليمن ووحدته ومصلحة شعبه واجياله.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤ / ٢ / ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



□ صنعاء - «الحياة»

■ صرح مصدر مسؤول في المجلس الاعلى لقبائل بكيل امس بأن المجلس عقد اجتماعاً في منزل الشيخ سنان ابو لحوم لدرس نيول الحادث الذي تعرض له موكب الامين العام للمجلس الشيخ محمد علي ابو لحوم عند مشارف صنعاء مساء أول من امس. وقال المصدر ان المجلس «أمهل السلطات اليمنية ثلاثة ايام لتوضيح ظروف الحادث والا سيكون له موقف آخر».

وذكر ان عناصر من الشرطة العسكرية «اعترضت الموكب الذي كان يضم نحو ١٥ سيارة عند نقطة يسلح وانه لولا حكمة الشيوخ الذي كانوا في الموكب لكان حصل اشتباك بين الطرفين». وأشار الى ان الموكب كان في طريق عودته من عدن حيث التقى

التتمة في الصفحة (٤)

بكيل تحذّر من ذيول

تتمة الصفحة الاولى

شيوخ بكيل السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي. وبحثوا معه في الازمة السياسية التي تمر فيها البلاد». وامضى شيوخ بكيل ليل الاربعاء – الخميس في مدينة معبر قبل ان يتابعوا رحلتهم الى صنعاء أمس.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٦/٦/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأييد عربي لنقل اللقاء اليمني إلى القاهرة

تأخير التوقيع يعزز احتمالات المواجهة العسكرية

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر
لندن: «الشرق الاوسط»

تبادل كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني (الشريكين في الائتلاف الحاكم مع التجمع اليمني للاصلاح) الاتهامات بشأن عرقلة الاتفاق على موعد وترتيبات توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» لانهاء الازمة السياسية بينهما، التي كادت تعصف بالوحدة اليمنية، في الوقت الذي تراجعت فيه احتمالات عقد مراسم التوقيع في العاصمة الاردنية عمان، واصبح مقر الجامعة العربية في القاهرة مطروحا كبديل لاستضافة لقاء التوقيع.

واجتهدت المصادر الحزبية اليمنية على اختلاف توجهاتها، في عدم الخوض في قضية تحديد المكان، حتى لا يكون اي منها طرفاً في ازمة «استياء» جديدة مع الاردن، الذي قدم مساعي لانهاء الازمة، وما زالت عاصمته احد الخيارات المطروحة للتوقيع. ولكن بعض المصادر افادت بأن «اطرافا عربية» اعربت عن عدم استعدادها لحضور مراسم التوقيع في عمان، وعبرت عن رغبتها في نقل مكانها الى مقر الجامعة العربية في مصر، واضافت المصادر أن تلك «الاطراف العربية»، اكدت استعدادها للحضور في القاهرة ودعم تنفيذ «وثيقة العهد» لمصلحة جميع اليمنيين.

التتمة .... ص 4
راجع .... ص 4



اليمن

ويبدو ان عملية الاعداد للقاء التوقيع في عمان قد توقفت حاليا، في انتظار ما يمكن ان يسفر عنه الاجتماع المتوقع للجنة حوار القوى الوطنية اليمنية المقرر عقده غدا في صنعاء، بعد فشل محاولتين سابقتين لجمع كافة اعضاء اللجنة، على امل تدارك الموقف بعد عجز لجنة الترتيبات عن التوصل الى خطوات محدودة وعودة القلق من احتمال انفجار الموقف العسكري، خاصة بعد تكشف عمليات تعزيز الوحدات العسكرية الشمالية على خطوط التماس الشطرية (مناطق الاطراف) بالرجال والعتاد عن طريق الحديدة، وضبط شاحنة كانت تنقل 40 صاروخ «سام - 3 «ستريلا» في منطقة باصهيب قبل 3 ايام.

واثار الدكتور عبد الكريم الارياني وزير التخطيط وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام امس ما وصفه «مطالب وضمانات قانونية ودستورية وامنية»، نسبها الى الحزب الاشتراكي، وعبر عن استعداد الشعبي لقبول تلك التي تضمنتها الوثيقة. وردت مصادر في الحزب الاشتراكي بان مطالب الضمانات طرحت بسبب اصرار الشعبي على عودة علي سالم البيض - نائب الرئيس وامين عام الاشتراكي - والقيادات الاخرى الى صنعاء بعد التوقيع مباشرة، وضرورة توفير الامن لها، بعد محاولات الاغتيال التي تعرض لها كثيرون منهم، وقتل فيها اكثر من 150 عضوا بالحزب على مدى العامين الماضيين.

وكذلك طالب الحزب الاشتراكي بطرح «وثيقة العهد» للاستفتاء العام، وحل مجلس النواب الحالي، وانتخاب مجلس جديد في فترة لاحقة، اذا لم يوافق المجلس الحالي على الوثيقة ويؤيدها. وبررت مصادر الحزب هذا المطلب بانه نتيجة لاستخدام قيادة التجمع اليمني للاصلاح - احد احزاب الائتلاف - مؤسسة دستورية مثل البرلمان اداة لمعارضة الوثيقة، على الرغم من موافقة ممثلي الاصلاح عليها، وسحبهم التحفظات التي ابدوها من قبل في اجتماعات لجنة الحوار.

وقال الدكتور الارياني ان «الاستفتاء على الوثيقة قبل التوقيع هو علم احمر يرفعه مندوبو الحزب الاشتراكي في وجهها». واضاف ان «الازمة ستستمر عدة اشهر اذا ما تقرر الاستفتاء، وهذا يبين نوايا خفية» وفي حين نفى مصدر مقرب من قيادة القوات الشمالية - في وزارة الدفاع بصنعاء - انباء تعزيزات الصواريخ لوحداتها في «مناطق التماس» اكد الارياني ان «بقاء حشود القوات يعتبر سيفا مسلطا على الرقاب، فالازمة ليست في الثلاجة ولكنها على السفود».

وبينما اتهم الاشتراكي المؤتمر الشعبي بمحاولة التنصل من التزاماته في التنفيذ قبل التوقيع، رد الشعبي بان الاشتراكي يحاول المماطلة. ولكن جار الله عمر وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي صرح لـ«الشرق الاوسط» بان حزبه «لا يمانع في التوقيع على الوثيقة في اي مكان، ولو كان ذلك على بارجة في عرض البحر او طائرة». وهو نفس ما جاء في تصريحات الدكتور الارياني، على اعتبار ان الاسراع بالتوقيع هو لمصلحة اليمن.



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدن تنفي تحريك قوات عسكرية وتصادر شحنة صواريخ قادمة من الشمال

عراقيل أمام إتفاق المصالحة اليمني

الأرياني: الاشتراكي وضع شروطاً جديدة والتوقيع مستبعد

عواصم ــ وكالات ـ استبعد حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح امس التوقيع المبكر على الاتفاق الذي يهدف الى انهاء الازمة السياسية التي تعصف باليمن منذ اكثر من ستة اشهر والقى باللوم على منافسه الحزب الاشتراكي في التأخير.

وقال وزير التخطيط عبد الكريم الارياني ان الحزب الاشتراكي وضع شروطا دستوريةوامنية وعسكرية وقانونية غير واردة في الاتفاق.

في غضون ذلك نفى الحزب الاشتراكي تقارير عن تحريك قواته الى مناطق حساسة قريبة من الحدود السابقة التي كانت تفصل بين شطري اليمن قبل وحدتهما في عام ١٩٩٠ واعلن الحزب ان قواته صادرت عند خط الحدود السابق شحنة من اربعين صاروخا مضادا للطيران قادمة من الشمال واكد انها كانت مرسلة لتعزيز مواقع قوات الرئيس علي عبد صالح.

وقال الارياني في مؤتمر صحفي «ليس هناك اي ترتيبات للتوقيع سواء في عمان او في الداخل لان شروطا جديدة قد قدمت» من الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه نائب الرئيس علي سالم البيض.

وقال الارياني «المؤتمر الشعبي كان يعد العدة للسفر الى عمان يوم السبت ولكن المعلومات المتوفرة ان شروطا جديدة قد وضعت قبل التوقيع ولا استطيع ان اقول ان المؤتمر سيتوجه الى عمان يوم السبت».

واضاف «ان هذه الشروط دستورية وامنية وعسكرية وقانونية «غير واردة في الاتفاق الذي توصلت اليه في اواسط يناير كانون الثاني لجنة من جميع الاحزاب ضمت ممثلين للمؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي.

وقال الوزير» هذا تفسير جديد. هذا شيء مفاجيء وغريب».



ولم يذكر تفصيلات لكن مصادر سياسية قالت ان الحزب الاشتراكي يطلب على ما يبدو ضمانات لمسؤوليه من الاجهزة الامنية التي يديرها انصار الرئيس صالح ويصر على ان ينفذ الاتفاق قبل العودة الكاملة لمسؤوليه الى العاصمة اليمنية صنعاء.

وقال الارياني «ليس لدى المؤتمر اي تحفظات على ما نصت عليه الوثيقة. نحن مستعدون للتوقيع على كل ما تضمنته. المؤتمر مستعد للتوقيع حتى على ظهر بارجة في عرض البحر».

واضاف قوله «موقف المؤتمر ان التوقيع يجب ان يتم في اسرع وقت ممكن دون وضع عراقيل وليتحمل من يضع شروطا جديدة هذه المسؤولية».

في غضون ذلك ذكر مصدر اردني مسؤول امس ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض اللذين ابلغا الاردن برغبتهما في توقيع اتفاقهما الاحد المقبل في عمان عادا فاشارا الى تفضيلهما اجراء فصل لقواتهما على الارض قبل ذلك.

واوضح المصدر نفسه ان الزعيمين اليمنيين طلبا امس الاول خلال اتصالين هاتفيين مع مسؤولين اردنيين مساعدة الاردن في اجراء هذا الفصل للقوات.

وافادت وكالة الانباء الاردنية «بترا» امس ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تحادث هاتفيا ليل الاربعاء الخميس مع الملك حسين بشان الاتفاق اليمني للمرة الثانية خلال اربعة ايام.

واضافت الوكالة ان الرئيس صالح والملك حسين الذي يقوم بزيارة خاصة الى النمسا استعرضا وجهات النظر بشان مختلف القضايا العربية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك وبحثا الجهود التي تبذل لتنفيذ الاتفاق اليمني الرامي الى انهاء الازمة السياسية.

وتحادث العاهل الاردني هاتفيا ايضا مع نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض.

في غضون ذلك نفى الحزب الاشتراكي اليمني تقارير انه يحرك قوات الى مناطق حساسة قريبة من الحدود السابقة التي كانت تفصل بين شطري اليمن قبل وحدتهما في عام ١٩٩٠.

وقال الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتخذ من عدن مقرا له في ساعة متأخرة من الليلة قل الماضية ان الصحف التابعة لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تورد معلومات غير صحيحة.

وقال مصدر رسمي في الحزب الاشتراكي اليمني في بيان ان لجنة يرأسها نائب رئيس هيئة الاركان العقيد علي محمد صالح تأكدت من ان الانباء التي نشرتها صحف حزب المؤتمر الشعبي العام بشأن التعزيز العسكري الذي يقوم به الحزب الاشتراكي في شبوه غير صحيحة.

وتحدث المصدر عن تقارير ملفقة ومضللة بشان الوضع العسكري في البلاد.

وكانت صحف حزب المؤتمر الشعبي العام قد نشرت تقارير عن تحركات للقوات في الجنوب الى مناطق كانت متمركزة فيها قبل الوحدة بما في ذلك اقليم شبوه الغني بالنفط.

وقال مسافرون زاروا بلدة عتق عاصمة مديرية شبوه الواقعة على بعد نحو ١٦٠ كيلومترا شمال شرقي عدن لرويتر يوم الثلاثاء ان ما بين ٨٠ و ١٠٠ مركبة تحمل نحو ٥٠ دبابة سوفيتية الصنع ومدافع وصواريخ وصلت الى هناك منذ يومين.

وقالت مصادر لرويتر بالتليفون من معقل الحزب الاشتراكي في عدن ان وزارة الدفاع لاتعرف شيئا عن هذه التعزيزات وان الانباء في هذا الشان ملفقة.

ولكن نشطين سياسيين عاد بعضهم للتو من الجنوب الى صنعاء قالوا ان هذه التقارير صحيحة.

وقال مصدر في الحزب الاشتراكي برر ارسال الدبابات الى شبوه بالحاجة الى الدفاع عن حقول النفط والشركات الاجنبية العاملة هناك في مواجهة عمليات التخريب والخطف.

وفي بيان صادر عن مكتبه الاعلامي في عدن اكد الحزب الاشتراكي ان هذه الصواريخ التي كانت تنقلها شاحنة عسكرية امس الاول ضبطتها وحدة من القوات الجنوبية المرابطة في منطقة ذمار على بعد مئة كلم جنوب صنعاء.

واضاف البيان ان الصواريخ وهي من طراز «ستريلا» الروسي الصنع اصبحت في ايدي القوات الجنوبية، ودان «استمرار التعزيزات العسكرية للقوات التابعة لحزب المؤتمر الشعبي العام» بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح.



القيادة اليمنية لعدم قبول عرض الجامعة توقيع وثيقة «اتفاق المصالحة اليمنية» بمقر الجامعة بالقاهرة.

من جانب اخر اعتبر علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني وامين عام الحزب الاشتراكي «وثيقة العهد والاتفاق» مجرد محطة لتصحيح مسار الوحدة في دولة الوحدة وعلى ايدي ابناء اليمن.

وقال البيض في حديث لصحيفة «الاهرام» المصرية امس ان الازمة التي تشهدها اليمن حاليا ليست شخصية بينه وبين الرئيس علي صالح ولكنها ازمة بين كافة المنظمات والهيئات والاحزاب اليمنية الحاكمة والمشاركة في الحوار الان.

على صعيد اخر رحبت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتوقيع اتفاق المصالحة اليمنية في العاصمة الاردنية عمان او في اي مكان اخر.. واكدت اهمية هذه المصالحة بما يحقق اهداف الامة العربية في ارساء التضامن العربي.

وكان مصدر مسئول بالامانة العامة للجامعة يعقب بذلك على اعتذار



المصدر : الشعب القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٤

الأسبوع الحاسم في اليمن:

قبل أن تعرقل «أزمة الثقة» توقيع الوثيقة

منى ياسين

مالم تحدث مفاجأة سيئة، سيشهد اليمن الاثنين المقبل توقيع وثيقة العهد والاتفاق التى اتفقت لجنة الحوار الوطنى على إصدارها فى ١٨ يناير الماضى وظلت تنتظر توقيع القادة اليمنيين حتى الآن وسط أجواء تتجاذبها الآمال والمخاوف.

وبينما يستعد قادة الائتلاف الثلاثى- الرئيس اليمنى ونائبه ورئيس البرلمان- لاحتفال التوقيع، مازالت السماء اليمنية ملبدة بكثير من المشكلات التى يبدو بعضها وكانما وضع على طريق الحل بينما البعض الآخر يشكل ظاهرة جديدة قد لا تكون لها علاقة مباشرة بالأزمة اليمنية.

وتحظى مسألة موعد عودة النائب الرئيس على سالم البيض إلى العاصمة بالجانب الكبير من الجدل الذى تعهد توقيع الوثيقة فى الوقت المناسب.. باعتبارها الانعكاس الاكبر لأزمة الثقة المحركة لمجمل الأزمة السياسية فى اليمن. إذ يصر سالم البيض على أن يسبق عودته توقيع الوثيقة والشروع فى تنفيذها، ويتضامن معه فى هذا الموقف كثير من رموز الحزب الاشتراكى خاصة رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس. ويعكس ذلك الشرط أزمة الثقة المتفاقمة بين القيادة اليمنية والتى تكتمل حلقتها بإصرار المؤتمر الشعبى على أن يسبق التوقيع حضور البيض وباقى القيادات الاشتراكية لممارسة مهامهم فى العاصمة صنعاء.. وقد تقف هذه المسألة حائلا دون توقيع الوثيقة مالم تتوج مساعى أطراف وسيطة بالنجاح فى تجاوزها، وإن كان الاشتراكى قد أضاف نقطة أخرى فى تشخيص المشكلة بقوله إن الرئيس على صالح يضع شرط العودة المسبقة لقادة الاشتراكى ذريعة لعدم توقيع الوثيقة التى تعد بمثابة دستور جديد لدولة الوحدة. ولكن مع تأكيد على صالح على رغبته فى التوقيع- ذلك التأكيد الذى نقلته عمان المقر المتوقع لاحتفال التوقيع- فقد يتم التغاضى عن ذلك الشرط حسبما يقدر بعض المتابعين للتطورات اليمنية على خلاف نظراء لهم يرون أن التخفيض الذى أجراه الاشتراكى على مستوى تمثيله فى لجنة الترتيبات الخاصة بالتوقيع (من ٥ أعضاء إلى ٣ مع غياب رئيس اللجنة حيدر العطاس) قد يكون مؤشرا على فتور حماس الاشتراكى بخصوص الوثيقة ككل.

المدعوون ضمانة دولية

على أية حال ليس ذلك بنقطة الخلاف الوحيدة أو الانعكاس الوحيد لأزمة الثقة، فقد امتدت انعكاسات هذه الأزمة لتشمل الاختلاف على قائمة المدعوين لاحتفال التوقيع. وإذا كان البعض يرى أن هذه مسألة شكلية فإن مدلولاتها أعمق من الشكل كثيرا. فإصرار الاشتراكى على توسيع دائرة المدعوين بحيث تشمل شخصيات عربية وإسلامية ودولية يعكس فى الواقع رغبته فى إيجاد ضمانة دولية يعتقد أنها ستلزم الرئيس اليمنى بتنفيذ الوثيقة بعد توقيعها، وليس من الواضح سبب رفض المؤتمر الشعبى لتوسيع دائرة المدعوين ورغبته فى قصرها على الدول التى قامت بالوساطة. وفى انعكاس ثالث لأزمة الثقة يصر الحزب الاشتراكى وأمينه العام على أن يصدر مجلس النواب اليمنى بيانا يؤكد تأييده والتزامه التام بوثيقة العهد والاتفاق. وهنا تلوح مرة أخرى رغبة الاشتراكى فى الحصول على ضمانة -برلمانية هذه المرة- تلزم القيادة اليمنية بتنفيذ ما سيتم التوقيع عليه.

وقد تكون تلك أقل الشروط إشكالية. فالوثيقة تكاد تحظى بإجماع السياسيين اليمنيين وحتى التحفظات التى أبداها التجمع اليمنى للاصلاح ورئيسه- الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس النواب- لم تحل دون إعلان التجمع تأييده للوثيقة ومطالبته بالمسارعة بتنفيذها.

التغيير فى صالح الجميع

وكما هو واضح فإن المشكلات الرئيسية تنبع جميعها من تخوف الاشتراكى من أن يكون توقيع الوثيقة مجرد إجراء شكلى غير ملزم ينتهى ببقاء الأوضاع على ما هى عليه مع تغيير وحيد هو عودة قادة الاشتراكى إلى العاصمة. وهو تخوف يفترض أن بقاء الأوضاع على ما هى عليه هو أمر فى صالح المؤتمر الشعبى. ولكن يصعب القول بصحة الافتراض إذ إن الوضع الحالى خلف وراءه كما من الأزمات لا يمكن تخطيه إلا بتغييرات فعلية تطمئن جميع الأطراف وتضع عملية الوحدة على بداية صحيحة. وإذا ما أخذ الوضع الاقتصادى كمثال فتكفى المقارنة بين الانهيار الخطير الذى أصاب أسواق الأموال قبيل توصل لجنة الحوار إلى صيغة الاتفاق وبين التحسن الملموس الذى طرا عليها بمجرد التوقيع بالأحرف على وثيقة العهد والاتفاق لكى يتم التعرف على أثر الأزمة السياسية على اليمن ولكى يدرك الجميع -سواء المؤتمر أو الاشتراكى أو باقى القوى السياسية- أن التراجع عن تنفيذ الوثيقة ينذر بمخاطر شاملة لا يرغب اى طرف فى وقوعها. وهذا فى حد ذاته ضمانة للإسراع بالتنفيذ خاصة أن المخاطر هذه المرة تمتد لتمسك بأطراف خارجية من خلال عملية اختطاف الرهائن التى تكررت فى أقل من شهر. صحيح أن بعض التفسيرات تعزى عمليات الاختطاف إلى ممارسات قبلية لا علاقة لها بالأزمة السياسية، لكن الواضح حتى الآن أن هذه العمليات هى انعكاس آخر للأزمة الاقتصادية.. بمعنى أنها ضغوط قبلية على الحكومة اليمنية للحصول على ما تعتبره القبائل حقها فى موارد البلاد. وأيا كان التفسير فإن السبيل إلى التخلص من هذه المشكلة وغيرها من المشكلات التى تمسك بتلابيب اليمن يستلزم البدء بحل الأزمة السياسية.. ولعل الوثيقة الأخيرة هى البداية الصحيحة.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٤م

وفد قبائل بكيل يتحاشى الصدام عسكرياً مع الحرس الجمهوري عند مدخل صنعاء

«الاشتراكي» مستعد لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق»

تفاصيل جديدة عن شحنة الصواريخ المصادرة في عدن

□ عدن ـ من مراسل **العرب** عبد الرحمن علي

جدد الحزب الاشتراكي اليمني أمس استعداده لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق» مع المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح.

وأكد بيان للجنة المركزية للحزب الاشتراكي برئاسة نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض امس احترامه وتمسكه بوثيقة «العهد والاتفاق» واستعداده لتوقيعها من أجل تطبيقها.

واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ترد بذلك على تصريحات وزير التخطيط والتنمية اليمني عبد الكريم الارياني أمس الاول الذي قال بأن «الاشتراكي» وضع شروطا جديدة للتوقيع على الوثيقة من دون ان يحدد هذه الشروط.

وكان مصدر دبلوماسي عربي أكد في عمان الاربعاء الماضي انه سيتم توقيع الوثيقة بين صالح والبيض في عمان يوم غد الاحد. الا أن مسؤولين يمنيين استبعدوا أن يتم التوقيع في هذا التاريخ.

وأعلن مصدر اردني مسؤول أمس الاول أن صالح والبيض اعربا للاردن عن تفضيلهما اجراء فصل للقوات قبل توقيع الوثيقة التى تم التوصل إليها في ١٨ يناير. ويذكر أن جيش الجنوب والشمال لم يدمجا بعد توحيد اليمن.

هذا وحصل مراسل «**العرب**» في عدن على تفاصيل جديدة حول شحنة الصواريخ المحتجزة الآن في معسكر (اللواء باصهيب) في منطقة ذمار. كانت الشاحنة متجهة من صنعاء

قاصدة معسكر الاحتياط في تعز.

وعلمت «العرب» من مصادر عليمة ووثيقة الصلة أن الشاحنة كانت تقل كمية كبيرة من الفرشان أخفيت تحتها وبصورة (مريبة) أربعة أجهزة اطلاق صواريخ (سام ٣) وأربعون قاذفا صاروخيا طراز «لو» الفرنسية الصنع مضادة للطائرات.

تجدر الاشارة إلى أن الجيش اليمني لم يسبق له أن يتسلح بهذه الأصناف من الأسلحة رسميا ونظاميا حتى هذه اللحظة.

هذا وجرى امس الاول في الواحدة ظهرا في (نقيل يسلح) مدخل صنعاء على بعد ٢٠ كيلو متر من العاصمة اعتراض موكب قيادة الملتقى الجماهيري لقبائل بكيل التي وصلت صنعاء لتقدم برنامجها الذي لا يختلف عما جاء في وثيقة العهد والوفاق إلى علي سالم البيض الأمين العام للاشتراكي نائب رئيس مجلس الرئاسة وعند مغادرتهم عدن وفي نقيل يسلح منعتهم كتائب مسلحة تنتمي إلى الحرس الجمهوري والشرطة العسكرية والأمن المركزي وتم منعهم من مواصلة تحركهم وكان أعيان بكيل يقودهم الشيخ محمد علي أبو لحوم والشيخ المغذاوي وغيرهم.

وتقول «صوت العمال» الصادرة أمس الاول في صنعاء انه «يتضح من ذلك الحشد العسكري الكبير استعدادهم للدخول في عمل مسلح ضد ممثلي بكيل وارغامهم الا يكرروا مقابلتهم لنائب للبيض او حتى عدن..

وقالت لقد دفع بمشايخ بكيل وأعيانها وممثلي الملتقى الجماهيري للقبائل للعودة إلى منطقة (معبر) بعد منعهم من دخول صنعاء بمحافظة ذمار والتعسكر فيها حيث تم نصب مخيمات لهم.. وتؤكد مصادر (صوت العمال) أن مشايخ بكيل حرصوا على عدم اعطاء الفرصة لفتح مواجهة مسلحة كما تريد القوات اليمنية بالشمال بينهم وبين الحشد العسكري للمؤتمر الشعبي العام، حيث أكد ناطق باسمهم أمس الاول في عدن بقوله أن هناك من يبحث عن مبررات تفجير وصراع عسكري يستهدف منه ايجاد مبرر عدم توقيع اتفاقية (العهد والاتفاق) وعدم حل الأزمة السياسية كما يقول الناطق باسم قبائل بكيل.. ولازالت الحالة متوترة حتى الساعة كما يقول ناطق بكيل.

هذا وللمرة الثالثة على التوالي اقدمت رئاسة مجلس النواب على عرقلة طلب جماعي (٢٦٤) عضوا - وامتناع (٣٠) وتحفظ (٧) - من مجموع اعضاء مجلس النواب (٣٠١) عرقلة طلب جماعي يتقدم به عدد كبير من أعضاء المجلس لاستصدار بيان في المجلس لتاييد وثيقة (العهد والاتفاق) اخر هذه المطالب المرفوضة من رئاسة المجلس تقدم بها أمس الاول عدد غير قليل من المجلس والذين أكدوا في مذكرتهم المرفقة بتوقيعاتهم إلى رئيس المجلس على أنه «كان الأحرى أن يبادر المجلس (أي مجلس النواب) قبل غيره بمباركة وثيقة العهد والاتفاق باعتباره الممثل الاول للشعب.. إلا أن هذا الطلب كما تقول صحيفة (الثوري) الصادرة أمس في صنعاء كان مصيره مع سبق الاصرار.

وقد سالت «العرب» أحمد السلامي عضو مجلس النواب عن الاسباب الحقيقية لموقف رئاسة مجلس النواب وبالذات رئيسه فقال.. إن رئيس مجلس النواب يمثل حزب الاصلاح وهو الحزب الوحيد الذي يعرف لماذا يعارض الحكم المحلي.. مثلا لأن قيادات مدراء النواحي وقيادات الأمن ومسؤولي السجون من قبيلة حاشد في المحافظات الشمالية.. وحزب الاصلاح يرتكز على هذه القبيلة.

وفي بيان الملتقى «الوحدة والديمقراطية والعدل» أبناء محافظة البيضاء.. استلمت «العرب» نسخة منه.. استنكر الملتقى محاولات الابتزاز والتهديد والتصفية الجسدية التي تقوم بها عناصر إجرامية ضد محافظة البيضاء.. وقال البيان «لقد وقفنا ضد الفساد أننا في بياننا هذا ندين محاولة اغتيال النائب في مجلس النواب محمد علي ناجي علاء واطلاق النيران على منزل العقيد عبد ربه الحداد عضوا سكرتارية الملتقى الوطني.. وأشار البيان «إلى أنه في ظل اصطفاف أبناء محافظة بيضاء خلف المشروع الحضاري (وثيقة العهد والوفاق) لقد

تم اطلاق النيران من قبل وحدات اللواء الثالث مدرع المرابط (برداع) مشيرا إلى أن أطقم عسكرية قوامها (١٢ طقما) داهمت قرى جنوب خوله ليلة الخميس ووصف البيان بان تلك المحاولات تعد انتهاكات ومحاولات من قبل عناصر خارجة عن النظام والقانون رغم انها عناصر عسكرية (ومفروض تحمي النظام والقانون) وكل هذه المحاولات والتى نسمع عنها كما يشير البيان في أكثر من محافظة من محافظات الجمهورية، ومنها المحافظة المجاورة لمحافظتنا وهي محافظة أبيني (من المحافظات الجنوبية والشرقية حيث تتسرب لها أسلحة من خلال محافظتان أي محافظة البيضاء فخلق موجه كما يقول البيان في أعمال ارهابية لقطع الطريق على تنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق»..

وينهي البيان بالاشادة باليقظة التى تسود المحافظة كما يطالب البيان الشعب في محافظة البيضاء بالمزيد من اليقظة ويضرب بشدة وبدون خوف كل من لا يؤيد السلام

البعث العربي الاشتراكي — ومنظمة مناضلي الثورة اليمنية، رسالة امس الاول إلى أحزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر - الاشتراكي — الاصلاح) ومن خلال ممثليهم في لجنة حوار القوى السياسية الدعوة إلى اجتماع اليوم السبت في صنعاء وفي قاعة مكتب الرئاسة ويهدف الاجتماع كما قالت الرسالة إلى إعادة التئام لجنة الحوار بعد أن عرقل انعقادها حتى أمس، وبسبب تصاعد الحملة الاعلامية بين اطراف الائتلاف الحاكم.. وحدوث أحزاب المعارضة في رسالتها إلى أحزاب الائتلاف مشروعا لجدول الاعمال يتضمن الوقوف أمام الوضع الراهن ووضع اللجنة الفرعية المكلفة باعداد الترتيبات للتوقيع على وثيقة (العهد والاتفاق).. وتحديد أسماء المشاركين للتوقيع على الوثيقة، وتحديد مكان وزمان التوقيع على الوثيقة. وكذا تحديد الترتيبات اللازمة للتوقيع، أمنية وبروتوكولية على أن يتم التنسيق في الامر مع البلد التى ستوقع فيها الوثيقة.

وتطالب رسالة أحزاب المعارضة على أن يتم ذلك شريطة تهيئة الاجواء لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق وخطوات انجازها واعادة النظر في آلية التنفيذ..

جاء ذلك بعد أن اجتمعت أطراف الحوار من خارج الائتلاف الاربعاء الماضي في صنعاء.

ومن جانب آخر قالت مصادر (صوت العمال) الصادرة أمس الاول في صنعاء بان خمسة قتلى وسبعة من الجرحى سقطوا يوم الثلاثاء الماضي من معارك ضارية بين قبائل (عيال سريح) من بكيل وبني (حريم) و(خارف) من حاشد في ضواحي صنعاء، وأشارت تلك المصادر إلى أن عددا من المنازل دمرت تدميرا كاملا من جراء سقوط القذائف على بعض القرى بشكل عشوائي، وأضافت هذه المصادر بان أطقم عسكرية شوهدت وهي تشارك في القتال إلى جانب قبائل (حريم) - خارف وهما قبائل تنتمي إلى حاشد، حيث استخدمت مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة: الأمر الذي أدى إلى تشريد الأسر والهروب إلى القرى المجاورة وتقول المصادر هنه أن اندلاع القتال يوم الثلاثاء الماضي جاء في اعقاب هروب (عقلان الراشدي) من قبل قبائل حساتنية وبعد أن نهب كما تقول مصادر صحيفة (العمال) أموال وممتلكات عينية ونقدية من أبناء قبائل (عيال سريح) وأشارت معلومات (صوت العمال) بان عقلان الراشدي هو الشخص الذي تحوم حوله الشبهات وتورطه في تزييف العملات كما جاء ذلك في رسالة رئيس مجلس الوزراء حول وزير الداخلية السابق، ومارس عقلان الراشد عمليات احتيال من خلال شراء السيارات بالثمان باهظة مقابل شيكات بدون رصيد وتشير معلومات (صوت العمال) أن عقلان الراشدي الذي يحتمي بشخصيات متنفذة عسكرية وسياسية في السلطة مطالب باعادة أموال باهظة تمكن من نهبها من المواطنين خلال الاعوام الثلاثة الماضية (كما تقول مصادر وزارة الداخلية اليمنية بطرق شتى).

الجدير بالذكر أن الرسالة التى وجهها رئيس الوزراء إلى رئيس مجلس الرئاسة قد أشارت إلى أن وزير الداخلية (السابق) قد تستر لعام كامل على الراشدي.

ومن جانب آخر أشار رئيس اللجنة العسكرية المكلفة إزالة الإستحداثات العسكرية التي طرات بفعل الأزمة السياسية التي شهدتها اليمن منذ اغسطس الماضي اثر اعتكاف البيض في عدن ضمنيا إلى استمرار التحركات العسكرية في اليمن تصريح نشرته أمس الجمعة صحيفة «٢٦ أكتوبر» الناطقة بلسان القوات المسلحة الشمالية.

وقال العقيد الركن علي محمد صلاح اثر عودته من زيارته الميدانية لمختلف الوحدات المرابطة في المحورين الاوسط والشرقي ان «قادة هذه المحاور أكدوا على اسفهم الشديد من امتداد الأزمة إلى أوساط الوحدات العسكرية وأعلنوا ولاءهم وتمسكهم بالوحدة والنهج الديموقراطي».

وأضاف صلاح ان قادة هذه المحاور دعوا إلى «الاسراع بتوقيع وثيقة - العهد والاتفاق — والشروع الفوري بتنفيذ البنود المتعلقة بالجانب العسكري».



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٤

مسئولون يمنيون يستبعدون انعقاد لقاء عمان غدا الأحد

«الاشتراكي» يؤكد استعداده لتوقيع وثيقة العهد والاتفاق

عدن - صنعاء - وكالات: أعرب الحزب الاشتراكي اليمني امس عن استعداده لتوقيع «وثيقة العهد والاتفاق» التي تم التوصل اليها في ١٨ يناير الماضي، تمهيدا لتطبيقها ونفي «الاشتراكي» في بيان للجنته المركزية وجود شروط جديدة لديه تحول دون هذا التوقيع، مؤكدا احترامه للوثيقة التي يفترض ان تضع حدا للازمة السياسية في البلاد.

وكان مصدر دبلوماسي عربي اكد في عمان الاربعاء الماضي انه سيتم توقيع الاتفاق بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض في العاصمة الاردنية الاحد المقبل، إلا أن مسئولين يمنيين استبعدوا ان يتم التوقيع في هذا التاريخ، واعلن مصدر اردني مسئول ان الزعيمين اليمنيين اعربا للاردن عن تفضيلهما إجراء فصل للقوات قبل توقيع الوثيقة.

من جهة ثانية اكد يحيي محمد المتوكل، وزير الداخلية اليمني، ان وثيقة العهد والاتفاق حددت المخرج السليم للازمة السياسية ومعالم التحول الذى يمثل الضمانة الحقيقية للوحدة والديمقراطية في اليمن، وقال في حديث نشرته امس صحيفة «٢٦ سبتمبر» ان الوثيقة تضمنت حلولا لكثير من القضايا الادارية والسياسية وغيرها، واضاف ان الآلية المناسبة لتنفيذ ما جاء في الوثيقة تتمثل في التطبيق الفورى لكل بنودها وفق جدول زمني محدد تجنبا للاخطاء التي وقعت خلال الفترة الماضية، بالاضافة الى توفر عنصر الثقة الذى ظل مفقودا. ورأى المتوكل ان من شان اجتماع صالح والبيض ان يعيد بناء هذه الثقة ليصبح اهم من كل الآليات الاخرى.

وأكد وزير الداخلية اليمني ان قضية المطلوبين للعدالة كانت ولا تزال وستكون مهمة وذات اولوية، وقال ان وزارته لن تستطيع وحدها القيام بهذه المهمة وانما يجب ان تتعاون مع ثلاث جهات اخرى وهي وزارة الدفاع وجهاز الامن السياسي والجهات الرسمية الاخرى بما فيها الشخصيات الاعتبارية والمشايخ وغيرهم.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٤

بلا حدود

حامد عز الدين

الأيدي الخفية في اليمن

■■ كلما طال أمد الازمة السياسية في اليمن داخلني شعور بان الايدي الخارجية المعادية لوحدة اليمن واستقراره هي الاقوى في هذه الدولة.. وهي التي تسعى في الخفاء بكل قوة لاثارة نعرات الانفصال رغم الاتفاق شبه الكامل بين الاطراف اليمنية على التمسك بالوحدة على اساس انها اهم عناصر القوة لهذه الدولة الكبيرة التي تملك بقية العناصر التي يمكن لها معا ان تصنع اقتصادا قويا يحقق الرفاهية للشعب اليمني.. وكانت الانتخابات التي اجريت منذ عدة شهور في اليمني نموذجا طيبا للديمقراطية وادت الى حصول الحزبين الكبيرين «المؤتمر الشعبي» و«الاشتراكي» على عدد متكافىء من المقاعد في البرلمان اليمني يشاركهما حزب «الاصلاح».. وقبل ان يكتمل الشكل الدستوري بعد انتخاب الفريق علي عبد الله صالح رئيسا للبلاد وعلي سالم البيض نائبا للرئيس حدثت الازمة لما رفض البيض الحضور الى العاصمة صنعاء لاداء اليمين الدستورية.. ودخلت البلاد في حالة من حالات التيه والفوضى التي استمرت عدة شهور تصاعدت خلالها الحرب الاعلامية بين حزبي «المؤتمر» و«الاشتراكي» وتمت تغذية الصراع بينهما الى درجة هددت بمواجهة عسكرية الى ان نجحت الوساطات المتعددة في عقد لجنة الحوار للقوى السياسية في ١٨ يناير الماضي في مدينة عدن والتي خرجت بوثيقة ضخمة لعلاج نقاط الاختلاف بين الحزبين «الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي» واطلق على الوثيقة اسم وثيقة «العهد والاتفاق» وتنفس اليمنيون خاصة والعرب بصفة عامة الصعداء وشعروا بان الازمة اليمنية باتت في طريق الحل بعد ان كانت سحب المواجهة العسكرية قد ظللت الموقف.

وطوال هذه المرحلة كانت الازمة تهدأ ثم فجأة تشتعل بلا سبب ظاهر وبدون سابق انذار وبشكل يؤكد لكل ذي عقل ان اصابع في الخفاء تلعب من اجل عدم التوصل الى حل.. ومع تفهمي الكامل لاسباب اعتكاف علي سالم البيض في عدن وعدم رضاء عدد من قيادات الحزب الاشتراكي عن اسلوب ادارة اليمن الموحد من حيث تركز العديد من المشروعات في الشمال وعدم النظر بعين الاهتمام بشكل كاف للجنوب فانني اؤكد على حقيقة ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر كانا دائما مايتخذان مواقف التهدئة الى درجة ان علي صالح عرض ان يستقيل من منصبه اذا كان ذلك في صالح استمرار الوحدة اليمنية وفي صالح الشعب اليمني.

ونعود الى موضوع وثيقة «العهد والاتفاق» التي كان المفروض ان يتم توقيعها - من وجهة نظري - داخل الاراضي اليمنية بوصفها موضوعا يخص اليمنيين انفسهم.. لكن الحزب الاشتراكي اصر على ان يتم التوقيع عليها من جانب صالح والبيض خارج اليمن.. واستجاب الرئيس علي عبد الله صالح لموقف الحزب الاشتراكي.. ثم اعلن انه سيتم التوقيع عليها في العاصمة الاردنية عمان برعاية الملك حسين عاهل الاردن اعترافا بجميل الاردن في عملية الوساطة.. وتحدد لذلك اكثر من موعد كان آخرها غدا الاحد لكن كل المؤشرات تدل على ان الموعد لن يحترم بل ورأى الحزب «الاشتراكي» ان الرفض من جانب واحد — هو جانب حزب المؤتمر -



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٤

لمبادرة الدكتور عصمت عبد المجيد بان يتم توقيع الوثيقة في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة هو رفض غير مبرر خاصة ان مثل هذا الاحتفال بالتوقيع في الجامعة العربية كان من شانه اعطاء المزيد من الدعم للمبادرة الاردنية واحاطتها باجماع عربي ودولي مساعد لتنفيذها.

وبصراحة ايضا فان الواضح تماما من خلال آخر ماورد من انباء من اليمن ان المسئولين في حزب «المؤتمر» لم يدخروا وسعا في سبيل التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في اي زمان ومكان. لكن كل التحفظات تاتي من «الاشتراكي» .. ذلك ان حزب المؤتمر على لسان الدكتور عبد الكريم الارياني يقول: «على العموم المؤتمر الشعبي العام ملتزم بالوثيقة ومستعد لتوقيعها حتي على ظهر بارجة في عرض البحر».

اما الحزب الاشتراكي والذي كان قد وافق مبدئيا ووقع على الوثيقة فهو يطالب باشياء تعجيزية بالفعل قبل ان يوقع عليها التوقيع النهائي.. منها مطالب لم ترد اصلا في الوثيقة مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم مختلف الاحزاب [illegible] الوثيقة وهذا المطلب يتجاهل تماما انه تم اجراء انتخابات تشريعية اعترف الجميع بنزاهتها وانه من غير المعقول ان يتم تشكيل حكومة ائتلافية تضم احزابا لم تحصل على مقاعد في البرلمان.. اما موضوع المطالبة باجراء استفتاء عام على الوثيقة قبل توقيعها فهو مطلب غريب لان النتيجة البديهية منه هي استمرار الحالة المتوترة وغير المستقرة لشهور طويلة قد يستغرقها الاعداد للاستفتاء.. والحل من وجهة النظر المنطقية هو ان يتم التوقيع اولا على الوثيقة وبعدها يبدا التنفيذ لكل بنودها حتي يتم القضاء على ذلك المناخ المتوتر الذي يساعد على تفاقم الازمة.. ويترك الفرصة سانحة لكل من تسول له نفسه الدس والوقيعة بين اطرافها.

ان ماقوله في هذا الشان مبنى على الحقائق المعلنة فالسياسة لاتتعامل مع النوايا بل مع البيانات والتصريحات المعلنة.. واذا كان الحزب الاشتراكي قد رد في وقت متاخر امس على ماعلنه الارياني من شروط جديدة قدمها «الاشتراكي» فان المهم هو الافعال لا الاقوال.. فما معني ان يعلن الاشتراكي احترامه لوثيقة العهد والاتفاق واستعداده للتوقيع عليها مالم يعلن تحديدا موافقته على موعد ومكان التوقيع.

ان الحديث عن هجمات اعلامية يشنها «المؤتمر» لايكفي مبررا لارجاء التوقيع على الوثيقة ذلك انه من السهل ايجاد مبررات للمواقف السلبية لكن الشجاعة كل الشجاعة هي ان تخلص النوايا من كل الاطراف وان تحدث المصارحة الكاملة من الجانبين.. وان تبذل الاطراف الثلاثة كل جهد ممكن من اجل التوفيق والمصالحة فذلك فقط هو مايمكن ان يحفظ لليمنيين وحدتهم من اجل حاضر مشرق ومستقبل اكثر اشراقا.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٤

المؤتمر يتهم الاشتراكي اليمني بإرسال اسلحة الى قبائل شمالية لخطف اجانب وخلق بلبلة

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ كشف مصدر في حزب المؤتمر الشعبي العام لـ «الحياة» الذي يتزعمه الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني ان قوات العمالقة (قوات شمالية) المتمركزة في محافظة أبين التي تبعد حوالى ١٠٠ كلم شرق عدن احتجزت شاحنتين محملتين بأكثر من ٦٠٠ بندقية آلية، وكانت الشاحنتان قادمتين من المنطقة الجنوبية في طريقهما الى المناطق الشمالية لتوزيع هذه الاسلحة على بعض القبائل في الشمال.

واتهمت مصادر المؤتمر الشعبي العام الحزب الاشتراكي اليمني بأنه «يقوم بعملية تسليح للقبائل بغرض خطف الأجانب بما يخلق مناخات عدم الاستقرار وإعطاء الانطباع العام بأن الأمن غير متوافر في المحافظات الشمالية».

وقالت تلك المصادر ان التحقيقات التي أجريت مع بعض خاطفي الاجانب اظهرت انهم تلقوا تعليمات من مسؤول كبير في الاشتراكي زودهم المال والسلاح، للقيام بعمليات الخطف.

وكان الاشتراكي اتهم المؤتمر الشعبي بإرسال صواريخ

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللبنانية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ شباط ١٩٩٤

المؤتمر يتهم الاشتراكي اليمني

تتمة الصفحة الاولى

مضادة للطائرات الى القوات الشمالية في الجنوب واعلن عن مصادرة ٤٠ صاروخاً من طراز «ستريلا – ٢».

على صعيد اخر، اكد السيد ابو بكر عبدالرزاق بانيب عضو المكتب السياسي سكرتير الدائرة الاعلامية والثقافية للحزب الاشتراكي اليمني ان «الحزب الاشتراكي وامينه العام السيد علي سالم البيض لم يتقدما بأي شروط جديدة على وثيقة «العهد والاتفاق» التي خرجت بها ووقعتها بالاحرف الأولى لجنة الحوار للقوى السياسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) الماضي في عدن».

وقال في تصريح الى «الحياة» أمس ان «النقاش بين أطراف لجنة الحوار يدور حول البند السابع من الوثيقة المتعلق بالتهيئة والاعداد لمراسيم التوقيع النهائي على الوثيقة والمتمثلة بتوفير الضمانات الدستورية والقانونية اللازمة لعدم تنصل اي طرف من الاتفاق مستقبلاً» مشيراً الى ان «الوثيقة نصت في بنودها على توفير اجراءات أمنية واضحة وسليمة قبل التوقيع النهائي عليها إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق حتى اللحظة».

وأكد المسؤول الاشتراكي ان «الحزب الاشتراكي الذي اضطلع بدور اساسي في صياغة الوثيقة عازم على توفير كل المناخات التي من شأنها اتمام التوقيع عليها وانهاء الأزمة الراهنة بكل اسبابها وليس مجرد إنهاء المظاهر السطحية لها».

واضاف ان «لجنة الحوار التي ستعقد اليوم السبت اجتماعاً في صنعاء لم تحدد بعد موعداً نهائياً لتوقيع الوثيقة ومكانه وكل ما اشيع عن ذلك يعود الى اجتهادات ليس إلا».

وقال السيد بانيب الذي يراس تحرير صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الاشتراكي «ان هناك بعض المبالغة في النظر الى المشكلة التي تواجهها لجنة الحوار بشأن التوقيع النهائي على الوثيقة. فالاشتراكي يرى ان حل هذا الاشكال ممكن ان يتم في إطار اللجنة نفسها ولا توجد مشكلة مستعصية عن الحل» مؤكداً «حرص الحزب على أن تجد الوثيقة طريقها للتنفيذ في أقرب وقت ممكن» واضاف: «لكن الحزب غير مستعد لأن يوقع الوثيقة لتبقى حبراً على ورق، ولذلك فإن الاشتراكي حريص كل الحرص على ان تكون هناك ضمانات كافية لكي ترى هذه الوثيقة النور بعد توقيعها وهذا ما تنص عليه الوثيقة نفسها في بندها السابع».



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٥/٢/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كلمة العرب

اليمن وأجواء التوتر

خلال اليومين الماضيين زادت معدلات التوتر في اليمن وارتفعت حمى التصريحات والتصريحات المضادة في الوقت الذي كان العالم يترقب قرب توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» التي توصلت اليها لجنة الحوار الوطني.. ووافق عليها مبدئيا طرفا النزاع وشريكا الائتلاف «المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي».

وهذا كله يعني ان عودة اجواء التوتر وبمعدلات اكبر خلال هذين اليومين تجيء لتهدد اكبر انجاز يمني تم التوصل اليه بعد تحقيق الوحدة اليمنية.

لقد اشدنا باتفاق «العهد والاتفاق» وقلنا انه جاء ليعبر عن مواقف ايجابية ومسئولة وحريصة على وحدة اليمن وديمقراطيتها وكما دعونا الى ايجاد آلية لتطبيق وثيقة «العهد والاتفاق» باعتبار ان التطبيق والتجسيد العملي لما تم التوصل اليه هو المحك الاساسي والعنصر الاهم والقادر على المساهمة في تحقيق الاستقرار للاوضاع اليمنية..

ولكن هاهي اجواء التوتر تفرض نفسها مجدداً وها هي التصريحات الحادة والساخنة تملأ اجواء اليمن وتشعلها مما يهدد بمضاعفات جديدة لا احد في مقدوره التكهن بمداها وانعكاساتها على الاوضاع اليمنية..

اننا من منطلق حرصنا على وحدة اليمن واستقراره ندعو مجدداً الى اغلاق ملف التناحر والصراع والاحتكام الى وثيقة «العهد والاتفاق» وبحث السبل المؤدية لتطبيقها في اجواء من التكاتف والثقة..

ولاشك ان كل هذا يحتاج الى جهود كبيرة لأن ماحدث خلال الاشهر الماضية في اليمن قد تسبب في جراح كثيرة.. وهي جراح على الرغم من شدة ايلامها الا انها لن تكون أهم من مستقبل اليمن وحقوق شعبه في الاستقرار والحياة الآمنة في ظل دولة الوحدة التي جاءت لتشكل أكبر انتصار للعرب في هذه المرحلة التي شهدت انتكاسات عديدة..

اننا ندعو القيادات اليمنية الى ضبط النفس وسرعة التوقيع على وثيقة عدن لأن ارجاء التوقيع على الاتفاق سيفتح صفحة جديدة من التراشق الكلامي والصراع الحاد الذي سيستنزف اليمن وانسانه الذي أنهكته الأزمة وكبلته بالكثير من المشكلات..

«العرب»

المصدر : الأهرام القاهرية

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٤

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة لمبارك من على صالح يحملها مساعد وزير الخارجية

صرح السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية للشئون العربية بانه يحمل رسالة للرئيس حسنى مبارك من الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ردا على رسالة مبارك وقال انه سيقدم تقريرا حول نتائج زيارته لليمن الى السيد عمرو موسى وزير الخارجية.

واضاف عقب وصوله الى مطار القاهرة امس قادما من صنعاء بعد زيارة استغرقت اسبوعا انه ناقش كل مايهم علاقات البلدين مع المسئولين اليمنيين واكد ان مصر ليست غائبة عن الاحداث فى اليمن وتثق فى ان القيادة اليمنية قادرة على حمايتها ورعاتيها.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نقطة شرطة عسكرية يمنية تهدد أمن السياسيين

نجاة مشايخ بكيل من مذبحة قرب صنعاء

لندن - صنعاء - عدن: «الشرق الأوسط»

قال مصدر في «مجلس بكيل الموحد» - احد اشكال التعبير السياسي عن قبائل بكيل اليمنية - ان وفداً من المشايخ الاعضاء في المجلس كاد يتعرض لمذبحة جماعية على أيدي جنود الشرطة العسكرية في نقطة تفتيش «نقيل يسلح» - جنوب صنعاء - أول من امس، اثناء عودتهم الى العاصمة اليمنية من عدن، بعد ان إلتقوا علي سالم البيض - نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي - هناك.

وقال الشيخ محمد ابو لحوم - الأمين العام لمجلس بكيل الموحد - ان جنود الشرطة العسكرية في النقطة اعترضوا موكب المشايخ، ومنعوه من دخول صنعاء بحجة عدم وجود تصاريح بحمل السلاح مع افراد الحراسة المرافقين له، فاظهر اعضاء الوفد التصاريح المطلوبة، ولكن الجنود طرحوا اعذاراً أخرى، وأصروا على منع الوفد من الاستمرار في طريقه الى صنعاء، مما كاد يؤدي الى مواجهة مسلحة بين الطرفين.

وابدى الوفد «مرونة» في موقفه، وقرر العودة الى منطقة معبر - على مسافة ٦٠ كيلومترا جنوب العاصمة - حيث قضى ليلته هناك، ثم سمح له بدخول صنعاء صباح امس. وعقد «مجلس بكيل الموحد» اجتماعا موسعا على الفور لمناقشة واقعة الاعتراض، وقالت المصادر ان «خيوطا اولية تكشفت، وأبدت تدبير محاولة المذبحة».

وجدير بالذكر ان اوساطاً في المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح تثير تساؤلات حول تاسيس «مجلس بكيل الموحد» وتمويله، ودعوة مشايخ القبائل للانضمام اليه، وتقول انه يمثل قاعدة قبلية للحزب الاشتراكي في الشمال، يستفيد فيها من الخلافات بين القبائل لصالحه.

وفي نفس الليلة اعترضت نقطة «نقيل يسلح» ايضا سيارة حراسة انيس حسن يحيى - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ورئيس كتلته

التتمة .... ص 4
راجع .... ص 5



اليمن

البرلمانية في مجلس النواب ـ اثناء ذهابها الى صنعاء للحاق به في صنعاء بعد ان ذهب اليها بطريق الجو، واجرت لها عملية تفتيش «استفزازية»، وكسرت حقيبة تحمل «بعض أوراق الدولة»، كانت مع قائد الحراسة، رغم ابراز الجميع بطاقاتهم العسكرية والتصاريح الرسمية للأسلحة التي كانت بحوزتهم.

وثار جدل بين جنود نقطة التفتيش من الشرطة العسكرية وحراسة البرلماني الاشتراكي عندما أصر جنود النقطة على احتجاز اسلحة افراد الحراسة قبل السماح لهم بدخول صنعاء، ولكن افراد الحراسة رفضوا ذلك، فتحدث جنود النقطة هاتفيا مع «جهة معينة»، سمحت في نهاية المطاف بدخول سيارة الحراسة بأفرادها وأسلحتهم الى العاصمة اليمنية، بعد ان تكشف عدم وجود أنيس حسن يحيى فيها، وكانت محاولة الاعتراض تستهدفه شخصيا.

وجدير بالذكر ان نقطة تفتيش الشرطة العسكرية في «نقيل يسلح» اثارت جدلا سياسيا واسعا قبل حوالي شهرين، عندما اعترضت موكب المهندس حيدر ابو بكر العطاس ـ رئيس الوزراء ـ في طريق عودته الى صنعاء، على الرغم من ابلاغها مسبقا بانه على الطريق، وانتقدها كثيرون لخروجها عن مهمتها في مراقبة التحركات العسكرية وإعاقة السياسيين وتهديد أمنهم، ويعتبر ذلك أحد الاعتبارات التي يذكرها رجال الدولة من اعضاء الحزب الاشتراكي في سياق بقائهم خارج العاصمة اليمنية.

توقيع «وثيقة العهد» في عمان مفترق طرق

اليمن: أزمة المصداقية واستمرار الجدل يهددان مشروع بناء الدولة

البيض: أخشى ان تكون الوثيقة ورقة مضافة إلى «أرشيف التاريخ»

على الرغم من الترحيب الواسع بانجاز «وثيقة العهد والاتفاق» لانهاء الازمة السياسية في اليمن، ما زالت المشكلة قائمة، واهم ملامحها في المرحلة الحالية الخلاف حول ما اذا كانت الوثيقة تعتبر نهاية فعلية للازمة، كما يقول الرئيس علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي العام، ام انها لا تزيد عن تقرير لتشخيص الازمة، وخطوة اولى على طريق الحل، لا تتأكد الا بمتابعة مراحل التنفيذ، والتأكد منها؟.

يخشى الحزب الاشتراكي، وامينه العام علي سالم البيض نائب الرئيس ان تكون الوثيقة التي توصلت اليها لجنة حوار القوى الوطنية، مجرد ورقة تضاف الى «ارشيف التاريخ»، تحفظ في الادراج، ولا تجد طريقها الى التطبيق العملي، بسبب معارضة الكثير من القوى التي تجد في التنفيذ اضرارا بمصالحها، ومن ثم تختفي الازمة حاليا لتعود من جديد، ربما بوجه قبيح واكثر عنفا، بعد ان شهد الفصل الاخير منها مظاهر التلويح بالقوة، ومواجهة شديدة التوتر بين الوحدات العسكرية الشمالية والجنوبية على حدود التشطير السابقة.

ويطرح كثيرون في اليمن وخارجها تساؤلات حول الاهمية التاريخية التي تتميز بها وثيقة العهد في المحافظة على الوحدة بين شطري اليمن، ويقارنون بينها وبين اتفاقية الوحدة، التي جمعتهما معا في ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠، لأن الفترة الممتدة منذ ذلك التاريخ انقسمت الى اكثر من ٣ سنوات اختمرت فيها الازمة، وأخذت اكثر من ١٠ أشهر للتوصل الى مشروع الحل، وما زالت علامة استفهام كبيرة تحتل مكانها في نهاية السؤال: هل تكون هذه هي آخر الأزمات؟ وهل تتوفر لدى جميع الأطراف اليمنية مصداقية تنفيذ الوثيقة؟

حفل التوقيع

يبدو ان هذا هو السؤال الذي سيبحث عنه علي سالم البيض عندما يلتقي علي عبد

الله صالح لدى انعقاد حفل التوقيع الرسمي في العاصمة الاردنية عمان يوم ٦ فبراير (شباط) الحالي، لأن الثقة اصبحت مهتزة بسبب «عدم تنفيذ المتفق عليه في اتفاقية الوحدة» من وجهة نظر الحزب الاشتراكي وان كانت وجهة نظر قيادات المؤتمر الشعبي تتفاوت بين التأكيد على تنفيذ كل شيء، ابتداء من الوحدة واقتسام السلطة خلال المرحلة الانتقالية، الى الدخول في الائتلاف الحاكم الحالي، وانتخاب مجلس الرئاسة الجديد حسب وجهة نظر الاشتراكي، وبين الاشارة الى ان البيض يطالب صالح بتنفيذ امور اتفقا عليها شفهيا في غرفة مغلقة ولم يشهد عليها ثالث.

الاجابة عن سؤال المصداقية مهم في شأن بقاء الوحدة او «انشطارها». ويحذر كثيرون من ان تفسخ الوحدة اليمنية لن يعود بـ«الجمهورية اليمنية» الى واحدة «عربية» واخرى «ديمقراطية شعبية»، وانما يهدد بتفتيتها شظايا متفاوتة في الحجم، ستكون احداها حسب اكثر الافتراضات تفاؤلا «ديمقراطية» ولكنها ليست شعبية بعد عودة الحزب الاشتراكي عن نظام «الاشتراكية العلمية» المعروف تقليديا باسم الشيوعية وقبوله المشاركة في نظام سياسي يعتمد التعددية الحزبية.

وقد رجح احتمال هذا السيناريو الاخير في حدوث التشطير او «الانشطار». ديبلوماسي اوروبي في صنعاء، كان واحدا من الذين حرصوا على مواصلة اللقاءات المكوكية مع الرئيسين صالح والبيض، سواء بين صنعاء وعدن او بين تعز وعدن خلال الاسبوعين الثاني والثالث من الشهر الماضي، أكد لـ«المجلة» ان الحزب الاشتراكي استفاد في الازمة لتعزيز وضعه السابق في المحافظات الجنوبية لتعزيز وضعه السابق في المحافظات الجنوبية والشرقية، في حين ضعف مركز الرئيس ومؤسسة الدولة في الشمال وتزايد تعاطف قبائل الشمال الفقيرة مع طروحات البيض.

واشار الديبلوماسي الاوروبي الى ان تحقق ذلك السيناريو الذي يرفض كثير من اليمنيين تصور حدوثه، لن يعني العودة الى نظام الحزب الواحد في عدن لأن حزبين على الاقل من الاحزاب السياسية المتوسطة الحجم، سينقلان مركزيهما الى هناك، ويضطلعان بمهمة المعارضة. وقال ان عدم رغبة اليمنيين في مناقشة هذا السيناريو حاليا يرجع الى تخوف كل منهم من تحمل مسؤولية انهاء الوحدة، حتى يتحين الفرصة لالقاء اللائمة في ذلك على الطرف الآخر.

ملابسات الازمة

وتوضح اسباب وملابسات الازمة اليمنية ان الحزب الاشتراكي وان كان خلع رداء «الشيوعية»، واكتسب بذلك ثقة الغرب في التوجه الديمقراطي المتطور، وثقة الاطراف العربية الاقليمية في وضع اسس الاستقرار الحقيقي في اليمن، لم يتخل عن موقعه على يسار الساحة السياسية، لأن مفهوم اليسار يعني ايضا تغيير الاوضاع القائمة وهو ما يجعله في «صدام حقيقي» مع اصحاب المصالح والمستفيدين من النظام الحالي، فالحزب يثير قضية شرعية المؤسسات من حيث المرونة المتوفرة لديها لاستيعاب المتغيرات الجديدة، وضرورة العمل خارج هذه المؤسسات لاحداث واقع جديد.

حزب الاصلاح ما زال حائرا بين الملاحظات والتحفظات على الوثيقة

ويمس هذا الموضوع مباشرة الجدل المثار بشأن تشكيل لجنة الحوار ودورها وهي اللجنة التي تمخض عملها عن انجاز «وثيقة العهد» وما اذا كان هذا الدور يعتبر ضمن اختصاصات مجلس النواب، ومن بين الآثار المترتبة على ذلك الجدل، ان هيئة رئاسة مجلس النواب، واهم عناصرها الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس المجلس، لم تعلن تأييدها حتى الآن للوثيقة، على الرغم من دعوة عدد كبير من نواب المؤتمر الشعبي الى هذا التأييد، في مناشدة تحمل توقيعاتهم رفعوها الى الشيخ الاحمر.

ويربط المراقبون بين عدم تأييد الشيخ الاحمر صراحة لوثيقة العهد بصفته رئيسا لمجلس النواب، وبين كونه في الوقت نفسه رئيسا للهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح (الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم)، مما



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ شباط ١٩٩٤

يعني انه سيكون مع الرئيس ونائبه - احدى الشخصيات الرئيسية التي ستوقع على الوثيقة في عمان.

ويضيف المراقبون انه اذا كان الشيخ الاحمر احد الموقعين على الوثيقة، فلماذا لم يبد حماسة واضحة في تأييد ما سيوقع عليه؟ ويشار في هذا العدد الى «التحفظات» التي تقدم بها ممثلو الاصلاح في لجنة الحوار حول عدد من القضايا وخاصة مشروعي تأسيس مجلس الشورى والحكم المحلي، ثم سحب التحفظات في اليومين الاخيرين من عمل اللجنة، او تخفيضها الى مجرد «ملاحظات»، بينما ظلت صحف الاصلاح حائرة، تستعمل كلمة «تحفظات» تارة و«ملاحظات» تارة اخرى. رغم ان الفرق بين الاثنين كبير، فالتحفظات تعني تجميد المشروع وعدم الموافقة عليه، حسب قاعدة «التوافق الاجماعي» التي اعتمدتها اللجنة في عملها، بينما يعني تسجيل ملاحظة ان هناك موافقة، وان كان يؤجل الخلاف بعد حصره في التفاصيل الى مرحلة التنفيذ.

هذا التردد يثير مخاوف كثيرة بشأن توفر مصداقية التنفيذ بعد انتهاء حفل التوقيع، ويفسح في المجال امام اتهامات بمحاولة الالتفاف حول الوثيقة، خاصة ان رصيد ازمة الثقة يغذي هذه المخاوف.

عناصر الامان

ومع أن عناصر امان وضمانات متعددة وردت في تصريحات كل من الرئيس علي عبد الله صالح والشيخ عبد الله الاحمر، اذ اكد كل منهما حرصه على الوحدة استعداده للذهاب الى اي مدى للحفاظ عليها، فانه يبدو ان الحزب الاشتراكي يتبنى المثل الروسي الذي ذكره ميخائيل جورباتشوف عندما التقى رونالد ريجان للمرة الاولى في هيلسنكي ويقول: «اكد اتفاقك بمصافحة، وافتح عينيك لمتابعة التزام الطرف الآخر».

ومن ذلك تأتي اهمية تأكيد الحزب الاشتراكي على توقيع الوثيقة في عاصمة عربية اخرى، في حضور كافة الاطراف العربية التي ساهمت في احتواء الازمة (الاردن وعُمان ومنظمة التحرير الفلسطينية) والتي لها مصلحة في استقرار الاوضاع في اليمن (الجامعة العربية ودول الخليج التي سيمثلها الامين العام لمجلس التعاون الخليجي) وتحت عيون ممثلي القوى الكبرى في العالم (الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوروبية وروسيا) حتى لا يكون الاتفاق في غرفة يمنية مغلقة.

وفي الوقت ذاته، اصر المؤتمر الشعبي العام على مراقبة دولية للمواقع العسكرية على خطوط المواجهة بين الشمال والجنوب، وهي مهمة يتولاها الملحقان العسكريان الامريكي والفرنسي في صنعاء، لتلافي اي اتهامات من جانب الجنوب باستفزازات عسكرية شمالية كـ«ذريعة» لشرارة تفجير «الانشطار».

وفي ظل هذا كله يبدو ان «الجلاسنوست اليمني» لم يجد حرارة الجو في عدن او اعتداله في صنعاء كافيين لاعادة الدفء الى العلاقة على مستوى القيادة، وشفاء الوحدة من وعكة كادت ان تتفاقم وتودي بها، وكانت هناك حاجة الى «نشر حبل الغسيل اليمني» في العاصمة الاردنية عمان على مرأى ومسمع من العالم كله، على أمل ان تحمل الرياح اسباب العلل اليمنية وتقضي اشعة الشمس على احاديث «المقايل» المغلقة ■

اليمن. عبد الله حموده



المصدر : أكتوبر القاهرية

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هاجس « الانشطار اليمنى » يخيم على عدن وصنعاء !

تتسارع المساعى المبذولة يمنيا وعربيا ودوليا وتتصارع مع الزمن لاتمام التوقيع النهائى - المحدد له غدا الأحد - على وثيقة « العهد والاتفاق » التى توصلت إليها لجنة الحوار الوطنى فى اليمن فى ١٨ يناير الماضى .. بعد مفاوضات استمرت شهرين شاركت فيها احزاب الائتلاف الحاكم « المؤتمر الشعبى والاشتراكى والاصلاح » إضافة إلى القوى السياسية واحزاب المعارضة الداعية إلى الحوار .. لإنهاء الأزمة السياسية الحادة بين الرئيس على صالح ونائبه على سالم البيض التى بدأت منذ ١٩ أغسطس الماضى باعتكاف البيض فى عدن ورفضه التوجه إلى العاصمة صنعاء لممارسة مهامه .

ويشترط حزب المؤتمر الشعبى الذى يرأسه على صالح ضرورة التزام على سالم البيض نائب الرئيس بالعودة إلى صنعاء فور التوقيع وهو مالم يقرره بعد .. فيما يشترط حزبه (الاشتراكى) ضرورة موافقة البرلمان غير المشروطة على بنود الوثيقة وهو الشرط الذى تراه بقية الأطراف غير دستورى ولا يدخل فى

أسامة أيوب

مهام البرلمان باعتبار الوثيقة اتفاقا بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة .

ومع استمرار تلك الخلافات .. تتزايد احتمالات اتساعها وتصاعد حدة الأزمة وهو الأمر الذى ينذر بانفراط عقد الوفاق الوطنى المتمثل فى بنود الوثيقة .. باعتبارها الفرصة الأخيرة قبل انفراط عقد الوحدة اليمنية بعد نحو ثلاث سنوات من قيامها .. وتتجاوز مخاطر انشطار اليمن إلى دولتين وفقا لأوضاع ما قبل الوحدة .. إلى تفتيت اليمن إلى دويلات تبدأ بانفصال حضرموت عن اليمن الجنوبى الذى يتركز فيه البترول .. إضافة إلى احتمالات نشوب حرب اهلية طائفية قبلية .. فى ظروف مهيأة تماما لنشوبها - خاصة ان التشطير قائم بالفعل فى صفوف الجيش حتى الآن - وهو ما يفتح الباب لتدويل الأزمة وما يستتبعه من تواجد قوات أجنبية تدخل المنطقة فى دائرة خطيرة .

ولعل فى إشارة على سالم البيض إلى أن حزبه « الاشتراكى » سينفذ من جانب واحد - إذا لم يتم التوقيع غدا - بنود الوثيقة عمليا وفى أى موقع تحت سيطرته .. ما يؤكد المخاوف من صدام عسكرى بين شطرى اليمن يعجل بحرب أهلية .

□ □ □

ولاشك أن الأزمة السياسية الحادة قد كشفت هشاشة الوحدة اليمنية ، وبدا أنها قفزة واسعة ومتسرعة لم يسبقها أو يواكبها ارساء قواعدها على نحو اشد صلابة تمكنها من تجاوز الخلاف والاختلافات .. وهو الأمر الذى تؤكده نصوص وثيقة « العهد والاتفاق » التى تعد خطوة متأخرة كان يتحتم ان تسبق الوحدة لا أن تتلوها .

فباستقراء نصوصها يتضح أنها صيغة تأسيسية تمثل مشروع دستور دائم لدولة الوحدة توصلت إليها الأحزاب والقوى السياسية ومنها تستمد مشروعيتها السياسية والدستورية .. فيما اعتبرها الرئيس على صالح عقدا جديدا لعهد جديد لتأسيس دولة الوحدة .. حيث تضمنت بنودها تحديد نظام الحكم وانتماء وهوية اليمن العربية والإسلامية ، وحددت فترة الرئاسة بمدتين فقط .. إضافة إلى تحديد الطريقة التى يجرى بها تعديل الدستور .

ولعل من أخطر دلالات الأزمة السياسية المحتدمة فى اليمن .. أنها بين احزاب الائتلاف الحاكم وبصفة خاصة بين الرئيس ونائبه .. وليست بين الحكم والمعارضة .. بل إن الأخيرة هى التى دعت وسعت إلى الحوار الوطنى مما يضعها فى موقف أكثر حرصا قبل احزاب الحكم على إنهاء الأزمة والحفاظ على الوحدة .. وفى هذا الإطار يأتى تأكيدها على ان الوثيقة عقد واتفاق بين كافة القوى السياسية فى اليمن .. وهو ما يعنى ان من سيوقع عليها سيكون على قدم المساواة مع احزاب السلطة .

ومن المؤكد أن التوقيع النهائى على الوثيقة - إذا نجحت مساعى إتمامه - لن يكون نهاية الأزمة . وسواء نجحت مساعى اتمام التوقيع أو أخفقت .. فإن هاجس الانشطار اليمنى سيظل قائما .



